الحكلة العزيبية السعودية مامة المكل عبالعزيز شطر كمئة المكرمَة كلبتالشريعة والدكسات الاسلامية قسم المداسات العليا إشريمة فرع الفق والأصول



فغفر الخطاب في البنايا وأحكامها

موازنا بفظ أشهر المجنه ريت ريسَالة دكنوراه

رويعي راجع والرحيلي

ا شرات الالتورم شعياي سبي

جزء ١

العتام ۱۳۹۸ – ۱۳۹۹هـ ۱۹۷۸ – ۱۹۷۹م

1.04199



19-

بسير ألتالح التعاليد

شكسر وتقديسس

انه ليسعدنى ويشرفنى ان اذكر لاهل الفضل فضلهم عوان اشكره سسم طيه عامنتالا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : من لا يشكر الناس لا يشكرالله . فالشكر لله اولا وآخرا عنم هولفضيلة استادى الجليل الدكتور محمد شعبيان حسين الذى اشرف على هذه الرسالة عفيذال قصارى جهده في انجازها عواسم يأل منه شيئا في النصح والارشاد عيتمثل ذلك في سماحه في باستفراق اكتسر اوقات راحته عظمالما ترددت عليه واخذت من جهده الشيء الكثير وهو صابسر لا يتذير لها له كان يدعوني ويحثني الى المجين الله كما دعت الشرورة فسي اي وقت كان ، فجزاة الله خير الجزاء وأكثر من اجتاله .

وأقدم شكرى الجزيل لوالدنا الكيير الدكتور أحدث فهمى ابى سنة الددى محضى نصح ابى سنة الددى محضنى نصحه فألح على بشدة ، واشار على بأن أتأيم بحش من فقه اميرالمؤسيين عمر بن الخطأب رضى الله عنه ، فأجتزى أحلة شيئا على غزار ما فعلته في رسالســة الماجسير باشرافه ، فأنى فخور بهذه المشورة وسحيد بها لما حققته مـــــــــن نتائج طبية والحمد لله ، فجزاه الله خيرا وامد في صوة .

ولا ينوتنى نى هذه المناسبة ان اذكر بالشكر والمرفان اخوتى وزملائسى اللذين ساعدونى فى بعضما يتعلق بانجاز هذه الرسالة واذكر منهم اخسسا وزميلى الدكتور على عباس الحكى والذى تحمل بشاق المقابلة معى التسساء طبع الرسالة فاتاح لى الوقوف على بعض الملاحظات التى لابد من اصلاحبسا واذكر ايضا زميلى الاستاذ الشريف منصور عين المبدلى الذى اعارنى بمسف الكتب التى كت فى اسس الحاجة اليها وحيث انها كانت من مراجعى الاصليسة بل انه كان قد ارشدنى الى بعض المحادر التى كنت ابحث عنها ولان فيهسا بعض الاثار المروية عن عمر بن الخطاب رضى الله حنة فجزاه الله خيرا ويسر لسه اعاليه .

كما انى اشكر اخى الاستاذ طارق سعد شكرى الذى قام بطبع هسسنده الرسالة و فقد وعدنى ان يبذل جهده لا خراجها طبى احسن حال و فارجو سن الله ان يحقق له المقصود وان يثيبه على ذلك انه سميم مجيب ، ، والحمد للسه رب العالمسين . .

المقد سسسة

تحمدك يارب ونشكرك ان بعثت فينا نبيك معددا على الله عليه وسلم بالحسق وجعلت له من الاصحاب اناسا هم قمة في الصدق ولل علاص وحتى وصفتهم بقولسك الحق : " من المؤمنين رجال سدقوا ماعاهدوا الله طيعه ، فننهم من تضي تحبسسه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا" (١)

فكانوا بذلك نبراسا يستضى " بهم من جا " بعد عم في ديا جير الط ويهتدى بهديهم الى يوم الدين ، فرضى الله عنهم وأرضاهم ، وجعلى الجنـــــــة مأوهم . . وبعد

نان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم .. وشهم عمر بن العطاب _ رضي الله سهم على درجة كبيرة عالية في الغضل والعام لا يزاعمهم عليها احد جاء بمدهم الا من سلك سبيلهم ، واستن بسنتهم ، فقد اثنى الله عليهم وطلب الذين اتهموهم باحسان ، فقال عز من قاعل : " والسابتون الا ولون من اللها جريسن والا نصاروالذين اتبحوهم باحسان رض الله عنهم ورضوا عنه واعد لهم جنات تجسري تجتهسها الانهار ، فالدين فيها ابدا ذلك الفؤز العظيم (١)

وانى منذ أن بدأت دراستى الجامعية وتمكنت من مطالعة بعض المسسات الكتب التي رأيت فيها بعض ما اثر عن عمر بن المنظب رض الله عنه في الفقسسسة

⁽١) الاعزاب: ٢٣.

٢) التوبة : ١٠٠، وانظر تفسير المجلالين (١٥٥) ٠

خاصة ، وكيف أن الغقها * يتملقون بها ويجملونها حجة لهم لما ذهبوا اليه ، شسم اطلعت على بعض المؤلفات التي افردته رض الله فله بالتأليف ، فتناولت بمسش نواحي حياته وكأهاله الادارية ، والسياسية ، والا تتصادية وغير ذلك ما جمسسل تملقي بهذه الشخصية يغوق الوصف كيفلاء وصوبين المطاب هو ذلك الرجسسل المهيب بعد ماته نفلا عن كونه مهيها في حولته ، لا تم رض الله عنه قد احيسط المنة واصوله رأيت من مطالعتي لبعض الكتب الما وعينما كنت متخصصا فسسس الغقة واصوله رأيت من مطالعتي لبعض الكتب الما ونه رض الله عنه من الغقسسة المنظيم المتناثر هنا وهناك في طيات الكتب الله ي لا يكاد الباحث يقف طيسسه المعظيم المتناثر هنا وهناك في طيات الكتب الله ي لا يكاد الباحث يقف طيسسه المنظيمة من الا را* المنقهية التي لا يستدني ضبا الملما* ففلا عن المتعلمين وقد جمعها ما اثر عن غيره من هو دونه في المام والغضل .

فود دت لذلك لو انى قت بمعاولة في هذا الميدان لاتى بشيء ربميييا كان هو النواة الاولى في هذا المطريق فاذكر فن امير المؤمنين عبر بن الخطيباب بمض الاحكام الفقهية في بمض فروع الفقة .

ولم ينتعنى من ذلك جلال فهمه المطيم لنصوص الشريعة ومفازيها السسى ليس من السهل ان يصل الى كنهها قطاعل الماما المتنصصين ، وكان المسسس من وراء ذلك هو تسهيل للرجوع الى آرائه الفتهية كما سهل ذلك الى اى مذهسب من المذاهب الشهورة التى خدمت بشتى الطرق ما جملها سهلة ميسرة .

وماكان يدور بخلدى فى يوم من الايام ان اصبم فيما كتب عنه رض اللــــه عنه هولا غرابة فى ذلك فانه قد اتصف بصفات قل ان توجد فى غيره من الرجـــــال ولمل ذلك هو السبب الذى جعل الباحثين يبابون الكتابة فيما اثر عنه فانـــــه كان مهيها فى حياته واست اشجع منهم على الاقــــدام فى الكتابة عما اثر عنه فى بعض الاحكام الفقهية وولكنى تأسيت بالنقلة القليلـــــة التى كتبت عنه فى بعض النواحــى التى كتبت عنه فى بعض النواحــى الاخرى ، كانت عنه فى بعض النواحــى الاخرى ، كانت عنه فى بعض النواحــى الاخرى ، كانت عنه عوازاك تكتــــب

وستكتب الى يوم الدين ، لان مدينه رض الله عنه لا ينضب وكل من كتب عنه شيئسسا سيجد نفسه انه قد قصر في حقه وانه لم يصل الى مشر محشار المقيقة التى كسسان طيها رض الله عنه ، لا اقول ذلك جزانا ولا من أجل عاطفتى الجياشة نحوه رضسسى الله عنه يهل انقل قول بحض من كتب عنه .

نهذا المقاد حينما اراد ان يكتب شيئا من عبترياته صرح بماكان بجده مسن المماناة وانه حين كتب عنه لم يوفه حقه فهو يقول : " تم تأليف هذا الكتاب فلللماناة وانه عجيبة هي احوال يأس وغطر فلا غرابة بينها وبين موضوع الكتاب الللمسلدى ادرته طيه و لاننا لا نكتب عن عربين الخطاب الا وجدنا اننا على مقربسة مللسان الباس ومن الخطر في آن" (١)

ثم يردف قوله هذا في مكان آخر بقوله : " النعري كل الحرج في التأليسية الما كان في محاسبة عمر بن الخطاب" (؟)

ویقول کاتبآشر :" یاویل من یکتب عن صر یاویله یمایکاد یدخل الیه حسستی یجد نفسه یسیح فی بحار من نور؛ لایدری اولمها من آخرها"."

هذا قليل من كثير ما قيل عنه رضى الله عنه .

ومع على بذلك وان الكتابة عنه ليست من المعبولة بمكان ، فانى قد عقسدت المنم طبى ان اكتب في شيء من نقبه اظهاراً له ، وبيلنا لما امتاز به من رجاحسسة المقل وعنق الفهم وهذا من طبيعته التي جبل طبيعا ، فقد كان في الجاهليسسة رجلا له وزنه ومكانته عند قومه مما جعلهم يضعونه في مكان الدفاع عنهم فقد جعلسوه سغيرا يقيم لهم الحجية على خصومهم ويتكلم بلسانهم .

اما بعد اسلامه فقد كتبواعنه الشيع الكثير ولم ينتهوا بعد ، فما زالت الاقلام

⁽١) عبقرية عمر بن الخطاب (ص ١) .

⁽٢) عبقرية عمر بن الخطاب (ص ٢)٠

٣) حياة عمر لمحمود شلبى (ص ١)٠

طيات الكتب متناثرا هنا وهناك، وقد حاول ابن نَثير رحمه الله ان يجمع في كتـــاب وأحد أقواله وفتاويه فألف كتابا مايزال معطوطا اسماه "مسند الغاروق واقوالـــــه على أبواب العلم" ذكر فيه بعض مأرواه عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعسسف ما آثر من أقواله وفتاويه ، وهو رحمه الله لم يستوف كل ، أذكر عنه وكان ما ذكره عنسسه على طريقة المحدثين يذكر الاثر بسنده ولا يتكلم من اعكامه الانادرا ، وحينمسسا عزمت على الكتابة عنه في بعض فروع الفقه كنت اطم اني لن اوفي عمر رضي الله عنسسه حقه ولكنى مقتنع بان مالم يدرك كله لايترك جله ، فعزمت بعد ان اشار على بعسم مشايخي ، واغص منهم بالذات فضيلة استاذى الدكتور احمد فهمي ابو سنة السندى الح على بشدة أن استمر في الكتابة عن بعض فقه عمر رضي الله هه على غرار ماكتبست عنه في رسالة الماجستير، لان الحاجة الى ذلك قائمة، فوافق ذلك رغبة شديدة فسي نفسى مع علمي بعظم المسئولية وخطرها ولاعتقادي أن الوصول إلى فقه عمسر بسسن الخطاب رضى الله عنه هو في العقيقة وصول الى فته الفقها الاربعة ابي حنيفسسة سد بب من الاسباب التي دعتني الى الكتابة من بدين فقه كبير الفقها • عسر بـــــن السطاب رض الله عنه في الجنايات واحكامها خاصة ، وهناك اسباب اخرى اهمها : (١) أن بلادنا - المملكة العربية السعودية - تقدم - والحمد لله - بالا من التسام وذلك بفضل الله ثم بفضل تطبيق نظام المقوبات طبقا لما تنص طبه شريمه الله عز وجل ممثلا فيما سار عليه سلفنا الصالح من صحابة رسول الله صلسب الله عليه وسلم وبخاصة الفاروق رضى الله عنه الذي استنب الامن في عهسده مم اتساع رقعة البلاد الاسلامية ، لانه كان قد حرص اشد الحسرص طهها تطبيق ذلك النظام .

- (٢) ثم أن من أهم مقاصد الشريعة الفراء النقاظ على النفوس المعترسسسة فلا يجوز لاى انسان مهما كان منصبه أن يتعرض الآخر بالآذى ، فوضعسست المقتبات الملائمة لردع من سولت له نفسه أن يعمل شيئا من ذلك ، وقد كان لممررض الله عنه قدم راسخة في هذا الميدان ، نقد وضع النقاط علسس الحروف في كثير من احكام الجنايات ما يجب التنويه عنها وبيانها للنساس بيانا شافيا لينتغموا بها ،
- (٣) ثم أن عبر كان رضى الله عنه من اكابر مجتهدى الصحابة والكل في حاجسة ماسة الى فقهه يحب الأطلاع على مجتهدات في يسر وسهولة ولم أر سسن قام بمثل هذا الممل فيها اطلعت عليه الا ماذكرته سابقا عن ابن كتسسير رحمه الله ولكه لم يستوف، وماكتبه مايزال متعلوط للم ير النور، وفقد عشسرت على هذه المخطوطة في دام الكتب المصرية ووعى الان موجودة في مكتبة جامعة الملك عبد المريز المركزية بمكة ونود دت لو أن هنافي محاولات كثيرة في هنذا الميدان تبرز مجتهداته رضى الله عنه التي تحتبر نموذ جا لم يسبق اليسها الميدان تبرز مجتهداته رضى الله عنه التي تحتبر نموذ جا لم يسبق اليسها المدان عرفو في هذا المتام ابرز الخلفاء الاربحة رضى الله عنهم جميماً (١)
- () ثم أن الفقها * المشهورين يستندون في تثير من اجتباد اتهم الى ما أشسر عن عمر رضى الله عنه لمكانته الفقهية التي امتازيها عند رسول الله صلسي الله عليه وسلم وعند صحابته .
- فان هذا من الدواعي التي تدعو الى التيام بجمع ما اثر عنه في كتـــــاب واحد ليسمل الرجوم اليه عند الحاجة .
- (ه) ثم ان المنتبع لما اثره وفي الله عنه في الاحكام الاجتبادية ومناصحة في الجنايات يجد ان كثيرا منها يحتمل اكثر من مدنى ، الأمر الذي كمان سببا في اختلاف الفقها في المسألة الواحدة ، كل منهم يحتج لما فهمسب

 ⁽١) المنخول (ص ١٦٩) .

اليه بما اثر عن عمر رض الله عنه دولاشك ان عدّا يحتاج الى وقفة تأسسل وتمحيص ليعرف ماهو رأيه الحق في تلك المسادل المختلف فيها

(٦) ثم هناك سبب هو في نظرى جوهرى دهاني الى القيام بجمع ما اثر مـــــن عمر في بعضالا حكام الفقهية واني قد وقفت على ماذكره ابن حزم وابــــن القيم رحمهما الله عن محبد بن موسى بن يحقوب الذي تصدى لجمع فقــــه ونتاوى ابن عباس رضى الله عنه فيلغ عشرين كتابة فقلت: واعجبا ان عمـــر لا يقل شهرة عن ابن عباس في الفقه والفهم لا سرار المريمة ومصالحها وبسل هو كما يقول ابن المنذر: اطبي من ابن عباس واولي بالا تباع . فلــــو جمع فقهه لكان اكثر مما جمع عن ابن عباس ولولي بالا تباع . فلــــو ان كتب الفقه والا تار وشروح الا حاديث وكتب التفسير وغير ذلك شاهــــد قي بغزارة فقهه وسعة فهمه وإطلاع وقطم أثن مجانبا للصواب ان قلــــــــد ان كثيرا من فروع الفقه الاسلامي يوجد لها شاهد من فقه عمر رضى اللــــه

لتلك الاسباب، ولغيرها ما يطول ذكره وددت أن افتح هذا الباب السدى يكاد أن يكون مفلقا ، فشرعت بحمد الله في تعضير رسالة الماجستير بذكر فقسسه عمر في الحدود وطلبساتها باشراف ففيلة الباكتور اعمد فهمي أبو سنة ، فلاقسست والحمد لله القبول لدى من اطلع طيها من رجال المام، وها أنا ذا أتابع بحشسي في هذه الرسالة ، فقه عمر رضى الله عنه في البنايات واعكامها راجيا من اللسسسه التوفيق والسداد .

^(1) الاحكام في اصول الاحكام (٢ : ٣٦٦) ءاطام الموقعين (٢ : 1) ، وانظــــر الباعث الحثيث حيث ذكر ابن كثير اله جع ثتارت عمر بن الخطاب (١٨٣٥) ، الأوسط لابن المنذر (ص ٢٤٨) .

منهدج البحسث

ليس من السهولة جمع فقه عمر رأس الله عنه وذكر مايدل له من المنق والممقول عبل ان ذلك من الصعهة يمكان علان الاظر متناثرة هنا وهناك في المات الكتب لا يستطاع الوقوف طيها في يسر وسهولة عولكني اردت ان اقوم بمحاولية لجمع ما اثر عنه في بعض فروع المقة في مؤلف واعد عوجاوات جهدى بأن آتـــــــــــ بيشى * من ذلك فاجتزأت منه بعض موضوعاته التي استطيع انجازها في محسدة تحضير الرسائل علان وقت التحضير وقت معدد لا يجوز للباحث ان يتخطــــــاه ولو جاز لمكتب في سبيل ذلك الوقت الطويل عافترت ان اكتب في الجنايـــات واحكامها عكالقصاص والديات ونحو لالك ع اذكر فقه عمر وفقه اشهر المجتهديــن

- () اجمع الاثار الموقوفة على همر رضى الله عنه مما يتحلق بالجنايات واحكامها .
- (٢) اذكر تغريج تلك الاثار بذكر اسانيدها من الكتب الموثوقة ، واحيانا اكتفى بذكر الاثر بدون ذكر السلاء ، اما لائه مغرج في الصحاح ، او لاني لـــــــمم القدله على سند مع التنبيه على ذلك والاشارة الى المرجع الذي اخـــــذت

- (ه) ثم هاولت جهدى أن أوفق بين الاثار التي يذلبو فيها التمارض، فكسست اتخلص نه أهيانا بترجيح بمض الاثار طبي بمض، وأحيانا بالتوفيق بينهسا. بوجه من الوجوه الممتبرة .

⁽١) الاحكام للقراني (ص ٢٦١ - ٢٦٤) ٠

- (٦) وبعد أن الشبت من الأثر استنبط فقيه بما يناب على طنى أن ذلك هسسو البراد .
- () ولم اكتف بذلك بل غرجت الاحاديث التي احتج بها الفقها ، وضى اللحمة عنهم كما انى اشرت الى الايات القرآنية بذكر رشها في سورها في كتاب الله عزوجل .

هذا هو النبيج الذي سرت عليه في بعش في هذه الرسالة ، ارجو من الله الملى القدير أن يكتبلى التوفيق لتصبح هذه الرسالة بداية للانطلاق لا خسراج فقه عربن الخطاب كبير الفقها ملى يكون نبراسا يستشى به فقها المصر العاضر كما استفاد به السلف المالح .

وعندها سنجد ان شا الله علا شاملا لكثير من مسائل العصر الحديد سنت الذي استعمى على كثير من اهل العلم ، ولاغرابة في ذلك فان مكانة عمر العلميدة ليست من السهولة بمكان كما يعرف ذلك اولو انعلم ، وسنشير اليها بعد ذكر عطمة البحث ان شا • الله تعالى .

⁽١) تنقيح الغصول (ص ٣٨٠،٣٧٩) .

غطسة البحسث

اما التمهيد نقد تعرضت فيه لذكر مكانة امير المؤدنين عبر بن الخطاب رضى الله عنه العلمية مستشهدا على ذلك بالقرآن الكريم والسنة النبوية واقســــوال سلف الامة وخلفها مما يوضح ميزة نقبه على فقه غيره واتبحت ذلك بذكر ما قيـــــل في حجية قول الصحابة وبخاصة الخلفا الاربحة مندم رضى الله عنهم الذي كــان عبر احدهم .

ثم ختمت هذا التمهيد بتمريف موجز بمنوان الرسالة .

وبعد ذلك شرعت في موضوع الرسالة الذي جملته في اربعة اقسام .

القسم الاول: في الجنايات، وجملته في بابين :

الباب الاول: ذكرت فيه الجناية على النفس، وبينت انها اما ان تكون عمدا او شبه عمد او خطأ وطحق به ، وذكرت مذاهب الفتها في ذلك وحجتهم وماهسو الراجح بالدليل .

اما الباب الثانى : فقد جعلته فى 'لقصاص، فعوفته ، وذكرت دليل مشروعيته فى النفس وفيها دونها ، وجعلت فيه ثلاثة فهول :

الفصل الاول : جعلته في مبحثين ؛

المبحث الاول : بينت فيه شروط القهاص في الجناية والجاني والمجنى طبه .
المبحث الثاني : ذكرت فيه مالا يمنع القصاص وبا يمنحه عند عمر بن الخطـــاب
وغيره من الفقهاء .

اما الفصل الثاني فقد جملته في القصاص فيما دون النفس في مبحثين ايضا على غرار ماذكرته في الفصل الاول .

بينت في المبحث الاول: شروط وجوب التصاص فيما دون النفس.

وبينت في المبحث الثاني: مالا يمنع القصاص فيما دون النفس وما يمنعه.

أما القسم الثاني نقد جملته في دية النفس وماد ونها وفي الاروش، وجملتهم

الباب الاول ؛ في دية النفس، وجعلت في هذا الباب ستة مباحث .

المبحث الاول: بينت فيه الاجناس التي تؤثيد منها الدية عند عمر رضى الله عنه وعند غيره من الغقها ، ثم بينت ماهو الاصل فيها .

اما المبحث الثاني فقد ببنت فيه اسنان الابل وانها تختلف لاختلاف انسواع القتل ونهي في القتل شبه الممد غيرها في القتل الكالم الممد على رأى مسسن يقول ان موجه القصاص او الدية .

وفي المبحث الثالث ؛ بينت ما اثر عن صررض الله عنه في اختلاف استسان البقر واوضحت بان ذلك مبغي على اغتلاف انواع النّتل .

اما المحمد الرابع : فقد تعرضت فيه لبيان اختلاف الدية من النقد بن الصنى الذهب والفضة ، فهي من الذهب الف دينار لم تختلف في عهد عمر رضى الله منسسه الما الفضة فقد كانت الدية منها غير مستقرة وذلك بالنظر الى احد امرين : اسسامن اجل الصرف ، او من اجل اثمان الابل الذا ثانها نه إ مستقرة وهي الاصل فسسى

الديــات .

وفى المبحث الخامس: بينت اختلاف الدية باختلاف الزمان والمكان ، فليست دية المقتول في البلسد دية المقتول في البلسد الحرام كدية من قتل في غيره ، وليست دية المقتول في البلسد الحرام كدية من قتل في غيره ، ثم بينت فيه ان الدية تخلط مند عمر رضى الله عنسسه بعدة اسباب على ما يأتى توضيحه ان شاه الله .

اما المبحث السادس فقد بينت فيه اختلاف اندية باختلاف حال المقتسول فليست دية الذكر كدية الانثى ، وليست دية الحركدية المبد ، وليست دية المسلسم كدية الكافر الى غير ذلك ما سيأتى توضيحه مفصلا ان شا⁴ الله .

ثم جملت الباب الثانى ؛ فى دية مادون النفس، ذكرت فيه تمهيدا بينت فيك جواز اخذ الدية فيما دون النفس عند الجمهور وام يه الف فى ذلك الا ابن حسسرم رحمه الله ،

ثم جملت في هذا الباب اربعة فصول:

الغصل الاول: في دية ما ازيل من اعشاف الانسان واطرافه ، ذكرت فيسسمه اربحة مباحث:

المبحث الاول ؛ بينت فيهمن خلال ما اثر من عبر دية ماني الانسان منسسه عضو واحد كالانف؛ واللسان، والذكر، ونحو ذلك ،

اما المبحث الثاني : فبينت فيه دية ما في الانسان منه عضوان كالعينــــــين واليدين ، والرجلين والاذنين ونحو ذلك .

اما المبحث الثالث؛ فقد بينت فيه دية ما في الانسان منه أكثر من مضو يفسسن كالاسنان ، والاصابح، ونحو ذلك .

اما الفصل الثاني : فقد جملته في دية كسر المظام بينت فيه ان ديـــــة المظم اذا كسر وجبر على غير خلل فيه عند عمر دية مقدرة كدية الضلع والترقـــــوة وقصبتي الانف؛ وصلب الانسان .

اما الفصل الثالث فقد بينت فيه دية الشجاج والجراحات وذكرت ما يجب فيسه منها ارش مقدر، ومالا يجب فيه ارش مقدر . فما لا يجب فيه ارش مقدر الحارصــــــة والمتلاحمة ونحو ذلك وما يجب فيه ارش مقدر الموضحة والمتقلة ونحوهما علسي ما يأتى . ثم ذكرت فصلا رابعا بينت فيه دية اذهاب المنافع كأن يضرب انسسان طي رأسه فيذهب فقله او بصره مع بقا الالة كالمين ، وبذلك اكون قسسسد انتهيت من القسم الثاني .

الباب الاول: فيمن هى العاقلة عند صروعند غيره ومن يقوم بحمــــل الدية منهم ومن لا يجب عليهم شيًّ منها . ذكرت ذلك في فصلين:

الفصل الاول : بينت فيه ان الماقلة عند صرهى من ينصر الرجل ويمينه كالمصبة واهل الديوان ومن كان في معناهما دوبينت أن بيت مال المسلمسين قد يقوم بالتمويض بشروط دوان الجاني يحمل الدية مع ماقلته .

الفصل الثانى: فقد بينت فهدان الصيبان والنساء لا دخل لهم فسسى تعمل المقل وان كانوا افنياء او بن اقرباء الجاني ،

اما الباب الثاني : فقد بينت لهم ما تحمله الما قلة من الديات وكيــــف يؤدى ومالا تحمله ، ذكرت ذلك في تصلين :

الفصل الاول: بينت فيه ما تحمله الماقلة من الديات وكيف يؤدى وجملته في مبحثين:

المبحث الاول: بينت فيه ان الماقلة تحمل دية القتل الخطأ وشبه المد والممد المصالح طيه ودية خطأ الحاكم وجناية الانسان طي نفسه مثلا اوغيره ، وجناية الحرطي المطوك او جناية المطوك على الحراوطي مطوك مثله .

اما المبحث الثانى : فقد جملته فى بيان كيفية ادا الدية بينت فيسه ان الماقلة تؤخذ منها الدية كاطة ان لم يكن طبيع فى ذلك بشقة وتؤخذ مؤجلة ان لم يستطيعوا دفعها حالة وذلك على الصفة التى رويت عن عمر فان كانست كالمة اخذت فى سنتين وان كانت نصفا او ثلثين اخذت فى سنتين وان كانت نصفا او ثلثين اخذت فى سنة وماكان دون ذلبك اخذ فى عامه .

اما الفصل الثاني نقد جملته في بيان مالا تصلم الماقلة من الدية . ثم انتقلت الى القسم الرابح ذكرت نيه طرق اثبات الجنايات في ثلاثة ضول : الفصل الاول في الاقرار ، عرفته ، وبينت أن أقرار الانسان كامل الاهليــــــــة ملزم له في جميع مالا يتهم فيه وشها الجناية على النفس وعلى مادونها

واما الفصل الثاني فقد جعلته في الشمادة ووينت ان الشهادة يثبت بهسا القتل والجناية على مادون النفس بشروطها .

اما الفصل الثالث والا غير فهو في القسامة موقعها لخة وشرها عربينت انهسا تكون عند عمر دليل اثبات القتل خاصة عودليل على نفيه على المدعى علي الموافقة و وذكرت ان الذي يبدأ بها اولا عند عمر هو المدعى عنيه عوانه اذا حلف لا يبرأ مسن الضمان عاما القود فلا يجب بها عنده رضى الله عنه عثم ذكرت انه لا يشترط تعيسين القاتل بل لو وجد قتيل في قرية وجبت القسامة عوان ام يوجد لوث الا على واحسسه بصينه كرت عليه ايبان القسامة عوان المرأة تحلفها كالرجل

وبذلك اكون قد انتهيت من بحث موضوع هذه الرسالة .

التميسد

صربن الخطاب ومكانته العلمية .

مرين الخطابين تغيل بن جيد المزى أنهو المؤينون أبو حقص القرشسي المددى الغاروق . اسلم في السادسة من البحثة بولا في المعر آنذاك سيسيع ومشرون سنة بوهو احد المشرة البشرين بالجنة بولاني الخلفا الراشد يسسسن واحد كبار طما الصحابة وزهادهم .

وهو أشهو من ان يعرف به فان كل من سمع بهذا الاسم من العامة فضلا من المفاصة بستحضر في ذهنه تلك الشخصية ألا سلامية الكبيرة للتي بوغها الناس جبلا بعد جبل فولم يتكر أحلد نضلها طي الاسلام والسلمين الامن كان في ظهيه زيغا و حقد كيمض ألمنتسبين ألى الاسلام بهمض المستشرقين ء الذين لا يتصفسون الرجال ولا يعرفون اقدارهم بوهذا شبم شدول حطيم طبه الضفينة والبغضاء والحسد ، ولا غرابة في ذلك فائه قل ان يتجو احد بن الناس من الحسبسسال الناشيين وبخاصة اذا كان ذا فضل ومكانة موموقة كمعر بين الخطاب رض الله منه .

ولا يزيد ذلك ابا حفص الا اكبارا واعظاما عاوكما قيل :

واذا اراد الله نشر نضيلة . . . طويت اتأج لهالسان حسود نهاهو نضل مدرونقهه وكانته العلمية تنتشر في اصقاع العالم وتدوى في اذان الدنيا قاصيها ودانيها مدمة بالحق وانصارة في كل كان .

ولا يسمنى في هذا السجال استقصاء مايشهد يحلمه وفقهه ودرايته التامة بالشريعة واصولها مولكنى استطيع أن ابرهن طي ذلك بذكر شواهد من القسرآن الكريم والسنة النبوية واتوال سلف الامة وخلفها حتى يتشح لكل ذي قلب سلسهم مكانة صربن الخطاب العلمية وانه فقيه الامقالا سلامية الإوليجي ، وإنه لا يشق لسمه غيار في هذا المجال فإن المكانة العلمية التي حظى بها رض اللعنه تؤهلسه

⁽١) تاريخ الطلقا السيوطي (١٦٥ - ١٢٨) الرياض النضرة (٢:٥) وسط بمدها واتبام الوقاف في سيرة الخلقاف (ص ٢٤) وبأبعدها والبافسيت الحثيث (ص ٢٣٨) ،

⁽٢) انظر النص والاجتهاد للسيد عبد الحسين شريف الدين الشيعي .

لان يكون فقيه الامة الاسلامية الاول بدون منازع .

ولا يمنى ذلك انى اغط الصحابة الكرام وطى رأستهم ابو بكر الصديق رضيين الله عنه الذى كان اسبق منه الى الاسلام ، واعلى درينة ، فان ذلك شأن وما اتكليسم عنه شأن آخر ، فقد ثبت بالادلة القاطمة ان عبر حاز تصب السبق فى ذلك اذ كيان افضلهم فى العلم والفقه واستنباط الاحكام بما فيهم ابو بكر الصديق رضى الله عنه . وذلك لا يحط من قدره ومن المنزلة الرفيعة التي حظى بها رضى الله عنه .

ومعا يدل على ذلك القرآن والسنة وشمادة السلف والخلف ، وبيان ذلسك

(١) شهادة القرآن له بالعلم وحسن الاستنباط.

نقد نظم جلال الدين عبد الرحمن بن ابن بكر السيوطى منظومة ذكر فيهسسا موافقاته رضى الله عنه للقرآن والتوراة والمنة النبوية أود ان اذكر منها بعض موافقاته منها: للقرآن الكريم ليستبين ماله من منزلة عظيمة رضى الله عنه ، فقد ذكر عدة موافقات منها:

الاولى : ان عمر رضى الله عنه اشار طى النبى صلى الله طبه وسلم قبـــــــل نزول القرآن : بأن يتخذ من مقام ابراهيم مصلى ، فانزل الله فى ذلك قرآنا يتلـــــــى فقال سبحانه : " واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى " (٢)

الثانية : اشار رضى الله عنه على النبى صلى الله عليه وسلم ان يأمر نسسسا م بالمجاب فانزل الله تبارك وتمالى : " واذا سألتموض متاعا فاسألوهن مسسن (") مراه عجاب " (")

الثالثة : اجتمع نساء النبي صلى الله طيه وسلم عليه في الفجرة فقال عمر : عسى (3) (4) ربه ان طلقكن أن يبدله ازواجا غيرا منكن . ثم نزل التران كذلك .

الرابعة : استشار النبى صلى الله طليه وسلم الصعابة في اسارى بدر نكا ن من رأى عمر أن يقتلوا ولا يؤخذ منهم الغدا * ولم يقل احد بقوله ، فنزل قول اللــــــه من رأى عمر أن يقتلوا ولا يؤخذ منهم الغدا * ولم يقدن له احرى حتى يثخن في الارض ، عند من عرض الدنياه الله يبيد الاخرة والله عزيز حكم أن .

⁽١) انظر تلك الموافقات في قطف الثمر في موافقات صرمع شرحه الكوكب الاغــــــر (ص ٢٥ - ٣٢) ٠

⁽٢) البقرة : ١٢٥ انظر الموافقات (٢ : ٢٥١) .

⁽٣) الاحزاب: ٣٥ ، فتح الباري (٣١:١٥) .

⁽٤) التحريم: ه ٠

⁽ه) الانقال: ۲۷.

السادسة : حرم الخمر في القرآن على مراعل فاللب عمر رض الله عسست

وكان السيوطى رحمه الله فهم ان عمر عرم المحمر قبل نزول القرآن فنزل القرآن موافقا له. .

السابعة : اختصم رجلان الى النبى على الله عليه وسلم فقض بينهما فقال احدهما ردنا الى عمر فاتياه فقصا فقال عرامهما : مكانكما فدخل فسسم خرج مشتملا على سيغه وفضرب الذى قال ردنا الى عمر فقتله وادبر الاخر وفاخسبر النبى على الله عليه وسلم فقال النبى : ما اظن ان يجترى عمر على قتل مؤسسن فانرال الله تعالى : "قلا وربك لا يؤسنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجسد والى انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما (أ) فاهدر رسول الله على الله عليسمة وسلم دم القتيل وبراً عمر من قتله ، فعمر رض الله عنه وأى ان فعلهما ذلك يبيستن دمها فنزل القرآن موافقا له .

الثامنة : استشار النبى على الله عليه وسلم بدخى الصحابة فى قصـــــــة الإنك _قصة النهاء عائشة رضى الله عنها _ فقال صر : يارسول الله من زوجكهـــا قال : الله يقال : انتظن ان ربك دلس عليك فيها ، سبحانك هذا بهتان عظـــج فنزل قول الله تعالى : "سبحانك هذا بهتان عظم أن قول الله تعالى : "سبحانك هذا بهتان عظم أن

⁽١) البقرة : ٩٨

⁽٢) المائدة: ٩٠

⁽٣) النساء : ٦٥ . وانظرالقصة في الرياض النضرة يندو ساجا عنا (٧:٢) ٠

⁽٤) النور: ١٦٠

الماشرة : استشار النبي صلى الله طبه وسلم اصحابه في الخروج السبسي . بدر فاشار معررضي الله عنه بالخروج فخرج فانزل الله تعلل .. "كما اخرجك رسك من بيتك بالحق وان فريقامن المؤسين لكارهون ".

الحادية عشر: توفى عبدالله بن ابن بن سلول وأسالمنافقين غدمي رسول الله صلى الله عليه وسلم للصلاة عليه وفقام اليه عمر وفقال: يارسول الله اعسسس عدو الله بن ابن القائل يوم كذا كذا وكذا وكذا والله يالوسي أن نزل فقال تمالسي "ولا تصل على احد منهم عات أبداً ولا تقم على قبره "(")

الثانية عشر ؛ لما نزل قوله تمالى : " ولقد خلقنا الانسان من سلالة مسسن (؟) طين " قال عمر : فتبارك الله احسن الخالقين . فنزل القرآن بذلك .

الثالثة عشر ؛ انزل الله تعالى في لول سورة الواقعة " ثلة من الاول وسين وقليل من الاولين وقليل مناه فاسك وقليل من الاغربين "، فقال عمر ؛ بارسول الله - ثلة من الاولين وقليل مناه فاسك آخر سورة الواقعة سنة ، ثم نزل قوله تعالى ؛ " ثلة من الاولين، وثلة من الاخربين " ،

الرابعة عشر : استففر رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوم من المنافق فقال عمر : سواء عليهم استففرت لهمام لمتستذخر لهم لن يذفر الله لهم فنزلت الآية بذلك فنزلت الآية بذلك

تلك بعض الموافقات التي يذكرها اعلى العلم لعمر رض الله هه وذلسك ان دل طن شن عانما يدل على ان صر العظيم محدث عذه الامة وطبهمها تقد وقت للصواب وموافقة القرآن له اكثر من غيره فن كثير من الدحكام .

⁽١) النور: ٨٥٠

⁽٢) الانفال بيره مد

⁽٣) التوبة : ١٨ .

⁽٤) المؤمنون : ١٤ ٠ "

⁽ه) الواقعة : ٣٩٠٠٠

⁽۲) المثافقون ۲۰

وهذا يدل على المكانة الملمية التي يبتاز بها على ساعر الصحابة ، مسلم يدل على ان رأيه راجح على رأى غيره ، فاذا وجد خلاف بين الصحابة في شيء ملل كان اتباع رأى عبر اذا صح عنه اولى من اتباع غيره ،

لان صوابه اكثر من صواب غيره بشبها دة القرآن كنا قد مر في الموافقات السابقة وذلك ببركة مجالسته للنبي صلى الله عليه وسلم بفقد تشربت روحه بالتشريع الالهسي. يقول الشاطبي عبد ذكره موافقة عبر للقرآن : وهذا من فواعد مجالسسسة الملماء اذ يفتح للمتعلم بين ايديهم مالا يفتح له دونهم ، ويبقى ذلك النور لهسم بعد ار ما يقوا في متابعة معلمهم وتأديهم معه واقتدائهم به ، فهذا الطريق نافسم على كل تقدير ()

⁽١) الموافقات (٢:١) ٠

(٢) شهادة السنة له يسداد الرأى والتفوق الصلمي .

ذلك ماجاً في القرآن من موافقة عمر رض الله عنه في بعض الاحكام .

التمهيد ، وانما اذكر بعضا منها للدلالة على أن صرله منزلة في العلم والفقييي ليست لا حد سواه من الصحابة ، وبيان ذلك على النحو التالي :

- (١) اغرج البخارى ومسلم عن ابن همروضي الله عنهما أن رسول الله صلى اللسسه عليه وسلم قال : بينما انا نائم شربت - يحنى اللبن - حتى انظر الســـرى يجرى في اظفارى ثم ناولته عمر قالوا: فما أولته يارسول الله قال: الملم .
- (٢) واغرجا عن ابي سعيد الخدرى رضي الله عنه قال : سمعت رسول اللــــــه صلى الله عليه وسلم يقول ؛ بينا اناناهم رأيت الناس عرضوا على وعليهـــــم قمص فمنها ماييلغ الثدى ووسها ماييلغ دون دلك ، وعرض على عمر وعليــــــه (٢) تميص يجره قالوا: فما اولته يارسول الله ٦ قال: الدين،
- قال الشاطبي بعدان ذكرالحديث ؛ أن النفتي قائم في الامة مقام النسب ") صلى الله عليه وسلم
- (٣) واغرجا عن سعيد بن ابي وقاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يابن الخطاب، والذي نفسي بيده مالقيكالشيطان سالكا فجا قط الا سلسك

قال الشاطبي بعد أن ذكر الحديث ؛ أي أن الله حفظه من الوقوع فسسس حيائله وحمله اياه على المعاصي .

هل يستطيع احد بعد ذلك ان يشكك في ان قول عمر حجة وبخاصة بعدان

⁽١) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري (٢: ٠٤، ١٥) تارين الخلفا "للسيوطي (١٢٥٠)٠

⁽٢) صميح البخاري مع شرحه فتح الباري (٢: ٢) .

⁽٣) الموافقات (٢٤٤:٤) . (٤) الرياض النضرة في مناقب العشرة (٢:٢) تاريخ الخلفا السيوطي (ص٢١)٠

 ⁽٥) الموافقات (٢:٢٥) .

بين رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الشيطان لا يسلك فجا سلكه ، وانه كان طسس منزلة عظيمة من الدين ، وانه كان ذا علم غزير لا يساويه أحد فيه .

اذ رأى انه عليه الصلاة والسلام شرب اللبن حتى ينظر السرى يجرى فسسى اظفاره ثم ناوله هر ولم يناوله غيره من الصحابة بما غيهم ابوبكر الصديق رضى اللسسه عنه ، وحينما سئل من تأويل ذلك صلى الله عليه وصلم قال : انه الملم .

فعمر اذن كان متينا في دينه وكان ذا طم عذليم ، وكان الشيطان ابعسسسد مايكون منه ، وطي ذلك فان اجتبًاده ليس كاجتباد غيره ، وهذا يوجب اتباعه عنسسد الاختلاف .

وما يؤكد ذلك ويزيده قوة ومتانة الاحاديث الاتية :

- (ع) فقد اخرج البخاري عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول اللــــه صلى الله عليه وسلم : لقد كان فيما قبلكم من الامم ناسمحدثون ، قان يكسن في امتى احد فائه عمر .
- (ه) وروى الترمذي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أن اللسه جمل الحق على لسان عمر وقلبه .
- (7) وروى الترمذى من مقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلمت (3) لو كان بعدى نبى لكان عمر بن الخطاب .
- (٧) واغرج الشيخان عن ابي هريرة وابن صورضي الله عنهما قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بينما انا نائم رأيتني طبي قليب طبيها دلو فزعـــت منها الله علما الله عثم اخذها ابو يكر فنزه دنويا او دنويين وفي نزعــــه ضعف والله يخفر له عثم جاء عمر بن الخدار، فاستقى فاستحالت في يـــده

⁽١) المحدث : الذي تتكلم الملائكة على اسانه . انظر تاريخ الخلفا اللسيوطي (١٣٢٠)

⁽٢) فتح الباري (٨:٠١) ، شرح النوري على صحيح مسلم للنووي (ه١٦٧:١)٠

⁽٣) تحفة الاحوذي (٤:٥١٣) . رواه الترمذي .

⁽٤) تحفة الاحودى (٤: ٥ (٣) . رؤاه الترمذى .

(۱) غربا ظم ار مبقریا یفری فریه ، حتی روی الناس وضوبوا بعض. .

هذه الاحاديث دلت على ان عمر رض الله فته كان على منزلة عظيمة لا يدانيه احد من الصحابة رضى الله عنهم اجمعين ،وذلك يؤهله لان يكون فقيه الامة الاسلامية الاول بدون منازع .

ولست اريد الاستقماء وانما اردت التشيل والا فهناك احاديث اخرى تسدل على اسبقيته في تفهم احكام الشريعة كما روى ابن ماجه من قول النبي صلى اللسسه طيه وسلم : اول من يصافحه الحق عمر، واول من يحلم طيه، واول من يأخذ بيسده فيد خل الجنة .

⁽١) صحيح البخارى مع فتح البارى (٢:١٤) ٠

⁽٢) تاريخ الخلفاء للسيوطي (ص١٣٠) .

(٣) شهادة سلف الامة وخلفها بتفوته وطمه التام.

لقد كثر في الكتب المعتمدة تعداد مزايا عمر رض الله عنه ، وليس من السمسل احصاؤها ، فقد شهدوا له بالتفوق التام الذي يؤهله ، لان يكون فقيه الامة الاكبر .

فقد ذكر الصحابة عنه اشيام كثيرة اذكر منها ما قاله ابنه عبد الله ، فانه وصحف ر1) اباه فقال: مانزل بالناس امر قط فقالوا وقال الا تنزل القرآن على نحو ما قال عمر،

وقال على بن ابي طالب رضي الله هنه : كنا اصحاب محمد لانشك ان السكينية (۲) تنطق على لسان عمر .

وبوقفة تأمل عند هذين النصين نجد ان الصوابغالبا مايكون فيما ينطق بـــه عمر رضى الله عنه ، وهذا قليل من كثير فقد شهد له بمثل ذلك كثير من الصحابة ، مسا لا يدع شكا في ظب منصف على أن ترجيح ما يذهب اليه مر هو الاولى في المسائسل الاجتهادية ولانه افقه الصحابة وخيرهم وقيل لابن بكر ماذا تقول لربك وقد وليسست مر قال: اقول وليت عليهم خيرهم.

وقال ابن عمر رضى الله عنه : مارأيت أحدا قط بعد رسول الله صلى اللسمه (١) عليه وسلم من حين قبض اخبر ولا اجود من عمر .

وقال ابن مسعود رضى الله عنه : لو أن علم عمر وضع في كفة ميزان ، ووضع علم احيا * الارض في كفة ولرجح علم عمر بعلمهم وولقد كانوا يرون انه فرهب بتسعيسة (ه) اعشار العلم ،

(1) وقال حديقة ؛ والله ما اعرف رجلا لا تأشده في الله لومة لا عم الا عمر .

الرياض النضرة (٢ : ٣٧) . سنن الترمذي مع تحفة الاحودي (٤ : ٥ ٣١) . (1)

الرياض النضرة في مناقب العشرة (٢٠ ٢٨) . (1) الرياض النضرة (١: ٣٢١) . (7)

تاريخ الخلفا وللسيوطي (ص١٣٣٥) . (1)

الرياض النضرة (٢٠٢١) . (0)

تاريخ الخلفاء للسيوطي (ص ١٣٣) .

(۱) وقال ايضا : كأن علم الناس كان مد سوسا في حجو عمر . (٢) وقالت عائشة رضى الله عنها وقد ذكرت صر : كان والله احوذيا نسمج وحده. وقال ابن مسعود رضى اللفعنه : اذا ذكر الصالحون فجيهلاً بعمر :ان عسر كان اطمنا بكتاب الله وانقهنا في دين الله .

هذا ماقاله بعض الصحابة من عاصر عمر وشاهد احكامه وعرف فقمه ، وكنسيسي بذلك شهاد لا تنير الطريق وتوضح السبيل .

اماما قاله التابعون ومن جا " بعد عم فشي " يفوق الحصر ، فقد وصفوه ووصف سيوا علمه وفقهه بما لا مزيد عليه .

فالشيرازي مثلا يقول في طبقات الفقها أ: ومن نظر في فتاوي عمر علميسي التفصيل وتأمل مماني قوله على التعصيل وبهد في كلامه من دقيق الفقه مالا يجده فسي كلام احد ، ولو لم يكن له الا الفصول التي ذكرها في كتابه الى ابي موسى الاشمسري اجتهاده رضي الله عنه .

ثم ان الفقها من بعده تلامذة لتلامذته رض الله منه فقد قال الدكت ور محمد معروف الدواليبي بعد أن ذكر مذهب الامام مالك : وعلى هذا فأن الامسام مالك ، وقد اخذا عن سعيد بن المسيب، وهذا اخذ عن صر وكان يعد وارث عمر في الحديث، وإن يكون المذهب المالكي مثالا صحيحا لمذه المدرسة ، كما هو مسال صحيح لما تركه عمر بن الخطاب رضى الله عنه وامثاله من كبار المفكرين من اثر فسسى

تاريخ الخلفا السيوطي (ص ١٣٣) .

ر،) الاحوذي: البعاد المنكش المسرع - في اموره المعسن السياق للامور. النهابة (٢) لا موذي النهابية (٣) لا بن الأعرز (٤٠٧٠) . (٣) تاريخ الطلقا السيوطي (١٣٤٠) . (٤) اللسان لا بن منظور (١٧٠:١١) . (٤)

طبقات الفقها و للشيرازي (ص ٣٥ - ١٠) .

الاجتهاد وتوجيه نحو الاخذ بالرأى المبنى طن تعتيق المصالح ودفع المفاسسيد (١) وهذا غاية الشريعة السماء .

وذكر المحب الطبيرى فى كتابه الرياض النشرة فى مناقب المشرة علم عمر وفقهم فذكر اشياء كثيرة منها مشورة عمر على ابن بكر بجمع الترآن عند ما استحر القتــــــل بالقراء يوم اليمامة، ثم قال بعد ذكر هذه القمة : وهذا يدل على غزارة طمــــــه وحسن نظره .

ثم ذكر رؤيا النبى صلى الله عليه وسلم عينما شرب اللبن واعطى فضلمه وسلم عينما شرب اللبن واعطى فضلمه وسلم وحديث ابن صمحود : لو وضع علم عمر في كفة وعلم اهمملل الارض في كفة لرجح علم عمر ه ثم قال : وكلاهما دليل على غزارة علمه .

ثم ذكر تلطئه في استنباط الحكم ، وفركر قصة ربال اغضب النبى صلى اللـــه عليه وسلم بسؤاله اذ قال للنبى صلى الله عليه وسلم كيف تصوم ؟ فان السؤال يفهم منه الانكار فقال عمر : يارسول الله : كيف بعن يصوم الدهركله . ، فكيف بمـــــن يصوم يوما ويقطر يوما . ، فكيف من يصوم يوما ويقطر يومين

نان سؤال عمر رض الله عنه يدل على حسن انفهم ، لانه لا يفهـــم منـــــه الانكار قط بخلاف من سأل النبي قبله فانه يفهم من سؤاله الانكار .

ثم ذكر حسن نظره وواصابة رأيه ووذكر تصة غرون عمر الى الشام وواخبها وه ان بها وبا و وندا اله في الناس انه سيرجع عن هذا المفر نقال له ابو عبيسسدة

⁽١) اصول الفقه (ص ٣٢٨ ٣٢٧) ٠

⁽٢) انظر هذا كله في الرياض النضرة (٢: ١٩،١٢) .

⁽٣) الرياض النضرة (٢٠:٢) قال المحب الاثر خرجه مسلم والترمذي والنسائل .

ا فرارا من قدر الله تمالي وقال عبر ؛ لو فيرك تالها با ابا عبيدة ؟ دم نفر سسن قدر الله الي قدر الله وأرأيت لو كان لك ابل فتهبياً وادبين أحداهما خصيسسة والا خرى جدية واليس ان رعبت الخصية وعيثها بقدر الله وان رعبت الجدية رعيتهسا بقدر الله . . ؟ اجل أن صر لا يقتات عليه في فقيه واجتهاده فاذا عارضه احسسد بين وجبة نظره وحتى لا يبقى للمناظر الا التسليم لما ذهب اليه .

⁽١) الرياض النضرة (١٠٢) ٠

(٤) منهجه في الاجتهاد .

لاشك ان منهج عمر رضى الله عنه ني الاجتهاد منهج قويم ، فقد كسسان يأخذ الاحكام اولا من كتاب الله عز وجل ، ثم من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، شسم النبي ملى الله عليه وسلم ، شبه اعنى ابا بكر الصديق رضى اللسم عنه ، واحيانا يجمع الصحابة ويستشيرهم فيأخذ بما اشاروا به عليه ، واحيانسسا يرجع الى الرأى المبنى على قواعد الشرع ، الذر، يحصل به جلب مصلحة اود رأمفسدة وهناك عدة حوادث تدل على ذلك منها :

(۱) مارواه البغارى وفيره من ابن مباس قال : استأذن الحربن قيس بن حصين لعمه ليد غل على صرية الذن له قلما دغل قال أحمر : يابن الغطاب، والله ما تعطينا الجزل ولا تحكم بيننا بالمدل ففضب صرحتى هم أن يوقع بـــــه فقال له الحر : يا أمير المؤمنين أن الله مز وجل قال لنبيه : " غذ المفسو وامر بالمصرف واعرض من الجاهلين " ، وإن هذا من الجاهلين ، فواللــــه ما جاوزها عمر حين قرأها عليه وكان وقافا منذ كتاب الله .

فقد اغير الحروهوصادق ان عبر كان وتأفأ عند كتاب الله يحلل حلالسبه ويحرم حرامه ، ويقدمه على كل شيء مواه .

(٢) وروى البخارى وفيره عن صرقال: صمحنى النبى صلى الله عليه وسلم وانسا
 اقول: وابى قال: ان الله يشهاكم ان تعلقوا بآبائكم وقال عمر لا احلف بهما
 ذاكرا ولا آثراً.

فها هو صريبتثل قول النبى صلتى الله طيه وسام ، فلا يحلف بغير اللسه لا ن الله نبى عن ذلك . وهذا ما يدل طورانه كان يأخذ الاحكام من القرآن . أما السنة فقد كان يقدمها على كل ما سواها ما عدا القرآن .

⁽١) انظر الموافقات (٢٨٧: ٢٨٧) ، اصول الفقه للد والبيي (ص ٨٧) .

⁽٢) الرياض النضرة (٢: ٨٥) قال المجلب رواه البشارى .

٣) الرياض النضرة (٢ - ٨٦) قال المحب رواه البخاري .

(٣) نعن ابن عبر انه قبل لعمر وقد اصيب الاتمتغاف نقال : ان استخلصيف نقد استخلف من هو خير منى يعنى ابا بكر وان اترككم نقد ترككم من هو خبير منى يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال ابن عبر فعرفت حين ذكسر رسول الله صلى الله عليه وسلم انه غير مستخلف .

قان عبر رضى الله عنه هنا يتمسك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلمسمسم ويقدمها على سنة ابى بكر مع أن العمل بديا عنده جائز .

- (؟) ولما قبل رضى اللهنه الحجر الاسود قال : ادا والله قد علمت انك حجسر (؟) لا تضر ولا تنفع ولولا انى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك .
- (ه) ثم اراد أن يترك الرمل في أشواط الطواف الثلاثة فقال : مالنا وللرمل أنسط كنا رأينا به المشركون ، وقد أهلكهم الله ، ثم قال : شي " صنعه رسول اللسسة صلى الله عليه وسلم فلا نحب تركه" .

فعمر رضى الله عنه يترك رأيه في الاثرين لما ثبت عن رسول الله صلى اللسسه عليه وسلم تأسيا به واقتداء .

هذا قليل من كثير مما يدل على ان صركان وقافا مند كتاب الله ، وهند سنسة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن زم ان عمركان يخالف نصوص الكتاب والسنسسة فقد قال بهتانا يجب ان يماقب عليه ، لان صرحاها « ان يقمل ذلك وهو السسدن يقول : سيأتى قوم يجادلونكم يشيهات القرآن فعند وهم بالاحاديث ، فان اصحسساب السنى اعلم بكتاب الله . ويقول في حديث فاطمة بنت قيس لما لم يثبت عنده : اذجاء فيه ان المطلقة لاسكن لها ولا نفقة وهو خلاف مادل طيه ظاهر القرآن ، قال عسسر لا نترك كتاب ربنا ولا سنة نبينا لقول امرأة لا ندرى النفلت ام نسبت .

⁽١) الرياض النضرة (١: ٨٦) اغرجه البخاري وسلم .

⁽٢) الرياض النضرة (٢: ٢) اخرجا البخاري ومسلم ٠

⁽٣) تاريخ المداهب الاسلامية (ص ١٤) . الرياض النضرة (٢:١٨) .

⁽٤) الموافقات (١٧:٤) . الاحكام في اصول الاحكام (ص ٢٥٠) .

⁽ه) الموافقات (٤٩:٤) . فتح البارى (٤٤:١٦) .

فان ذلك يدل على انه كان يأخذ الاحكام من انكتاب والسنة ولنه يقسيدم الكتاب على السنة كما هو واضح في الاثرين ، فأنه رض الله عنه لا يخالف النصيوص ولا يود هافاية ماكان يفعله هو التثبت من الاحاديث .

نفى قصة ابى موسى الاشعرى لما قرع طبه الباب ثلاثا ثم رجع، فامر حسستى اتى به ، نقال له : ما الذى حملك على الانصراف ؟ فقال ابو موسى : قال رسسول الله صليه وسلم : الاستئذان ثلاثة فان أجبت، والا فانصرف، فقال : مسسن يشهد لك . . فشهد له صعد بن مسلمة .

فان ذلك منه ليس ردا للسنة وانما القصد منه التثبت .

قال الغزالي في المنخول ؛ اتهم عمر أبا موسى ، ونحن أذا أتهمنا السراوي (١) لقرينة فلا نقبله ،

قال المعلق طبي المنخول محمد حسن شيتو: الاتهام هنا بمدني الربيسة والا فقد قال المغطيب في كتاب شرف اصحاب المحديث: ولم يتهم عمر ابا موسسي والما كان يشدد في المديث حفظا للرواية من النبي صلى الله طبيه وسلم وللسو فقد من يروى مع ابن موسى لا قتصر طبه وعل بخوو ،

اذن التثبت في الرواية لا يدل على ان المراد رد الا عاديث والمسسط المراد التحرز في روايتها من الكذب او الخطأ أو النسيان ، وطبه يحمل نهيسه رضى الله عنه بعض الصحابة عن رواية الحديث ولائه قد روى عنه رضى الله عنسسه انه تبل كثيرا من الا عاديث واحتج بها رضى الله عنه ،

اما رجوعه الى الرأى المبنى على قواعد الشرع فذلك واضح فى كتابه السبس. الى موسى الاشمرى وفقد كتب اليه قلط: وقل القضاء فريضة محكمة ووسنة متبعسة فافهم اذا ادلى اليك وفاته لا ينفع تكلم بحق لانفاذ له . . . ، الى ان قال لسسه ثم الفهم الغهم فيما ادلى اليك ما ورد عليك وما لبس في قرآن ولا سنسة وشسسم

⁽١) المنخول (ص ٥٥٥ - ٢٥٦) ، انظرالا ثر في الجامع الصفير (١٠٠١) ،

⁽٢) حاشية المنخول (ص٢٥١) .

وما اكثر الاحكام التى استعمل فيها عمر القياس، ولولا خشية التطويل لذكرت الكثير عن هذا المجتهد العظيم رضى الله عنه ، ولكن اكتفى بما سيأتى بيانسسه في طيات هذه الرسالة ان شاء الله تعالى .

واذكر في هذا التمهيد امثلة من اجتماداته الاخرى فيما يلي .

⁽١) الاحكام في اصول الاحكام (ص ١٠٠٣) وأنظر اخبار القضاة لوكيم نحسوه (٢: ٧٠ - ٢٤) واصول الفقه للدواليين (ص ٩٠) .

(٥) . اجتهاده وامثلة عليه .

لن ينكر احد اجتهاد عررض الله عده وسوأتي في هذه الرسال كثير من الاحكام الفقهية التي اجتهد فيها رض الله عده كثيل الجاعة بالوحسد وكأغذ الدية من اهل الديوان وفير ذلك وسأصيف في هذا التمهيد بحسس في الاعتلام الذكرها في الرسالة الانها تدل طبي آن فير قد استعمل في سبي العقهاء المراده كل الطبق التي استعملها الفقهاء من يحده وفيم في اجتهاده كيان الموسية الفقهاء الاجتهاد البياني التفسيري وصففه راجع الي الرأى المستى على قواعد الشريعة المراء الذي الما أن يؤدى الي مسلحة أو دفع مفسلدة وذلك أن دل على شيء فانما يدل على أن عبر من المجتهدين الكبار الذيبان توفرت فيهم شروط الاجتهاد كالمة غير منقوصة فيو من المحتهدين الكبار الذيبان عن منا المعاملة المؤدات الناع وعوس يحتى بلخته بذون منازع وليس محتى ذلك أنه لا يشهب عنسما بعض معاني المغربات قائد قد توقف في محتى الأب في توله تعالى : " وفاكب يعضمان المغربات قائد قد توقف في محتى الأب في توله تعالى : " وفاكب وابا "، فاراد أن يطلب تفسيرها ثم عدل عن ذلك الأنه رأى أن فهم السلود المؤدات لقمد التكلف واثارة الشكران !!

وكان من عادته رضى الله عنه النهى عن التثلف: فقد سأل عمرو بن المساص رجلا عن حوضه فقال له : هل ترد حوضك السياع: فقال عمر رضى الله عنه للرجسل ياصاحب الحوضلا تغيرنا انا نرد على السياع وترد السياع طيناً .

⁽۱) انظر الى كثيرين اجتهاداته فى المحتمد فى أصول الفقة لمحمد بن فلسبى ((:۵)) الموافقات (؟:۱۰) •

⁽٢) الموافقات (١: ٣ ه) ه (١ ؟ ١) ٠

⁽٣) الموافقات (١٩١٠)

٤) الموافقات (٢٠٠٤) اخرجه مالك .

فصر اذن يتكلم بلسان العربي الواثق من لنته العارف بمعانيها ، وهـــو مع هذا من اعلم الناس بكتاب الله وسنة رسوله ولا يحنى ذلك انه لا يغيب عنـــه شي عشا وكلا ، فصر بشر معرض للخطأ والنسيان كماثر البشر ، فقد ثبت انـــه سأل الصحابة عن كثير من الاحكام ، لانه لم يكن يعامها ذلك الوقتكيرات الجـــدة والملاص المرأة ، وغير ذلك ، وليس في ذلك ما ينتن قدره ، وضي الله عنه ، ولا يحط صن تفوقه الملمي على غيره من الصحابة ، لان ذلك من طبيعة البشر ، ولعل الامــــام ملك كان يعنى ذلك حين قال : قد ابتلى عمر بين الخطاب ببذه الاشــــام ملك كان يعنى ذلك حين قال : قد ابتلى عمر بين الخطاب ببذه الاشـــام من كثرة الاسئلة ـ ظم بجب فيها " . أي فلا ينتنى ذلك من علمه ولا يقدح فــــى كونه من اكابر المجتهدين رضي الله فنه . . . وسأذكر فنه في هذا التمهيد كشـيرا من الاجتهادات التي تدل على تمكنه من علم الشريحية وسمية باعه واطلاعه التـــام على اصولها وفروعها ، منها :

() ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم جمع الناس في صلاة التراويح ثم رجع عسن ذلك مخافة أن تغرض على الناس، فلما كان صررضي الله عنه سن صلاتهــــا في جماعة ،

قال الشاطبي في وجهة ذلك : ترك رسول الله الاجتماع عليها معافسية

⁽١) النحل : ٢٧ .

⁽٢) الموافقات (١:١٥) ، فتح القدير (٣:١٥) ، (١٦٧٤) .

⁽٣) الموافقات (٢٨٩:٤) ٠

ان تفرض فلما زالت العلة أى طة ألا يجاب صحيم على ذلك عرد .
فهل يصح أن يقال بعد ذلك أن صلاة التراويج جماعة ليست سنة ، مسلم أن
الحق في ذلك أن صلاة التراويج جماعة من سنة رسول الله على الله عليسه
وسلم ، ولم يكن لعدر فيها ألا أن احياها بعد أن تركها رسول الله صلسسي
الله عليه وسلم مخافة أن تغرض .

- (٢) ومن اعتباداته المشهورة حبسه الارضين المفتوءة وقدم قسمتها علسسسى الفاتحين ءبل تركبا في يد اهلها الماطين طبيها ءيؤد ون عنها الخسسواج لينفق طي مصالح عامة المسلمين ءوقد اجمع المسلمين بعد ذلك فلسسسي مارآه ، ومن اخذ بهذا الاثمة الاربعة أبو حقيفة والك والشافعي واحمد .

 قال الدكتور محمد معروف الدواليبي ؛ ومن الواضح أن هذا التصرف مسن مبر على خلاف ما تصرف به رسول الله لم يكن تحطيلا لما جاءً عنه صلى اللسه طيه وسلم وانما كان تمسكا به ءبد لاغل التصوص الا خرى وتبما للمصالسست المامة .
- (٣) ومن اجتماداته الثابتة ايقاع الطلاق الثلاث بتكمة واحدة ثلاثا ، وقد تابعسه
 على ذلك الائمة الاربعة اصحاب المذاهب، وهذا مما احدثه عمر رضى اللسه
 عنه تبعا لقاعدة تغير الاحكام بتغير الازمان .

قال ابن القيم رحمه الله : ولكن امير المؤمنين صر رضى الله عنه رأى النساس قد استهانوا بامر الطلاق ،وتكثر منهم اينتاه علمة واحدة ، فرأى من المصلحسة عقوبتهم بامضافه عليهم ، فاذا علموا ذلك كنوا من الطلاق .

(؟) وسنها أن أحد الصحابة شرب الخمر متثولاً وأوان من عمر رضى الله عنسسه أن لا يتيم عليه حد شرب الخمر واحتج عليه بتوله تمالى "ليس على الديسسن أمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طمحواً وقال عوله : إنك اخطسسسات

 ⁽١) الموافقات (٣:٣) .

⁽٢) اصول الفقه للدواليبي (ص ٣٢٦) .

⁽٣) اعلام الموقعين (٢) يرم ٤) - ، ، ، ، ، .

التأويل ، اذا اتقيت أجتنبت ما حرم الله طيك .

وهذا جواب المالم المتفقه ،الذى لا يشق له غيار ، لان الله سبحانــــه امر باجتناب الخمر ، فنن كان يتقى الله لا يرتكب الكان مأمورا باجتنابـــه متعمدا ، ويخاصة ان ما امر باجتنابه فيه من المحقد ورات ماذكره اللـــــه عز وجل في محكم كتابه كالصد عن ذكر الله وعن الصلاة وانها تكون سببـــا في وتوع المداوة والبخضا أبين المتحابين في الله وكل ذلك يناني التقــوى وعل الصالحات .

وما اكثر ما اجتهد غيه مر رضى الله عنه وقد صادر خالد ومروين المناص نصف ماليهما ولم يسبقه احد في ذلك واذ من المقلمع به أن ذلك غير جائسو لان أموال الاغنياء لا يجوز أن تصادر مطلقا ولكن لمل هناك أسبابا أدت السوى ذلك بل من المؤكد أن هناك أسبابا أقتضت ذلك .

قال الغزالى : ان عبر كان اعلم باحوالهما وكان يتجسس بالنهــــــار ويتمسس بالليل ، وكان قد نصب غالدا اميرا في يحن البلاد فجمع عليه امــــوالا عظيمة ، فلمله اطلع على امر خفى اقتضى صنيمه ذلك ، وذلك سلم لمثله .

ومن اجتماداته المشمورة منحه المؤلفة تلويج تصييم من الزكاة ، وقد كان لهم فيها نصيب بنص القرآن كما قال تعالى : "انما الصدقات للفقراء والمساكسين والعاطين طيبا والمؤلفة قلومهم وفي الرقاب والفارمين ، وفي سبيل الله وابسسن (")
السبل" .

فهل هذه مغالفة من عمر لنص القرآن عصاها وكلا ان عمر لا يخالف القسيل ولا سنة النبى صلى الله عليه وسلم وانما كان يتبحهه أربحكم بما لا لا عليه و فسيسرأى ان المؤلفة قلوبهم لا يستحقون المطاء الا عند الحاجة اليهم والما وقد اعز اللسسه الاسلام ولم تكن هناك حاجة فان الاية الكريمة لا تدل على اعطائهم شيئا سسسن

⁽١) انظر الموافقات (١٠١٠١٠١١) .

⁽٢) المنخول للفزالي (ص ٣٦٧) .

⁽٣) التوبة : ٦٠ .

الزكاة والحالة هذه ، ولو كانت تعنى ذلك الما قض رضى الله عنه بخلافها .

وحين قرر ذلك رضى الله عنه اخذ يدافع عنه ، وبيين وجهة نظره ، فهو المظيم الذى لا يخشى في الله لومة لا عم ولم يستطيع احد ان يفعل فعله .

وقد ذكر المحب الطبرى عن البرقاني على شرط الصحيحين قال : جـــــا الله عن اسد وقطفان الي ابي بكر يسألونه الصلى ضغيرهم بين الحرب المجليــــة والسلم المحتربة فقالوا : هذه المجلية قد عوفناها فيا المخزية ؟

قال: ننزع منكم الحلقة والكراع ونضام ما اصبنا منكم ، وترد ون طينا ما اصبستم منا وتدون قتلانا وتكون قتلاكم في النار ، وتتركون اقواما يشمون الدناب الابسسل حتى يرى الله غليفة رسول الله عليه الصلاة وأصلام والمهاجرين امرا يعذرونكسم نعر أضابو بكر ماقال على القوم فقام عمر بن الخيلام ، فقال : قد رأيست رأيسسا وسنشير عليك . اما ماذكرت من الحرب المجلية والسام المخترية فنعم ماذكرت ، واصا ماذكرت المنابعة والتمام الذكرت ، واما ماذكرت عن العرب المبالية قلتمام ماذكرت ، واما ماذكرت واسا تدون تتلانا وتكون قتلاكم في النار ، فان قتلانا قتلت طي امر الله اجرها على الله ليسلها ديات ، فتتابع الناس او القوم على ماقال عرد .

هذه امثلة، ولا أريد استضاء جميع ما اثر عن صر غان ذلك ليسس فيسسس استطاعتى لا نها ما يطول ذكرها ، وانما اردت ذكر ما يدل على انه كان من اعظهم المجتهدين الذين لهم باع طويل في النظر والقيام، ومتأصد الشريعة الفسسرا ، فقد وجد مرة ابا هريرة يعدث بعديث سمعه من رسول الله على الله عليه وسلسم وهو : أن من لتى الله وهو يشهد أن لا اله الا الله مستيقنا بها ظله دخل الجنسة نقال له لا تفعل غانى اخشى أن يتكل النام فخلهم يعملون فقال رسول الله صلسى الله عليه وسلم : خلهم يعملون أقرارا منه لصنيع صر رضى الله عنه ، وهذا أن دل على شي وانما يدل الما الها دن متأصد الشرع الحنيف .

⁽١) انظر أصول الفقه للدواليبي (ص ٢٢٠) ٠

⁽٢) الرياض النضوة (٦٨:٢) قال المحب غربه البخاري معتصرا .

⁽٣) الرياض النضرة (ص ٢٩) ، تأويل الحديث (٢٤) ، الموافقات (١٩٠٠٤) .

ثم ان بعض الصحابة قد يفتى ء لان ذلك كان معمولا به في زمن النبي صلسين الله عليه وسلم وهو ليس من سنة رسول الله ولم يتلك عليه فيتنبه له عمر .

فقد كان زيد بن ثابت يفتى بعدم وجوب الدُسل من الاكسال ـ اى الجســاع الذى لا انزال فيه ـ ندعه عمر وقال له ؛ هل افتيت بذلك ٢ فقال اخبرنى مى رفاعة ابن رافع وغيره فقال عمر لرافع هل سألتم النبى عن ذلك ٢ فقال ؛لا . . . ثم قـــال عمر لئن اخبرت باحد يفعله ثم لا يفتسل لا نهكته عقوة .

فهاهو عمر يرد على بعض الصحابة ولان ما أستجوا به ليس بحجة عنده لانهم انتوا بشيءً لم يسأل عنه رسول الله صلى الله طبه وسلم .

هذه امثلة من اجتهاداته رض الله عنه ومثاما كثير .

⁽١) الموافقات (٦٩:٣)٠

(٦) حجية قول الصحابي وبخاصة عمر رضي الله عنه .

فاقول: ان قول الصحابى له عدة احوال عناميانا يكون حجة من غير خسلاف وذلك اذا لم يكن للرأى فيما قاله مجال علان قوله حينئذ يكون ملحقا بالسنسسسة كما لوقال: كنا نفعل في عهد رسول الله صلى الله طيه وسلم كذا عوكما لوقسال من السنة كذا وكذا .

وكذا اذا كان للرأى مجال فيها قال وانتشر وام يظهر فيه مغالف من الصحابة الان ذلك اجماع سكوتى ، ولم يخالف في ذلك الاس ام يرالا متجاج بالا جمسساع السكوتي .

(1) قال ابن القيم : لم يخالف في ذلك الا شرد مذ .

اما اذا لم ينتشرواو انتشر وظهر فيه مخالف ظيه بحجة على صحابسسسى آخر من غير خلاف .

واما على غير الصحابى من المجتهدين ففيه المالف التالي :

فقد جا* في تيسير التحرير: ان الرازى والجرد في وفخر الاسلام واتباعــــه والسرخسي وابا الخير والمتأخرين ومالك والشافعي في القديم ـبل دل التحقيـــت ان ذلك هو قوله في الجديد ـ والامام احمد في العدى الروايتين عنه ذهبوا الـــي ان قول الصحابي حجة على من اتي بعده من غير الصحابة الحاقا لقوله بالسنة .

ونفى الكرخى وجماعة منهم القاضى ابو زيد والشافص ـ فى الجديــــد ـ ان يكون قوله عجة طلقا .

وتبع اولئك الفزالي وابن حزم والشوكاني وغيرهم .

⁽١) اعلام الموقعين (٤:٤٥١) .

⁽٢) اعلام الموقعيين (٤:٥٥١) .

وذكر بمض النقها أن الحجة في قول الخلفا الاربمة فقط . وذكر غيرهم أن الحجة في قول الشيخين أبن بكر ومر نقط .

وحجة الذين منعوا الاحتجاج بمذهب الصحابي مطلقا هي أن الصحابسية غير معصومين عن الخطأ والسهوء وقد وقع بينهم الخلاف في كثير من المسائسسسل الاجتهادية ، ثم انهم قد اجازوا لغيرهم مخالفتهم ، فلو كان قولهم حجة للزم أن لا يكون الامركذلك .

والذى يدل عليه التحقيق ـ ان شاء الله ـ ان قول الصحابى حجة يجــــب المصير اليه عند عدم معارضة الكتاب والسنة ، وذلك لا مور كثيرة منها ماذكره ابـــــن القيم رحمه الله ، فقددكر عدة آيات من القرآن الكريم تدل على وجوب اتباعهم فيــــا سنوه واستحسنوه اذكر منها مايلى :

- (١) قوله تمالى : "والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين البموهسم
 باحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه ..." الاية .
- فان الله عز وجل اثنى على الذين اتبصوهم قدل ذلك على ان اتباعهذا كان محمودا يستحق رضوان الله تمالى ، وقد وردت آيات كثيرة في هـ....ذا المحنى ليس هذا مكان استقصائم (٢).

قال ابن القيم : اخبر النبي صلى الله طيه وسلم أن خير القرون قرنـــــه

⁽٢) انظر اعلام الموقعين لابن القيم (٤:٤٥ - ١٧٥) .

⁽٣) انظر اعلام الموقعين (٤:٥١٨) مسنن ابن داود (٢:١٨٥) .

مطلقـا .

(١) ودلك يقتضى تقديمهم في كل ابواب الشير .

وروى الامام مسلم ان النبى صلى الله طبه وسلم تال: النجوم أمنة للسمساء فاذا ذهبت السماء ماتوعد ، وإنا أمنة أصحابي فاذا ذهبت السسسسين المحابي ما يوعد ون ، واصحابي امنة لامتى فاذا ذهب اصحابي اتى امتى ما يوعد ون ،

قال ابن القيم بعد ان ذكر الحديث : وجه ألا متدلال بالحديث انه جمسل نسبة اصحابه الى من بعدهم كسبته الى اصحابه وكتمية النجوم الى السماء ومسسن المعلوم ان هذا التشبيه يعطى من وجوب اعتداء الامة بهم ماهو نظير اهتدائه سبيهم صلى الله عليه وسلم ونظير اهتداء اهل الارض بالنجوم .

واستقصاء مثل هذه الاحاديث التي يستدل بما طن رجعان اجتهاداتهسم طن غيرهم من جاء بعدهم يطول ذكرها، ومقعودي هنا اعطاء فكرة واضحسسسة تدل طني رجعان احتماداتهم على اجتمادات غيرهم .

^() انظر اعلام الموقمين () : ه () ·

⁽٢) انظر اعلام الموقعين (١٧٦:٤) .

⁽٣) انظر اعلام الموقمين (٢٦:٤) .

⁽٤) اعلام الموقعين (٤: ٩١ - ٢٩١) ، الاتصاف فيما يجب اعتقاده (ص١١) .

الذى انفرد وا به عنا او لقراءن حالية اقترنت بالنطاب او لمجموع امور فهموهــــــــــا طى طول الزمان من رؤية النبى صلى الله عليه وسلم ومشاهدة افعاله واحوالــــــــه وسيرته وسماع كلامه والعلم بعقاصده وشهود تنزيل الوجى ومشاهدة تأويله بالفعـــل فيكون فهموا مالا نفهمه نحن عوطى هذه التقادير الشمسة تكون فتواهم حجـــــــــة يجب اتباهها .

السادس: أن يكونوا فهموا مالم يرده الرسول صلى الله عليه وسلم أو اخطأوا في فهمه فيكون المراد حينك غير ما فهموه .

وطي هذا التقدير لا يكون قولهم حجة ووملوم قطعا ان وقوع احتمال مسسن خمسة اغلب على الظن من وقوع احتمال واحد ممين عشدا مالا يشك فيه عاقسسسل وذلك يفيد ظنا غالبا قويا على ان الصواب في قولهم دون ما خالفهم من اقوال مسن بمدهم وليس المطلوب الا الظن الغالب والممل به متمين و ويكفى العارف هسسندا الوجه كما قال ذلك ابن القبم .

عنا ماقيل في حجة قولُ الصحابي ءاما من عص الخلفا الراشدين الاربحسة بذلك فقط فهم يحتجون بقوله صلى الله طيه وسلم : طيكم بسنتى وسنة الخلفــــا والمشدين المهديين من بعدى تسكوا بها وهضوا طيها بالنواجذ .

وهذا حديست صالح للاحتجاج .

قال ابن القيم رحمه الله : قين سنة غلقائه بسنته وامر با تباعيا كسيدا امر با تباع سنته والرغي الامر بها حتى امر بان يعض طبها بالنواجد ، وهسيدا يتناول ما انتوا به جميعهم او اكثرهم او بعضهم لانه طق ذلك بما سنه الخلفيا الراشدون ، ومعلوم انهم لم يسنوا ذلك وهم خلفا عنى آن واحد ، فعلم ان ماسنسه كل واحد منهم في وقته فهو من سنة الخلفاء الراشدين .

وجا * في حديث آخر أن النبي صلى الله طبه وصلم قال اقتد وا بالذين مسن بعدى ابن بكر وعمر . فان عذا يدل على الا غذ بقول الخفا * الارحمة وغاصة ابابكرومر .

 أن الله جمل الحق على لسان عبر وقلبه.

قال ابن القيم: ومن المحال ان يكون النطأ في مسألة افتى بها من جعسل الله الحق على لسانه وقلبه حظه ولا ينكره عليه احد من الصحابة، ويكون الصــــواب فيها حظ من بعده، هذا من ابين المحال .

وقال عليه الصلاة والسلام : قد كان فيين ﴿ لَا مِن الامِم اناسمعد ثون فــان يكن في امتى احد فهو عمر .

قال ابن القيم: وبن المحال ان يختلف هذا وبن بعده في مسألة ويكسون الصواب فيها مع المتأخر دونه ، قان ذلك يستلزم ان يكون ذلك الذير هسسسو المحدث بالنسبة الى هذا الحكم دون امير المؤسنين رض الله عنه .

وقال عليه الصلاة والسلام ؛ لولم ابحث فيكم لبحث عمر، وفي لفظ ؛ لوكان بمدى نبى لكان عمر، وقد عرف له الصحابة هذه المنزلة، فعلى بن ابى طالب رضى الله عنه كان يقول ؛ ماكنا نبعد ان السكينة تتدلق طي لسان عمر .

قال ابن القيم: من المحال ان يكون من بعده من المتأخرين اسميسيد بالصواب منه في احكام الله تمالي .

وقال ابن مسمود : مارأيت عمر الا وكأن بين عينيه ملكا يسدده .

وقد قبل غير ذلك فيه رضى الله عنه عوصدا يدل طبى ان اجتهاده مقسسهم طبى اجتهاد غيره لان قوله كان اقربائي الصواب .

والحاصل أن الصحابة عدول غير متهمين عثكل ما انتوا به أو مطوه محمـــول طبي أنه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عالا أن يدل دليل قاطــع مـــن الكتاب والسنة على خلاف ذلك عولهذا السبب كان الصحابة انفسهم يرون أن أعمالهم سنسية .

قال حديفة بن اسيد ؛ شهدت ابابكر وصر وكانا لا يضحيان مخافة ان يسسرى (٢) الناس انها واجبة .

⁽١) اعلام الموقعين (١٨٣:) .

⁽٣) الموافقات (٣:٥٦٣) .

واخرج الامام مالك ان عبر اعتبر في ركب وسعة عبرو بن الماص ، فاحتلم عسسسرى وقد كان يصبح فلم يجد مع الركب ما * فركب عتى جا * الما * فجمل يفسل ما يسسسوى حتى اسفر فقال له عبرو بن الماص اصبحت ومعنا ثياب فدح ثوبك يفسل فقسسال عبر : واعجبا لك يابن الماص المئن كتت تجد ثيابا اكل الناس يجد ثيابا ، واللسسة لو فملت كانت سنة . . اى كانت طريقة اتبع فيها فيشق طي الناس . .

وهذا يدل على ان فعل الهنمانيسة , حجة على من جاء بمدهم مسسسن المجتهد بن وفيرهم ، ولا يضر اختلافهم في المسائل المجتهد بن وفيرهم ، ولا يضر اختلافهم في المسائل المجتهد بن وفيرهم ، ولا يضر المجتج ، لان الرسول صلى الله فليه وسلم قال في بمسسف ماروى عنه : اصحابي كالنجوم با يهم اقتديتم اهتد ين .

فان الحديث وان تكلم على سنده يدل على ان اقوال الصحابة واعمالهـــــم حجة و ويحقيف مناه احاديث صحيحة وفقد روى البخار، ومسلم ان النبى صلى اللـــه عليه وسلم قال : خيركم قرنى ثم الذين يلو نهم (٠)

⁽٢) شرح الزرقاني (١٠٢:١) ٠

⁽٣) انظر اعلام الموقعين (٣: ٣١٦ - ٣٣٢) ، شرح دراز للموافقات (١: ٢٢١ - ٣٣٢) ، شده في اماليه ، ونصيم التعليق على المنخول (ص ٢٧٤) ، وروى المديث ابن منده في اماليه ، ونصيم ابن حماد الخزامي ، والد ارمى ، وابن عدى ، والبيه يتى . قال ابن القيم : هسنا الحديث روى من طريق الا عشمن ابى سفيان عن جابر ، ومن حديث سميسد ابن المسيب عن ابن عمر ، ومن طريق حمزة الجزري عن نافع عن ابن عمر ، ولا يئيت شيء منها . وقد روى عن ابن قتية انه قال : الحديث مشهور واسانيسسده ضميفة ، ونقل شارح التحرير عن ابن عبد البر انه صحمه ، ونقسل عسسسه شاح الشفا انه رواه عن جابر وقال هذا الاسئاد لا تقوم به حجة .

⁽٤) الجامع الصفير (٢:٢٦٤) .

قان الحديث قد دل على ان الصحابة .غير من جاء بعد هم و ومقتضصي ذلك ان يقتدى بهم ويستن بسنتهم ويخاصة الخلفاء الاربحة وقد روى عن النسبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : طيكة بسنتي وسنة انخلفاء الراشدين عضوا عليهسا (١) . بالنواجد (١)

فقد ورد الحديث بصينة الا مر الدالة على ابجاب اتباعهم فيها سنسسوه واستحسنوه وولا يصح ان يقال : المراد اتباعهم في انمدل والسياسة او الانقيساد لهم والطاعة ولا نه تأويل ليس له مجرر وجيه وبل ظاهر الا مر يدل على اتباعهم فسسى كل شي* سنوه واستحسنوه وقد ورد حديث آخر صحيح يدل على متابعة الشيخسين الهيكر وصروفقد روى الترمذي وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اقتسدوا باللذين من بعدى الحل بكر وصر :

فان ذلك يدل على وجوب متابعتهما رض الله عنهما .

فان قيل ان معنى الحديث عليكم بسنة المثلقا " الراشدين اى فيما كــــــان له دليل من الكتاب والسنة .

قيل أن ذلك غير وجيه فأن الشاطبي قد رد هذا وقال : يطلق لفظ السنسة على ماعمل عليه الصحابة وجد ذلك في الكتاب والمنة أو لم يوجد لكونه أتباعا لسنسة شبت عندهم لم تنقل الينا أو اجتهال .

⁽١) شرح الزرقاني (١٠٢:١)، قال ان الحديث مشجور ، رواه ابو داود والترمذي ،

⁽٢) الموافقات (٤ : ٢٦٩) ، المنخول (ص ٢٥) ، تحفة الاحوذي (٤ : ١٣) .

⁽٣) الموافقات(٢:٢) .

التعريف بمنوان الرسالة

يسعدنى وانا اكتب في هذا الموضوع الفقهي أن أنهج نهج علمائنا الافاضل في مؤلفاتهم أذ أنهم دائما يبدأونها باعطاء القراء فكرة وأضحة عما يريدون الكتابسة فيه ليكون القارى على بيئة منه .

لذا فإنى سأبدأ بحش هذا باعطا * فكرة واضعة عنه وذلك من غلال التمريف بمنوان الرسالة : " فقه عمر بن الخطاب في الجنايات واحكامها موازنا بفقـــــــــه اشهر المجتهدين" . . فأقول :

الفقة في اللخة مصدر للفعل فقه بحركات القاف الثلاثة _ اعنى الكسرة والفتحة والمضمة _ الفقة في الكسرة والفتحة والضمة _ فاذا كان حرف القاف مكسورا وفالمصنى حينئذ أن المتصف بالفقة قد فه لله الكان المنه وادركه وفان الفهم واقد من الادراك ولذلك قيل كـــــل فقة ادراك وليدلك .

نان الله عز وجل قد نفى الفهم عن انا سشاهد وا الكون الذى خلقه اللـــــة بما فيه من سيوانات وجدادات وادركوا فيه تغريد الطيور وغرير المياه وطقطةـــــــــة الاحجار ولكسهم لم يفهموا ان ذلك تسبيح لله عز وجل وتسجيد ففي عنهم سبحانـــه الفقة ادالادراك فقال سبحانه : "تسبح له السحوات المبيح والارض ومن فيهن وان من شيء الديم بحدد ولكن لا تفقهون تسبيدهم " انه كان حليها غفورا .

فدل ذلك على ان الفقه وصف زائد عن الادراك ،ولذا فقد دعا به النسسي صلى الله عليه وسلم للصحابي الجسليل عبدالله بن عباس فقال : اللهم فقهــــــه في الدين وطمه التأويل (٣)

واخبر عليه الصلاة والسلام ان من اراد الله به خيرا فقمه في الدين ، فقسسال

 ⁽١) النهاية لابن الاثير(٣: ٥٦٥) ، المعباح المنير(٣: ١٣٤) ، القاسسوس المحيط(١: ٢٨٩) ، مقاييس الله قال بن فارس(١:٤٢٤) .
 (٢) الاسرا * : ٤٤ .

⁽س) اصله في صحيح البخارى ولكن هذه اللفالة اشتهرت على السنة الملماء .

انظر فتح البارى مع صحيح البخارى (١٠٠:١٢) .

(١) . من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين

وذلك ان دل على أهي * غانما يدل على زيادة الاهتمام به الانه وصف زائسيد عن العلم والا دراك بولا شك ان من يبرز في علمي اندراية والرواية افضل مين بسيرز في واحد منهما وهذا شاهد ملموس في الواقع المحصوس .

هذا اذا كان حرف القاف من " فقة" مكسورا ءاما ان كان مفتوحا فالمعسسى حيئذ : ان شخصا سبق غيره بالفهم وظبه عليه وإن كان بالضم فالمراد الفهم فسي (٢) قول ، وفي قول آخر ان الفقه حينئذ صار سجية وطبيعة المتصف به .

هذا مصنى الفقه لفة بفهل الامركذلك في عرف الفقها * رحمهم اللــــــــه سيضح ذلك من خلال تعريفهم له بفانهم قالوا : الفقه هو :

(٣) العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من الالته التفصيلية ،

فالملم جنس يدخل فيه سائر الملوم كمام دّ وات الاشياء ومفاتها وافعالها والاحكام فصل آخر في علم دّ وات الاشياء وصفاتها وافعالها فليس من الفقييين علم دّ وات الاشياء وصفاتها وافعالها فليس مدا زيد اوليس بعمروء او هذا حجر ، وهذا خشب ، او ان محميدا ابيض ، وزيد اسمر ونحو ذلك ، لان ذلك ليس طبأ بالاحكام ، والفقه انما هنو فليستم بالاحكام ،

وليس المراد من الاحكام هنا سائر النصب التامة التي هي ثبوت امر لآخسسر ايجابا او سلبا عبل المراد الاحكام الشرعية التي تتوقف معرفتها على الشسسسرع المأخوذة منه تصريحا او استنباطا عنيض بذاك الاعكام المقلية والحسيسسسية والاصطلاحية ونحو ذلك فانها ليست من الفقة ،

فاذا قيل ان النار محرقة، والفاعل مرفوع، وأن زيدا قاعم أوليس بقائم، فـــان على النسب وأن كانت احكاما الا انها ليست بفته ولانها ليست احكاما شرعية .

وقيد "العملية" في التعريف يخرج اعمال غير الجوارح ، فان العلم بهـــــا

⁽١) صحيح البخارى مع فتح اليارى (١٦٤:١) ٠

⁽٢) انظر المراجع اللفوية السابقة .

⁽٣) البدخشي (٢١:١) ، شرح مراقي السمود (ص١١،١٠) ٠

اما المراد بالاكتساب فهو اخذ المجتمد الحكم الشرق بالاستدلال ، فعلهم الله سيمانه وتمالى ، وظم رسوله صلى الله طيه وسلم الموصى به اليه ، وظم الملائكية لا يقال له أنه فقه لتعالى الله عز وجل عن الحوادث ، ولان ظم رسول الله صلى الله على وسلم الموحى به اليه ، وظم الملائكة ، حصل مع العلم بالادلة ولم يحصصصصل

وسا يجدر التنبية عليه هنا أن يصغى من مرف الفقة جمل وصف الاكتسماب "للاحكام" بدلا من جمله "للمام" كما هنا وانتقد بأن الاكتساب اذا كان وصفا للاحكام لا يغرج به وظلم الله عز وجل إلمقلد وعلى محن أن كلا الملمين فسسسى ذاتهما مكتسبان وبمصفى أن علم الله عز وجل سوف يكتمبه المجتهدون فهو فسسى نفس الامر مكتسب، وكذلك المقلد و فانه سوف يكتمب ما أكتسبه المجتهد .

وطبه فان وصف الاكتساب للملم ، اولى ، لانه يخرج طم الله عز وجل ان هسو غير مكتسب، ويخرج علم رسول الله صلى الله طبه وسلم الموحى به البه ، لانه عسسسير مكتسب وكذلك علم الملائكة .

وما يجدر التنبيه طبه ايضا ان العلم هنا لا يراد به الاعتقاد الجـــــازم المطابق للواقع كما هو عند المناطقة ، وانما المراد به غلية الظن ، يدل لذلــــــك ان اغلب علم الفقه ظنون لا بتناعه على اخبار الا عاد والا تيمة وغيرها من المظنونات،

ثم أن الفقية هو الذي يكون فالما بجملة فالبة من الاحكام ، وتكون له مكسسة فلى أدراك جزئياتها الشرعية وليس العراد أن يكون فالما بجميع الاحكام الشرعيسسة بدليل أن كثيراً من فقها فنا السجتهدين كالامام بالك الذي سئل عن بعض الاحكسام الشرعية فقال: لا أدرى ، لا يشلك أحسست أن ألا ما مالكا من أكابر السجتهديسسن ومع ذلك فقد توقف في بعض الاحكام ، فدل ذلك على أن أعاطة الفقية بجميع الاحكام الشرعية غير مراد بل المراد أن يكون الفقية على ظم بجملة من الفقية ، وأن تكون لسسه ملكة يقدر بها على أدراك الحكم في أكثر المسائل حتى شاء .

نان قبل الالف واللام في الاحكام للجنس، ويلزم من ذلك ان العامي اذا طم ثلاث مسائل ونحوها بادلتها سبى فقيها الان ذلك اقل جمم الجنس.

اجيب بان الفقيه ؛ اسم فاعل من فقه بضم القاف ومعناه كما تقدم ان الفقيه ما رسحية وطبيعة للمتصف به وفهو بهذا اخص من مللق الفقه وقلا بلزم من ذليك ان يكون المامى بتلك الصفة فقيها ولانه لا يلزم من نفى الاخص نفى الاعم وفالفقيه، وصف يدل على الفقه وزيادة وهو اتصافه بذلك ورسورته فيه .

وما يجدر ذكره ايضا أن بعض الفقها * كالبد عشى والرهاوى وغيرهم المساب قد ناقشا من قال أن العلم بالشروريات ليس بفقة ، لا نه يخوج بقيد الاكتساب والاستدلال فقالوا : أنه غير وجيه .

قال البدخشى ؛ لاذكر لقيد الاكتساب فى المحصول والاقى مغتصراته وانسسا وقع فيهن التقييد بان لا يكون معلوما من الدين بالضرورة ، ثم صرحوا بانسسسه للاحتراز من نحو وجوب الصلوات الخمس، قال وفيه نظره فان اكثر علم الصحابة انسسا حصل بسماعهم من النجى صلى الله عليه وسلم فيكون ضروريا فيلزم الا يسمى علمهسسم حينان فقها والا يسموا فقها وهو باطل .

وقال الرهاوى : قبل يخرج بقيد الاستدلال ماطم كونه من الدين بالضرورة كاركان الاسلام، فانه ليسمن الفقه لانه ليسباستدلالي ،

واجبب بالمنم وكون الدليل على الحكم قطعميا لا يخرج عن كونه استدلاليــــا فان الاستدلالي اعم من القطعي والظني .

والحق ان الفقه بعضه قطعى ثابت بالكتاب والسنة المتواترة ، ويعضــــــه ظنى ثابت بخير الواحد والقياس .

وانا اميل الى قول هذين العالمين وذلك لا مرين :

(١) ان بعض من عرف الغقه لم يذكر قياه الاستندلال واو الاكتساب ولو كان لا بند منه
 ني التعريف لذكروه .

⁽١) البدخشي (١:١٦) ٠

⁽٢) شرح المنار (١٠١١) ، تيسير التعرير (١٠:١) .

منهم العلامة ابن قدامة في روضة الناظر وجنة المناظر فانه عرف الفقسسه بقوله : هو العلم باحكام الافعال الشرعية . أي سوا * كانت اجتهاد يسسة ام غير اجتهاد ية .

وبناءً على ذلك ءنان كل ماسأذكره هنا في الجنايات فهو فقه لعمر رضى الله عنه سواءً كان دليل ذلك تطمى الدلالة والثبوت أم كان غير ذلك .

معنى الموازنة :

اما الموازنة فانها تطلق ويراد منها ؛ المقابلة والمحاذاة والمعادلة . قال في القاموس ؛ وازنه ؛ عادله وقابله وحاداه .

وقصدى هنا : المقابلة والمحاذاة ؛ لانى اربد أن يكون فقه معر رض الله عدم مقابلا ومحاذيا لفقه أشهر المجتهدين من حبيث وجود هما في هذه الرسالسسة ومن حيث ما يميز كل منهما من الا غر ، وذلك من خلال ذكر ما يدل لهما من المنقول والمعقول الذى يبتنى عليه ترجيح الراجح منهما حسب قوة الدليل أو ضعفه بقطع النظر عن كون احدهما فقه صحابي ، حجة في القول الراجح كما سبق توضيحه والا خر ليس كذلك ، وكون احدهما عجة والا خر ليس بحجة ليس من مباحث الفقسمانا عوما من مباحث الاصول ، فليرجع الى تحقيق القول في ذلك مسسسان اراد والمستزادة .

⁽١) روضة الناظر (ص٤) .

⁽٢) القاموس المحيط (٤: ٥٢٥) ، المصباح المنير (٢: ٢٣٤) .

اذن ستكون الموازنة - إن شا * الله - بين فقيهن احدهما حجة في القول الراجح والا غر ليس بحجة ، وتصدى الوقوف على فقه كبير الفقيا * مسر بــــن الخطاب رضى الله منه في الجنايات ، والوقوف على فقه أشهر المجتهدين فــــى ذلك ومعرفة من اخذ بفقهه منهم ومن لم يأخذ ، او من وافقه منهم ومن لـــــم يوافقه مع ذكر مايدل لكل منهما من المنقول والمعقول .

والله سبحانه وتعالى من ورا^ه القصد «وهو الهادى الى سوا^ه السبيل. والحمد لله رب العالمين . . .

القسم الأول

نسى الجنبايسات

من عادة الفقها؟ رحمهم الله انهم اذا ارادوا بحث موضوع بدأوا فيسمه بتمريفه لقصد تصوره عوبيان مايد ورحوله البحث عليكون القارى؟ على بينسسمة من ذلك .

ولا يسعنى في هذا البجال الا اتباعهم رحمهم الله ونسأبدأ بحسبت موضوع هذه الرسالة بتعريف الجنايات التي انا بصدد يحثها ولاعطا القسارئ فكرة واضحة عن مفهوم الجنايات عند الفقها وها الذي يريد ونسب بهسسندا التعبير ليتضح باسيد ورحوله البحث ،

تمريف الجنإيات

فالجنايات بن حيث الصيفة جمع جناية وهي مصدر جنى بجنى جنايسة والقياسان المصادر لا تجمع فلا يقال في جناية جنايات وكنا لا يقال في سبب ضرب اضراب ولا في كتب اكتاب ولان المصادر لا تجمع وانما ساغ جمع الجنايسة هنا لا سباب و

منها : اختلاف انواعها وان سها ماهو قتل اى جناية على النفسيس وينها ماهو غير قتل اي جناية على مادون النفس، الاطراف وغيرها كالشجساج والجراحات وغير ذلك بل ان الجناية على النفس تختلف نقد تكسون صداوجيسة للقود ووقد تكون شبه عبد او خطأ او مانى جمناه وعلى ماسيأتى توضيحسسسه ان شاء الله .

(۱) هذه الاسباب سوفت جمع المصدر على خلاف القياس -(١) معنى الجناية في اللفة : فهو كل ما يجنيه المرام من خير او شسر .

⁽١) انظر سيل السلام (٣: ٢٣١) ، شرح ابن عقيل (٤٧٧:١) .

⁽٢) ايظر المعياح المنير (٢ : ٢٢ ١) والمقردات للراغب (ص ١٠١) والمختار (ص ٧٠٠) ؛

يقال جنى فلان شرة عله الصالح ، وشرة عله الطالح ، فالاول : في الخسسير، والثاني في الشر، ومن الاستممال الثاني قول الشاعر المربى القديم شمس،سسن مالك الازدى :

هم الاهل لا مستودع السراراتع . . لديهم ولا الجاني بما جريخذ ل

فانه عنى ان من جنى على مدوحيه شرا لا يؤاغذونه وولا يخذلونه بــــل يتجاوزون عنه بالمغو والصغح ووهذا المحنى الثانى هو الذى اصطلح عليـــــه الغقبا وحسهم الله الا ان لهم في ذلك تصريفين : احدهما اعم من الاخر .

فالاول: ماذكره ابن عابدين وغيره اذ قالوا: الجناية اسم لغمـــــل (٢) محرم حل بمال او نفس .

فالتمريف هذا عام في كل محرم حل بمال وكالسرقة والفصب وتحوهــــا وعام في كل محرم حل بمال وكالسرقة والفصب وتحوهـــا وعام في كل محرم على بالنفوس كالزنا والقذف والفرب وغير ذلك من المحرمـــات وهذا تعريف شرعى قال بهكثير من الفقها وكالحطاب من المالكية فانه عــــرف الجناية : بانبها ما يحدثه الرجل على نفسه اوغيره مما يفر حالا او مآلا " فقــد ادخل في مسمى الجناية جميع المحرمات التي تشر في الحال والمآل وكشـــرب الخمر ووالزنا والقذف و ومحظورات الاحرام وغير ذلك لانبها من الشرور و وهــــذا اطلاق شرعى لاغبار عليه كما نبه على ذلك ابن عابدين وغيرة .

⁽١) مجموع امهات المتون (ص ٧٤٠) .

⁽٢) حاشية ابن عابدين (٢:٢٦) ، تكلة البحر الرائق (٣٢٧:٨) ، كشاف مطلحات الفنون (٢:١٦) .

⁽٣) انظر مواهب الجليل (٢ : ٢٧٧) ، التصريفات للجرجاني (ص ٧٠) .

⁽٤) تكلة البحر الرائق (٨: ٣٢٦) ، حاشية أبن عابد بن (٣: ٢٠) ، الجواهر الشيئة (٢: ٢١) .

ذلك بمضالفقها * في تعريفاتهم كالبهوتي والشيخ مرض من الحنابلسسة فانهما عرفا الجناية : بانها التعدى على الابدان بما يوجب تصاصا او مالا (() فقد عصاها بالتمدى على الابدان بما يوجب تصاصا او مالا () فقد عصاها بالتمدى على الابدان بقليط طرف شها اوجرحها لان المهاح ليستعديا وكذلك التمدى على الابدان بقطيع طرف شها اوجرحها فان ذلك جناية اذا اوجب مالا او تصاصا ولا يخالف احد من الفقها * فـــــى ان هذا هو العراد من الجنايات هنا وفاين عابدين وجوه من ذكــــــروا التعريف بممناه المام قد نموا على ان هذا هو العراد وقالوا ان الجنايسسة على الاموال والجمادات تسمى غصبا او سرقة والجناية على النفوس والاطـــراف بالقتل والجرح والقطيع هي التي تسمى جناية في موف الفقها * ووهذا يتشــــي مع عاد تهم وفان من عاد تهم ان يفايروا بين المفاهم و ويخصوا كل سمى بــــا يحده ويبينه فقالوا : الجناية على الانفوار تسمى برنا وقذ فـــا والجناية على النفوس بالقتل والجــرح تسمى زنا وقذ فـــا والجناية على الاموال تسمى سرقة وفصيا و والتحد على النفوس بالقتل والجــرح تسمى جناية على عدده ويبينة فقالوا : الجناية على الاموال تسمى سرقة وفصيا و التحديد عليه النفوس بالقتل والجــرح تسمى جناية على الاموال تسمى سرقة وفصيا و المنابق النفوس بالقتل والجــرح يسمى جناية .

وما احسن ماذكره الكاساني رحمه الله حون قال : والجناية في الاحسل نومان : جناية على البهائم والجمادات وجناية على الادمى ووقد ذكرنسسا الجناية على البهائم في كتاب الغصب والاتلاف ءواما هذا الكتاب _يقصسما الجنايات _ فات وضع لبيان حكم الجناية على الادمى خاصة ألى من حيث القتل والقطع والجرح ووجن الشيخ المدوى من المالكية حقيقة الجناية فقال : وحقيقة الجناية اصطلاحا : اتلاف مكلف غير حرئي نفس انسان معصوم او عضسسوه او المناية المالا به والوجنية عمدا الوخطأ بتحقيق الوتسيق الوتسالا بجسمه والومدني قائما به والوجنية عمدا الوخطأ بتحقيق الوتهسك

⁽۱) شرح منتهى الارادات(٣٦٢٣) ، غاية المنتهى (٣٥٣٠٣) ، وانظـــر كشاف القنام(ه: ٥٨٥) ٠

⁽٢) تبيين المقافق شرح كنز الدقافق (٩٧: ٦) وتكلة فتح القد يــــــــر (، (٣: ١٠) وحاشية ابن عابدين (٢٧: ١) وتكلة البحر الرائـــــق (٣٢٦: ٨) ٢٠

⁽٣) انظر بدائع الصنائع (١٠)٦:١٠) .

⁽٤) انظر حاشية العدى مع الخرشي (٢:٨) ٠

نقد بين رحمه الله أن البراد من الجناية في عرف الفقها • هو اتلاف نفسس الانسان المصوم غير الحربي والبرتد وتحوهما أو قطع عضوه وأو جرح جسست أو أذهاب مدى قائما به وأو الاعتدا • طي الجنين وكل ذلك داخل تحسست مفهوم الجناية في الاصطلاح . ولا يدخل غير ذلك . وكثير من نقها • الشافعية يعبرون من الجنايات باسم : الجراحات فيقولون : كتاب الجراح ويذكسرون تحت ذلك بحث كل الجنايات واحكامها ووهذا اصطلاح ولا مشاحة فيه ، الاان التمبير بالجناية أولى كانس على ذلك الشيخ زكريا الانصاري منهم فانسست قال : والتعبير بالجنايات أولى ليشمل التعدي بغير المحديد .

وسا يجدر ذكره هنا هو انى لا اريد بحث كل ماجا الله في احكى المجالة الموازسة الجنايات، وإنما اردت بحث ماجا الممر رضى الله فنه فيه قول او رأى مهوازسة بفقه اشهر المجتهدين وبحث الجنايات هنا سيكون ان شاء الله في بابين ب

الباب الاول: في القتل وانواعه .

الباب الثاني: في القصاص في النفس وفيماد ونها .

⁽١) التحفة شرح البهجة (٢:٥) وانظر مضنى المحتاج (٢:٤) .

الباب الاول

فى القتسل وانواصه

تمريف القتل :

مرف الفقها و رحمهم الله القتل بانه : فعل من المهاد تزول بسسسه (۱) الحياة . وبالنظر لهذا التعريف نجد ان القتل يشمل انواعا كثيرة بالنسبسة لضمان المقتول وعدم ضانه وفقتيل لا يجب ضمانه ولا يجب له قصاص وقتيسسل يجب فيه الضمان او القصاص .

فين الاول: قتل البرتد او الصائل الذي لا يندفع الا بالقتل ، والزانسي المحصن اذا قتله الزوج ، والمقتول قصاصا ، فان هؤلا * لا يجب بقتلهم قصلاً من ولا فيان مؤلا * لا يجب بقتلهم قصلاً في هذا الباب وانما اردت بيسان القتل الذي يوجب ضائا او قصاصا ، وذلك مثل قتل انسان معصوم الدم هسسرم الله قتله ، اذ هذا القتل اما ان يوجب قصاصا او مالا طبي ماسيأتي بيانه فيسسا

وقد قسمه الحنفية رحمهم الله الى خمسة أنواع ؛ عمد ، شبه عمد ، خطساً (٢) وما اجرى مجراه ، وقتل بالتسبب .

وقسوم يعض الفقها * الى اربعة اقسام يحذف الثوع الخامس سا ذكــــــره الحثفية .

⁽١) تكملة فتح القدير(٢٠٣:١٠) ، وانظر التعريفات للجرجاني (ص٥٠١) .

⁽٢) تكملة فتح القدير(١٠٣:١٠) ، عقود الجواهر المنيعة (٢:١٢) .

⁽٣) المذنى (٣٦:٨) ، الاحكام السلطانية (ص ٢٧٢) ، الروض النضيير (٥٤٧:٤) •

المجرى مجرى الخطأ واو القتل بالتسبب يسميه من لا يرى ذلك التقسيم بالقتل الخطأ وون ذلك يتضح انهم متفقون على الحكم وشو ضمان من قتل على تلسك الصفة فيكون خلافهم في الاصطلاح ولا مشاحة فيه كما قيل .

وعند تتبع الاثار المروية عن عمر رضى اللعظة تجد أن القتل عنده بنقسم الى تلك الاقسام التى ذكرها الفقها وسيتشح ذلك من خلال الاثار المروية عنه رضى اللهعنه مما يثبت أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه سبق غيره مسسن المفقها ولى ممرفة تلك الانواعواعطائها احكامها بمولا ضير ولا نقص في كونه لبسم ينقل عنه رضى الله عنه تعريف يحدد معنى كل نوع منها على غرار ما يذكرون المفتها ومن بعده في تعريفاتهم لتلك الانواع لا سباب كثيرة منها الى المرب في نبك المهما عبيقا لايحتاج معه الى المصطلحات التى تدل على كل نوع من تلسسك فهما عبيقا لا يحتاج معه الى المصطلحات التى تدل على كل نوع من تلسسك الانواع وفانهم كانوا يفرقون بينها من خلال اعطاقها احكامها وفاذا قضيي عمر رضى الله عنه في حادثة معينة بالقصاص علموا أن القتل كان عدا موجبسا للقصاص واذا قضى بالدية ابتدا عموا أن القتل شبه عبد أن كانت الديسية مغلظة و وخطأ أو طمعقا به أن كانت الدية مخففة وثم أن المصطلحات الفقهيسة لم تكن قد احدث في المصر الاول أذ كان الفقه الاسلامى في أول اطسواره لم يظهر في ذلك المهد تأليف في المصطلحات الفقهية كما حدث فيها بمسدد ما تطورت العلوم .

اذن قد كانت تلك الانواع معروفة عند السلف الصالح في عهد الصحابة وذلك من خلال اعطاعها احكامها ، وسأذكرها جميما من خلال ما اثر مسسن عمر رضى الله عنه في المباحث الاتية :

المبحث الاول : في القتل العميد وتعريفه .

المبحث الثاني ؛ في القتل شبه العمد وتعريفه .

المحث الثالث: في الخطأ ومافي معناه .

المحث الاول: القتل العمد

القتل العمد الذي يوجب القود عند الفقها فيههو: أن يتعمد الجانسي ضرب آدمي معصوم بما يقتل غالبا أو كثيرا وكفرب المجنى طبه بالسلاح واوما يقوم مقامه في تغريق الاجزا وأو كفريه بالمثقل الكبير .

هذا عند غير ابى حنيفة ءاما عنده فهو : تعمد ضرب المجنى طيسسه بالسلاح او ما يفرق الا جزاء فقط ، اما الضرب بالمثقل وان كان كبيرا فليسسس (٢) بعمد موجب للقود .

وعند الامام مالك رحمه الله : هو ان يتممد الجاني ضرب آل مسسسى معصوم بالسلاح او بغيره صغيرا كان او كبورا بشرط ان يكون الضسرب لمسداوة اوغضب لغير تأديب .

ومن ذلك يتضح أن تصد ضرب ألا نسأن المحصوم بالسلاح أو المتقسل الكبير عند غير أبي حنيفة عد موجب القود وظو قال الجاني : أنسه لسسسم يقصد قتل المجنى عليه لم يقبل قوله لان السلاح أو المثقل الكبير دليل قسسد القتل المعد المدوان الموجب للقصاص وزاد الامام مالك أن تصد الضسرب بالمثقل الصفير موجب له . أذا كان الضرب لمداوة أو لفضب لفير تأديب .

هذا مادل له تعريف الفقها المقتل العمد الحدوان ، فهل الامسسر كذلك عند عبر بن الخطاب رض الله عنه او لا ؟ سترى ذلك من خلال ما اشسر عنه رض اللهعنه في الاثار الاثبة في المسألتين التاليتين :

⁽٢) عاشية ابن عابدين (٢: ٥٢٨) ،بداع الصناع (١٠ ٢١٦) ، تكلسة فتح القدير (٢٠٥١٠) ،عقود الجواهر المنيفة (٢: ٢٤١) ، السروض النصير (٢: ٥٤٨) ،

⁽٣) الخرشي (٧:٨) ، حاشية الدسوقي (٤:٥١٦) ، البهجة (٢:٤٦٣)٠

المسألة الاولى ؛ الضرب بالسلاح قد لا يقصد به القتل

قد جا أ عن عبر رضى الله عنه في قصة المدلجي الذي قتل ابنـــــــه ان استعمال السلاح قد لا يقصد به تعمد القتل العمد العدوان الموجــــب للقـــود .

(۱) فقد روى الامام مالك وغيره : ان رجلا من بغى مدلج يقال له قتسادة حدف ابنه بالسيف فاصاب ساقه فنزى في جرحه فمات وفقدم سراقسسة ابن مالك بن جعشم على عرود كر ذلك وفقال عمر له : اعدد لـــــى على ما وقد عشرين ومائة بعير حتى اقدم طيك وفلما قدم البه عمر بمن الخطاب واخذ من تلك الابل خلاشيين حقق وظلافين جذفه واربعين (و) خلفه مقال : اين اخو المقتول ؟ قال : ها انا ذا وقال : خذها قان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ليس لقاتل شيء

⁽۱) نزى ؛ اى نزف جرحه دما ، انظر تهذيب الصحاح بتحقيق عبدالسلام مجمد هارون واحمد عبدالشفور عطار (ص ۱۰۷۷) ، القاموس المحبسط (۲۹۰۲) ؛

 ⁽٢) الحقة: مؤتث الحق من الابل بوض ماطمنت في السنة الرابعة .
 انظر المصاح البنير (١٠٦٠) .

⁽٣) الجذَّعة : مؤتث الجذَّع من الابل ، وهي ماقبل الثني التي طعنت فسي السنة الخاصية ، انظر المصباح المنهر (١٠٢١) .

⁽٤) الخلفة : هي الحامل من الابل . انظر المصباح المنير (١٩٢١) .

⁽ه) انظر الموطأ مع شرحه تتوير الحوالك (٢٠:٢) عصنف عبد الــــرزاق (و : ٢٠) عصنف عبد الــــرزاق (و : ٢٠) عصنف البيهقـــى (و : ٢٠) عصنف البيهقـــى (٢٠:٢١) عالام (٢٠:٣١) عسند حبرين الخطاب لا بن كتـــير (ص : ٢١) عالد واية (٢٠:٢١) عتطيين الجبير (٤:٢١) عنصب الراية (٤:٣١) عالم في اصول الاحكام (ص (٥) عبد الع المسنن (٢:٠١٥) عالمحلي (٢:٠١٥)

قال ابن حجر فی الدرایة اخرجه الا مام مالک من طریق یحیی بسسین سمید عن عمرو بن شمیب و اخرجه الدارقطانی من طریق یحیی بسسن سمید عن سمید بن السیب و والا ول اصح ، وهو منقطع ، ورواه عبسد =

(١) . بعض الاثار: ليس لقاتل ميراث .

فالاثر دل طن أن تتادة حذف أبنه بالسيف : وهو آلة الشالب منهسادة القتل و و يتمبير الفقها و : آلة قاتلة في الشالب أو في المسادة يدل استمالها على أن الجاني كان يقصد قتل أبنه ولذلك جا و مسن عبر رضي الله عنه في بعض الروايات أنه هم بقتل قتادة حين حذف أبنسه بالسيف فقتله لان ظاهراستعماله يدل أنه كان يقصد قتل أبنه .

- (٣) فقد روى عبد الرزاق عن ابى قلابة ، وعن قتادة انهما قالا : اسم الرجل (٣)
 الذى قتل عرفجة فقال عمر : لا اقيده به مله ، فقال سراقة بـــــــن
 مالك بن جعشم : يا امير المؤسنين قد قتله ، وانه لا حب اليه من بعــــره
 ولكه كانت عنده عمية ، فقتله وهو لا يريد قتله ، فامر بجميع ماله ، شــــم
 غلط عليه المقل ، قالوا : فن يرثه يا امير المؤسنين ؟ قال : فـــــى فسي عرفجة المتراب فورثه امه واخاه .
- (\$) وروى عبد الرزاق ايضا من طريق اخرى من ابن جريج قال : هدشـــت ان مسرت مربن الخطاب قال : لا تتلنه ، قال : سراقة ليس ذلك لك حضـــرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيد الاب من ابنه ولا يقيد الابن مـــــن ()

په زالرژاق من طریق سلیمان بن یسار عن عمر تومن طریق عبد ربه بـــــــن سعید عن عمر ،

⁽١) مصنف عبدالرزاق (٢٠٣:٩) ٠

⁽٢) في اكثر الروايات ؛ أن أسم القاتل قتادة .

⁽٣) الصحيح كما يدل عليه السياق : لاقيده به منه ، وسيأتى في الاثر الذي يليه ان عمر قال : لاقتلنه به ،

⁽٤) قال حبيب الرحمن الاعظمى في تعليقه على المصنف لعلها :عنده عصبية.

فالاثران قد دلا على ان عبر رض الله عنه هم بقتل من حذف ابنسسه بالسيف فقتله لان ظاهر استعماله السلاح بدل على انه كان يقصد قتلسسه ولكن عبر لم يقتله به لان القرائن القوية التي هي اقوى من قرينة استعملاً السلاح دلت على انه لم يقصد قتل ابنه .

من هذه القرائن القوية :

- (۱) شهادة جماعة من الناسفيهم سراقة بن مالك بن جمشم على ان قتسادة حين حذف ابنه بالسيف لم يكن يقصد قتله به بل انه كان عنده احب اليه من بصره ونقبل عمر هذه الشهادة ولم يقتص من الاب لان القتسسل حينفذ كان شبه عمد وولو كان عمدا لقتله به لان من مذهبه قتسسل الوالد بولده كما نقل ذلك ابن القيم وسيأتي ، فلو كان استمسسال السلاح دالا على قصد القتل لما قبل عمر شهاد تهم على عدم قصسد القتل ولقال لهم : ان استممال السلاح دليل قصد القتل في كل الحالات.
- (٢) ان شهادة هؤلا الجماعة اقترنت بقرينة توية تدل على عدم قصد القتسل الممد المدوان وهي شفقة الابوة وهنانها أن غانه من المستبعد جدا ان يقصد الاب قتل ابنه وهو في حالته الطبيعية لذلك جمل عمر رضسي الله عنه القتل شبه عند فاوجب الدية المخلطة ، ولم يؤجب القماص ، اذكان من مذهبه قتل الوالد بولده ، كما سيأتي ذكر ذلك بعد قليل .

اذن هذه القرائن القوية جملت تعمد قتادة ضرب ابنه بالسلاح لا يبدل على قصد القتل ولذلك لم يقتص منه عمر رضى الله عنه .

ولم نذهب بميدا وقد جا^وت الاثار المروية من عبريما يدل على انـــــــه جمل قتل قتادة ابنه ُ شبه عبد .

(ه) فقد روى عبدالرزاق: ان قتادة المدلجي كانت له جارية ، فجا ت برجليين فبلغا ، ثم تزوجا ، فقالت امرأته الا ارضى حتى تأمرها تسرح في الفسيسين فامرها ، فقال ابنها ، نحن نكني امنا ماكلفت ، فلم تسرح ، فامرها الثانيسة

⁽١) انظر بداية المجتهد (٢٠١٤٣٩٧) .

ظم تفعل ووسرح ابنها وفضب واخذ السيف فاصاب ساقه فنرف فسسات فبحا سراقة عبر بن الخطاب في ذلك و نقال مبر : وافنى بقديد بمشرين وماقة بمير بوانى نازل عليكم فاخذ الهمين ثنية أ الى بازل عامه والاثين جدّعة وثلاثين حقة وثم قال لا خيه : هى لك وليس لا بيك منها شيء قال : وذكر : انهم عدّرواقتادة عند صررضى الله عنه و نقالوا : لم يتعمده وانها اراد الحدب فاخطأته فضلط صرديته فجعلها شبسسه

نان الاثر قد دل على ان عبر لم يقد قتادة بابته لان القتل كان منسده شبه عبد واستعمال قتادة للسلاح هنا لم يدل على قصد القتسسسل المعبد المدوان لوجود القرائن القوية الدالة على عدم قصد القتسسل ولودل على قصد القتل بولده .

(٦) قال ابن القيم ـرحمه الله ـ : وقد قال عمر : لاقصن للولسد مسسن (٥) الوالد ، والاصل ان ماذكره الثقة بصيفة الجزم ثابت وبخاصة اذا كسان من اهل التحقيق كابن القيم فلولم يكن ثابتا عن صرلما جازله ان يذكره

⁽۱) الثنية من الابل مؤنث الثنى : وهي التي طعنت ني السنة السادسة . انظر المصباح المنير (۲: ۹: ۹) .

⁽۲) البازل من الابل بريمتونفيه الذكر والانثى وهوابلغ تاسع سنيـــــه وليس بعده سن تسمى ، انظر القاموس المحيط (۳:۳۳) ، الصبــاح العنبر (: : ؟ ٥) .

 ⁽٣) الحدب حركة : خروج الظهر ودخول الصدر والبطن . انظر القاسوس المحيط (٢:١ ٥ ٣٠٥) والعراد هنا : ان تتادة اراد ان يشغق طي ابنه ولم يرد تتله بلان حنو ابيه طبه شبيه بالحدودة ، انظر مقاييط اللغة (٢:٢٣).

 ⁽۶) معنف عبد الرزاق (۲۰۶۹) ءالحجة والا ثار (ص ۱۰۳) ءانظر نحسوه
 في سنن البيهتي (۲۶۸) ، سنده في البعنف : عبد الرزاق من ابين
 حريج من عبد الكريم ذكر ان تتادة ۱۰۰ قالا ثرمئقطع لماسبق ذكره .

⁽ه) اعلام الموقعين (٣; ٩) ·

كذلك . فان قبل ان قتل قتادة ابنه كان عدا (أ) بدليل استمسسال السلاح ووانما لم يقتله عمر به لان الوالد لا يقتل بالولد وبدليل ان مسر (٧) قال في بعدض الروايات في سياق قصة المدلجي ؛ لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ؛ لا يقتل والد يولد ولقتلتك به و وفيي بمن الروايات ؛ لضربت عنقك .

اجيب بأن التحقيق دل على ان هذا الحديث لم يثبت عن عبر ولا مسن غيره لعدة اسباب شها:

(١) مخالفة راويه له فان مذهب عمر رضى الله عنه أن الوالد يقتل بابنه فلو كان هذا الحديث ثابتا عنه حاشاه أن يخالفه رضى الله عنه .

قال ابن القيم رحمه الله حكاية عن الفقها الذين قالوا ؛ لا يقتل والسد بولد واحتجوا في اسقاط القصاص عن الاب بحديث عمر ؛ لا يقتص لولد سن والده ثم قال ؛ وقد قال عمر ؛ لا قصن للولد من الوالد "

والاصل أن ماينظه الثقات بصيفة الجزم كما هناوسو ثابت فلو كـــــان

⁽۱) حاشية الدسوق (١: ١٥) ، بداية المجتبد (٢: ٣٩٧٦) ، شرح منتهى الارادات (٢،٠٤٣) ، المفنى (٢٦٣: ٨) ، المهذب (٢٠٥٠) احكام القرآن للجماص (٢٣٢: ٢) ، (٢:١٤) .

⁽۲) سنن الدارتطنی (۳: ۱۹ (۱۹ ۱۹ ۱۹ تال صاحب التعلیق المفقی طلب الدارتطنی بعد ان ذکر عدة اسانید لهذا الحدیث و تال البیهتی: وهذا اسناد صحیح و بشر ذکر ان عبد الحق قال و هذه الاحادیث کلها معلولیة لایمح منها شی و انظر سبل السلام (۳: ۱۳ ۲۹) و سنن ابن ما جسب (۲: ۲۶ ۱۱) و بنیل الاوطار (۲: ۲۱ ۱۱) مسند عبر بن الخطاب لابن کشیر (ص (۲) و بدا تاج المنن (۲: ۲۱ ۳) و سنن البیهتی (۸: ۲۸ ۲۲) و جامع الاصول (۲: ۲۱ ۲۱ ۲۱) و سنن الترسدی مع شرحه تحفة الاحوذی (۲: ۲۰ ۲۰ ۲۷)

⁽٣) اعلام الموقعين (٣:٢) .

غير ثابت لما جاز له ان ينسبه الى عمر كذلك ويسكت عليه وخاصة ان ابسين القيم من اهل التحقيق .

(٢) ان الحديث قد تكلم فيه نقد نقل من بمض المحدثين والفقها ما يــــد لـ
 ملى عدم صحته او أنه ضعيف غير صالح للاحتجاج .

فابن المربى يقول : حديث : لايقتل والد بولده باطل (١)

(٢) ويقول الشافمي رحمه الله: انه حديث مملول بالانقطاع:

وذكر الترمذى وابن كثير وغيرهما ؛ ان هذا الحديث روى عن عمرو بسن (3) شعيب متصلا وومنقطعا فهو مضطرب في سنده ،

اذن حديث لا يقتل والد بولده اما أن يكون غير ثابت ، واما أن يكسون ضميغا غير صالح للاحتجاج فلا يصح أن يخصصه معهمات الكتاب والسنسة كقوله تمالى : " وكتبنا طيهم فيها أن النفس بالنفس " . . وكقوله صلى اللسسه طيه وسلم : (النفس بالنفس الذي يشمل الاب وغيره هيمتاج الى مخسصس قوى والا وجب الممل بالمموم .

⁽١) احكام القرآن لابن العربي (١:٥٦) .

⁽٢) سبل السلام (٣:٤٣٦) ، التعليق المفش (٣:٣١) .

⁽٣) انظر المرجمين السابقين ،

^(؟) مسئد عبرين الخطاب لابن كتبر (ص ٢١٠ - ٢١١)، تحفة الاحسودي يسنن الترمذي (٣٠٧:٢)،

⁽٥) انظر (ص ٢٣٠٦) من هذه الرسالة .

⁽٦) سورة المائدة؛ ه٤ .

وسيأتى توضيح ذلك في باب القصاص أن شاء الله .

وطبيه نان قصة المدلجى مع ابنه دلت طبى ان استعمال السلاح لا يسدل طبى قصد تصمد القتل في كل الحالات وقد فهم الامام مالك رحمه الله :ان قتل المدلجى لابنه كان شبه عبد وليس بعمد ولذلك لم يقتص عبر رضى الله عنه مسبن الوالد للولد .

رأى الفقها :

ذلك نقة عبر رضى الله عنه في استعمال السلاح وانه ليس دليلا علي محد القتل في كل الحالات نقد تقوم قرائن قوية تدل طي ان مستعمل قد لا يقصد القتل العمد العدوان . اما الفقها أبن يعده وفان الا قسسسة الاربعة ابا حنيفة والكا والشافعي واحمد وفيرهم تد ذهبوا الى ان استعمال السلاح في تعمد الضرب دليل قصد القتل العمد المدوان في كل الحمالا تواستثنى الامام مالك رحمه الله حالة واحدة وهي ما أذا حذف الاب ابنسسه بسيف ونحوه ما يدل على قصد القتل فان ذلك عنده شبه عمد وليس بعمد .

وطيه فلو قال الذى استعمل السلاح لا اريد قتل المجنى عليه ،ولــــو شهد اناس مرضيون على ان هذا الجانى لم يكن يقمد قتل المجنى عليه لــــم يلتفت الى تلك الاعذار لان القمد محله القلب ودليله استعمال السلاح ، فاذا استعمله وقتل المجنى عليه وجب ان يقتص منه على كل حال ولا يقبل فــــــــــى ذلك قول الجانى انه لم يرد القتل .

⁽۱) انظر حاشية ابن عابد بين (۲:۲۰ ه) والخرشي (۸:۲) والبهجسسة (۲:۳۰ ه) والمخرفي (۸:۲۰) والبهجسسة (۲:۳۰ ه) والمختلج (۲:۳۰ ه) والمختلج (۲:۷۰ ه) والمخلس السلطانية (ص ۲۲۲) وکشاف القناع (م۲۲،۵) وانظر المحلس (۲:۸۰۱) والروض النفير (۲:۸۰۵) وشرح منتهسسي الارادات (۲۲۲:۳) و ماشية الدسوقي (۲:۲۰) و ۲۱۵)

تلك هى اقوال الفقها وحمهم الله وكل منهم يحتج لما دهب البه بعسا يراء دليلا له . فالذين قالوا : ان تحمد الضرب باستعمال السلاح دليسل قصد القتل الممد المدوان في كل الحالات يحتجون : بالمنقول والمعقول . فين المنقبل :

- (١) مارواه الدارقطني ثم البيهق في سننيهما ؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ؛ كل شيء خطأ الا السيف وصند الطبراني ؛ كل شيء خطساً الا السيف والحديدة ، وفي لفظ له ؛ لا عمد الا بالسيف والحديدة ، وفي لفظ له ؛ لا عمد الا بالسيف ؛
- فالمديث قد دل طى ان الضرب بالسيف وهو من السلاح دليل تتسل (١) الممد المدوان .
- (٢) واحتجوا ايضا بما اثر عن عمر رضى الله عنه في قصة المدلجي الذي قسل ابنه فان ذلك كان صدا يبدليل استعمال السلاح وائما لم يقتله عمر لان الوالد لا يقتل بولده ففلظ طيه الدية كما تفلظ في القتل المسسسد اذا سقط القماص عن القاتل باحد المسقطات .
- (٣) ومن حيث المعقول قالوا: ان تعمد الضرب بالسلاح اوبما يقتل غالبسا يدل على قصد القتل اذ ان القصد محله القلب لا يطلع عليه الاباستعمال الالمة و فاقيم الدليل الذي هو تعمد الضرب بالسلاح ومقام المدلسسول الذي هو قصد القتل العمد العدوان لان الدلائل تقوم مقام مدلولا تهما في المعارف الطنية الشرعية (٢)

فاذا قال القاتل تعمدت ضربه بالسلاح ولكنى لم اقصد قتله اقتصى منسه لدلالة استعمال السلاح على قصد القتل .

⁽١) انظر هذه الاحاديث في نصب الراية (٢:٤٦) والدراية (٢:٥٢١) الروض النضير (٢:٤٥٥) وقال البيهائي واحاديث هــــذا الروض النضير (٢:٤٥٥) وقال ابن حجر قال البيهائي واحاديث هـــذا الباحكيا ضعيفة .

⁽٢) انظرالام (٢:٨٩) ٠

⁽٣) حاشية ابن عابدين (٢:١٦ه) ، (٢:١٥) .

وحجة الامام مالك في استثنا صورة حذف الاب ابنه بالسيف ماذكسره ابن المربي في قصة قتاد ة العدلجي حين حذف ابنه بالسيف فقتله فانسسه قال :ان سائر الفقها اعدوا المسألة مسجلة وقالوا : لا يقتل والد بولسده حتى لو قتله عدا واخدها الامام مالك محكمة مفعلة فقال : ان الوالد لسسو حذف ابنه بالسيف ونحوه لا يجب طبه القود علان هذه الحال محتملسسسة لقصد القتل وغيره فاذا اضجع الوالد ولده كشف الخطا عن قصده فالتحسسة ماصلسة .

فالا مام مالك رحمه الله لم يجمل استعمال السلاح في قصة فتسسادة وماشاكلها دالا على قصد القتل وانسسا وماشاكلها دالا على قصد القتل لاحتمال ان الابلم يكن يقصد القتل وانسسا قصد التأديب والذي حمله على ذلك رحمه الله القرائن القوية الدالة على انسم من المستبعد ان يقصد والد قتل ولده للفطرة التي جبل طبيها الانسان فانسه يرى ابنه احب اليه من نفسه .

المناقشة والترجيح:

تلك هى ادلة الفقها و رصهم الله وونك النظر فيها نجد انهـــــــا لا تعلو من البناقشة ذلك ان استعمال السلاح او النثقل الكبير لا يدل طـــــى قصد القتل دائما فقد اتضح من قصة قتادة المدلجى الذى حذف ابنـــــــه بالسيف فقتله ان ذلك كان شهومد مع انه استعماء في ضربه السلاح ظو كـــان ذلك يدل على قصد القتل العمد في كل الاحوال لقتله عمر بابنه لان الابعنده بقتل بابنــه .

ومن جمل استممال السلاح او مايقتل غالبا دليل قصد القتل المسسد المدوان لم يأت بدليل صالح للاحتجاج ءوانما احتج بالممقول وهو أن القضد مطه القلب لا يطلع عليه الا باستعمال الالة وواقالوه لا يسلم من المآخسسسة الكيرة . منها :

⁽١) احكام القرآن لابن العربي (١:٥٦) .

(۱) ماذكرهكثير من الفقها و و ان تعمد الضرب بايرة و و مسلة في غير مقتسل لا يدل على قصد القتل العمد المدوان وان كان الضرب بها فسسسى غير مقتل ولم يبق المجنى عليه متأثرا بجراحه حتى مات .

فانهم هنا لم يجعلوا استعمال السلاح دالا على قصد القتل بـــــل استعملوا قرائن اخرى كأن يكون الضرب في مقتل ءاو في غير مقتـــــل وييق ضنا حتى يبوت ع فلوكان استعمال السلاح دائما يدل طـــــى قصد القتل المبد المدوان لوجب القود هنا من غير قيد آخر .

- (٢) ان الشانعي رحمه الله جمل دليل القتل المعد هو الجرح وليسسس استممال السلاح فقال: وان ضرب الجاني المجنى عليه بمسسرض سيف او مرض حجر او مخيط فلم يجرحه فمات فلا قود فيه . فانه رحسسه الله جمل دليل تمد قصد القتل الجرح لائه اقوى من قرينة استممال السلاح .
- (٣) ثم لو كان تعمد الضرب بها يقتل غالبا دليلا على قصد القتل لسسسا خالف ابو حنيفة رحمه الله في غير السلاح ما يقتل مثله غالبا كالمثقسل الكبير فانه لم يجمله دليلا على قصد القتل .
- (٤) بل لما قال الفقياء رحمهم الله في القتل الخطأ : الخطأ ان يرسسي انسان انسانا بما يقتل غالبا يظنه صيدا ان القصد محله القلب ودليلسه عندهم في القتل العمد استعمال السلاح .

وقد تنبه لذلك ابن قودررهمه الله فقال ويصبغنى ماقال : ان هسسدا القدرمن التعليل ـاى ان استعمال السلاح هو دليل قصد القتل ـ يشكل بما اذا استعمال الالة القاتلة في القتل الخطأ كما اذا ربني شخصا بسبم او ضربسه بسيف يظنه صيدا فاذا هو آدمي او يظنه حربيا فاذا هو سلم ، وهذا مسسن نوع الخطأ في القصد وكذا اذا رس غرضا باللة قاتلة فاصاب آدميا وهذا مسسن

⁽١) بدائع الصنائع (١٠١٦:١٠) ، كشاف القناع (٥١٨٨٥) .

⁽٢) الام (٢:٥) ٠

الخطأ في الغمل وقان استعمال الالة القائمة الذي جمل دليلا طبيب القصد قد تحقق هناك مع انه ليس بعمد وبل هو خطأ محض كما نصوا طيسة قاطبة ثم قال و لا كان مدار كون القتل عبدا مجرد استعمال الالة القائلية كما هو الظاهر من التعليل المؤبدور لما كان لقول صاحب الوقاية وكشير سين كما هو الظاهر من التعليل المؤبدور لما كان لقول صاحب الوقاية وكشير سين اصحاب المتون و القتل العمد ضربه تصدا بما يفرق الاجزاء كملاح ومعدد من الخشب وغيره اذ يلزم اذ ذاك ان يكون قيد قصد زائدا بل لضوا لمسيدم الوقوف عليه بالفرض الا باستعمال الالة القائلة وهو ضربه بما يفرق الاجسواء فيكن ذكوه بل لما كان لقيد تعمد في الكتاب في قوله و فالعمد ما تعمد ضربه وحد بمل كان ينبغي ان يقال و فالعمد ماض به يسلاح او ما اجرى مجسواه فتد بر . هذا ما قاله رحمه الله ولكن مأخذه على صاحب الوقاية و واجاء فسي الكتاب ضميف اذ لا بد في تعريف القتل المعد من ان يقال و المعد ضربسه شعدا بما يفرق الاجزاء لان تعمد الضرب غير قصد القتل الذي يدل عليسه استعمال السلاح .

⁽١) تكلة فتح القدير (١٠٥٠١) .

السألة الثانية : الضرب بالمثقل الصفير قد يقصد به القتل

تبين من قصة المدلجي ان تعمد الضرب بما يقتل غالبا قد لا يقصد بسمه تعمد القتل الموجب للقود وذلك اذا احتفت به قرائن قوية تدل على مسمسدم قصد القتل .

وهذه المسألة طئ عكس تلك نان الضرب بالمثقل الصغير أو المتوسسط الذى لا يقتل في الفالب قد تحفق قرائن قوية تدل طي أن الفارب به قسسسد قصد القتل إلمحد الموجب للقود .

() فقد روى عبد الرزاق وغيره : ان صر بن الخطاب رضى اللهضه قال : اللسه ليضربن احد كم اخاه بمثل اكلة اللحم ثم يرى انى لا اقيده منه ، واللسسه لا قيد نه منه .

⁽۱) سند عربن الخطاب لابن كثير (ص ٢٦١) بغريب الحديث لابي عبيد (١) سند عربن الخطاب لابن كثير (ص ٢٦١) بغريب الحديث لابي المبيخة (١٨٩:٣) بخريب الحكم القرآن للجماص (٢٠٣:٢) بعصلف ابن ابي شبية (١١٨/١/٢) كز الممال (٢٠٣٠) و محتلف (٣٨٢:١٠) المحلي (٣٨٧:١٠) .

سنده عند ابي عبيد : حدثنا بزيد عن حجاج بن ارطأة عن زيد بـــــن جبير عن جروة بن جميل عن عر .

ويستأنس لذلك بتراجم الفقهاء لهذا الاثر :

فقد جاءً في ترجمة ابن ابن شبية له بقوله ؛ باب أذا ضرب بصخصصترة (١) فاعد عليه أ فاته رحمه الله فهم ؛ ان آكلة اللحم من المثقل الصغير المسلمين اذا كرريه الضرب فادى الى قتل المجنى عليه كان قتلا صدأ موجبا للقود ، اذان الكبير، وأو المحدد لا يشترط فيه اعادة الضرب بالا تفاق .

نان قبل أن بمغر الفقها أفيم أن آكلة اللحم من المثقل الكبير السندى من المثقل الكبير السندى من يقتل في الفالب واو من المحدد ، كما جاء في غريب الحديث لا لبسبي عبيد فائه قال بمد أن ساق الاثر : وفي هذا الحديث من الحكم أنه رأى با أي مرا لقود في القتل بفير حديد وذلك أذا كان مثله يقتل .

اوكما قال الجصاص بعد ان ساق الاثر: فكان هذا عنده -اى عسبر (٣) بن العمد لان مثله يقتل في الفااب .

فان هذين الماليين قد فيما ان أكلة اللحم في اثر عبر من المقلب المقلب المقالب، وقد جمل غيرهما أكلة اللحم من المحدد .

قال الحجاج بن ارطأة احد رجال سند الاثر : آكلة اللحم هن العصبا (٤) السعد دة أ

الاانهذه الاقوال فيها نظر فان آكلة اللحم له البرالبراد منها هنا المقسل الكبير ولا البحد ، ذلك ان ماقاه الحجاج أن قصد به : أن آكلة اللحسسم لا تطلق لفية إلا على المما المحددة فليس بصحيح أذ أن أهل اللفيسسة يطلقونها على عدة أشياء منها العما غير المحددة والنار والسياط، بل قد نقل من الحجاج نفسه أن البراد من آكلة اللحم : العما غير المحددة :

⁽۱) مصنف ابن ابي شبية (۱/۱/۱/۱) .

⁽٢) غريب الحديث (٢) ٠

⁽٣) احكام القرآن (٢:٠٢١) ٠

^()) اللسأن ((، (/ / /) ، النجاية (، : / / ۸) ، القاموس المحيط (٣ ، ٢٩) ، التالي و المحروس (/ / / / /) .

⁽م) شرح معانى ألاثار (١٨٩:٣) ،

وأن تصد أن المراد بآكلة اللحم في أثر صربن الخطاب خاصة: العصما المحددة نذلك لا يخلو من أحد أمرين :

الاول ؛ أن يكون الحجاج بن ارطأة طم ذلك من طريق النقل من مر. والثاني ؛ أن يكون قد علم ذلك من السياق .

فان كان الامر الاول ؛ فان الحجاج لم يماصر عمر ولم ينقل عنه انسه روى ذلك بطريق من الطرق ولم يثبت ان له رواية عن عمر في ذلك .

وان كان الامر الثانى : فان السياق يأباه ويأبى قول من قال : ان آكلسة اللحم من البشقل الكبير ءاد من المستبعد جدا ان يجهل الناس في زمسين عمر رضى اللهفته ان الضرب بما يقتل غالبا كالمحدد والمشقل الكبير لا يوجسيب القود ءولا يستبعد ان يجهلوا ان الضرب المشقل الصفير يوجب القود ولذلسك انكر طبيهم هذا الغيم وبين لهم ان الضرب به مع قعد القتل يوجب القود .

وقد ذكر ابن حزم اثرا عن عمر يدل طبى ان القتل العمد لا يشترط فيسمه ان يكون الضرب بالسلاح او المثقل ،

(٩) فقد روى رحمه الله : ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه اقاد من رجسل (١) جبد شمر آخر جبدا شدیدا فورم عنقه من ذلك فعات من يومه .

قان القاتل في هذه الحادثة لم يستعمل آلة محددة ولا مثقلة ولكسسه جبذ شعره وتسبب عن ذلك موت المجنى عليه فاعتبر عمر ذلك عسدا موجبسلا للقود فلابد ان يكون ثبت لعمر رضى الله عنه ان الجابذ قد قصد قتل المجنى عليه ، اذن استعمال الالة الصفيرة في الضرب مثل العما او السوط بسسل حتى جبذ الشعر الذي يفضى الى الموت هو عمد موجب للقود اذا دلسست القرافن القوية على ان الجانى كان يقصد قتل المجنى عليه عمل ان يكرر بسه الضربكا قال ذلك ابن ابى شيبة رحمه الله في ترجمة الاثر المروى عسسسن عمر رضى اللهنه .

⁽١) المحلي (٣٨٧:١٠) ٠

رأى الفقها":

ذلك فقه عبر بن الخطاب رضى الله عنه في الضرب بالالة الصفيييرة اذا افضت الى موت المجنى عليه ءاما الفقها من بصده فقد اختلفوا :

فالجمهور وضهم الاثمة الثلاثة ابو حنيفة والشافعي واحمد دهبوا السي ان الضرب بالمثقل الصغير لا يدل على قصد القتل الموجب للقود الا ان يقترن بقرينة قوية تدل على ان الشارب كان يقصد القتل كأن يضربه بالالة الصفيرة في مقتل او (1)

ودهب الامام مالك رحمه الله : الى ان تعمد الضرب بالالة الصفسيرة اذا ادى الى قتل المجنى عليه موجب للقود وان ضربه بها فى غير مقتل وان لم يكرر بها الضرب غاية ما اشترطه رحم الله هو ان يكون الضرب لمداوة اوغضسب لفيه تأديب .

الادلــة:

تلك هي اقوالهم رحمهم الله ركل منهم يحتج بما يراه باليلا له .

فالذين قالوا : أن الضرب بالمثقل الصغير شبه عبد وليس بصد الا أن يكر به الضرب وتحو ذلك يحتجون بالسنة والمحقول ، فين السنة :

(۱) مارواه البخارى ومسلم وغيرها من حديث ابى حريرة قال: اقتتلــــت
امرأتان من هذيل فرمت احداهما الاخرى بحجر فقتلتها ومانى بطنها
وفي بعض الروايات رمتها بحدود القسطاطي وفي بعضها الاخر ـ رمتها
بحسط فقتصموا الى النبى صلى الله طيه وسلم فقضى رسول اللــــه
صلى الله طيه وسلم ان دية جنينها غرة عبد او وليدة ، وقضى بديـــة

⁽١) الام(٢:٥) ، وانظر الروض النضير (٤:٥) ه) ، احكام القرآن للجصاص (٢١.٢١) .

⁽٢) الخرشي (٢:٨) ، حاشية الدسوق (٢:٥١٤) ٠

⁽٣) الفسطاط بضم الفا وكسرها :بيت من الشمر ، انظر المصباح المنير (٢٠٠٢ ١)٠

⁽٤) المسطح بكسر الميم : عمود الخباء . انظر المصباح المنير (١: ١٩٥) .

العرأة طبى عاظتها وورثها ولدها ومن مصهم ونقال حمل بن النابفسية المهذابي : يارسول الله : كيف اغرم من لا شرب ولا اكل ولا نطق ولا استهل مصل ذلك يطل وفقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انها همسسندا من اجوان الكهان بن اجل سجعه الذي سجع .

فقد جا ً في الجديث إن البرأة القاتلة قد ضربت ضربها ببئتل غيبر محدد وادى ذلك الى قتلها ظم يقتص النبي صلى الله طبه وسلم مسن القاتلة بل اوجب طبها وطبي عاقلتها الدية قدل ذلك على ان الضسرب بالمثقل كبيرا او صفيرا اذا ادى إلى موت المجنى طبه فهو شهبسب عبد وليس بعبد فلا يجب فيه القماص والظاهر إن ذلك هو المكسيم وان قابت قرائن قوية تدل على ان الجانى يقصد القتل لان الالسسسة لا تدل على قدده .

(٢) واحتجوا ايضا بها رواه ابو داود وغيره من قوله صلى الله عليه وسلسم الا إن قتيل الخطأ شبه العبد قتيل السوط والعصا - وفي يعسمن الروايات : والحجر - فيه مائة من الابل عنها اربعون في بطوئه.....ا الادها (١)

⁽۱) سجع الرجل كلامه كما يقال نظمه اذا جمل لكلامه فواصل كقواني الشمسر ولم يكن موزونا ، انظر الصباح المثير (۲۸٦:۱) ، ولمراجعة الاشسر انظر صحيح سبلم بشرح النووي (۲۱۲۱-۱۸۷) ، فتح الباري شسرح صحيح البخاري (۲۲۲۲) ، سبل السسلام المراجع:۲) ، شرح مماني الافار (۲۲:۲) ،

⁽٢) انظر منتقى الأخيار من احاديث سيد الاخيار بشرحه نيل الاوطــــار (٢٢٢٧) بسبل السلام (٣:٩٥٢) عبلوغ المرام (٥ ٩٥١) ع اخرجيه ابن باجه وابود اود وابن حبان وصححه تاشرح مماني الاثار (٣:٩٠١) ع تلخيص الحبير (٢:٣٠٤٥) .

فان الحديث قد دل على ان الضرب بالمصا والحجر وتحوهما مسسسن المثقل غير المحدد اذا ادى الى القتل فهو شبه صد وليس بمحد فسلا يوجب قودا ءبل ان ابا حنيفة رحمه الله أستدل بهذا الحديث طسسى ان القود لا يجب وان كان الضرب بمثقل كبير (١)

(٣) ومن حيث المعقول: فإن العبد لا يمتبر بنفسه لان محله القلب في المتلف لا يمتبر بنفسه لان محله القلب في المتلف والسكين ، والمتقسل الكبير عند غير ابن حنيفة - اما المثلل الصخير فإنه ليس معدا للقتسسل فلا يكون الضرب به دليلا على قصد القتل الا إن تحفه قرائن اخسسرى قوية تدل على قصد القتل المعد المدوان كأن يضرب المجنى عليه فسي مقتل أو ان يكرر به الضرب .

وهجة الامام مالك رحمه الله على كون تعمد الضرب بالمثقل الصفيير موجب للقود وهي ان الاحكام انما تناط بظاهر الاعمال وقائدى يوصف بالمعدية وعدمها انما هو الضرب لاقصد القتل لان قصد القتل من اعمال القلوب لا يطلع عليه الا الله تعالى و وذلك اذا شهد عدلان ان ظلانا ضرب ظلانا لمسسداوة بينهما او لفضب لفير تأديب وجب القود بشهاد تهما وان كان الضرب بمثقاب صغير كالعصا الصفيرة بل حتى لو كان ذلك بلكمة أو لكزة او لطمة و اكتفاساً الطاهسر .

المناقشة والترجيح:

تلك هي الادلة التي احتج بها كل فريق لما دهب اليهوعند النظر فيها نجد انها لا تخلو من المناقشة .

فحديث ابي هريرة في شأن المرأتين المتقاتلتين قد قبل فيه : ان القود قد وجبعل القاتلان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتلها بالمقتولة لجواز عفسو

⁽١) عقود الجواهر المنبغة (٢:٢٦) .

⁽٢) البهجة(٢:١٤٣) .

اوليا الدم عن القصاص يدل لذلك ماجا أنى بمضطرق هذا الحديث اذ جا ا فيه ان النبى صلى الله طيه وسلم " امر ان تقتل القاتلة بالمقتولة".

فدل ذلك طبى ان القصاص قد وجب طبيها لاستعمالها في ضربه الله شقلة كبيرة ، فيحتمل ان النبى صلى الله عليه وسلم لم يقتلها لان اولي التساء القملة قد عنها عن القماص .

اما الحديث الثانى فقدا قال بعض الفقها أنه غير ثابت لانه حسساً الله من طريق على بن زيد بن جدعان فلا يصح الاحتسجاج به •

قال أين رشد : أن قوله صلى الله طبه وسلم : " الا أن قتيل الخطساً شبه الممد " مضطرب عند أهل الحديث لا يثبت بن جهة الاسناد فيسا ذكره أبو عبر بن عبد البروان كان أبو داود وغيره غرجه . ويقول أبن المريس (ع) وهذا حديث لم يصح .

ونوتش دليل الا مام مالك في قوله: ان الاحكام تتاط بالا ممال الظاهرة بان ذلك مسلم الا ان تعمد الضرب لا يدل على قصد القتل والقصاص انمسيم على من تعمد الضرب وحده والدليل على ندلك ان من تعمد ضرب انسان على انه حربي فيان مسلما فان القتسسل خطأ بالا تفاق مع ان الجاني قد تعمد الضرب فلابد اذن من دليل يسسدل على قصد القتل ، ومحله القلب ودليله استعمال الالة التي تقتل في الفالسب كالسلاح والمثقل الكبير وطبه فان الضرب بالعما الصفيرة وما في ممناهسيا لا يدل على قصد القتل الا بقرائن قوية تدل على قصد القتل كتكرار الضرب بها اه الضرب بها في مقتل .

والذى يبدولى ان قول الجمهور هو الراجح للادلة التى احتجوا بها وهو ماذهب اليه عمر بن الخطاب رض الله عنه وفيقال حينتذ ان الضرب بالمقل الصفير لا يدل على قصد القتل الاان تحف به بمضالقرائن القوية الدالـــــة على قصد القتل .

⁽١) سنن النسائي (١٩:٨) . (٢) مفني المحتاج (٢:٤) . سيأتي الكلام فيه في المسألة الاتية بمدهدا.

⁽٣) بداية المحتبد (٢:١٠) ، سيع في تعدم بي ق

⁽٣) بداية المجتهد (٣٩٨:٢) . (٤) أحكام القرآن لابن العربي (٢٩٩:١) .

المبحث الثاني : في القتل شبه العمد

اتضح من الاثار السابقة ماهو القتل المعد الموجب للقود عد عمر رضى الله عند الله عند والفقها ومن بعده . اما القتل شبه المعد فهوعند عمر رضى الله عند كا دلت عليه الاثار السابقة : ان يتعمد الجاني ضرب انسان بآلة الفالسب فيها القتل كالسلاح والمثقل الكبير وتحفه قرائن قوية تدل على ان الجانسي لم يكن يقصد القتل العمد العدوان كما في قصة المدلجي الذي قتل ابند موضرب انسان بآلة صفيرة كالمصا ونحوها ولم تحدث به قرائن قويست تدل على ان الجاني كان يقصد القتل العمد المدوان كما في قسسة المرب بمثل آكلة اللحم . وعليه فانه اذا نتج عن ذلك قتل المجنى عليه فهدو شبه عدد لا يجب به قود ويجب فيه دية مخلطة وثلاثين حذه سسة وارمعين خلفة في بطونها اولادها وقد نسب ذلك كثير من الغقها ولمعرضي اللعنة بداي ان القتل عند عمر رضى الله عنه منه مايكون شبه عدد، من اولشك ابن رشد وابن قدامة وفيرها.

(·) ان عربن الخطاب رضى الله عنه ؛ قضى في شبه الممد ؛ ثلاثــــين حدة ، وثلاثين جدعة واربعين خلفة مابين ثنية الى بازل عامها .

فالاثر قد دل على ان القتل شبه العمد قسم من اقسام القتصصصل الموجب للضمان عنده رضى الله هه ، قال ابن قدامة عند قول الخرقى : والقتل على غلاثة اوجه : عدد وشبه عدد وخطأ ، روى ذلك عن صر ،

- (١) بداية المجتبد (٣٩٢:٢) ، المفنى (٣٣٦:٨) ، احكام القرآن لابسن العربي ((: ٢٩٢) ، بدائم الصنائع (((٢٩٣:١٠) .
- (۲) سنن آبی داود (۲: ۹۳: ۹۳) ءالدرایة (۲: ۲۲۱) ءصنف ابن ابی شبیبة (۲) (۲) ، مصنف عبد الرزاق (۹: ۲۸۳) ، کتر العمال (۲: ۹۹: ۲) رقم ۹۲: ۳ سند ابن کثیر (ص ۲۱) ، الحجنة والاثار (ص ۹۲) ، مسنن البیبتی (۲: ۹۲: ۲) ، الحجنة والاثار (ص ۹۲) ، مسنن

سنده في مصنف ابن ابي شيبة : حدثنا أبو بكر حدثنا وكيم قال حدثنا سفيان فن ابن ابي نجيج فن مجاهد .

(٣) المفنى (٨:٢٣٦) .

رأى الفقها

ذلك فقه عمر بن الخطاب رضى الله عنه في القتل شبه الممد .

اما الفقها من بعده فقد اختلفوا:

قالائمة الثلاثة ابو حنيفة والشافعي واحمد وغيرهم ذهبوا الي ان القتسل (١) الموجب للضمان منه ماهو شبه عمد ، واختلفوا في تمريفه .

فابوحنيفة رحمه الله ذهب الى انه تعمد الضرب بخير السلاح وما اجبرى مجراه .

ودهب الامام مالك رحمه الله في القول المشهور فقه الى نفى القتل شبعه (٢) المصيد .

وناصره فى ذلك ابن حزم رحمه الله ، وهو محكى عن الليث والمال ويسسة والناصر والمؤيد بالله اذ قالوا ؛ القتل المحرم الما أن يكون عمدا والما أن يكون خطأ ولا واسطة بينهما ، ونقل اصحاب مالك المراقبون عنه القول بالقتل شبسسه المعد وذلك فى مثل قصة المدلجى مع ابنة وقد مر بيانها .

⁽۱) حاشية ابن عابدين (۲: ۳۰) ، شرح مماني الاثار (۱۲: ۱۸۹) ، غايسة المنتهي (۲: ۲۰) ، التحقق (۱۲: ۱۲) ، الام (۲: ۲: ۲۰) ، نهايسسة المحتاج (۲: ۲: ۲۲) ، الجواهر المنبينة (۲: ۲: ۲۲، ۲۲) ، الروض النفير (۲: ۲: ۲۲، ۲۰) ، البحر الزخار (۲: ۲۰ ۲۰) ،

 ⁽۲) المنتق (۲: ۱) ، شرح الزرقائي (۲: ۲۲) ، شرح التاودى طلب التحقة مع شرح البهجة (۲: ۳۹) ، دا ية المجتهد (۲: ۳۹ ۲) ، ۱۹ نيل الا وطار (۲: ۲۶ ۲) ، المحلى (۲: ۳۳ ۲) ، احكام القرآن لا بن المربى (۲: ۲۹ ۲))

⁽٣) احكام القرآن لابن العربي (٢٩:١) ٠

الادلــة:

تك هى اقوال الفقها وحمهم الله فى القتل شبه الممد ووكل منهسم يعتج بما يراه دليلا . فالجمهور الذين اثبتوه فى الجملة يحتجون بالسنسسة والمعقول .

فمن السنة:

- (١) مارواه اصحاب السنن من قوله صلى الله طبه وسلم : الا ان قتيــــل المطأ شهه الممد قتيل السوط والمصا وفي بمض الروايات والحجـــر في مائة من الابل منها اربصون في بطونها اولاد ها.

فالحديثان قد اثبتا القتل شبه العمد وأن الواجب فيه دية مفلط فلا يجب به قود فكان بذلك نوفا مخالفا للقتل العمد والقتل الخطألان موجبه مناير لموجب هذين النوعين .

(٣) وايدوا ذلك بآثار رويت من بعض الصحابة تدل طبى ان القتل منسسه
 مايكين شبه عبد .

(٣) ومن روى عنه ذلك من الصحابة عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٤) ومن حيث المعقول : قالوا : لابد من اثبات القتل شبه العمد ، لان

⁽۱) الجواهر المنييئة (۲:۲۰) ، وانظر تغريجه في (ص) مــــــن هذه الرسالة ،الدراية (۲:۰۲) .

⁽٢) بلوغ العرام (ص ١٥٠) قال ابن حجر: اخرجه الدارقطني وضعفـــه عقود الجواهر المنيعة (٢٠٤١ / ٢٥٠١) منتقى الاخبار مع شرحـــه نيل الاوطار (٢٣:٢) مسيل السلام (٣:٩١٣) مالدرايـــــــة

⁽٣) انظر (ص γγ) من هذه الرسالة ·

صورته تخالف صورة تسييه اعنى القتل العمد والقتل الخطأ بذلك ان المحمد يحصل فيه قصد القمل وقصد القتل والخطأ لا يحصل فيه تصد الفعل ولا تصد القتل في بعض الاحوال وشبه العمد يحصل فيه تصد الفعل بنا لا يقتل غالبا فلابد من اثباته وان له حكما يخصصه دون غيره .

فانه سبحانه ذكر القتل الخطأ وذكر القتل العمد ولم يذكر ســــوى ذلك فدل الحصر طبى ان القتل اما ان يكون خطأ واما ان يكون عمدا ولاشسي، فيم ذلك .

ومن ناحية خرى فانه لا واسطة بين ان يتعمد الجانى ضرب المجسسنى طيه ، او ان لا يتعمده ، قال ابن رشد فى الاحتجاج لمذهب الامام مالسلك : فعمدة من نفى شهه العمد انه لا واسطة بين الخطأ والممد ، اعنى بسسسين ان يقصد القتل او لا يقصده .

وقال الباجى : فى معرض استدلاله لمذهب مالك المشهور : وسسن جهة المعنى : ان الخطأ معقول وهو ما يكون من غير قعد و والعمد معقسول وهو ما كان يقمد الغاعل ولا يصح ان يكون بينهما قسم ثالث ولا يصح وجسود القصد وعدمه لكونهما ضدين و ثم ان شبه العمد هو ما اخذ شبها مسسن العمد وشبها من الخطأ ظم يكن له غير حكم احدهما على التحديد .

⁽١١) النساء : ٩٢

⁽٣) النسا^ه: ٣٩، وانظر المنتقى (٢٠٠٠) ٠

⁽٣) بداية المجتهد (٣) ٢) .

⁽٤) المنتقى للباجي (٢:٠٠١) ٠

المناقشة والترجيح .

تلك هى ادلة الفقها وحمهم الله ولا تغلو من المناقشة ، فالاحاديث التي احتج بها من اثبت القتل شبه الممد قال فيها بمض طما المالكية وغيرهــــــم انها احاديث غير صالحة للاحتجاج .

فابن رشد يقول: ان قوله صلى الله طبيه وسلم: الا ان قتل الخطيط شبه الممد . . . حديث مضطرب عند اهل الحديث لا يثبت من جهة الاستساد فيها ذكره ابو صربن عبد البرءوان كان ابو داود وغيره غرجه .

(1) وقال ابن المربى : وهذا حديث لم يصح .

وقال الباجن : وهذا حديث غير ثابت رواه على بن زيد بن جد عـــان (٣) وهو ضميف عن القاسم بن ربيمة عن ابن عمر ولم يلق القاسم ابن عمر .

هذا ماقاله علما المالكية في حديث ابن مبرءاما الحديث الثانيييين فلعلهم يردونه لضعفه فان الدارقطني ضعفه فلا يكون حجة مندهم لمعارضتيه للحصر الوارد في القرآن الكريم .

وقال الخطيب الشربينى : روى البيهق عن محمد بن خزيمة : انسسه قال : حضرت سجلس المزنى يوما فسأله رجل من المراق عن شبه العمد فقسال ان الله وصف القتل في كتابه بصفتين عمدا موخطأ عظم ظتم : انه ثلائسسسة اصناف ، فاحتج عليه المزنى بما رواه ابوداود والنمائي وابن ماجه عن القاسم ابن ربيمة عن عبدالله بنعر : ان النبى صلى الله طيه وسلم قال :الاان فسى قتيل عمد الخطأ قتيل السوط والمصا مائة من الابل مخلطة وسلم الربمسسون

⁽١) بداية المجتهد (٢ : ٣٩٨) ٠

⁽٢) احكام الترآن لابن العربي (٢:١٦) .

⁽٣) المنتقى (٧:٠٠) ، مفنى المحتاج (٢:٤) ٠

خلفة في بطونها اولادها وفقال المناظر : اتحتج طي بعلى بن زيد بــــن جدعان و فسكت المزنى وفقات للمناظر : قد رواه جماعة غيره منهم ايـــــوب السختياني وخالد الحذاء وفقال للمزنى : انت تناظر ام هذا فقال :اذاجاء الحديث فهو يناظر لانه اعلم به منى ثم اتكل ()

فالحديث اذن صالح للاحتجاج فيجب المصير اليه فيكون القتل شبه العمد قسما من اقسام القتل المحرم لان السنة تد اثبتته ويما جاء بسبه الحديث قال كثير من الصحابة رض الله عنهم وهم اعلم الناس بسنة رسول الله عليه وسلم .

وقول المالكية القرآن لم يثبت هذا القسم مسلم وصحيح ولكن السنسسة قد بينت هذا القسم نلا يصح نفيه لان الاحكام تثبت بالسنة كما تثبت بالقسرآن ولممل المذر لمن نفاه هو انه لم يطلع على طرق الحديث الاخرى التى ثبست بها صحة الحديث ولو اطلع لقال بموجهه ، واما احتجاج المالكية بالرأى كسسا نكر ذلك الباجى فهو احتجاج فاسد لانه في مقابلة النص الذي يسميسسه الفقها * . بفساد الاعتبار فلا رأى مم النص .

وطيه فان القتل منه ما يكون شبه عمد وهو مذهب عمر رضى الله عنه والجمهور قال ابن تيمية : انكر مالك الخطأ شبه العمد ووغالته غيره لهجر الشبيه ، لكه في الحقيقة نوع من الخطأ امتاز بمزيد حكم فليس هو قسما من الخطيطأ المذكور في القرآن (1)

⁽١) مفنى المحتاج (٢:٥) ، انظر عقود الجواهر المنيقة (٢:١٢٥،١٥) .

⁽٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٠ : ٢٨) .

(١) المبحث الثالث : في القتل الخطأ ومافي معناه

تبين في البيحثين السابقين ان القتل الممد عند عبر رضى الله عنسه هو ان يتممد الجانى ضرب انسان بما يقتل غالبا الا ان تحفه قرائن قوييين تدل على ان الجانى لم يقصد قتل المجنى عليه واو هو ضرب المجنى عليسه بمثقل صفير وتحفه قرائن قوية تدل على ان الجانى قصد القتل الممدالمدوان وان القتل شبه الممد هو تممد ضرب المجنى عليه بآلة لا تقتل في المالب الا ان تحفه قرائن قوية تدل على ان الجانى كان يقصد القتل واو ان يضربه بما يقتل غالبا وتحفه قرائن تدل على ان الجانى لم يقصد القتل .

اما القتل الخطأ ومانى معناه نهو الذي اربد بيانه نى هذا المحسب ذلك ان الخطأ : هو ان يريد الجانى فعل شي ويقع طي خلاف تصسبد ه وارادته بهذا عرفه ابن مالك رحمه الله فانه قال : الخطأ : وقوع الشي طسى خلاف ما اربد .

وهو تعريف ينطبق تعاما على القتل الخطأ المحضالذي مثل له الفقهما * بالنومين التاليين :

الاول : خطأ يقع في فعل الجاني ، وذلك كأن يرمى صيدا او هد فــــا ونحوهما فيصيب انسانا معصوم الدم فيقتله ، فان هذا القتل خطأ محض عنـــــد جميع الفقها . .

⁽١) بدائع الصنائع (١٠) ٢:١٠) .

⁽٢) شرح المنار (٢: ٩٩١) ، انظر المفنى (٢: ٩٤١) .

⁽٣) انظر القتل الخطأ في بدائع الصنائع (٢٠:١٠) ، الاحكام السلطانية (٣٠:٣١) ، الدخلم السلطانية (٣٠:٣١) ، وفاية المنتهي (٣٠:٣٠) ، المذنى (٢٠:٤١) ، مشرح منتهي الارادات (٣٠:٢٠) ، مجموع الفتاوى (٣٠:٢٠) ، عقود الجواهم المنتهذة (٢٠:٢٠) .

فان هذين النوعين من القتل الخطأ المحض الموجب للدية المخففـــــة عند جميع الفقها * لاخلاف لاحد منهم في ذلك وينطبق عليه تعريف الخطــــــــأ تماما .

لكن هناك قتل آخر لا ينطبق عليه التمريف الذى ذكره ابن طك آنفــــا طحق بالقتل الخطأ وله حكمه وهو نومان ايضا .

الاول: قتل اسعاه بعض الفقها ": القتل المجرى مجرى القتل الخطياً وهو مالم يكن للجانى فيه قصد اصلا ولا اراده مثل ان ينقلب نام على شخصيص فيقتله وصلا ان يسقط انسان من علو على آخر فيقتله قان هذا القتل ليسبس قتلا خطأ محضا لان الجانى لا قصد له فيه ومع هذا قان له حكم القتل الخطباً المحض الموجب للضمان .

الثانى: اسماه بعض الفقها*: القتل بالتسبب وهو مالم يكن للجانسى فيه ساشرة القتل ومظوا له بان يحفر انسان بئرا في غير ملكه بغيراذن الحاكسة فيق ماشرة القتل ومطوا له بان يحفر انسان بئرا في غير ملكه بغيراذن الحاكسة فيقع فيها آخر فيعوت او مثل ان يبنع انسان من آخر الما* او الطعام ويتركسه حسى يعوت فان هاتين الصورتين وماشا كلهما لم يقع القتل فيهما بمباشسسرة الحانى وانما وقع بسبب فعل حصل منه ، ترتب عليه قتل انسان معصوم السسب فهو ليس بقتل خطأ معضوا نما هو ملحق به أن يلزم الحافر او مانع المسلسلة والطعام الدية وذلك ربطا للاحكام باسبابها وينا* على ذلك فان القتسلل الذي يوجب الدية المخففة اما ان يكون خلاً محضا واما ان يكون في معسنى القتل الخطأ ، وقد ذهب نقها* الحنفية رحمهم الله وبعض الفقها* من الشافمية واحماه النه مدا التقسيم وميزوا بينها بتلك التممية لا ختلاف صور القتسل في كل منها ()

⁽۱) تكلة فتح القدير (۲۰۳۱) وبدائع الصنائع (۲۰۳۱) و (۲۰۲۰) و مفساه حاشية ابن عابدين (۲۰۳۰) و شفساه المختاج (۲۰۳۰) و شفساه الغليل (ص ۲۱) و المضنى (۲۰۱۸)

على ماكان محضا وماكان في معناه ، ووسن نقل ذلك أبن قدامة رحمة ألله فانسه بعد أن ذكر القتل العمد والقتل شبه العمد والقتل الخطأ قال: زاد ابسو الخطاب - اى من الحنابلة - قسما رابعا وهو ما أجرى مجرى الخطأ نحسر أن ينقلب ناعم على شخص فيقتله ، أو يقع عليه من علو ، والقتل بالسبب كحف البئر ، وصل السكين وقتل غير المكلف أجرى مجرى الخطأ وأن كان عدا ، همذه الصورة التى ذكرها - يقصد أبيا الخطأب - عند الاكترين من قسم الخطأ فسان صاحبها لم يصعد الفعل أو عمده وليس هو من أهل القصد الصحيح ، فسمسوه خطأ فاعلوه حكه .

ومن هذا يتضح أن القتل الموجب للدية المحقفة يطلق عليه بم الفقها ومن هذا المحقفة المحقفة الله المسلم ومن الفقها والمقتل المحطأ ومصمهم ميز بين انواعه فجمله ثلاثة اقسام : قتل خطأ محما ووقدا خلاف لنظر في لنظر المحلفة وان اختلفت صور القتل .

ونحن حين نتتبع الا تار المروية عن عمر فيها بعد لجدائه لم ينقل عسن عمر رض الله عنه عين صورته وذاب المنطقة المعض من حيث صورته وذاب المنطقة الذي ذكره الله في القرآن الكريم كان معروف الله لا يكن المعرض عنه . لا يختلف احد في تصوره فلم يكن لعمر رض الله عنه فيه حكم حتى ينقل عنه .

بخلاف القتل الذي هو في معنى القتل الخطأ فقد نقل عنه رضى اللسه عنه فيه عدة آثار تبين ذلك وتوضعه وتجمل حكم حكم القتل الخطأ ، سأذكرها عنه رضى الله عنه في المطالب الاتبة .

المطلب الاول: في القتل المجرى مجرى الخطأ .

المطلب الثاني : في القتل بالتسبب الذي يكون فيه نوع تعد .

المطلب الثالث: في القتل بالتسبب الذي لا يكون فيه نوع تعد .

⁽١) المفنى (٢٣٦:٨) .

المطلب الاول: في القتل المجرى مجرى الخطأ

سبق ان تلت ان القتل منه ماهو مجرى مجرى القتل الخطأ وهو السذى لا يكون للجانى فيه قصد اصلا وان حصل القتل فيه بمباشرته ،ومن امثلته فـــــى فقه عمر بن الخطاب رضى الله عنه تضة الاعمى الذي سقط على البصير فقتله .

(۱۱) فقد روى الدارقطنى وغيره : ان اعبى كان ينشد الناس فى الموسم فسي خلافة عبر بن الخطاب رضى اللهعنه وهو يقول :

يا ايها الناسلقيت منكرا هل يعتل الاعبى الصحيح المبصرا خرامعا كلاهما تكسيسرا

وذلك أن أعمى كان يقوده بصير ، فوقع في يثر فوقع الأعمى على البصــير (١) فمات البصير ، فقضى عمر بمعقل البصير على الأعمى .

قالا ثردل على ان البصير كان يقود الاعبى وانه وقع في البثر فوقع عليه الاعبى من غير قصد منه فقتله وظاهر القصة يدل على ان الاعبى وقع عليه البصير بجذب البصير لهلانه كان يقوده وسع ذلك قضى عمر رضى الله عنه بعقبل البصير على الاعبى ربطا للاحكام باسبابها لان المقتل وان لم يكن خطأ محضا فهو قتل في معناه مجرى مجراه اذ الجانى هنا لاقصد له في الوقوع وقيية المجانى باشر الجناية بنفسه .

⁽۱) سنن الدارقطني (۹۸:۳) ء سند عمر بن الخطاب لابن كثير (م ۲۱۸) منتق الاخبار مع شرحه نيل الاوطار (۲۹:۳) و قال ابن تبيية اخرجه احمد ء المنتق للهاجي (۱۱:۱۰) ، المحلي (۱:۱۰،۰) ، کــــنز الممال (۲۰:۰۰) ، کـــنز الممال (۳۰۸:۷) ، قال ابن حزم : لم تصح هذه الرواية عن عمر لانها عن على بن ربــاح وكلاهما لم يدرك عمر . وقال ابن كثير قال عبد الله بن صالح كاتب الليث حدثنا موس بن على بن رباح عن ابيه ء ثم قال : وهذا السند حسن .

اتلاف نفسه لاشي اله ود مه هدر .

وهذا ينطبق على قصة الاعبى والبصير في هذه القصة اذ البصير هـــو الذي جر الاعبى نوقع عليه ندمه هدر علذلك اخذ بعض الفقها عوليون الاشــر (١) المروى عن عبر على خلاف ظاهره .

فيقول الشوكائي بعد أن ذكر الاثر: وتحمل تصة الاعبى المذكور فسبى أثر عمر على أنه لم يقع على البصير بجذبه له والاكان هدر (٢).

وقال ابن قدامة ؛ لوقال قائل ؛ ليس على الاعبى ضمان البصيرلك ال لموجه الا ان يكون مجمعا عليه فلا تجوز مخالفة الاجماع ولان البصير هو اللذى قاد الاعبى الى المكان الذى وقما فيه ، وكان هو سبب وقوع الاعبى علي البمسير ولذك لو فعله البصيرعمدا لم يضعنه الاعبى بضير خلاف وبل كان على البمسير فائه فلو لم يكن البصير سببا في وقوع الاعبى عليه لما لزمه ضمانه بقصده .

هذا ماقالوه رحمهم الله في وجه مخالفة اثر عبر للقياس، الا ان هــــــنا غير مسلم، وقد تصدى لرده ابن قيم الجوزية يرحمه الله فقال : القياس ما حكــم به عبر لوجوه :

احدها : اف قوده له مأذون فيه من جهة الاعس عوما تولد من مسأذون فيه لم يضمن كظاعره .

الثالث : أنه قد أجتمع على ذلك الأذنان وأذن الشارع وأذن الأعمسى فهو محسن بامتثال أمر الشارع ومحسن إلى الأعمى بقوده له وواعلى المحسنين

⁽١) انظرنيل الاوطار (٢٩:٧) .

⁽٢) نيل الاوطار (٢٩: ٧) .

⁽٣) المنتقى (٣) ١١١) .

⁽٤) المضني (٤:٨:٨) .

من سبيل ، واما الاعمى فانه سقط على البصير فقتله فوجب عليه ضمانه كالوسقط انسان من سطح على أخر فقتله . فهذا هو القياس المعض .

ولا يخفى اتجاه ما قاله رحمه الله فانه وجبه جدا الان الذى قاد الاعسى لا يقصد الا الاحسان اليه فلا جريرة له توجب اهدار دمه ، وجذب الملاهسس حين سقوطه ليسله فيه قصد حتى يؤاخذ به ، وانما هو من طبيمة البشسسر وجبلتهم فان الانسان عندما يرى المحذور يتسلك ويتشبك بما يظن ان فيسه انقاذا لحياته من البلاك ، من غير قصد منه لا هلاك غيره ، فما دام ان البصسير مأذون له في قيادة الا عمى ، وسقط في البئر حين قيادته ، وجب على الا عمسى ضائه ، فالحق اذن _ان شاء الله _ هو ما قضى به عمر بن الخطاب وتابهسه عليه بصض الغقها و رحمهم الله .

رأى الفقها ،

ذلك فقه صدين الفطاب رضى الله عنه في وجوب ضمان البصير على الاعسى لسقوطه عليه لان ذلك مجرى مجرى القتل الخطأ عاما الفقها عن بعسده فقد اختلفوا فنهم من حكم في مثل هذه الحادقة بما يوافق حكم عمر رضى الله عنه عوضهم من خالف عنسن وافقه جمهور الفقها " عنهم الامام مالك في روايسة ابن وهب والشافعي واحمد عاد قالوا : ان الضمان في مثل هذه الحاد شسة يكون على الاعبى .

ومن خالفه :الحنفية وابن حزم : أذ تالوا : ليس على المجبوذ ولاعلى عاقلته شي ولان الاول متسبب في قتل نفسه بجذبه الثاني .

⁽١) انظر اعلام الموقعين (٢٥٠٢٤:١) .

تلك على اتوال الفقها وحمهم الله في هذه المسألة وكل منه سما يحتج بما يراه دليلا له . فالذين قالوا : بما يوافق قول عمر رضى الله عنسو وعو ان الضمان على الاعبى يحتجون بقضا عمر رضى الله عنه في قصة الاعسى والبصير ولم ينقل ان احدا من الصحابة خالفه في ذلك فيكون اجماعا عوالقياس يؤيد ما قضى به عالما تط من علو على آخر يلزمه ضمان الذي قتله بسقوط عليه كذلك الاعبى هنا يلزمه ضمان البصير لا نهوقع عليه فقتله وليس له قصد فسي الوقوع الذي تسبب عنه قتل البصير فيلزمه الضمان ربدا للاحكام باسبابها .

وحجة من قال : ليس على الاعمى ضمان اليصير هو أن الاعسيسي مجبوذ فلا يلزمه ضمان البصور لان البصير هو الذي تسبب في قتل نفسيسه بجبد الاعمى عليه .

واحتجوا لذلك بأثر يروى عن على رضى الله عنه يدل على ان مين جبد انسانا فسقط عليه آخروتسبيعن ذلك موت الذي وقع اولا لا يجيب ان يودى بل هو هدر .

⁽١) الزبية : عفرة الاسد انظر النهاية لابن الاثير (٢٩٥:٢) .

⁽٢) تفقة ذلك: اى على اثره . انظر ابن الاثير في النهاية (٢:١ ١٩٢٠) .

نهن عدا بعد ذلك فلاحق له واجمعوا من قبائل الذين حضورا البئر ربح ديسية وطن دية وضف دية والدية كالمة ، فللأول : ربح الدية ولا عن فوقسه فلا ثة وللثاني غلث الدية وللثانث : نصف الدية وللرابع الدية كاملة وفا بسيوا أن يرضوا وفاتوا النبي صلى الله عليه وسلم وعو عند مقام ابراهيم و فقصوا عليسه القمة و فاجازه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فالاثر قد دل على ان الرابع المجبود ليس عليه شيء وانما وجب له الكل الدية مع انه سقط على الثلاثة الذين سبقوه في السقوط فلم يلزم سبيه ضائهم ولا نه لم يتسبب في قتلهم بل الثلاثة الذين سبقوه هم الذين تسببوا في قتله .

يقول ابن حزم: المجبود ليس بما مد ولا مضلى فلا يلزمه شي اصلاً. وهذا هو الذي يؤيده القياس فان كل من تسبب في قتل نفسه فد مسمه

المناقشة والترجيح:

تلك هى الادلة التى احتج بها كل لما ذهب اليه ووعند النظر فيهسا نجد انها لا تخلو عن المناقشة وفان ادلة الفقها المختلفين لم تتوارد علسى محل النزاع وفقصة الاعس الذى سقط على اليصير ليست كقصة اصحاب الزبيسة لان اصحاب الزبية قد تدافعوا يريد كل منهم اسقاط الاخر فيها وينجو بنفسه ولو هلك صاحبه بخلاف الاعبى الذى سقط على اليصير وفان الشارع اذن فسي قيادته وفالبصير محسن اليه ولا نه يقوده الى المكان الذى يريده والاعمسسي

⁽۱) المجموع (۳۱۰:۱۲) وقال مؤلفه: هذا الحديث لا يثبته اهل النقل فهو في مسند احمد وسنن البيهتي ووالدارتطني ولانصله يروى الاعسن على ولا نعلم له طريقا الا طريق سماك بن حرب عن حنش بن المعتسر . وحنش هذا ضعيف وقد وثقه ابو داود ، انظر الروض النضير (۱:۱:۳-

⁽٢) انظر المحلق (٢:١٠) .

نفسه أذن له في قيادته ولم يوجد من البصير تمد على الأعلى في قياد تــــه ولا أراد ايقاعه في الملاك ، وإنما هدفه أنقاذ حياته وأرشاده الى الطريــــت السوى فليست القصة التي حكم فيها عبر مشابهة للقصة التي قضى فيها علــــ ورض الله عليه وسلم فكان لكل وأحـــدة منها علم يفاير الا خر، فلم يتوارد الدليلان على محل النزاع فلا يكونــــان متمارضين .

ثم على فرض انهما متمارضان دفان ما يروى من على رضى الله عنه متكلم في مسنده دفان صاحب المجموع يقول ؛ هذا الحديث لا يثبته اهل النقل (. و ما قضى به عبر له حكم الاجماع ؛ لا نه قضاً صحابين لم يظهر أن احسدا من الصحابة خالفة في ذلك فيجب المصبر اليه .

ثمان ماقضى به على رضى الله عنه ليس ثيه ؛ أن دم الجابذ هدر بـــل اوجب له ربح الدية لسقوط ثلاثة عليه ءفاين الدليل على اهدار دم الساقــــط الاول .

وطيه نان الذى يترجح لدى هو ماقضى به عمر رضى الله عنه وتابمه عليه الجمهور من الشافعية والمنابلة وغيرهم لان ماقض به له حكم الرفع السسسسي النبى صلى الله عليه وسلم ، وهوسا لا مجال للعمقل فيه لانه في التقديرات .

⁽١) المجموع (١١:٥٦٥) .

المطلب الثاني : في القتل بالتسبب الذي فيه نوع تمد

(١) قصة الرجل الذي اجرى فرسمه

(۱۲) روى الامام مالك وغيره : ان رجلا من بنى مدلج من بنى سعد بــــن ليث البث الجرى فرسه على اصبع رجل من جهيئة و فنزى ــ وفي بمــــــف الروايات فنزف ــ منها فمات و فقال عمر بن الخطاب للذى ادى عليهم : اتحلفون بالله خسين يعينا مامات منها و فايوا وتعرجوا و وقال للاخريــن اتحلفون انتم فايوا فقضى عمر بن الخطاب رضى الله عنه بشطر الديـــــة على السعد ين (٢)

⁽١) انظر التسبب الذي فيه تعد في بدائع الصناعع (١٠٩٠١٠) .

⁽٢) الموطأ بشرحه تنوير الموالك (٢٠:٣) ونيل الاوطار (٢:٠٠) ، بدائع المنن (٢:٠٠) ، كـــنز بدائع المنن (٢:٠٠) ، كــنز المحال (٢:٠٠) ، كــنز المحال (٢:٠٠) ، رقم ٢٧٢٠ ، شرح الزرقاني (٢:٢٧) ، بدائع الصناع (٢:٧٧)) .

ذلك لان من تسبب في قتل آلى معصوم الدم وينسب البه القتل وان لم يباشسره بنفسه ولكن لما لم يتحقق عمر رضى الله عنه من ان القتل قد حصل بالغمـــــل بسبب تلك الوطأة واجرى القسامة على المدعين والمدعى طيهم وفابوا جميعـــا ان يحلفوا وظم لم يحلفوا اجتهد رضى الله عنه وفقضى بشطر الديــة علـــــى السعد بين المدعى عليهم المقتل .

فهذه أذن : صورة من صور القتل بالتسبب الذى فيه نوع تمد عنسده رضى الله هه ءلانه أوجب على السعديين الضمان نتيجة تسبب الذى أجسسرى الغرس منهم في قتل أنسان معصوم الدم .

وقد مثل الفقها" وهمهم الله للقتل بالتسبب بما يماثل هذه القصيصية التى قضى فيها عمر رض اللهعنه بالضمان.

قال الكاساني رحمه الله : لو أرسل انسان دايته و فيا أصابت من فورها ضن ولان سيرها في فورها مفاف الى ارسالها و فكان متعديا و أن المرسسل في الحقيقة كالدافع أو السائق . فكل واحد من عولاً أذا نتج عن فعلهم قتسل فهو قتل بالتسبب الذي فيه نوع تعد وذلك موجب للضان .

وسيأتي لذلك مزيد من الامثلة في فقه عمر رضى الله منه والفقها مسسن مسده .

فان قبل ان الا عام مالك رحمه الله ذكر الاثرالمروى من عمر هنا في ترجمسة القتل الخطأ ، وذلك يدل على انه اعتبر وطأ الدابة التي اجراها السمسدى على اصبح المجنى عليه فعات شبا من باب القتل الخطأ ، وليس من القتل بالتسبب اجبب بان الا عام مالك رحمه الله يطلق اسم القتل الخطأ على كسل ما سوى المعد وان حصل القتل بالتسبب وهذا اصطلاح ولا مشاحة فيسسم مادام ان الحكم واحد عنان احدا لا ينكر ان القتل هنا لم يحصل عن مباشسرة الجانى للجناية وانما حصل بسبب وطا الدابة لاصبح الجهنى الذي نزف منهسا جرحه حتى مات .

⁽١) انظريدائع الصنائع (١٠ ٤٧٢٢،٤٧٠٩،٤٧٠٦) .

⁽٢) انظر موطأ الامام مالك بشرحه تنوير الحوالك (٥٩:٣) .

(٢) قصة الامير الذي اكرة أنساليا على نزول النمر

ومن صور القتل بالتسبب في فقه عمر رض الله عنه وقصة الامير الذي اكبره انسانا وهو شيخ كبير في شدة البرد على نزول النهر ظم يلبث ان مات مسسن جراء ذلك .

(۱۳) فقد روى ابن وهب وغيره: ان عبر بن الفطاب هن ويداه في اذ نيسه وهب يقول: يالبيكاه ، يالبيكاه ، قال الناس: ماله ؟ قالوا: جسساه بريد من بمضامراك ، ان نهرا حال بينهم وبين المبور ، ولم يجسد و اسننا فقال اميرهم: اطلبوا لنا رجلا يملم غور النهر ، فاتى بشيسن فقال: أنى اغاف البرد وذلك في البرد و فاكرهه ، فاد خله ، فلم يلبشه البرد فجمل ينادى: ياعمراه ، ياعمراه ، يفترق ، فكتب عبر اليه ، فاقيسل فكك اياما مصرضا عنه ، وكان اذا وجد على احد منهم فعل به ذلك ، شم قلل: ما فعل الرجل الذي تتلته ؟ قال: يا امير المؤمنين ما تمسدت قتله ، ما نجد شيئا نمبر فيه ، واودنا ان نملم غور الماء ، فنفتح كسنا وكذا ، فنقال عبر المبار مسلم احب الى من كل شيء جثت به ، لولا ان تكن منذ للمرزب عنقك ، فاعط المهد ديته واحق ظلا اراك .

فالامير في هذه القصة تسبب في تتل انسان محصوم الدم ووذلك لانها أكره شيخًا كبيرا في شدة البرد القارس على نزول النهر ليسبر غوره وفك النال فقيال في في الله في الله في الله في الله في الله في الله في النال فقيال النال التال في النال التال في النال التال في الله الله والنال الكتار كدا وكذا فعد أصر ضي الله عنه ولم يجمل القتل مسلدا

⁽١) الشور بالفتح : من كل شي عمره . انظر المصباح المنير (١١٠:٢) .

⁽۲) مسند عمر بن الخطاب لا بن کثیر (ص ۲۱ ه ۲۱ ه ۲۱) ، کنز المسال (۲۱ ه ۲۱ ه ۲۱ ه ۳۲۳) ، قال ابن کثیر : اسناده جید وقوی . قال ابن کثیر : اسناده جید وقوی .

موجبا للقصاص، وخاصة أن هناك شواهد حال تصدق الامير، منها :

- (۲) ثبت أن الأمير لامندوحة له عن انزاله فانه قد صن أنه ليس لد يــــــه
 سفن فلابد من انزال هذا الرجل الخبير بالسياحة لانه لولم يكرهــــه
 لربما أودى بحياة كثير من الجند .

اذن تبين من هذين العذرين وغيرهما مما تدل طنيه هذه القصيصة بان القتل لم يكن عن تعمد ، وانما كان نتيجة غيلاً البتهاد الامير السيدى تسبب عنه قتل انسان معصوم الدم ، فالزمه عمر رض الله عنه ديته لذلك وقسال له : لولا أن تكون سنة فيقتل المتسبب وأن قامت قرائن على أنه غير قاصيد للقتل لضربت عنقك ولكن أد ديته واخرج فلا أراك .

فالقتل اذن في هذه الصورة من صور القتل بالتسبب عند عسر بسسن الخطاب رضى الله عنه لانه لم تحصل فيه مباشرة للجناية فكان نوعا من انسواع القتل بالتسبب الذى فيه نوع تمد وهو طرم للضمان كما في الصورة الاولى .

(٢) قصة ابس غراش خويلد ابين مرة

ومن صور القتل بالتسبب الذي فيه نوع تمد في فته عمر بن الخطاب رضي الله منه قصة ابن خوا ^{فن} خويلد بن مرة .

(١٤) فقد روى ابوعمر في الاستيماب تصته فقال : مرطى رجل يقال السيم

عندى ما مولكن عنده برمة وشاة وقربة عند الما قائد غير بعيد شم اطبخوا الشاة وذروا البرمة والقربة عند الما قائدة هما مفامنته وقالوا لا نبرح مفاخذ ابوخراش القربة وسمى نحو الما تحت الليل فاستقى ثم اقبل فنهشته حية فاقبل مسرطا حتى اعظاهم الما وللسب يعلمهم بما اصابه فباتوا بأكلون فلما اصبحوا وبجدوه في الموت فاقاسوا حتى دفنوه فبلغ عمر بن الخطاب رضى الله عنه شيره فقال: واللسم لولا ان تكون سنة لامرت الابيضاف يماني بعدها مثم كتب الى عاملسه ان يأخذ النفسر الذين نزلوا به فيفرمهم الدية موفي بعض الروايات: وامره ان يعسهم بنوم من المداب.

نعمر رضى اللعنه اغرم اليمنيين دية ابى خواش، وذلك لا نهم تسبيسوا في قتله معنويا ولا شك ان لهم حق الضيافة، وقد كان من عادة المسلمين عرسا وغير عرب ان يضيفوا الوافدين في منازلهم على حسب ماتيسر وعلى حسب قدرة واستطاعة المضيف لكن اليمنيين هنا تمسفوا في استعمال حق الضياف المنافذ المناب الى البئر حين اشار عليهم بذلك ابو خراش ، لا نه لا ساء عنده ، وكان فيما يظهر بخشى الذهاب الى البئر لان الطريق كان مخوف عنده ، وكان فيما يظهر بخشى الذهاب الى هناك ظما التنموا الجساؤة فاعلاهم شاة وقربة وقد را وامرهم بالذهاب الى هناك ظما استموا الجساؤة الى النظاب الى البئر تحت جنح الليل البهيم فحصل له ماكان متخوفا منسه الى النشعة حية قبل رجوته فات يسبب ذلك ظما علم عمر بذلك كتب الى واليسه ان يأخذا ولئك النفر ويغرمهم الذية لا نهم قد تسببوا في قتله معنوي

⁽١) البرمة : القدر من الحجر ، انظر المصباح المنير (١:١٠) .

 ⁽٢) القربة بالكسر: الوطب من اللبن ، وقد تكون للما ، او هى المخروسة من جانب واحد ، انظر القاموس المحيط (١١٤:١) .

⁽٣) الاستيماب (٦٠، ٢٥ م ٢٠٠١) ، وانظر خزانة الادب (١٣:١) سنده في الاستيماب : حدثنا الحسن بن محمد بن مقلة البفـــدادي بمصر، قال حدثنا ابو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، قال حدثنا ابــن اخي الاصممي عن عه

فذهب الى البئر والاخطار محدقة به .

اذن هذه صورة من صور القتل بالتسبب في فقه عمر بن الخطاب رضين الله عنه وقد مثل الفقها ومصهم الله بامثلة تشبيبها فقالوا : من فعل فعيلا ما ما كمرور انسان بذابته في الطريق العام فانه يجب طبه ضان ما اتلفت لا استعمال الحق مشروط بسلامة الماقية فيما يمكن فيه الاحتراز .كذلك لوان انسانا نصب ميزابا لداره جازله فعل ذلك فهو ماح ،لكن لو سقط ذليك الميزاب على انسان فقتله فان رب الميزاب ضامن ما تلف بسبب سقوطه ربطييا

وهناك استلقا خرى مثل بها النقها و تشهد هذه التصة التى تضى فيه المساه عمر بالدية ، منها لو ان انسانا اتخذ لبيته روشنا جازله ذلك فهو مباح ولكسه لو سقط طبى انسان فقتله ، وجب ضمائه لان استعمال الحق مشروط بسلامسسة الماقية فيما يمكن فيهالا حتراز ، كذلك لو اتخذ كليا ليحرس فنمه او داره فيسان ذلك مباح ولكن لو عقر هذا الكلب انسانا فان صاحب الكلب ضامن ، ولو رائسست دلك مباح ولكن لو عقر هذا الكلب انسانا فان صاحب الكلب ضامن ، ولو رائسست داية في الطريق المام او بالت ضمن صاحبها ماتلف بذلك ان اوقفها لفسيم

(۱) مده امثلة وغيرها كثير موجود في طبيات الكتب وهي تشبه ماقضي بـــــــــه

⁽۱) انظر هذه الامثلة وغيرها في مفنى المحتاج (٢٠٥٢) والمنتقدي (٢٠٠٤) المدتاج (٢٠٥٤) و (٢٠٠٤) و المحتاج (٢٠٠٤) و المحتاج (٢٠٠٤) و المحتاج (٢٠٠٤) و المحتاج المحتاج (٢٠٤١) و المحتاج و المحتاج (٢٠٤١) و المحتاج المحتاج (٢٠٤١) و المحتاج (٢٠١٤) و المحتاب (٢٠١٤) و المحتاج (٢٠١٤) و المحتاج (٢٠١٤) و المحتاج (٢٠١٤) و المحتاء (٢٠١٤) و المح

عمر رضى اللهفته فى قصة ابى خراشة خويلد بن مرة حيث تّنى بضمان ديتـــــــه على اليعنين لانه قد مات فى سببهم .

(٤) قصة الذين منعوا الماع عن طالبه

ومن صور القتل بالتسبب الذي يكون فيه نوع تمد ماجاً في قصــــــة الذين منعوا الماء عن طالعه .

(١٥) فقد روى الامام احمد وغيره : ان رجال اتن اهل بيت فاستسقا هــــــم فلم يسقوه حتى مات فاغرسهم عمر الدية ...

(١٦) وفي بصفن البروايات ان أمرأة استسقت قومًا).

فاهل البيت في هذا الاثر منعوا الما عن انسان هو في اسس الحاجية اليه عبدليل انه لما منع اياه مات فكان ذلك المنع سبيا في ملاكة والظاهير ان الما الذي بايديهم هم في غنى عنه غير مضطرين اليه وان طالبه كان مضطيرا اليه ولذلك لمامات من جرا "ذلك اغربهم عمر رض اللهفنه ديته ربطا ظلاحكام باسبابها لانه لا يجوز لهم منع الما في تلك الحال بل يجب بذله لان ميسن طلبه كان احق به منهم و فالقتل اذن كان تسبيا فيهنوع تعد فوجب فيه الضمان كا قض، عدين الخطاب شر اللهفنه .

 ⁽۱) صنف ابن ابی شبیة (۲/۱۲/۱) منتق الاخباریش نیل الاوطار (۲۲:۷) مالمحلی (۲۲:۱۰) مكتز التمال (۲۰۸۰) رقم ۱۲۰۰۰ رقم ۱۲۰۰۰ المشنی (۲۰۸۰) مشرح منتهی الارادات (۳۰۲۰) .

⁽۲) كنز العمال (۲۹۸:۲) رقم ۲۶۵،۳ الاحكام السلطانية (ص ۲۱۹) . الطرق الحكية (ص ۱۹۱۸:۲۶) عصنف عبد الرزاق (۱:۱۰۱) . سنده في صنف ابن ابي شبية : حدثنا ابوبكر قال حدثنا حضي عسن اشمث عن الحسن . فالاثر منقطع .

رأى الفقها

ذلك فقه عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى منع الما عن طالبه ، اسلا الفقها عمن بعده فقد اختلفوا فننهم من قضى بما يوافق قضاء رضى اللــــه عنه ، وصنهم من خالفه .

فسن خالف: ابو حنيفة رحمه الله فقد لاهب الى ان من منع فضـــل ما قه من انسان هو في حاجة اليه حتى ولو منحه مع ذلك طلبه كأن حبســــه فعات بالمطش لا يجب عليه ضعانه اذ لا يعد ذلك قتلا بالتسبب:

وذهب صاحباه الى ان ذلك قتل بالتسبب يجب فيه الضمان فتؤخست الدية من تسبب فى قتله ءبمنع الما عنه عولكن لا يجب طيه قود وان قصسسد (٢) قتله .

وان حبسه ومنعه الما مدة لايموت في مثلها وجب عليه الدية المفلظية (١) ولا يجب عليه القود ، لان ذلك شبه عمد وليس بحمد موجب للقود .

وأن منعه الما ولم يمنعه الطلب كما في قصة الذبين منعوا الما عــــن طالبه في اثر عمر رضي الله عنه فان منهم من اوجب عليه القود بشروط ومنهــــم

⁽١) بدائع الصنائع (١٠) ١٠) ٠

⁽٢) نفس المرجع السابق .

⁽٣) انظر بلغة المسالك لا قرب الممالك (٢٥٥:٢) و حاشية الدسوقي... (٢٥٥:٢) و المحتاج (٢٥٥:٢) و المحتاج (٢٥١:٢) و المحتاج (٢٥١:٢) و المحتاج (٢٥١:٣) و المحتاج (٢٠٤:٣) و المحتاج (٣٨:٣) و المحتاج (٣٨:٣) و المحتاج (٣٨:٣) و المحتاج (٣٨:٣) و المحتاج (٣٠٤:٣) و المحتاج (٣٨:٣) و المحتاج (٣٠٤:٣) و المحتاج (٣٠٤:٣

⁽٤) بلغة السالك (٣٥٥:٢) والمراجع السابقة .

من لم يوجب الا الدية فالمالكية يقولون : من منع فضل مائه مسافرا عالما بانسيه لا يحل له منعه وانه يموت ان لم يسقه فمات وجب طيه القود ، وان لم يل قتلـــه الا أن يكون متأولا كان يفلب على ظنه أنه لا يعوت أن لم يسقه أو لا يملس أن منع فضل الماء عن طالبه لا يجوزه فان الواجب طبه حينتذ الدية لا التود. "

وقالت الشافعية : لو منعه الما منغير عبس عن الطلب لا يجب علي ضمان أصلا لانه لم يحدث فيه شيعًا يميته ، ونقل الشوبيقي من الالزرعي منهــــم ان ذلك ينبغى ان يكون في مغازة يمكنه الخروج منها ، اما اذا لم يمكنه ذلك لطولها اولزمانته ولاطارق فى ذلك الوقت فالمتجه وجوب القود كما وجب فسي من منع عنه الما ف وهبسه عن طلبه وقال الشربيني ؛ وهو يحث قوى لكتــــــــه غلاف المنقول

وقال الحنابلة ؛ لو منعه الما أولم يحبسه عن طلبه لا يجب عليه قود اصلا وانما يجب عليه ضمانه بالدية فقط .

قال ابن قدامة ؛ وظاهر كلام احمد يدل طن أن الدية في ماله لانـــه تعمد هذا الفعل الذي يقتل مثله غاليا".

وقال القاضي: الدية على عاقلته لان هذا لا بوجب القصاص:

الادلـة:

تلك هي اقوال الفقها وكل منهم رحمهم الله يحتج بما يراه دليلا له .

قابو حنيفة رحمه الله يرى: ان من منع عن انسان الما ومنعه مع ذلك عن طلبه لم يكن متسببا في موته اذامات الان الموت حصل له بامر ذات..... لاصنع لا حد فيه وهو العطش، فلا يجب عليه ضمانه بالدية . فضلا عن القود لان وه لا يعد قتلا موجبا للضمان .

⁽۱) بلعه السالك(۲:٥٥٣)٠ (۲) مذني المحتاج (٤:٥)٠

⁽٣) المفنى (٣) ٢٤٢) .

⁽٤) نفس المرجم السابق .

وقال صاحباء أن ذلك موجب للضمان بالدية لانه منمه الما وطلبيه فاستولى عليه المعلش واستيلا المعلش عليه مهلك كما لو حفر له بئرا في قارعة الطريق فوقع فيها فمات عنان كلا من المنع والحفر وسيلة الى قتله فوجب ضمانه بالدية دون القود لتمكن الشبهة فيها علان المنع والحفر ليسا من الالسبية المحدة للقتل المحد المحدول (١)

وحجة الجمهور الذين يوجبون القود في حال منح الما عنه ومنعــــه طلبه هو أن ذلك الفعل معد للقتل المعد العدوان كالالة التي تقتل فــــى الفالب فلذلك يجب القود في كل منهما .

اما اذالم يضمه الطلب فالمالكية يمدون ذلك تتلا عمدا لانهــــــم لا يشترطون في تصمد الضرب بالالة تصد القتل بل متى ماتممد الانسان فعــل جناية ونتج عنها قتل فهو عمد موجبه القود ، إذا كان تحمد الغمل لفضب اوعداوة .

وحجة الحنابلة في وجوب الدية طى المانع هو أن المنع فيه نوع تعصد لان منع الما عن طالبه لا يجوز بل يجب بذله واذ لم يقمل وجسبطيسه ضمان دية المجنى عليه واحتجوا في ذلك بالاثر المروى عن عمر رضى الله عنسه فانه أغرم اهل البيت الذين منعوا الما عن طالبه الدية .

المناقشة والترجيح:

تلكادلة الفقها ومهم الله وعند النظر فيها نجد انما يحتسج بسسه ابو حنيفة رحمه الله لما دهب اليه في غاية الضمة لابع لا فرق بون من منع عسست انسان الما و فمات يسبب ذلك ومن حفر بثرا فوقع فيها انسان فمات لان كلا منها متسبب في اطلاف نقس بريقة فاذا وجب عند ابي حنيفة رحمه الله المنمان علسس حافر البئر لزم من منع الما عن انسان فمات الشمان وقول الكاساني في وجسسه

⁽١) بدائع الصنائع (١٠) و (١٦) .

الا متجاج لابى حنيفة: ان موت المجنى عليه فى حال الحفر وقع فى البسئر بالحفر بخلاف مالو منع عنه الما* او الطمام فان الموت لم يعمل بالمنع وانساحصل بالجوع والمطشغير مسلم لان الموت فى البئر لم يقع بالحفر حقيقة وانسا وقع بوقوع الشخص فى البئر وارتطاعه بها ولكن الحفر كان سببا فى ذلك كسسان الموت لم يقع بالمنع وأنما وقع بالمطش والجوع الذى سببه المنع اذن همسانومان لجنس واحد فاذا كان حفر البئر سببا فى موت من وقع فيها وفان منسع الما* سبب فى موت من منع ذلك فيجيب فى كل واحدة منها الضمان وهسسدا

وما يحتج به المالكية على وجوب القود على من منع فضل ماقه مساف را وأن لم يستعد الطلب يرده ما اثر عن عمر رضى الله عنه فاته لم يوجب الا الديسة ولو كان ذلك موجبا للقود لقتلمم به او لسأل اهل البيت هل قصد تم قتل الولا فلما لم يفعل علم أن منع الما عدون منع طلبه أذا ترتب عليه الموت لا يجب فيه الا الدية .

وكذلك ما يحتج به الشافعية في قولهم ليس طبي من منع الما عن طالب... فعات شي اللم يستمه الطلب مردود بما اثر عن عمر رضي الله عنه قانه اغ......رم الذين منعوا الما ولم يستموا الطلب الدية .

وطيه فإن الراجع في نظري هو ما ذهب اليه عمر بن الخطاب رضى اللسه عنه وتبعه عليه الحنابلة وهو أن منع الما اذا نتج عنه موت فإن الواجب في الضمان بالدية كما قضى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولمل ذلك كان اجماعا من الصحابة لانه لم ينقل أن احدا خالف قضا عمر في ذلك .

اما اذا حبسه مع منعه الما عنان تلك مسألة لم يأت لها ذكر في المبسر عمر رضى الله عنه ، ولعمل ماذ هب اليه الجمهور من وجوب التود بالشروط البستى ذكروها هو الراجح ، لان ذلك الفعل لا يقل عنن تعمد ضرب انسان بما يقتل فالها ، كما انه يعقق حكمة مشروعية القماص ويسد الباب المام الذين يريد ون قتل خصومهم بوسائل يخلصوا بها من القماص الذي قال فيه المولى عز وجسسل مولكم في القماص حياة يا اولى الالباب لملكم تتقون (())

(o) قصة المرأة التي ارسل اليها عمر

ومن صور القتل بالتسبب الذي فيه نوع تمد قصة ارسال عمر رضى اللسمه عنه الى المرأة التي غابعتها .

(۱۷) فقد روى عبد الرزاق وغيره عن الحسن قال : ارسل عمر بن الخطاب الى امرأة مضية - اى غاب عنها زوجها - كان يدخل طيها الرجال فانكـر ذلك فارسل اليها عمرفقيل لها : اجيبي عمره فقالت : باويلها مالهـا ولمصره قال : فبينما هى في الطريق فزعت فضربها الطلق فدخلت دارا فالقت ولدها وفصاح الصبي صيحتين ثم مات ، فاستشار عمر اصحـاب النبي على الله طبه وسلم فاشار بليه بمضهم ان ليس عليك شي وقالـوا له : انما انت وال ومؤدب وقال : وصحت على فاتبل طبه فقال ما تقول كانوا قالوا فرايم ، وان كانوا قالوا برأيهم فقد اخطأ رأيهم ، وان كانوا قالوا فرايم و هداك انت افزعتها والقت ولد هـا هواك فلم ينصحوا لك ، ارى ديته عليك فاتك انت افزعتها والقت ولد هـا في سببك ، قال : فامر معر عليا ان يقسم مقله طي قريش، يمني ، بأخـــــــــــــــــــــــن سببك ، قال : فامر معر عليا ان يقسم مقله طي قريش، يمني ، بأخـــــــــــــــــــن سببك ، قال : فامر معر عليا ان يقسم مقله طي قريش، يمني ، بأخــــــــــــــــــن

⁽١) البقرة: ١٧٩ .

عقله من قريش لانه خطأ.

فعمر رضى الله عنه قبل ما اشار به عليه على رضى الله عنه ولانه حينمسا ارسل الى المرأة التي غاب عنها روجها ليسألها عن دخول الرجال عليهــــا وان كان هو في ذاته عملا مشروعا يجب على الامام القيام به ولان فيه نهي المسا عن المنكرة الا انه نتج عله قتل بالتسبب فيه نوع تعد ، ذلك إن المرأة خافت سن عمر رضى الله عنهاما لجيبته فانه كان مجيباً عند الرجال فضلا عن النساء ، وامسا لظنها أن عمر سيبطش بها لدخول أولئك الرجال الاجانب عليها وفاسقطيت جنينا بريئا لاذنب له ولا لابيه الذي فقده ، فاشكل الامر طيه رضي الله عنــــه هل كان موت الجنين عن تسبب فيه نوع تعد ام لا ؟ فاستشار اصعاب رسيول الله صلى الله عليه وسلم ء فاختلفوا فرأى بعضهم ان ماقام به عمل مشروع واجـــب طيه القيام به ، فما نتج عنه لا يكون فيه نوع تعد ومن ثم لا يجب طيه ضميان الجنين ، واشار طيه على رضى الله عنه بان عمله وان كان مشروعا واجبا عليــــه القيام به الاانه نتج عنه موت جنين بري لا ثنب له ولا لابيه الذي فقده ، فكسان في عمله نوع تعد ، ومن ثم فان دية الجنين تجب طيه وطي عاقلته فقال ل____ه رض الله عنه : أن أشاروا عليك برأيهم فقد أخطأ رأيهم ، وأن كانوا قالــــوا في هواك و قلم ينصحوا لك وارى انهمات في سببك فيجب طيك ديته فقبل رضي الله عنه مشورة على رضى الله عنه فامره ان يقسم دية الجنيين على عاقلته ـ اى عاقلة عمر (قريش) .

قال ابن كثير بعد ان ساق الاثر : وفيه دلالة طي ان ما يجب بخطياً

⁽۱) الدراية (۲۸۸:۲) و تلخيص المعبر (۳۱:۶) و صنف عبد السسسرزاق (۲۸:۹) و ترم ۳۸:۵ (۳۰:۵) رقم ۳۲،۵ و شود (۳۲:۸) رقم ۳۸،۵ و سنن البيهق (۲۲:۸) و سند عبر لاين کثير (ص ۲۱) و شرح منتهی الارادات (۳۰:۳) و سند عبر لاین کثیر (ص ۲۱) و شرح منتهی الارادات (۳۰۰:۳) .

سنده في مصنف عبد الرزاق : عبد الرزاق عن معمر عن مطر الوراق وغييره عن الحسن .

ورواه من طريق ابن جريج قال: سمعت الاعمش يحدث بذلك . . قال ابن كثير: هذا مشهور متداول .

الامام يجب على عاقلته وعو أحد قولى الشافعي وأهل الملم .

(١٨) وقد جاف اثر آخريدل على ان الجنين قد مات بسبب خوف امه مـــــن عرصواحة . فقد روى البيهقى : ان عمر بن الخطاب رضى اللــه عنـــه صاح با مرأة فاسقطت جنينا فاعتق عمر غرة .

فان عمر جمل القتل هنا من نوع القتل بالتسبب الذي يوجب الضـــان وذك أنه لما صاح بالمرأة خانته فاسقتلت جنينا فاعتن عمر رقبة كنارة ، لان مسوت الجنين هنا في مدنى القتل المعطن الموجب للكفارة ، ويلزم من ذلك المتــــق ان عمر قد اعتلى ديته ، لان القتل في مدنى الخطأ كالقتل المطا يجب فيـــه شيفان في الكفارة ، والدية فاذا وجب احدهما لزم الآخر لا محالة .

والتمدى في التسبب في هذا الاثر اظهرمته في الاثر السابق ، لا ن السابق اختلف فيه الصحابة هل كان فيه تمد أم لا ؟ بنالاف هذا فان التمدى فيه ظاهر ولا يخالف في ذلك احد باذاكان الصياح لشيروجه شرعى.

اذِن اذا استقلت المرأة جنينها خوفًا من ارسال الحاكم لها ، او خوفًا من صياحه بها وجب طبه ضمان الجنين لان في تسبيه نوع تمد .

ولذلك قضى فيه عمر بالدية ، والكفارة . كما ورد في الاثرين السابقين .

رأى الفقها

ذلك فقه امير المؤمنين عبرين الخطاب رض الله عه في سقوط الجنسين بسبب خوف امه من ارسال الحاكم اوصياحه بها اذاوجب في ذلك ديته علسس الحاكم وعاظته اما الفقهاء من بعده فقد اختلفوا :

⁽١) مسند عمرين الخطاب لابن كثير (ص ٢١٥) ٠

 ⁽٢) سنن البيهقى (١١٦:٨) عكنز العمال (٣١٠: ٣١) رقم ٣٦٤٤ عقال البيهق : الاثر منقلع لانه من رواية شهر بن حوشب ولم يدرك عمر .

فالشافعية والجنايلة : قضوا في الجنين الذي يعوت يسبب خوف امــــه من الحاكم اوصياحه ينها بأن المقل على الحاكم وعاقلته .

. وا و نن المنهاج : ولوطلب سلطان من ذكرت عنده بسو فاجهضت (١) ضن الجنين .

وجاء في المدنى : اذا بعث السلطان الى امرأة ليحضرها فاستنطبت (١) جنينا مينا ضين .

فان القضاء الذي ذكروه في كتبهم يوافق ماقضي به عمر بن الخطــــاب رضى الله عنه .

اما الحنفية والمالكية فلم يقضوا بمثل ذلك :

فالحنفية ذكروا في كتبهم ان ضان الجنين انما يكون بضرب اله فــــاذا (١٣) الجانى فسقط الجنين وجب ضانه ، ومفهوم ذلك ان اخافتهـــــــــــا اذا تسبب عنه اسقاط الجنين لا يوجب ضمانا عندهم .

وجا في بلغة السالك للمالكية : وفي القاف الجنين يسبب في السالدية : وفي القاف الجنين يسبب في السالد (٤) او تخويف لغير وجه شرى يجب الضمان ، فان هذا النص يدل على ان الضمان عندهم لا يجب في مثل قصة المرأة التي ارسل اليها عرب لان ارساله لهي الذي تسبب في موت الجنين كان لوجه شرص ويها كان الصياح في الاثر الثاني كذك لك لانه كان لوجه شرى .

 ⁽١) مضنى المحتاج (١:٤٨) السراج الوهاج (ص ٥٠٥) التحقة شــرح
 البهجة (٥:٣٣) المهذب (٢٣:٢) .

⁽۲) الفنى (۲۱:۸) ، شرح منتهى الارادات (۳:۰۳) ، مجــــــوع الفتارى (۲۰(۸۳۸) .

⁽٣) الهداية (١٨٩:٤) عبدائع الصنائع (٤٨٢٤:١٠) .

⁽٤) الشرح الصفير مع بلفة السالك (٢٦٨:٢) .

الادلـة:

تلك هن اقوال الفقها وحمهم الله وكل منهم يحتج لما دعب اليــــه بادلة يراها حجة له .

فالشافعية والحنابلة الذين قضوا بمثل ماقض به عبر في موت الجنيين الذي سقط بسبب غوف امه من ارسال الامام اليها ، يحتجون بما اثر عسين عبر رضى اللهفه فانه قول صحابى هو حجة مقدم طبى القياس .

ومن ناحية اخرى فان المعنى يدل لذلك : فان الحاكم او الامام ليسس له ان يتساهل في الامور فان المعلم المشروع الذي اعطى له فيه حسسق المتصرف ليس مطلقا بدون قيود بل في حدود عدم التحدى وفالوالده الذي نقده عني التي تؤخذ بجريرتها دون الجنين الذي لا ذنب له ولا لوالده الذي فقده فكان ديته اعلم الواجب على امير المؤسنين رضى الله متفاطات اللازسة التي يضمن بها سلامة الجنين ووميت لم يتمكنسسسن رضى الله عنسوي رأى ان الضمان يلزمه ويلزم فا قلته وقد قال بمثل هذا الدليل الممنسوي الملقيفي فان الشرييني قد نقل عنه انه قال : وينبذي للحاكم ان يسأل هسل هيال قبل ان يطلبها .

تال الشربينى : ولم ار من يفعله وهو حسن .

اذن ارسال عمر بن الخطاب رضى الله عنه الى تلك المرأة فيه نوع تساهل اذ لم يأخذ الاحتياطات اللازمة التى تكفل سلامة ذلك الجنين من الموت، فلزمه واقلته ضمانه .

وحجة الذين لم يلزموا الحاكم اذا قام بعمل مشروع ونتج عنه موت الجنين هي ما اثر عن بعض الصحابة كما في اثر عمر السابق فقد اشاروا عليه بقولهـــــم انما انت مؤدب ووال لاشيء طيك علانه ليس في الممل الذي قام به تعد .

⁽١) المهذب(٢:٢١) ، المفنى (٨: ٢١٤) ، مفنى المحتاج (١: ١٨) ، شرح منتهى الارادات (٣٠٥٠٣) .

⁽٢) مضني المحتاج (١:١٤) .

وايدوا ذلك بالمعنى فقالوا : أن فعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامية كما في الفعاد (1) الذي يقوم بعمل الفعد فانه اما أن يعمل او يعاقب، والسلامة خارجة عن وسعه اذ الذي في وسعه الا يتعرض لمبيبها القريب وهو بيسيين أن يبالغ في التخفيف فلا يسقط الوجوب بهعنه ، أو يفصل ما يقع زاجرا وهو ما هيو مؤلم زاجر ، وقد يتفق أن يموت الانسان به فلا يتصور الامر بالفعد المؤلسم الزاجرم اشتراط السلامة عليه .

المناقشة والترجيح :

تلك هى ادلة من رأى الضمان ومن رأى عدم الضمان وعندالنظر فيهسا نجد ان الفقها وحدمهم الله لم يتوارد وا على محل النزاع في اثر عمر رفسسي الله عنه ، لان من رأى من الصحابة ان عمر وال ومؤدب نظر الى المرأة المذنبة فان كل ما سيحصل لها من موت اوغيره فهو هدر لان الامام يقسوم بممسل مشروع واجب عليه فعله ، فلا شي عليه اذا ادى ذلك الى مضاعفات في المجسني عليسسه .

ولكن عليا رضى الله عنه حين اشار بالضمان على امير المؤمنين رضــــى الله عنه كان ينظر الى الجناية على الجنين وبدليل انه قال : مـــات فــــى سببك فانه عنى بذلك الجنين لا المرأة ولعله رضى الله عنه يوافق الصحابــــة فيما لو كان الموة وقع للمرأة .

اذن التحقيق بدل على ان ماقاله على وقبله عبر رضى الله عنه هو غايـــة فى الدقة فيقال ان كان الارسال تسبب فى موت المذنبة ، فلا شى على الحاكم وان تسبب فى موت جنينها وجب على الحاكم ضمائه ، كما تضى به عمر رضى اللــه عنه لان ذلك قتل بالتسبب الذى فيه نوع تساهلوقد قال بذلك الشافمية .

 ⁽١) الغماد هو الذي يقطع المرق او يشقه . انظر القاموس المحيط (٣٢٣:١).
 (٢) تكلة فتح القديد (٢٠٥٠) .

⁽٣) انظر مفنى المعتاج (١:١٤) ، المهذب (٢:١٩٣٠) .

(٦) قصة الذي نخس دابة طيها راكب

ومن صور القتل بالتسبب عند عمر بن الخطاب رضى الله عنه : قصصصة الذى نخس دابة طبيها راكب .

(۱°) فقد روى ابن حجر وغيره : ان عبر بن الخطاب رضى الله عنه قض فسي رجل نخس دأبه عليها راكب فصد مت آخر فقتلته : انه على الناخس لاعلى الراكب .

فعمر رضى الله عه قضى بالضمان على الذى نخس الدابة عدون السدى كان يركبها علان نخسه اياها تعد منه عسبب عنه نفورها مما جملها تعسدم انسانا معصوم الدم فتقطه عولم يوجب شيئا على الراكب الانه لم يتسبب فيسب نفورها ولم يغزط في المعافظة عليها . فأن قبل : أن الاثر عن عمر غيرنابسب لان ابن حجر صرح بانه لم يجده عنه عائلا يكون مادل عليه فقها له رضى اللسه عمل ليس الامر كذلك عواجيب عن ذلك بجوابين :

الاول: ان الزيلمى رحمه الله ذكر الاثر في نصب الراية ، وقال بمسد ان ذكره من عمر: انه غريب.

ومدنى غريب فى اصطلاح المحدثين : أن يكون الحديث او الاثر قسد تفرد احد رواته به فى طبقة من طبقات السند .

وبنا على ذلك فان الاثر قد يكون صحيحا وقد يكون ضعيفا ، ولك ـــــن احتمال تصحيحه ارجح ، لان الفقها قد ذكروه في كتبهم واحتجوا به ، وذلــــك نبا يمتقد تصحيح منهم له ، لانه لو كانغير صحيح لما صح لهم ان يحتجوا به ولاان يذكروه في كتبهم من غير بيان لضعفه .

⁽١) انظر الدراية (٢٨٣:٢) عنصب الراية (٣٨٨:٤) عبد الع الصنائ على (٢٨٨:١٠) السسوط (٢:٢٧) عتكمة فتح القدير (٣٣٤:١٠) (٣٣٤:١٠) (٢)

⁽٣) انظر تدريب الراوى (ص ٣٧٦) ، المصباح في اصول العديث (ص ٢٩) .

هذا مناحية .

ومن ناحية اخرى لعل ما يستأنس به لهذا الأثر: ان عمر رضى اللـــه عنه صلب يهوديا لانه نخس بامرأة حمارها ليصوعها فلم تصرع .

(۲۰) فقد روی وکیع وغیره : ان یهود یا نخس با مرأة من المسلین حمارهـــا ثم جبدها فمال بینه وبینها عوف بن مالك فضربه فاتی عمر فد ک له فدعا عمر بالمرأة فسألها فصد قت عوف بن مالك فامر به عمر فصلب .

ظلمل عمر رضى اللمعنه جمل نخسه للدابة جناية موجبة لنقض المهسد لانه اراد ان يكشف عورة المسلمة ويريد ان يصرعها عظلا اقل من ان يكسسون نخس الدابة موجبا للضمان عنده رضى الله عنه وهو مانسبه بعض الفقها وعموما لله كما قد مر .

رأى الفقها :

ذلك فقة عمر بن الخطاب رضى الله عنه من خلال ما اثر عنه في ضمـــان من تخس داية عليها راكب، فإن الضمان يلزم الناخس دون الراكب .

اما الفقها • من بعده فان الائمة الاربعة أبا حنيفة ومالاً والشافعيس

⁽١) حاشية ابن عابدين

⁽٢) اخبار القضاة لوكيم (١٥:٣) ، سنن البيه تن (٢٠١:٥) ، اهل الذسة لابن القيم (٢: (٢٩) ، كنز الممال (٢٩:٢) رقم ٢٣٠٩ قال مؤلف . رواه ابو عبيد وابن عساكر ، المضنى (٢٠٠٤٨) .

واحمد ذهبوا الى ان من تسبب فى اتلاف شى اليجب طبه ضمانه بنفسا كان او (١) غيرنفس اذا كان فى تسببه نوع تمد .

وسن نصطى ما اثر عن عبر هنا الكاسانى ؛ فإنه يقول ؛ فإن فعسل الناخس ذلك بغير اذن الراكب فنفحت الداية برجلها او ذنيها ، او نفسسرت فصد ست انسانا فقتلته على فور النخسة فالضمان على الناخس لا على الراكب . . . ولو نخسها انسان والراكب سائر عليها فوطئت انسانا فقتلته لم يذكر هذا في ظاهر الرواية ، وروى ابن اسماعيل عن ابى يوسف ؛ ان الضمان عليهم (١) .

ونقل الشربيني للشافعية قولين ، فقال :

لو ركب الدابة فنخسها انسان بفير اذنه وكما قيده البضوى فبسرمحست واتلفت شيئا وفالضمان على الناخس، وقيل عليهما (١٠)

ولم يتمرض الشربيني لوط الدابة فلمل الحكم واحد .

الادلسة:

تلك مى اقوال النسقها و رحمهم الله ووكل منهم يحتج بما يراه دليـــالله يؤيد مادهب اليه .

فمن قال منهم : أن الضمان على الناخس فقط في حال صدم الدابسة يعتج بما أثر عن عبر وابن مسمود رضي الله عنهما .

قال الكاساني : وقد روى عن سيدنا صر رضي الله عنه انه ضــــــن الناخس دون الراكب، وكذا روى عن ابن مسمود رضي الله عنه : انه فعــــل هكذا ، وكان ذلك منهما بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم ولم يعرف الانكار

 ⁽۱) انظر مجمع الانهر (۲۹۳۲) و المنتقى (۲۰۹۰۷) و مضنى المحتساج
 (۲۰۶۱) و شرح منتهى الارادات (۳۰۰۳) و المفسسسنى
 (۲۰۱۹) و ۱۸۰۸ منتهى الارادات (۳۰۰۳) و ۱۸۰۸ منتسسنى

⁽٢) انظر بدائع الصنائع (٤٧٢٦،٤٧٢٥:١٠) وتكلة فتح القديسيسر (٣٢٥:١٠)

⁽٣) مضنى المعتاج (٤:٤٠٢) .

من احد فيكون اجماعا منهم .

ومن حيث المعنى فان القتيل انما قتل بسبب النحسة لان بها حصــل نفور الدابة وذلك تمد من الناخس فوجب عليه ضمان ماتك بسبب فعله .

وحجة ابن يوسف رحمه الله في تفريقه بين وطئها وصدمهاهي ان قتسل القتيل في حال الصدم لم يكن للراكب فيه عمل اصلا اما في حال وطئه الفات قتل بسبب جناية كل منهما اذ الناخس تسبب في قتله بنخس الداهـــــة ونفورها والراكب تسبب في قتله بثقله لذلك وجب ان يكون الضمان طيهمــــا نصفــين .

وحجة قول الشافعية الثانى وهو وجوب الضمان طى كل من الناخسس والراكب فى حال صدم الدابة لم اتف طهاء ولاشك ان ذلك مبنى على ان كل واحد منهما متسبب متعسل واحد منهما متسبب متعسل ايضا لانه فرط فى حفظ دابته اذ كان الواجب طبه أن يحتاط ويحفظ دابت من عبث المابثين وحيث لم يفمل كان مفرطا متماهلاً وفيها يمكن الاحتراز عنسه لذلك وجب طبه من الضمان مثل ما يجب على اللاخس .

المناقشة والترجيح:

تلك هى ادلة الغقما ورحمهم الله لما ذهبوا اليه ووبالنظر فيه المدان تفريق ابى يوسف رحمه الله بين رفح الداية التى نخست وطيه الداية التى نخست وطيه الكراكب، ووطفها حيث اوجب الضمان في حال رفحها على الناخسس وحسده واجعه على الناخس والراكب في حال وطفها مضميف لان غقل الراكب في حال الوطء لا يوجب التفريق اذ غقله ليس فيه تمد منه بخلاف الناخس فانه متمدآسم يجب ان يكون الضمان عليه .

نعم لوقيل أن التعدى في عدم محافظته طبى الدابة من عسسست المابثين لكان قولا وجيها ، وهو الذي استظهرته لقول الشافعية الثانسسي

⁽١) بدائع الصدائع (١٠: ٢٢٦٤) .

الذى يوجبون فيه ألضان على الناخس والراكب في حال رفح الداية او وطعها وهو الذى اميل الله وطعها وهو الذى اميل اليه وارجيعه وفالراكب ضامن مع الناخس الالى يثبت انسس غير مفرط ولا مهمل وقان ثبت ذلك فالضمان على الناخس وطيه يحمل ما المسرعن مرض الله تمالى عنه .

(٧) قصة التي مسحت بطن حامل

ومن صور القتل بالتسبب عند عمر بن الخطاب رض الله عنه ، قصـــــة المرأة التي مسحت بدلن حامل فتسبب عن ذلك استاط جنينها .

(۲۱) فقد روی عبدالرزاق وغیره عن مجاهد انه قال : مسحت امرأة بطـــــن امرأة حامل ، فاستطت جنینا ، فرفع ذلك الى صر بن الخطاب رضـــــــى الله عنه ، فامرها ان تكتر بعتق رقبة يصنى التى مسحت .

فعمر رض الله عنه في هذا الاثر رأى ان المرأة التي مسحت بطييين الحامل قد تسببت في قتل الجنين واما لانها كانت طبيبة ماهرة ففرطيييين وتساهلت في الملاج و ونتج من ذلك سقوط الجنين وفهي ضامنة لما نتج عيين خطفها وقد اثر من معررض، الله عنه .

(٢٢) عايدل على تضمين الطبيب اذا اخطأ وثقد روى عنه عبد الرزاق انسه رض الله عنه ضمن رجلا كان يختن الصبيان وتطعمن ذكر الصبي .

⁽۱) صنف عبد الرزاق (۱۳:۱۰) البحلي (۲۹:۱۱) و كنز المسلل (۲۹:۱۱) و آم ۲۳:۱۰) سنده في معنف صد الرزاق : عبد الرزاق عن معمر قال سمعت مجاهدا انه قال . . . وساعة ابن حزم من طريــــق عبد الرزاق عن عمر بن ذر عن عمر بن الخطاب ثم قال : هذه رواية عين عمر رض الله عند ولا يعرف له في هذا مخالف من الصحابة .

⁽٢) ختن الخاتن الصبى اذا قطع منه موضع القطع من الفرج . انظر المصباح المنير(١ ١٧٦) .

(٢٣) وفي رواية : انهرض الله عنه : ضمن امرأة كانت تعتن الجواري .

هذا اذا كان على احتمال ان التى مسحت بطن المرأة كانت طبييــــة مفرطة متساهلة الما اذا كانت غير طبيبة بل متطبهة او عابثة تريد اللمــــــب والمزاح فان الضمان يلزمها من باب أولى لا نها تسهيت فى قتل نفس بريئـــــة لا ذنب لها .

اذن انما الزمها عمر رضى الله عنه بكفارة عتق رقبة لكونها قد تسببت فى قتل الجنين وعلى ذلك فلابد من ايجاب الفرة عليها وان لم يذكر الان القتسل الخطأ وماكان فى معناه له حكمان ؛ الكفارة والدية إفاذا لزم احدهم مسلما وحب الاخر لا محالة ان يلزم من وجوب الكفارة لزوم الدية اى دية الجنين غسرة عبد او امه على ماسيأتى فى القسم الثانى فى باب دية النفس، واذا كان هسذا الاثر لم يذكر فيه الا الكفارة اعنى كفارة القتل عولم يرد فيه ان عمر اوجب فيسه الدية غرة عبد او امه فان ذلك لا يمنع وجوب الدية لا نه سيأتى ماقد روى عنسه رضى الله عنه ما يدل على ان الدية تجب فيه وانها غرة عبد او امه فيجسب ان الدية تجب فيه وانها غرة عبد او امه فيجسب ان تحمل كل رواية على مايوافق الا غرى .

رأى الفقها :

ذلك فقه عمر رضى الله عنه فى القتل بالتسبب وأن الطبيب او المتطبب او المابث اذا تسبب عن فعلهم موت انسان وجب طبهم الشمان سواء اكسان جنينا ام غير جنين .

اما الفقها عن بعده فإن الاقمة الاربعة ابا حنيفة ومالكا والشافعين واحمد دُهبوا الى أن الطبيب إذا أخطأ لزمه ضمان ماتلف بسبب خطئه نفسيا

⁽١) انظر هذين الاثرين في كنز العمال (٢٩٧:٢) رقم ٣٤٣٧ مصنــــف عبد الرزاق (٢٠:٧) .

سنده فى المصنف : عبدالرزاق عن مصمر عن ايوب عن ابى مليح بسين اسامة . . . قال مصمر وسمعت غير ايوب يقول : كانت امرأة . اى الستى تختن الجوارى .

(۱) كانت اوغير نفس . وروى عن الامام مالك : انه ليس طبه شي ، اما اذا كمان متطببا فهو متمد يتسببه يلزيه الضمان بضير خلاف كما يقول ذلك ابن رشد .

فاذا كان عابثا فالضمان يلزمه من باب اولي .

الادلـة:

تلك اقوالهم رحمهم الله ووحجة ما ذهبوا اليه في تضمين الطبيسب اذا اخطأ فتسبب في اتلاف شيء : الاجماع .

يقول ابن رشد: واجمعوا على ان الطبيب اذا اخطأ لزمته الديــــــة لانه متسبب فهو في معنى الجاني خطأ "

وفى حديث آخر : ان رسول الله صلى الله طيه وسلم قال : ايـــــا طبيب تطبب على قوم لا يعرف له تطبب قبل ذلك فاعنت ، فهو ضامن . قـــال عبد المزيز احد رواة الحديث قوله فاعنت اما انه ليس بالحنت انما هو قطـــــع العروق والبطر والكي .

اذن دل الاجماع على ان الطبيب اذا اخطأ وتسبب عن خطئه السلاف شيء لزمه ضانه ولانه متسبب متمد في تسببه .

كذلك المتطبب والعابث من باب اولى ، وقد دل على ذلك الحديثان

⁽١) انظر بداية المجتهد (٢١٨:٢) ، الشرح الكبير (٢٢٣:٤) ، الخرشي

⁽۲) بداية المجتهد (۲۱۸:۲) .(۳) بداية المجتهد (۲۱۸:۲) .

⁽٤) سنن ابن داود (٢٠١٠) قال ابو داود : هذا يرويه الوليد لاندرى هل هوصحيح ام لا .

المنتقى لابن الجارود (٢٢٨:١) .

⁽٥) سنن ابي داود (٢:١٠٥) ٠

السابقان ، وهو ماقض به عمر بن الخطاب رض الله عنه في الاثر السابق ولسم يخالفه احد من الصحابة كما يقول ذلك ابن حزم اذ قال بعد ان ذكر الاثر: هذه رواية عن عمر رضى الله عنه ولا يعرف له في هذا مخالف من الصحابة ... وهو حكم امام وهو عمر بن الخطاب رضى الله عنه بحضرة الصحابة ولم يعرف انه انكره احد منهم .

فالاثروان كان ساقه ابن هزم في وجوب الكفارة في قتل الجنين الا انه دليل على ان الطبيب اذا اخطأ او المتلبب او المايث اذا تسبب مـــــن فعلهم قتل وجب عليهم ضمانه لانه تسبب فيه نوع تمد .

وطى فرضان تلك الرواية منه صحيحة فانها محمولة على الخطيسيا الذي لم ينشأ عن تساهل وتفريط الان الاجماع منصقد على ان الطبيسب اذا اخطأ لزمه ضمان ما تلك بسبب خطئه او ان ذلك محمول على ان الطبيسب اذا اخطأ في استيفا القصاص لا يلزمه القود ، ولا ينافي ذلك أن يكون عليه الضمان كما ذكر ذلك الصابى على الشرح الصغير (")

⁽١) المحلق (٢٩:١١) .

⁽٢) شرح الزرقاني (٢٠٤١) ، تنوير الحوالك (٣٠١) .

⁽٣) بلفة السالك (٣) ٠

المطلب الثالث: في التسبب الذي لا يكون معه نوع تعد

والذى نخسدابة عليها راكبلم يفرط فى المحافظة عليها عكان متمديا بنخسه لها علانه تسبب فى نفورها ما جعلها تصدم انسانا معصوما فتقتلـــه والمرأة التى مسحت بطن حامل تسببت فى قتل الجنين فكان فى مسحمــــا نوع تمد .

اذن كل تسبب كان فيه نوع تعد يجب فيه الشمان كما قض عمر بسين الخطاب رض الله بذلك ، ويتضح من ذلك ان التسبب ان لم يكن فيه نسيوع تعد لا يلزم به شيء قطء وقد اثر عن عمر رضى الله عنه ما يدل لذلك ، كما فيسى القصتين التاليتين .

(١) قصة الفرس التي كانت تركنن

(٢٤) روى ابن حزم وغيره : ان رجلا كان يسرى بامه فجا و رجل على فسرس يركض فنفر الحمار من وقع حافر الفرس، فوقب الحمار فوقمت المسسرأة فالت: فالت فالمنافق عمر بن الخطاب فقال عمر رضى الله عند ضرب الحمار ؟ قال : لا مفقال : اصاب الحمار من الفرس شسسى ؟ ؟ قال : لا مقال امك انت على اجلها فاحتسبها ()

فالقصة هذه دلت على ان حمار المرأة نفر من وقع حائر الفرس نتسبب عن ذلك وقوع المرأة من على ظهره وموتها ، ولاشكان ذلك قتل بالتسبب ولكن عمر رضى الله عنه لم يلزم صاحب الفرس شيئا وماذلك الا لانه لم يتمد في تسببه ، فان فرسه كان يسير سيرا طبيعيا لم يحصل من صاحبه تفريط ، فلسيميا لم يحصل من صاحبه تفريط ، فلسبب يتركه يسير سيرا غير طبيعي كما هو ظاهر القصة ، ولذلك لم يكن في تصد ، فقال لا بسبن نوع تمد وقد سأل عمر رضى الله هنه عما يمكن ان يكون فيه تمد ، فقال لا بسبب المرأة التي ماتت : هل ضرب صاحب الفرس الحمار من الفرس شي ما كن في تمد ، وسأله ايضا هل اصاب الحمار من الفرس شي ما كن فيه نوع تمد ، ولذلك فقال عرد له تولة الحمار من الفرس شي ما كان فيه نوع تمد ، ولذلك قال عرد له تولة الحق : امك انت على اجلها فاحتسبها .

فعلم من ذلك ان التسبب اذا لم يكن فيه توع تعد لا يجب به ضمــــان اصلا .

⁽۱) انظر المحلق (۹:۱۱) المسئولية الجنائية (۵۸٪) . ساقه ابن حزم بسنده الى محمد بن عبيد الله المرزس عن انس بــــن سيرين ٠٠٠قال ابن حزم : الرواية عن صر : وأن لم تصح من طريسق النقل فمعناها صحيح .

وظم ایضا ان صاحب الغرس لو ضرب الحمار او اصابه شی عن فرسیه لوجب علیه الضمان لان فی تسببه نوع تمد ، قال این حزم بمد ان ذکرالاثر: وبه نأخذ ، لان من لم بیاشر ، ولا امر ، فلا ضمان علیه لانه لا ذنب له .

نان قبل روى عن عدر رضى الله عنه ما يخصص عموم الاثر ولان مموسسسان يقضى بان صاحب الفرسانا كان راكبا عليها وهن تسمير يلزمه الضسسسان اذا نخمت دابته بعقدمها او بعوضرها انسانا فقتلته الا انه ورد عن عمسر ان هذا العموم غير مراد فقد نقل السرخسي رحمه الله عن عمر بن الخطاب: ان نخم الدابة التي تسير في الطريق اذا كان برجلها او ذنيها فهو هدر.

(٢٥) قال رحمه الله : وانما تكون النفحة بالرجل جبارا اذا كان الراكــــب
 يسير في الطريق : بلفنا ذلك عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

والجواب انه لا تمارض بين الاثر وماذكره السرخسى عن عمر رضى الله عنه لان الاول عام ووالثانى مخصص له واذ من المحتمل ان عمر حين سأل ابسن السرأة بقوله هل اصاب الحمار من الفرسشى و فقال نحم لقال له وهسسسل اصابه بمقدمه ام بمؤخره ووعندها تحدد فتواه بما يتفق مع ماذكره السرخسسى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

وطيه فان الاثريدل على ان الدابة التى تسير في الطريق سيرا عاديبا ليس على الراكب ضمان ما لم تصب بمقدمها او بمؤخرها بوا مسمسسسا الذا اصابحت فانه لا يضمن كذلك ما اتلفته بمؤخرها في فقه عبر بن الخطاب رضمي

⁽١) انظر المبسوط (٢:٢٧) .

(٢) قصة ناقة زيد بن صوعان

وسئل القصة السابقة قصة زيد بن صوحان والذلام الذى علا نجيسته .

(٢٦) فقد روى ابن ابن شبية وغيره : ان غلاما علا نجية لزيد بن صوحان فسى

داره فخبطته نقتلته فجا ابوه بالسيف فمقرها عفرفع ذلك الى عمر بسين

الخطاب رضى الله عنه فاهدر دم الفلام وضمن اباه النحية (٢)

فالملام مات بسبب غيط ناقة زيد بن صوحان له بقالقتل اذن كــــان بالتسبب ومع ذلك لم يلزم عمر بن الخطاب رضى الله عنه زيد بن صوحان بشـــي، لا نه لم يكن متمديا في ذلك التسبب اذ كانت ناقته في داره والملام هــــو الذي جاء اليها وركبها فهو الذي جنى على نفسه لانه لم يؤذن له بركوبها .

اذن التسبب اذا حصل فه قتل انسان معصوم ولم يكن فيه نوع تعد فسلا ضان فيه عند عبر بن الخطاب رض الله عنه .

رأى الفقها :

ذلك فقه عمر بن الخطاب رضى الله عنه في القتل بالتسبب الذي لا يكون ممه نوع تمد .

اما الغقبا • من بعده وفان الائمة الاربحة ابا حنيفة ومالكا والشافعسى واحمد ذهبوا الى مثل ماقض به رض الله عنه أن كليم يقول : ان القتسل بالتسبب الذي لا يكون معه نوع تمد عدر لاضان فيه وقد مثل الغقبا • فسي كتبهم لمثل ذلك بمدة امثلة منها : ماذكره الكاساني بقوله : أذا وطئست الدابة احدا في ملك صاحبها ولم يكن راكبا عليها فلاشي • على صاحبها ولم يكن راكبا عليها فلاشي • على صاحبها

⁽١) النجية عن الناقة السريعة . انظر تهذيب الصحاح (ص١٠٢٣) .

⁽۲) المحلق (۱۹۰۱۸) هکتر العمال (۲۹۸:۲) رقم ه۶ ۳۰ موذکر ایسین عبد البر فی الاستیماب(۱۹۷:۱) ان زید بن صوحان روی عرص

لانه لم يكن متعدياً .

ومنها ماذكرهابو الحسن الرشدانى المرفيناني في توله: قان راثت الدابة او بالت في الطريق وهي تسير فعطب بهانسان لم يضمن الراكب لان ذلــــك (٢) من ضروريات السير فلا يمكن التحرز منه ،

وضها ماذكره ابن عابدين عند قول صاحب الدر المختار : لو وطئست الدابة او كدمت في السير في ملك صاحبها لم يضمن ربها الا في الوظ وهسو راكبها لانه مباشر .

قال الشيخ ابن عابدين ؛ لان صاحبها في حال الكدم متسبب وليسس (٣) بمتمد في تسيير الدابة في طكه ، اي فلذلك لم يجب عليه الضمان .

وقال ابن رشد رحمه الله من المالكية : آن الطبيب اذا كان من اهسل الطب فلاشي طيه اذا تلف شي ما يجب فيه الضمان اذا لم يغرط لان تسببه لم يكن فيه تمد . (؟)

ومعنى ذلك انه لاضمان على راكب الدابة اذا كانت تسير سيرا عاديـــا فتلف به شيءً مما يجب فيه الضمان لان تسبيه ليس فيه تمد .

وقال البهوتي من الحنابلة: من قرب انساط صفيرا من هدف فاصابه سهم ضمن المقرب دون رامي السهم اذا لم يقصده لان المقرب هو السهد ى عرف للتلف بتقريبه والرامي لم يوجد منه تغريبك ولائه كحافئر البئر والمقهر (١) كالدافو .

⁽١) بدائع الصنائم (١٠: ٥٠٠ ٢٠٥٤) وقد ذكر عد قامثلة غير هذه.

⁽٢) المداية (٤:٨١) .

⁽٣) حاشية ابن عابدين (٦٠٣:٦) عقود الجواهر المنيفة (٢:١٢٢) .

⁽٤) بداية المجتهد (٢:٢٤) ، وانظر المنتقى (٢:١٠٩) .

⁽٥) مفنى المحتاج (٢٠٥:٥) .

⁽٦) كشاف القناع (٦:٩) .

اذن راس السهم لم يكن متمديا بوسية ولذلك لم يلزم الضمان . وذكر ابن قدامة عدة اطلة منها : اذا وضع انسان في طلك حديسدة ، او حجرا او حفر بكرا فدخل انسان بغير اذنه فهلك قلا ضمان على المالك لانه لم يتمد ، وإنما الداخل اهلك بعدوانه نفسه .

⁽١) المضني (١:١١٤٣٤) .

الباب الثاني

فـــى القصـــاص

اتضح في الباب الاول: ان القتل عند عبر بن الخطاب رض الله عند عبد يكون عبدا وشبه عمد وخطأ وفق معنى الخطأ وولا شك ان لكل واحد من تليك الانواع حكما يخصه وفالممد مثلا موجبه القود: اى القصاص . وشبه المسلم موجبه الدية المخلفة ووسأوضح هذا من خلال ماروى عن عبر بن الخطاب رض الله عنه وفاذكر في هذا البسلب موجب الممد في النفس وفيما دونها ووارجي وحبب شبه الممد والخطأ ومافسي موجب الممد في النفس وفيما دونها ووارجي وحبب شبه الممد والخطأ ومافسي ممناه الى ان آتى الى القسم الثاني من هذه الرسالة حيث بحث الديسات مناه الى الله منه بن الخطاب رضي الله عنه .

تمريف القصاص:

وقبل ذكر ماروى من عمر رضى الله منه في التصاص اود أن ابين معسمة في التصاص لنمة واصللاحا .

ذلك ان القصاص جمع لمصدر الفعل قص يقص قصا وله في اللفة مسسدة (٢) ممان .

منها: تتبع الاثريقال: قص فلان اثر فلان اذا تتبعه شيئا فشيئــــن ومنه قول الله تعالى حكاية عن ام موسى: "وقالت لا خته قصيه فيصرت به عـــن جنب وهم لا يشعرون "(؟) اى اتبعى اثره لتطلى خبره ومكانه، ومنه قــــول حالته عنه الله تعالى فى قصة موسى وفتاه: "قال ذلك ماكنا نبخ فارتدا طى آثارهمـــا

⁽١) انظرتهذيب الصحاح (ص٢٤) .

 ⁽٢) انظر القاموس المحيط (٣:٣) والنهاية (٣٢:٤) والمصبأح المشير
 (٢٢:٢) وتهذيب الصحاح (٣٤:٥) .

⁽٣) القصص: ١١.

قصما". أي رجعا من الطريق الذي سلكاه يقصان الاثر .

ومنها القطع : يقال قص فلان ثوب فلان او اظفره او نحو ذلك اى قطيع منها بالمقص ونحوه ، ومنه الالة البعروفة المقص والمقراض .

وسُها القود : وهو قتل القاتل بالقتيل ، يقال اقص الا مير او الحاكــــــم فلانا بفلان : اذا قتله به او قطعه او جرحه .

وهذا المدنى اللغوى الاخير هو الذى اصطلح طيه الفقها و رحمه (٢) الله فانهم يقولون ؛ القصاص هو ان يفمل بالجاني مثل فعله بالمجنى عليه فان قتل الجانى ، او قطع او جرح او ضرب الممل به مثل ذلك قصاصا . قسال المصاص ؛ القصاص ؛ هو ان يفعل بالجانى مثل فعله بالمجنى عليه ال اذا تحقت الشروط التي يجب توفرها لوجوب القصاص .

هذا هو المقصود بالقماص في اصطلاح الفتها ومهم الله وونسد انمام النظر نجد ان المماني التي ذكرها اهل اللغة هنا متحققة فسي القصاص فان اوليا الدم يتتبعون اثر الجاني حتى بأخذوا حقهم منه فساذ ا اخذوه كان في ذلك تقطع للمنازعات وطلب الثار الذي ربما ادى السسي المحروب الطاحنة بين اهل التاتل واهل القتيل ، من اجل ذلك كله شرع الله سمحانه وتعالى القصاص جزا المستدى وردعا لمن سولت له نفسه ان يفسسل مثل ذلك الفمل المحرم وقد قال المرب قديما : القتل انفي للقتل .

دليل مشروعيته:

⁽١) الكهف: ٥٥.

 ⁽٦) التعريفات للجرجاني (ص ٤ ٥ ١) عمضني المحتاج (٤:٠٠) عطلبــــة
 الطلبة (ص ٥٠٥) .

⁽٣) احكام القرآن للجصاص (١٣٣:١) .

بالعبد والانثى بالانثى فن على له من اغيه شيء فاتباع بالمعروف واداء اليسه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فين اعتدى بمد ذلك فله عذاب اليم ، ولكم في القصاص حياة يا أولى الالباب لعلكم تتقين "(!)

وقال سبحانه : "وكتينا عليهم فيها أن النفس بالنفس والمين بالمسيين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح تصاص فنن تصدق بـــــه فهو كنارة له وين لم يحكم بنا انزل الله فأولئك هم الظالمون (1)

فالله سبحانه وتعالى أوجب القصاص على متصد القتل العدوان فسي هاين الايتين سوا كان ذلك في النفس أو فيما دونها عوقد افاضت السنية في بيان ذلك باوضح بيان كما سيأتي في الساحث الاتية ، والحكمة من مشروعية القصاص استتباب الامن والمدل في ربوع الاقاليم التي يحكمها الاسلام العظيم باعظا كل ذي حق حقه وفالنفوس الشريرة قد لا تنزجر ولا تتماع لمثل قولصه تتنقل : " ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ذلكم وصاكم به لعلك تتقون " . فشرع الله سبحانه وتعالى القصاص رادها وزاجرا و وابقا المحيساة الكريمة الهادئة التي يسودها المدل والامن والاستقرار و وصدق اللسمادة التي يسودها المدل والامن والاستقرار ووصدق اللسمادة التي يسعدها فيها الامن والاستقرار ولمدل لكلام المنظيم " ولكم في القصاص حياة يا ولي الالهاب من مؤلم من هذه السمادة التي يحصل فيها الامن والاستقرار والمدل لكلام المناس ومن شاهد ربوع المسلكة العربية السمودية التي مازالست حكومها المشان ومن شاهد الحرص على تطبيق الله في هذه المصور لاسيسا في الحدود والقصاص علم يقينا ماتعاز به هذه الشريمة الفراه من حيوية هسي في الحدود والقصاص علم يقينا ماتعاز به هذه الشريمة الفراه من حيوية هسي تمريا الله في ظمة من البلدان ولم يطبق الا في طنفه ما البلدان ولم يطبق الا في طنفه المنظيم السذى في خيطيق الا في ظمة من البلدان ولم يطبق الا في ظمة من البلدان ولم يطبق كثير لجهلهم بنغمه المنظيم السذى

⁽١) البقرة: ١٧٩٠١٧٨

⁽٢) المائدة: ٥٥ .

⁽٣) الانعام: ١٥١.

يصود بالخير والسمادة على بني البشر .

واذا كنت اريد ان اذكر فقه عربن الخطاب الخليفة الثاني فسيسب القصاص فاني اذكر فقه خليفة طهم قد حرص هو بدوره أشد الحرص على تطبيت نظام القصاص الذي شرعه اللهءز وجل متحريا في ذلك المدل فعمل بسسوح الشريمة الفراء فكانت لها جتهادات سأذكرها من خلال ماروى عنه في ثلاثسسة ضول:

الفصل الاول: في القصاص في النفس .

الفصل الثاني : في القصاص فيما دون النفس .

الفصل الثالث : في شروط استيفا القصاص وكيفيته .

الفصل الاول

في القصاص في النفسس

ان الشريعة الاسلامية الشراء قد اوجبت القصاص بتمعد قتل النفسس التى حرم الله قتلها الا بالحق و نمن اعتدى طيها بالقتل فجزاؤه القتسسة قصاصا و ولكن ليس ذلك على اطلاقه و بل لا يجب القصاص حتى تتوفر وسسسة شرط الجناية وهس شرط الوجوبه في الجاني والمجنى عليه والجناية وقد سبق شرط الجناية وهس ان تكون متمعدة فلو كانت خطأ او شبهعمد فلا يجب القصاص ولا بد ايضان ان تتنى الموانع فلو توفرت الشروط ولم تنتف الموانع لم يجب القصاص كما سيأتى بيان ذلك ان شاء الله من خلال ما اثر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فسى المحثين الاتيين

السحت الأول: في الشروط التي يجب توفرها في الجاني والمجنى عليه. المبحث الثاني: فيما لا يمنع القماص وفيها يسمه.

وقبل ذكر ذنيك السحثين اود ان اذكر ان صربن الخطاب رض الله منه لا يوجب بالقتل العمد العدوان سوى القماص فقد الما الدية فلا تجسب الا مصالحة اى برض الطرفين اعنى القاتل واوليا القتيل ، دلت ملسسى ذلك الروايات المأثورة منه رض الله منه .

- (۲۷) فقد روی عبدالرزاق وغیره ان عمر قال : ولا یعنج سلطان ولی الدم ان یعنوان شا او یا شد المقل اذا اصطلحوا ، ولا یعنمه ان یقتل ان ابسی الا القتل بمد ان یحق له القتل فی الممد .
- (١) صنف عبدالرزاق (٢:١٠) ، المحلى (٣٦٣:١٠) ، كتر العمال (٢٦٣:١٠) ، كتر العمال (٢٩٨:٢)

سنده في المصنف : عبدالرزاق عن ابن جريج عن عبدالمزيز بن عمر عن عمر بن عبدالمزيز عن عمر بن الخطاب .

قال ابن حزم الرواية عن عبر لا تصح لان عبر بن عبد العزيز لم يدرك عبر .

- (٢٨) وروى عبدالرزاق ايضا ان عمر بن الخطاب قال : وتقاد المرأة مسسن الرجل في كل عمد بيلغ نفسا فما دونها من الجراح وفان اصطلحوا على المقل ادى في عقل المرأة في ديتها وفا زاد في الصلح في ديتها وفار (١) فليس على الماقلة منه شي الا ان يشاه (١)
- (۲۹) وروى عبد الرزاق ايضا أن عبر قال: ويقاد البملوك من المملوك في كــل عبد يبلغ نفسه فيا دون ذلك من الجراح وفان اصطلحوا على المقـــــل فقيمة المقتول على أهل القاتل أو الجارح .

هذه الاغار الثلاغة دلت على ان القتل المعبد المدوان لا يجب بــــه عدد عمر بن الخطاب رضى الله عنه الا القصاص عينا ، فلا تجب الدية او السال الا ممالحة وبأن يتفق الجانى واوليا الدم على اخذ الدية او المالى الممالـــح عليه بدل القصاص و فلو استنع القاتل عن ادا الدية لا يجبر عليها ولا نهــــــا لا تجب عليه عنده الا بالملح كما في الاغار الثلاثة البروية عنه .

نان قبل قد روى عن عربن الخطاب رضى الله عنه انه اخذ الديــــة في القتل المعدد المدوان من غير رضا القاتل ووذلك في مثل قصة قتـــــادة (٢) المدلجي حين قتل ابنه و وكما في قصة ابن مسمود الاتية فان احد مستحقى المدلجي عني متممد القتل فاخذ عرم منه الدية من غير رضاه وندل ذليك على أن موجب القتل الممد المدوان عنده شيئان التصاص او الدية .

اجيب بان قتل قتادة ابنه لم يكن عبد اكما مر تحقيق ذلك وانما كيان

⁽١) مصنف عبد الرزاق (٩:٠٠٥) عفتج الباري (٢١٤:١٢) رواه البخباري مختصرا .

⁽٢) صنف عبد الرزاق (٢:١٠) ، سنن البيهقي (٣:١٨) ، كنز المسلل (٢:٢٠) . (٢٩٣:٢) رقم ٣٤٥٥ (٢٩٧:٢) رقم ٣٤٥٥ المحلي (٢٩٧:٢) . مجمع الفوائد (٢٨٨:١) .

وسند الاثرين عند عبدالرزاق هو سند الاثر الاول ءوروى البيهتي الاثر الثالث عن طريق محمد بن بكر عن ابن جريج .

⁽٣) انظر (ص٩٥) من هذه الرسالة .

⁽٤) انظر (ص ٢٢٨) من هذه الرسالة .

رأى الفقها أ

ذلك هو فقه صربن الخطاب رضى الله عنه بنى موجب القتل الممسد المدوان . أما الفقها " من بمده فقد اختلفوا :

فالاثمة الاربحة : ابو هنيفة ومالك في رواية ابن القاسم والشافهــــى في القول المستعد واحمد في الرواية غير المشهورة وافقوا عبر بن الخطاب رضي الله تمالى عنه فقالوا : لا يجب بالقتل المعد المدد وان سوى القمام عنسا ولا تجب الدي المافعي رحمه الله يرى جواز اخذ المسال بدون رضا القاتل اذا اراد ذلك الحياط اقتيل .

وذهب الامام احمد رحمه الله في الرواية المشهورة ، ووالك في روايـــة اشهب والشافعي في غور القول المعتمد الى ان موجب القتل الممد العــدوان احد شيئين ، اما القماص ، واما الدية ، فاذا اختار ولي المجنى عليه احد هـــا

(١) نفذه الحاكم بفير رضا القاتل.

الادلـة:

تلك هن اتوال الفقها و رحمهم الله وكل منهم يحتج لما ذهب اليـــــه بما يراه دليلا له .

(۱) قول الله تمالى : "يا ايها الذين آمنوا كتب طيكم القصاص فى القتلسى الحر بالحر والمبد بالمبد والانش بالانش فين عفى له من اخيــــه شي فاتباع بالممروف وادا اليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمــة فين اعتدى بمد ذلك فله عذاب الم

وجه الدلالة من الاية الكريمة أن الله مزوجل قال كتب طبيكم القصياص أى وجب طرم وتحتم وفيكون الواجب حينئذ بالقتل الممد المدوان هوالقماص مينا أذ أنه كل ما يجب بالقتل الممد يمتنض هذه آلاية ، ظو كانت الديسسة واجبة كالقماص لذكرها الله سيحانه وتمالى في الاية كما ذكر القماص .

(٢) واحتجوا ايضا بقوله تمالى: "وكتبنا طيهم فيها أن النفس بالنفسيين والانف بالانف والانن بالانن والسن بالسيين

⁽۱) انظر هذه المذاهب في تكملة فتح القديو (۲۰۲۱) عطاشية ابسن عابدين (۲۰۲۱) عواهب الجليل عليه البحر الراقق (۲۰۲۲) عواهب الجليل (۲۳۶۲) عواهب الجليل (۲۳۶۲) عماشية الدسوق (۲۰۲۶) ۲۰۱۲) عبد اية المجتهد (۲۰۲۲) عالمنتق (۲۰۲۱) عالمنتق (۲۰۲۱)

⁽٢) البقرة : ١٧٨٠

والجروح قصاص من تصدق به فهو كتارة لهومن لم يحكم بما انزل الله... فاولتك هم الطالمين (1)

فان الله عز وجل أنما ذكر القصاص في النفس فدل ذلك على ان كسيل الواجب هو القصاص فقط ولو كان هناك واجب آخر لذكره سيحانه.

واحتجوا من السنة:

(١) بما رواه البخارى وغيره عن انس رضى الله عنه إن ابنة النضر لطمييت جارية فكسرت ثنيتها ، فاتوا النبى صلى الله عليه وسلم ، فامر بالقصاص، وفي رواية قال عليه الصلاة والسلام : كتاب الله القصاص .

نان النبى صلى الله عليه وسلم اخبر بان موجب الجناية المتمسسدة القصاص فقط قدل ذلك على انه كل الواجب ولا يجب شي * آخر الا بالتراضسي اذ لو وجب شي * غير القصاص بغير التراض لبينه صلى الله عليه وسلم اذلا يجوز تأخير البيان من وقت الحاجة ، قال ابن رشد بمد ان ذكر الحديث: فملسم بدليل الخطاب : انه ليس لولي المحقى عليه الا القصاص ...

وقد جا عنا ماديث كثيرة تدل بدليل الخطاب على أن الديــــــة لا تجب بالصد العدوان ابتداء منها:

- (٢) مارواه أبو داود عن أبن عباس رضى الله فتجما قال قال رسول اللــــــه صلى الله عليه وسلم : . . . ومن قتل عدا (3) وبيته فمليه لمنة الله والملائكة والناس الجمحين .
- (٣) وروى الطبراني المبدأ الحديث بلفظ أو أن النبي صلى الله عليه وسلم

⁽١) المائدة : ٣٦ .

⁽٢) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري (٢ (: ٢ ٢ ٤ ٣٢٢) ، سنن ابسي الدار (٢ . ٣ ٤ ٢) . سنن ابسي داود (٢ . ٣ ٠ ٠) ، شنتق الاخبار بشرحه ليل الاوطار (٧ . ٣٠٠) .

⁽٣) بداية المجتهد (٣) .

⁽٤) سنن أبن دأود (٢٠٠٢) ، تلخيض الحبير (٤: ٢١) ، الدرايـــــة (٢٦٠:٢) ،

قال : العمد قود .

فان هذا الحديث دل على أن موجب القتل العمد المدوان القصاص عبنا وودل بدليل الخطأب على أن الدية غير واجبة .

وهناك احاديث أخرى نصت على أن الدية لا تجب في القتل المسلم لا الا برضا القاتل منها :

(١) مارواه عبد الرزاق وغيره من حديث ابن بكرين مجمد بن عروبن حسيرم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى اهسسل البعن : فمن اعتبط (٢) مؤمنا قتلا عن بيئة فهو قود الا أن يرضى اوليساء المقتول (٢)

فان المديث قد دل بمنطوقه على ان الدية لا تجب في القتل العمسد الا برضا القاتل .

اما من حيث المفتول: فإن القتل الدمد جناية متكاملة من كل وجسه فوجب أن يكون الجزاء متناهبا من كل وجه ولا يوجد ذلك الا في القسسا ص وهو أن يفعل به مثل مافعل بالمجنى عليه وفهو الواجب عينا ووجاحة أن المال ليس مثلا للنفس وفان حرمة النفس غير حرمة المال ويضاف الى ذلك أن القساس ينفرد بحكمة عظيمة لا توجد فيما لو اخذت الدية وهي حكمة الاحياء السستى ذكرها الله عز وجل في القماص بقوله : " ولكم في القماص حياة يا الحسسى الالباب لملكم تتقين (3) وينفرد أيضا بحكمة الزجر فإن من رأى القاتل المتصد

 ⁽٢) اعتبطه الموت، اى اخده شابا صحيحا ، انظر المصباح المنير (٣٨: ٢) ،
 وفي النهاية (٣٢:٣) : اعتبطه تتله بلا جناية .

⁽٤) البقرة: ١٧٩.

من القاتل اطفأ ذلك الضفينة من نفوسهم فلا يطلبون الثار من خصوسه....م الذي ربما ادى الى حروب طاحنة بين اوليا * القتيل وأوليا * التاتل .

هذه ادلة من رأى ان القتل الممد المدوان لا يجب بــه ابتـــداء الا القماص .

اما من رأى ان موجه احد شيئين : القصاص او الدية فلانه يحتج ايضا بالكتاب والسنة والمعقول دفين الكتاب :

(١) توله تمالى فى آية البقرة السابقة آنفا : " فين عنى لهين اخيه شــــى" فاتباع بالممروف وادا" اليه باحسان (١)

فان معنى هذه الاية ان ولى الدم اذا عقا عن القصاص كان له الحسسة فى اخذ الدية سوا ً رضى القاتل ام لم يرضه روى هذا المصنى عن ابسسسن عباس رضى الله عنهما .

فقد روى البخارى عنه انه قال : كان في بنى اسرائيل تصاص ولم تكسن فيهم الدية فقال الله لهذه الامة : "كتب عليكم القصاص في القتلى "الـــــى هذه الاية "فين عفى له من اخيه شي " . . . "وقال ابن عباس : فالمفسو ان يقلل الدية في المحدوق ويغسسؤدى المحدوف ان يطلب بمحروف ويغسسؤدى ما حسيان . . . ()

قال ابن حزم بمد ان ذکر ذلك من ابن عباس : وصح ایشا عــــــن (Υ) مجاهد والشميي .

اذن قد دل القرآن طن ان الدية تجب بالتتل العمد المدوان ، كسا يجب القصاص وان لم يرض القاتل بذلك .

⁽١) انظر الاية في (ص ١٣٠) .

⁽٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري (٢٠٥:١٢) ، المحلي (١٠:١٠)٠

⁽٣) المحلق (٢:١٠١) .

ومن السنة:

فقد جا^وت احاديث كثيرة تدل على ان موجب القتل العمد المـــدوان احد شيئين :

القصاص او الدية ، واختيار واحد منهما راجع لارادة اوليا القتيل .

- (۱) فقد روى البخارى من ابن هريرة : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : . . ومن قتل له قتيل فهو يخير النظرين ، اما ان يود ى ، وامسا ان يقاد (۱)
- (۲) وروی ابو داود وغیره: ان ابا شریح الدّمیی قال: قال رسول اللـــه صلی الله علیه وسلم: الا انکم یاممشر خزامة قتلتم هذا الفتیل ــــن هذیل ، وانی عاقله ، فنی قتل له بمد مقالتی هذه قتیل فاهله بـــــین خیرتین ، بین ان یأخذ وا المقل او یقطوا ، وفی بعض الفــــاظ حدیث این شریح هذا: ان النبی صلی الله علیه وسلم قال: مـــن اصیب بقتل او خیل ـ جراح ـ فانه یختار احدی ثلاث اما ان یقتـــم واما ان یعنو، واما ان یعنو، واما ان یاخذ الدیة، فان اراد الرابعة فخذ وا علـــی یدیه، ومن اعتدی بمد ذلك فله عذاب الوم:

فالا هاديث قد دلت على أن موجب القتل الممد المدوان : القصاص أو الدية يختار أوليا القتل .

واما المعتول فانهم قالوا: ان القتل العمد المدوان مضمون بالديسة اذا سقط فيه القصاص بمغو احد مستحقيه بالاتفاق اذ تؤخذ الدية من الجانسي وان لم يرض كذلك ينبغى ان يكون الحكم اذا ماعنى جميع المستحقين مسسسن غير ابرا الذكان القود هو الواجب دون الدية لما جاز ان يطالب القاتسل

 ⁽۱) صحيح البخاری بشرحه نتح الباری (۲۰۰:۱۲) نسخن ابسي داود
 (۲۸:۲۱) المحلی (۲۰:۱۳) .

⁽۲) سنن این داود (۲:۲۶) .

⁽٣) سنن ابن داود (٢٨:٢) ، منتقى الاخبار مع شرحه نيل الاوطــــار (٢٦) ، همتي ابن الجارود (٢٦١:١) ،

بالدية في حال ما اذا عنى بمض مستحقى القصاص ، ومن ناحية اخرى نان الدية احد بدلى النفس بدليل وجوبها في القتل الخطأ ، فاذا سقد احد البدليين وجب الاخر لا محالة رض القاتل اولم يرض ، يضاف الى ذلك ان القاتل مأسور باحيا أنفسه وعدم قتلها فان الله سبحانه وتمالى يقول : " ولا تقتلوا انفسك ان الله كان بكم رحيها (1) فاذا طلب ولى القتيل الذية وامتدم القاتل عن ادائها فهو قاتل لنفسه وعاض لله عز وجل بمخالفته امره يجب على الحاكم ان يرغسو على دفع الدية لان في ذلك حياة لنفسه وطاعة لله عز وجل بامتثال امره .

المناقشة والترجيح:

تلك هى الادلة التى احتج بها كل فريق من الفقها وحمهم الله وهى لا تفلو من المناقشة . ذلك ان ادلة من لم يوجب بالقتل الممدالمدوا ن سوى القماص عينا ليس فيها مايدل على عدم وجوب بدل آخر عن القماص غايسة ما فيها ان القتل المعد موجب للقود نعم يدل على عدم وجوب بدل آخر دليل المنطاب كما ذكر ذلك ابن رشد رحمه الله ولكن دليل المخطاب ضعيف بيسل لا حجة فيه عند الحنفية . ثم لو فرش أنه حجة وانه غير ضعيف فانه معارض بمنطق الاحاديث التى اوجبت بالقتل المعد احد شيئين القماص أو الدية وفاقسل مايقال فيها انها زيادة ثقة مقبولة يجب الاخذ بها وثم أن من شرط المعسل مايقال فيها انها زيادة ثقة مقبولة يجب الاخذ بها وثم أن من شرط المعسل بعفهوم المخالفة عند من يرى المعل به الا يعارض المنطوق . قال ابن رشسب بعفهوم المخالفة عند من يرى المعل به الا يعارض المنطوق . قال ابن رشسب رحمه الله عند ذكره قوله على الله عليه وسلم : كتاب الله القصاص : دليسلل الخطاب ضعيف الدلالة في أنه ليس لولي القتيل الا القصاص ويخسا المنطاب عين التي دلت على التخيير نع في وجوب القود أو الدية بالقتسل المعد المدوان والجم بينها حكن أذا رفع دليل الخطاب واذا كان ذليب كن المعد المدوان والجم بينها حكن أذا رفع دليل الخطاب واذا كان ذليب

⁽١) النساء : ٢٩

واجب اذا امكن وانه اولى من الترجيح .

تلك هى مناقشة ادلة من لم يوجب فى القتل العمد المدوان ســــوى القمامى مينا .

اما مناقشة ادلة من اوجب القود او الدية فهى ؛ ان احتجاجي بنفسير ابن عباس للاية محمول على البصالحة بدليل انه قد روى عنه ؛ ان الاية في الصلح . على محنى ان ولى القتيل اذا جنح الى المغو عن القصاص على الحدث الدية فان القاتل مخير بين ان يعطى الدية او يسلم نفسه للقود . ويؤسد هذا الاحتال ان من في الاية تبديضية فالمصنى حينقذ ان القاتل قد عفسى عنه بمض المغو كأن يعفو عنه بمض مستحقى القصاص فليست الاية اذن فسسى محل النزاع اذ ان الدية في مثل هذه الصورة تلزم القاتل وان لم يرض .

اما الاحاديث التي احتجوا بها فقد أجيب عنها بمدة أجوبة منها:

- (۱) انهااهادیث آهاد اوجبت حکما زائدا طبی باقی القرآن وماکــــان کذلك فهونسخ ، ولایجوزان ینسخ به القرآن ، وطبی فرض انهــــا لیست بنسخ :
- (٢) فانها تدل بالاقتضاء طي ان اولياء القتيل بالخيار في القود او اخسيد الدية اذا رضي القاتل بذلك لان صدق المهارة يتوقف على ذلك .
- (٣) ثم على فرض انها لا تدل بالاقتضاء على ذلك فقد رويت تلك الا حاديب... من طرق تدل على ان الدية لا تجب الا بالصلح .

فقد روی ان ابا هریرة قال : ان رسول الله صلی الله طبه وسلم تسال : من قتل له قتیل فهویخیر النظرین : اما ان یقاد واما ان یفادی ،وفی روایسة اما ان یقتل واما ان یفادی اهل القتیل .

⁽١) بداية المجتهد (١:٢٠٤) .

⁽٢) تفسير القرطبي (٢:٤٥٢) ، المحلي (١٠ ٢٦٣) .

⁽٣) المحلى (٣١:١٠) .

نان النبى صلى الله عليه وسلم لم يذكر في هذا الحديث الدية وانسبا ذكر المفاداة ومعناها ان يصطلح اوليا القتيل والقاتل على اخذ الديـــــة أو ماتراضيا عليه .

اذن فالا حاديث فير صالحة للاحتجاج على وجوب الدية في القتيال المحد العدوان .

هذه المناقشة التى دارت في هذه المسألة والذي يبدو لى ان مسسن قال ؛ الدية لا تجب في القتل العمد الا بالصلح اسمد حظا بالدلي الراجح ذلك ان القرآن والسنة دلا صراحة على وجوب القود بالقتل الممسد المددوان ودل مفهوم ذلك على ان الدية لا تجب الا مصالحة ، وهذا المفهسوم قال به احد الخلفاء ألم الراشدين وهو عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولي نلك ما يدرك بالمقل فحكه الرفع الى النبي صلى الله عليه وسلم فيجسب نلك ما يدرك بالمقل فحكه الرفع الى النبي صلى الله عليه وسلم فيجسب المصير اليه وبخاصة اذا اخذ في الاعتبار ان ادلة من اوجب الدية فيسسى القتل العمد وان لم يرض القاتل يدخلها الاحتمال كما سبق بيان ذلك .

⁽١) المحلق (٣٦٧:١٠) .

لاشك اذن ان موجب القتل العمد المدوان عند عمر رضى الله عند....ه القود عينا ولكن ليس ذلك على اطلاقه بل لابد لوجهه من توفر شروط عسدة تكون في الجاني الذي يجب ان يقتص منه وفي المجنى عليه الذي يجب التصاص، سأذكر ذلك عنه رضى اللهعنه من خلال ما اثرجنه في مطلبين عليسي النصالتالي :

المطلب الاول: فيما يجب توفره في الجاني

ليس كل من تعمد القتل يقتص منه بل لابد أن يكون القاتل الـــــــدى يجب أن يقتص منه على صفة ممينة كأن يكون بالنا عاقلا أى مكلفا، فلا يجب با على صفير لم يبلغ الحلم ولا على مجنون ذاهب المتل لان القود موجب بالقتل العمد وهما لاعمد لهما فلا يقتص منها أذا تتلا .

- (٣٠) فقد روى عبد الرزاق وغيره عن عمرين الخطاب رضى الله عنه انه قسسال لا قود ولا قصاص في جراح، ولا قتل ولا حد ولا نكال على من لم يبلغ الحلسم حتى يملم ماله في الاسلام وماعليه .
- (٣١) وروى البيهش وفيره عن الحكم قال : كتب صرين الخطاب : لا يؤسسن أحد جالسا بعد التبي صلى الله طيه وسلم : وعد الصبي وخطسسية

⁽۱) مصنف عبد الرزاق (۲:۱۹) والمحلي (۲:۲۱) وحصول المأسول (۳:۲۲۱) و (۳:۲۲) ا

سوا ً فيه الكفارة .

فالا غرالا ول: دل على أن القصاص في النفس وفيها دونها لا يجب علسى الصبى الذى لم يبلغ الحلم لمدم تكليفه فهو لا يملم ما يجب عليه في الاسسلام ومالا يجب .

وض الاثر الثانى بين رض الله عنه : ان غطأ الصبى وعده ســـوا ال في عدم مؤاخذته لا نه لا تصد صحيح له فلا تكون طابته عدا عدوانا اصـلا فلا يؤخذ حينئذ بمقومة من كان من اهل القصد الصحيح وهم المكلفون المقلاه ومثل الصبى المجنون فانه لاقصد له صحيح بل ان المجنون اسوأ حالا ســـن الصبى

وقد روى عن عمر رضى الله عنه اثر في الحدود يستأنس به في عـــــدم مؤاخذة ناجب العقل .

فان عبر رضى الله عنه في هذا الاثر آخذ بما رواه على بن ابي طالــــب

⁽۱) سنن البيبه ق (۱: ۱۱) مسند عمر بن الخطاب لابن كثير (ص ٢١٤). كنز الممال (۲۹۷: ۷) رقم ٣٤٦٦ والد راية (۲۸۰:۲). لم يتكلم عنه بشيء ابن حجر في الدراية وقال البيبه قي وابن كثير انسب منقطع بل قال ابن كثير انه معشل وويه جابر الجعفي ضعيف.

⁽٢) سنن ابن داود (٢:٢٥٤) ، الجامع الصفير (٢: ٢٨) ، قال المناوى :

رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم ظم يرجم المجنونة التى زنت لانهـه لا تصد لها صحيح وظادًا كان ذلك كذلك ظانه لا يجب طيها ولا على اى مجنون قود لانه لا تصد له كالصبى .

فان قبل : ان الدية تجب طي عاقلتهما وذلك يدل طي انهما مؤاهدان بالمقهة .

اجيب بأن الشارطنما اوجب الدية على المائلة بجنايتهما لا لانهمسا وفاغذان بما يرتكبان من الجرائم ووانما لربط الاحكام باسبابها ووذلك مسلما ما اخذه عمر رضى الله عنه من عاقلة الاعمى الذي سقط على البصير فقتله وفانيه لا تصد له في سقوطه على البصير ووانما أوجب ذلك ربطا للاحكام باسبابهسسا فكذلك هنا .

رأى الفقها :

ذلك فقه صربن الخطاب رض الله عنه فيها يشترط في الجاني السندي يجب أن يقتص منه فانه لا يوجب القصاص الاعلى من كان مكلفا أي بالشاعا قلا.

اما الفقياء من بعده فانهم جميعا لا يتعالفونه في هذا وفان الا مسية الاربعة الم حنيفة ومالكا والشافعي واحمد ذهبوا الى اشتراط تكليف الجانسي الذي يجب عليه القماص . وحجتهم في ذلك :

(١) طرواه ابوداود وغيره عن النبى صلى الله طبه وسلم انه قال: رفع القلم عن ثلاثة وعن النائم حتى يستيقظ وعن المعنون حتى يبرأ ووعن الصبى (١)

⁽۱) تكلة البحر الرائق (۸،۲۸٪) ، تبوين الحقاقق (۲،۲٪) ، حاشية الدسوق (۲،۰۱٪) ، شرح الزرقاني (۲۲٪) ، الدبينب (۲۰۲۲) ، الام (۲۰٪) ، مضنى المحتاج (۲۰٪) ، العالمينبين الفتهي (۲۳۳۰۳) ، المضنى (۲۲۲٪) ،

⁽٢) سنن ابي داود (٢: ١٥١ - ٢٥٤) .

فان الحديث قد دل على عدم وجوب مؤاخذة فسيو الكلف، ولا يصبح ان يقال : أن الحديث قد دل على رفع المؤاخذة الاخروية فقط (أ) لان اهسل العلم احتجوا به على رفع المؤاخذة الدنيوية كالقصاص والحدود . يؤيد ذلك ماروى عن عمر رضى الله عنه حين اخذ به في رفع المؤاخذة الدنيوية .

ومن حيث المعنى فان الصبى والمجنون ليس لهما قصد صحيح فــــلا ينبغى أن يؤاخذا بالقصاص لاسيا وأن القصاص عقيبة متناهبة لا يشــــرع الا عندما تتناهى الجريمة بان كان الجانى من أهل القصد الصحيح .

⁽١) انظر البحر الزخار (٢:٤) .

المطلب الثاني : فيما يجب توفره في المجنى عليه

تبين في المطلب الاول ان القاتل الذي يجب ان يقتص منه لابد ان يكون بالنا عاقلا وفي هذا المطلب سوف يتضح ان القصاص لا يلزم القاتل اذا كيان الحسان المقتول كأن يكون حرا والمقتول مطوكا ءاو مسلما والمقتول كأن يكون حرا والمقتول مطوكا ءاو مسلم الدم والمقتول غير ممصوم الدم وفلا يجب القود حينئذ لمدم مكافساة كل واحد شهما للاخر وبيان ذلك فيها يلي :

اولا: من حيث تساويهما في الحرية أو الرق

اذا تساوى القاتل والمقتول في الحرية أو في الرق : وهو عجز حكسيى (١) سبه الكثر اعادنا الله منه ووجب القود عند عمر بن الخطاب رضى الله عنسه اذا توفرت الشروط الاخرى ولما أصبح الرق معدوما في عنده الازمان فسسس اكثرانما المالم فقد يقول قائل : ومافائدة البحث في أحكام الرق حينئذ وتسد المصدء ولم تقم له قائمة .

فقد روى عبد الرزاق وغيره : ان صربن الخطاب قال : ويقاد المطوك من المطوك في كل عبد يبلغ نفسه فيا دون ذلك من الجراح .

⁽١) التعريفات للجرجاني (ص٩٩) .

⁽٢) انظر (ص ١٦٨) من هذه الرسالة .

فان الاثر قد دل بمنطوقه على ان المعلوك يقاد بالمعلوك بوذلك _والله اعلم _لساواة كل واحد منهما للاغربواذا كان ذلك كذلك في القتل فانسمه يقاد به فيما دون ذلك من باب اولى بسواء كان اعدهما ذكرا والاخر انشمى ام غير ذلك بلعموم قوله رضى الله عنه ويقاد المعلوك بالمعلوك .

ويدل الاثريمفهومه على ان الحر لا يقاد بالمطوك في النفس وفيمــــــا دونها وسيأتي بحث ذلك فيما بعد ان شاء الله ءوائما الكلام الان فـــــــــــي قود المعلوك في النفس فقد دل الاثر على ان عمر رضى الله عنه يــرى قتل المعبد ، وذلك لمساواة كل منهما للاخر .

رأى الفقها أ

ذلك فقه صربن الخطاب رضى الله عنه في وجوب قتل المبد بالمبسد تصاصا اما الفقها عن بمده رحمهم الله فقد اختلفوا:

فالجمهور وسنهم: الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في الروايسة الراجعة عنهم: ذهبوا الى مثل ماقضى به عمر بن الخطاب رضى الله منسسه اذقالوا: يقتل المعلوك بالعملوك تصاصاً (١) سواءً انفقا في القيمة اله لا .

ونقل ابن قدامة عن عطا والامام احمد في رواية عنه اخرى : ان مــــن شرط القصاص تساويمما في القيمة اما ان اختلفت فلم يجر بينهما قصاص .

ونقل عن ابن عباس: انه ليسبين المهيد قصاص في النفسس ولا فسسى الجرح وان اتفق فيستهما لانهما من الإمهال.

⁽۱) تكلة فتح القدير(۱:ه (۲:ه ۲۱) ، المداية (۲:ه (۱۲) ، حاشية الدسوس (۲:۹) ، مشنى المحتساج الدسوس (۲:۹) ، مشنى المحتساج (۲:۹) ، كشاف القناع (۲۰۹۰) ، الاحكام السلطانية (ص ۲۲۲) . (۲) المضنى (۲۰۸:۸) . (۲)

الادلسة :

فالذين ذهبوا الى ان المطوك يقتل بالمطواه تصاصا وان اختلفا فسسى القيمة يحتجون بمموم القرآن كما في قوله تمالى :

(١) " يا ايما الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلي الحر بالحسسر والمبد بالمبد (١)

فان اللهعز وجل كتب ان يقتص للعبد من العبد ومقتضى ذلك يــــــدل على ان احدهما يقتل بالاخر تصاحا سوا^و اتفقا في القيمة ام لا ,

(٢) وكما في قوله تعالى !" وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس" .

نان قتل المطوك بالمطوك قتل نفس بنفس فيجب المصير الى ذلك لميا دل له القرآن ، ويخاصة ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد قضى بمقتفــــى ذلك ، وباقضى به له حكم الرفع الى النبى صلى الله عليه وسلم لانه لا حــــال للمقل في ذلك .

ومن حيث المعقول ؛ فان النفوس في التصاص لا تتفاوت فكما يؤخذ الكبير بالصخير والصحيح بالعريض، وكامل الاعضاء بفاقصها يؤخذ المطوك السندى يما وى كثيرا من المال بالمعلوك الذي يساوى ظيلا مله وولا يجوز ان يسلسك بالنفوس مسالك الاموال في وجوب القصاص للفارق الكبير بين حرمة النفوس وحرصة الاستوال .

وحجة من لم يوجب قتل السلوك بالسلوك قصاصا عن ان السلوكين لا يوجد بينهم تكافؤ ولا مساواة لا ختلاف قيمتهم فلا يقتل احدهم بالا خر قصاصا ثم أن قياس الاولى يدل على عدم جريان القصاص في النفوس وذلك أن القصاص لا يجرى بينهم في الاطراف عند اكثر الفقها ...

⁽١) انظر الاية (ص ١٣٠) من هذه الرسالة .

⁽٢) انظر الاية (ص ١٣١) من هذه الرسالة .

المناقشة والترجيح:

تلك هي ادلة كل من الفقها و لما ذهبوا اليه وعند التحقيق نجيد ان مناوجب قتل المطوف بالمطوف قصاصا اسمد حظا الخالدليل الراجح في القرآن قد دل بمعود على ان المبد يقتل بالمبد تضاصا كما قد مرتوضيصه وأروى من ابن عباسلمله غير ثابت، وطي فرض ثبوته فهو ممارض بما اثر عين من رضي الله عنه وهو اولى ما ذهب اليه ابن عباسلساعدة عموم القرآن ليه ولان قول عثر رضي الله عنه واجتهاده اولى من قول ابن عباس واجتهاده ، كسيا ذكر ذلك ابن المنذر (١) الما الرأى فلا يجوز ان تمارض به النصوى لان ذلك من فساد الاعتبار كما ذكر ذلك الفقها في كتب اصول الفقه ومن ناحية اخسيري في الناساطي من النفس على القصاص في الالراف والجراحات غير سلسم فان قياس على مختلف فيه فان الفقها ولم يتفقوا على ان طرف المطوك لا يؤخسة بطرف المطوك كما سيأتي بيانه قريها ان شاه الله .

وبذلك يتضح القول الراجح وهو ان المعلوك يقاد بالمعلوك تصاصا كسا قض بذلك عدر بن الخطاب رض اللهفة .

⁽١) انظر (ص ٨) من هذه الرسالة .

ثانيا : من حيث عدم تساويهما

اذن اذا تساويا القاتل والمقتول في الحرية اوالرق وجب القون عنسد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه هاما أن لم يتماويا فلا يجرى بينم مسلا القصاص وبيان ذلك فيما يلى :

(١) المرلايقتل بالمبد

- (٣٣) فقد روى الدارقطني وغيره عن عبروبن شميب عن ابيهعن جده : ان ابسا بكر وعمر رضى الله عنهما كانا لا يقتلان الحر يقتل الصيد .
- وروى عبد الرزاق: ان صربن الخطاب قال: لا يقاد المبد من الحسر وتقاد المرأة من الرجل في كل عبد يبلخ لفسا فما د فها من الجراح.
- (۳٤) وروی عبد الرزاق وغیره عن عبرو بن شمیب من ابیه من جده قال : کسان ابو بکر وعبر لا یقتلان الرجل بعیده ۱ کانا یقبربانه مثة ویسجنانه سنسسة ویحرمانه سهمه مع المسلمین سنة از اقتله عبد (۱)
- (۱) سنن الدارتكاني (۱۳٤:۳) و مصنف ابن ابي شبية (۱۱۲/۱۲) سنن البيمه قي (۱۱۲/۱۲) و البيمه قي (۲۱۲/۱۲) و البيمه قي (۲۲/۱۲) و البيمة قي (۲۲/۱۲) و البيمة قي سنن الدارتقاني : اخبرنا محمد بن الحسد بن الحسد بن عبد وسءا خبرنا أبو بكر بن ابي شبية اخبرنا عباد بن المسلوا عن حجاج ۱۰۰ وذكر بقية السند الى عبر .
 - وذكره من طرق اخرى عن عباد بن الموام الى آخر السند .
 - (۲) مصنف عبد الرزاق (۲:۹۳) ه وانظر (ص) من هذه الرسالة . (۳) سفت البيعة (در ۷۳:۹) موانظر (ص
 - (٣) سنن البيبقى (٣٧:٨) عصنف ابن ابي شيية (٢/١/٢) عصنف عبد الرزاق (١١٤/١/٢) مقر ٢٥١١) عضنف عبد الرزاق (١٥٤١) عرض ٢٥١١) عرض ٢٥١١ عوف (٢٠٢٠٨) . ويحان الشابي منده في المصنف لعبد الرزاق : عبد الرزاق عن حميد بن رويحان الشابي عن الحداد عند عند ويد عن رويحان الشابي عند الحداد عند عند ويد عند المداد عند المداد الرزاق عند حداد المداد المد

وفي بعض الروايات:

(٣٥) لا يقتل مولى بعبده ولكن يضرب ويطال حبسه ويحرم سهمه .

هذه الاثار دلت على أن عمر بن الخطاب رضن الله فنه لا يقتل عنسنده الحر بالمبد مطلقا أي نتواء أكان الحرسيداً أم لا

نالا ثر الاول جاء فيه ان عمر لا يقتل الحر اذا قتل المبد متحمدا وهذا في التصاص في القتل خاصة وجاء في الاثر الثاني : ان المبد لا يقاد مسن الحر، وهذا في القصاص في النفسوفيما دونها واطلاق الحر في الاثريسين يشمل السيد وغيره من الاحرار ، وقد جاء في الاثر الثالث التنصيص طلب السيد وأنه لا يقتل بعبده قصاصا بهل يعاقب مماقبة شد يدة وفيضرب ما يسبد صوط ويسجن سنة وبحرم سهمه في بيت مال المسلمين سنة بواذا عوقب السيب بهذه المتوبة فإن مماقبة غيره من الاحرار الذين قطوا احدا من المطوكسين تكون اشد وانكي .

هذا وقد جاءً عن عمر رضى الله عنه انه كان يستدل على عدم قود السيد بعبده بما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣٦) روى البيهتى وغيره عن ابن عباس رضى اللعقبهما : انه قال: جاءت جارية الى عمر بن النقطاب رضى الله عنه نقالت : ان سيدى اتبهمنى فاقمدنى على النار حتى احترق فرجى فقال عمر رضى الله عنه : هل رأى ذلك عليك ؟ قالت : لا وقال : فهل اعترفت لهيجي ها ؟ قالت : لا وفقيل عمر رضى الله عنه على به ظما رأى عمر الرجل قال : اتمذب بمذاب الله قال : يا امير المؤسنين واتبهتها في نفسها وقال : ارأيت ذلك عليها قال الرجل : لا قال : فاعترفت لك به ؟ فقال : لا .

قال : والذى نفسى بيده لولم اسمع رسول الله صلى الله عليه وسلمصم يقول : لا يقاد معلوك من مالكه ولا ولد من والنه ولا قدتها منك وفسيرره وضربه مائة سوط وقال للجارية : اذهبى فانت حرة لوجه الله وانت صولاة

⁽١) انظر سنن البيهقي (٢٠١٨) .

(۱) لله ورسولـــه .

اذن دلت الاثار باختلاف الفاظها وطرقها ان الحر لا يقاد بالمبسد عند عمر رض الله عنه سوا^م كان القاتل سيد ام غير سيد .

رأى الفقها :

اما الفقها من بمده فقد اختلفوا:

فالاغمة الثلاثة مالك والشافعي واحمد ندهبوا الى انه لا يقتل حربمبد مطلقا سواء اكان القاتل سيدا ام غير سيد والا ان الامام مالك يقتل الحسر بالمبد مطلقا اذا قتل المبد غيلة .

ووافق أبو حنيفة رحمه الله جمهور الفقها أبق السيد يقتل عبده فانهه رأى عدم وجوب القصاص على السيد ، وخالف فيما عدا ذلك فقال : يقتمل المرار (٢) الحر بالمبد :

وذهب النخمى وسفيان الثورى وداود الظاهرى وابن ابى ليلى السى ان الحريقتل بالمبد وان كان القاتل سيدا()

- (۱) الدراية (۲، ۲۲۰) عسن البيهتي (۲۰:۸) عوهو في نيل الاوطــار مختصرا (۲:۲۰) عالمضني (۲۰۷:۸) • في سند هذا الحديث : عربن عيسي الاسلمي قال فيه البخاري :منكر
- الحديث . قال البيهق قال ابو صالح وقال الليث : وهذا القـــول معمول به ، وقال البيهق اكثر اهل العلم : الايقتل الرجل بعبده .
- (٢) المنتق للباجي (٢:٢٠) ، توانين الاعكام الشرعية لابن جزي (٣٢٢٥) احكام القرآن لابن العربي (٢:١٦) ، مشغى المحتاج (٢:١٥) حاشية الدسوق (٢:١١٠) ، كشاف القناع (٥:١١٦) ، المشغى (٢:١٢٥) ، الاحكام السلطانية (٣٠٢٥) ، مجموع فتاوي ابن تبيية (٢٢٥) .
 - (٣) الهداية(٢٠:٤) .
- (٤) تفسير القرطين (٥:٥) ٣١) ، عون المعبود (٣٢:١٢) ، بد ايـــــة المجتهد (٣٩٨:٢) ، تفسير ابن كثير (٤:١٢) .

الادلسة:

تك هن اقوال الفقها و رحمهم الله وكل منهم بحتج لما ذهب اليـــــــه بما يراه دليلا له .

فالذين قالوا: لايقتل الحر بالميد سوا مكان سيدا ام غير سيسمدد يحتجون بالقرآن والسنقوالممقول . فين القرآن :

وجه الدلالة من الاية : التنويع والتقسيم ، فالحريقتل بالحر لا نــــه مكافى * له والعبد يقتل بالعبد لانه مكافى * له ، فاقتضى ذلك ان كل انســان يقتل بنظيره ومساويه ، وقتل الحر بالعبد فيه مغالفة لما دلت طبه الا يــــــة وذلك لا يجود .

وصا احتجوا به من السنة :

- (۱) مارواه الدارتطنى ؛ ان رجلا قتل عبده متحمدا فجلده النبى صلصى الله عليه وسلم ، ونفاه سنة ، ووحا سهمه من المسلمين ، ولم يقده بـــــه وامره ان يمتق رتبة . (۲)
- (٢) ومارواه الدارقطنى ايضا عن ابن عباس رض الله صبهما : ان النسمى
 صلى الله عليه وسلم قال : لا يقتل حريميده .
- (٢) سنن الدارتطنی (٣:٣) (١ ٤٤ () عملتنی الاخبار بشرحی نيــل الاوطار (٢:٥) و نيه اسماعيل بن عباس نيه ضعف الا ان الاســام احمد احمد المارواه من الشاسيين نصحيح وقد رواه من الاوزاعی وهو شامـــی وله شواهد تجمله صالحا للاحتجاج .
- (٣) سنن الدارقطنى (١٣:٣) ، نيل الاوطار (١٦:٢) قال الشوكانس :

- (٣) ومارواه الدارقطني وغيره عن على رضي اللهضة قال : من السنسة: ان (١) لا يقتل حر بصيد .
- (٤) ومارواه البيبق عن ابي جعفر عن ابي بكير انه قال: مخت السنية ان لا يقتل الحر المسلم بالعبد ان قتله عبد (١)
- (٥) وطارواه أبو داود وفيره عن عروبن شعيب عن أبيه عن جده قال : جارية لـــــه رجل مستصح الى النبى صلى الله عليه وسلم نقال : جارية لـــــه يارسول الله نقال : ويحك بالك وقال : شرء أبصر لسيده جاريـــة له نفار نجب مذاكيره " نقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : علــى بالرجل ونطلب نلم يقدر عليه ونقال رسول الله صلى الله عليه وسلـــم ادهب فائت حروفقال : يارسول الله : على من نصرتي وقال : علــى كل عبر، واو قال : كل مسلم :
- (٦) وفي لفظ للبيهقي قال رسول الله صلى الله طيه وسلم : من مشـــل بعبده ، او حرقه بالنار فهو حر، وهو مولى الله ورسوله ، فاعتقد رســـول (٥) الله صلى الله عليه وسلم ولم يقتص من سيده .

⁽۱) سنن الدارتطنی (۳:۳) هسنن البیبتی (۳:۲) هنیلالا وطار (۲:۲) ، کنز العمال (۲:۲۸) رقم ۳۰۰۹ . نیه جابر الجهضمی وهو ضمیف .

⁽٢) نيل الاوطار(١٦:٧) اخرجه البيهقي .

⁽٣) ای قطع السید ذکر عبده .

⁽٤) سنن أبي داود (٤٠:٢) ونيل الا وثار (١٦:٢): اسناد ضعيف لا يحتج به وله طريق أخرى ، لان نيه المثنى بن الصباح وهو ضعيف لا يحتج به وله طريق أخرى ، فيها الحجاج بن الطأة وهو ضعيف وله طريق ثالثة فيها سواد بسن حمزة ليسهالتوى .

⁽٥) نيل الاوطار(١٦:٧) .

ومرو بن شمیب، وطن بن این طالب، وابو بکیر ویذلك قض الصحابة رضـــــــن الله عنهم كنا مر من این بكر وعبر رض الله عنهما «وقض بذلك التابهـــــــــــن كالحسن وعلاه والزهرى كنا ذكر ذلك عنهم عبد الرزاق والبيبقى وغيرهما .

فلو كان الحريقاد بالمبد لما امتنع هلاً أالصحابة والتابمون عسسن قود الاحرار بالمبيد في النفسوفيما دونها بفدل ذلك طبي انهم كانسسسوا يمتمدون طبي السنة او فهمهم للقرآن فيجب اتبامهم في ذلك .

ومن حيث المعقول: فإن القماص يعتمد المساواة فلا يقتل ماهو كاسل بما هو ناش كالا حرار بالمبيد ءومن ناحية اخرى فإن المبيد كالسلمة يجسب فيه عند اعلانه القيمة بخلاف الحر فإنما تجب باعلانه الدية فلا مساواة بسسين حروميد عثم أن القياس يؤيد عدم قتل الحر بالمبد ذلك أن الفقها متفقسون على أن لا يؤخذ طرف حر بطرف عبد لمدم المساواة كذلك لا ينبغى أن تؤخسذ نفس حر بنفس عبد لمدم المساواة .

تلك هي ادلة من قال ؛ لا يقتل حر يميد مطلقا .

اما حجة من رأى قتل الحر بالعبد مالم يكن الحر سيدا وفانــــــــــــه يحتج ايضا بالقرآن والسنة والمعقول .

فمن القرآن و

قال الجماص في وجه دلالة الآية طبى المطلوب ؛ هذه الآية تدل طبي قتل الحر بالعبد لا قتضا الول الفتلسي

⁽١) انظر هذه الاثار في مصنف مبد الرزاق (٩٠:٥٥) و ٩١،٤٩ هـ مسسستن البيبتي (٣٣٤:٨) ٠

⁽٢) انظر تفسير القرطبي (٥:١٦) ، احكام القرآن لابن العربي (١:١٠) ٠

⁽٣) انظر الاية (ص. ٣) من هذه الرسالة .

واما تخصيصه الحر بالحرومن ذكر معه فلا يوجب الاقتصار يحكم القصاص عليه... (١) . تعتبار أبتداء عمرم الخطاب في ايجاب القصاص :

ثم أيد هذا الوجه يقوله تعالى: "وبن قتل مظلوباً فقد جعلنا لوليـــه سلطانا فلا يسرف في القتل أنه كان منصوباً")

(٢) واحتجوا أيضاً يقوله تمالى: "وكتينا طبيهم فيها أن النفس بالنفس".

فان ذلك عام في المقتول حراكان اوعيدا.

قال الجصاص: وقد احتج ابو يوسف بالاية في قتل الحر بالعبد.

واستأنسوا لذلك بقوله تعالى : "نين اعتدى طيكم فاعتدوا عليه بيشـــل (٥) ما اعتدى طيكم" .

وبقوله سيحانه : وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ماعوقبتم يه .

فان الله مز وجل جمل الجزاء من جنس العمل والقتل العمد العدد وان لا يكون مثلا له ونظيرا الا القصاص من الجانى وفيجب أن يقتل الحر بالمبسد تحقيقاً لما جاء في الايتين فأن القصاص مثل الاعتداء الاول ووالمعاقبة الثانية

⁽١) احكام القرآن للجماص (١٣٤١) ، وانظر احكام القرآن لابن المرسى (١) (١٢١) .

⁽٢) الاسراف ٣٣ .

⁽٣) انظر الاية (ص ١٣١) من هذه الرسالة .

⁽٤) انظر احكام القرآن له (١ : ١ ٣٤) ، تفسير ابن كثير (٢ : ١٩٥) .

⁽ه) البقرة ؛ ١٩٤٠

⁽٢) النحل : ١٢٦ .

مثل المعاقبة الاولى وايضاً قان الايتين قد خوطب بهما المؤمنون احسم وارا كانها اوعيداً .

فوجب لذلك أن يكون لهم حق المعاقبة بمثل مايكون للاحرار .

(٣) واحتجوا من السنة بما رواه ابو داود عن طبى رضى الله عنه النبي
 صلى الله طبه وسلم قال : المؤسون تتكافأ د ماؤهم ، وهم يد على مسين
 سواهم ويسمى بدمتهم ادناهم .

قال ابن تيمية في منتقى الاخبار : وهو حجة في اخذ الحر بالعبد .
وقال الجماص بعد ان ذكر الحديث : ومن قال ان العبيد ليسموا
بحكانئين للاحرار فهو خارج عن حكم النبي صلى الله طيه وسلم مخالف بفسور
لا (*)

وقال: اتفق الجميع ان العبد مراد اذا كان قائلا هاى ان العبسسد يقتل بالحر - كذلك ينبغى ان يكون الامرادا كان مقتولا هاى يقتل بسسسه الحرلان الحديث لم يغرق بينما اذا كان قائلا او مقتولا .

(٤) واحتجوا ايضا بعموم قوله صلى الله طبيه وسلم : العمد قود .

وبقوله صلى الله طبه وسلم : النفس بالنفس ، وقوله كتاب اللـــــــه القساس .

نان عموم هذه الاحاديث دل على ان موجب القتل العمد العسدوان القصاص سوا اكان المقتول حرا ام عبدا ووالقاتل حرا ام عبدا ولوكان الحسر لا يقتل بالعبد لبينه النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الاحاديث اذلا يجسوز

⁽١) نيل الاوطار(٢٠.١) اخرجه الحاكم وصححه ∡وقال في منتقى الاخبار رواه احمد وابو داود والنسائي .

⁽٢) منتقى الاخبار مع شرحه نيل الاوطار (٢:١) .

⁽٣) احكام القرآن للجماص (١٣٥١ - ١٣٦) ، احكام القرآن لابن المرسى (٢) .

^(؟) نصب الراية (٢ ٣ ٢٧) رواه ابن ابي شبية والد ارتطني .

⁽٦) انظر تخريجه (ص ١٣١) من هذه الرسالة .

تأخير البيان عن وقت الحاجة .

ثم أن النفس تقتل بالنفس ولا يعتبر فيهسا المساواة بدليل أن العشسر الانفس تقتل بنفس واحدة وكذلك يقتل الرجل الكبير بالصغير والصحيح سليم الإعضاء يقتل بالمريض المدنف مقطوع الاعضاء . أذن يجب قتل الحر بالمبسد وأن لم تتساوى نفساهما لان المساواة في الانفس غير معتبرة .

هذا اذا كان المرليس يسيد للميد .

اما ان كان سيدا فانه لا يقتل بمبده لما رواه الدار تطنى وغيره ان النسى صلى الله طبه وسلم اتى برجل قتل عبده متعمدا فجلده ونفاه سنة ومحسسا (١) سهمه من المسلمين سنة ولم يقده به .

ويؤيد ذلك المصنى فان السيد يملك رقبة صده والملك يدرؤ بــــــــه القصاص لا نه شبهة يدرأ بها القصاص كالاب اذا قتل ابله فانه لا يقاد منــــــه لشبهة الملك .

ومن ناحية اخرى فإن السيد هو ولى دم المبد القتيل فلو وجــــب القصاص عليه لوجب القصاص له على نفسه ولا يجب القود للانسان على نفســـه فلا يقتص منه حينية.

وحجة من قال ان الحريقتل بالمبد سوام أكان سيدا ام غير سيسمد الكتاب والسنة والمعقول

فمن الكتاب :

(١) عمومات القرآن التي استدل بها من قال ان غير السيد يقتــــــل بالمبد كقوله تعالى : "وكتبنا طيهم فيها ان النفس بالنفس".

⁽٢) احكام القرآن للجماص (١٣٧:١) .

وقد مركل ذلك وهو يدل على أن القاتل الذي تممد القتل يقتم ... بعن قتله سوا اكان حرا أم عبد اسيدا أم غير سيد ..

وقد روى ابو داود وغيرهان النبى صلى الله طيه وسلم قال: مسسن (١) قتل عبده قتلناه ومن جدعه جدعناه، وفي رواية من خصا عبده خصيناه.

فان الحديث قد دل بمنطوقه على ان السيد اذا قتل عبده قتل بــــه فاذا كان ذلك كذلك فان غير السيد يقتل به من باب اولى واحرى .

ومن هيث المعقول فان المسلم يكافى المسلم أذ كل منهما محقون الدم على التأبيد فاذا قتل احدهما الاخر وجب القصاص على القاتل وان كسسسان سيسسدا .

وقد ايد هذا الرأى ابن تبعية رحمه الله فانه قال بمد ان ذكر قسول الله تمالى : "وكبنا طبيهم فيها ان النفس بالنفس" . يحتج بمعومه طلسس ان الحروان كان سيد ايقتل بالمبد . . . يهل ماروى من قوله صلى اللسسه طبه وسلم : من قتل عبده قتلناه به وهذا لانه اذا تله ظلما كان الامام ولسسى دمه لان القاتل كما لايرث المقتول اذا كان حوا فكذلك لا يكون ولى السسسدم

 ⁽١) الجدع قطع الانف، وقطع الاذن ايضا . انظر تهذيب الصحاح (٠٠.٨).
 (٢) خصيت الفحل خصا اذا سللت خصيتيه . انظر تهذيب الصحـــــاح

سنن ابن داود (٢٠٤٢)) ، احكام القرآن لا بن المربن (٢٣:٦) ، عون المعبود (٢٣٦:١٢) ، منتقى الاخبار (٢:٥٢) ضعفه ابن المربن وصححه الامام احمد .

اذا كان المقتول عبده بل هذا اولى كيف يكون ولى دمه وهو القاتل بــــــل لا يكون ولى دمه وهو القاتل بـــــل لا يكون ولى دمه يل ورشة القاتل لا يكونون اوليا ادمه لا نهم ورئته وهو بالحياة ولم يثبت له ولا ية حتى تنتقل البهم وفيكن وليه الامام وحينئذ يكون للامـــام قتله و فكل من قتل عبده كان للامام قتله . وايضافقد ثبت بالسنة والاثار انـــه اذا مثل بمبده متق عليه ووقتله اشد انواع التشيل فلا يموت الاحراء فــانا اقتل مبده واذا دل عتى كان ولا وله للسلمين فيكون الامام هو وليه فله قتل قاتل عبده و واذا دل الحديث كان هذا القول هو الراجح والقول الاخرليس معه نص صريح ولا قياس الحديث كان هذا القول هو الراجح والقول الاخرليس معه نص صريح ولا قياس المحيح ووقد قال الفقها من اصحاب احمد وغيرهم من قتل ولا ولى له كـــان الامام ولى دمه فلهان يقتل وله ان يمفو على اللدية لا سجانا عثم يتأيد هـــذا ان من قال : لا يقتل حر بعبد يقول : انه لا يقتل الذمى الحر بالعبد المسلم قال الله تمالى : " ولمبد مؤمن خير من مشرك"، فالعبد المؤمن خير مــــن قتل الذمى الحر المشرك فكيف لا يقتل به الله الحر المشرك فكيف لا يقتل به المراك.

تلك هور ادلة كل فريق لما ذهب اليه وكل مشهم قد ناقش ادلة الغريسيق الاغر .

فالحنفية الذين يقولون أن الحريقتل بالميد ألا أن يكون سيدايقولون أن قول الله تمالى "كتب طيكم القماص في القتلى الحريالحر والمبد بالمبدد" لا يدل على أن الحرلا يقتل بالمبد ألا بعفهم المخالفة ومقهم المخالفة (١)

ثم أن هذه الاية لا مفهوم لها أصلا لانها تزلت على سبب هـــــاص أن أقسم جماعة من الناسان لايقتل بالعبد منهم الا حرء ولا بالبرأة الا رجـل فانزل الله عز وجل هذه الاية .

ثم طن فرضان للاية مفهوما وفانه مفهوم منقوض بدليل قوله تعالى فسسى سياق الاية : والانش بالانش وفائه لم يتل احد بمفهوم هذا اللفظ اذ الرجل

⁽١) انظر مجموع الفتاوى (١٤ : ٨٥ - ٨٨) .

⁽٢) انظر تيسير التحرير (١٠٦:١٠٨) ٠

⁽٣) انظر احكام القرآن لابن العربي (١:١١) .

يقتل بالمرأة بالاجماع ، وطبيه فلا دليل في الاية طبى ان الحر لا يقتــــــل بالعبـــد .

قال ابن تيمية رحمه الله ؛ واما قتل الحربالعبد والذكر بالانتسسى فالاية لم تتعرض له لابنغى ولاياثيات ؛ ولالها مفهوم يدل طبه ؛ لا مفهوم موافقسة ولا مفهوم مخالفة .

واما الاحاديث والافار التي دلت طن أن الحرلايقتل بالعبد فهسس ضعيفة غير صالحة للاحتجاج فضلا عن معارضتها لعمم القرآن .

واحتجاجهم بالمعقول غير مسلم ءلان كون الانسان لا يقتل الا بطلسه وساويه امر سلم ولكن المعاطة انما تكون بالاسلام والدارفيقتل المسلم بالمسلم وان كان المقتول عبدا ء ويقتل المسلم بالذمي لان الاسلام عمم دم الذسسي ولا تجرى المساواة في غير ذلك ءفان المشرة يقطون بالواحد قصاصا والرجسل بالمرأة والصحيح بالمريض .

فالمساواة في النفوس غير معتبرة فيقتل الحر بالمبد والعبد بالحر .

تلك مناقشة الحنفية لادلة الجمهور ، أما الجمهور:

نقد ناقشوا ادلة الحنفية نقالوا ؛ ان الحمومات التى احتج بهسسا الحنفية قد خصصتها السنة ءاذ روى عن النبى صلى الله طبه وسلم مايسدل على ان الحر لا يقتل بالعبد من طرق مختلفة يقوى بمضها بمضا وبذليسسك قال جماعة من الصحابة منهم ابو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وطبى بن ابسي طالب وجماعة من التابعين منهم علاً والزهرى عنس الستبعد جدا ان يعمل هؤلاً الصحابة والتابعين على خلاف السنة فيجب الاغذ بما قالوا ومتابعتهسم في ذلك .

واما ما احتجوا به من المعقول فلا تعارض به النصوص لان ذلك سمسمن نساد الاعتباركما تقرر ذلك في الاصول .

وكون العشرة يقتلون بالواحد ءوالرجل بالعرأة والصحيح بالمريسيض

 ⁽١) انظر مجموع الفتاوى (١) ١٠) .

فلأن المدد والصحة والمرض ليس له تأثير في التكافؤ وهدمه فان كل واحد مسن المشرة والصحيح والمريض كما في والمتعاص .

اما مناقشة ادلة من قال ان الحريقتل بالميد وان كان سيسسدا فقد ذكرها غير واحد من الملما وانها غير صالحة للاحتجاج ذلك ان الحديث الذي استدلوا به على ان السيد يقتل بمبده وهوو تؤله صلى الله عليه وسلسم من قتل عبده قتلناه ومن جدعه جدعناه قد اول بمدة تأويلات شها :

- (١) ان شدا الحديث مسوخ بقوله تعالى ؛ الحر بالحر والمبد بالمبد .

(٢) وهذا استعمال شائع ذائع .

نان الرسول صلى الله طبه وسلم قال ني بلال حين اذن قبل طلـــوع الفجر : إلا ان الصبد قد نام .

وبلال حينذاك حر .

وسه قول الله تمالى :" وآتوا اليتاس اموالهم" والمراد الذين كانسسوا يتاس لانهم حين اعطائهم اموالهم لم يكونوا يتاس .

وقد قال ابن الاثير عن الحديث: قبل أن الحسن راوى هذا الحديث كان يقول : لا يقتل الحر بالمبد فلمله نسى هذا الحديث الذى كان يرويه ويحتمل أن يكون الحسن لم ينسعه ولكه كان يتأوله على غير ممنى الا يحساب ويراه نوما من الزجر ليرتدعوا وكما قال في شارب الخمر: أن عاد في الرابعة الخاسة فاقتلوه عم جي * به نيها فلم يقتل * .

اذن من تلك المناقشات يتضع أن أدلة من ذهب الى عدم قتل الحسر بالمبد مطلقا أي سواف اكان الحرسيدا أم غيرسيد هي الراجعة .

⁽١) عون المعبود (٢٢٦:١٢) .

⁽٢) عون المعبود (٢ : ٢٣٧) ، وانظر نيل الا وطار (٢ : ١٧) .

⁽٣) انظر النهاية (٢:١٤) ، وعون المعبود (٢٢١:١٦) .

قال الشوكاني ؛ والاحاديث القاضية بانه لا يقتل حر بمبد قد رويست من طرق متمددة يقوى بمضها بعضا فتصلح للاحتجاج .

وليس هناك ما يمارضها فيجب المصير الى مادلت طبه ومخاصة ان كثيرا من الصحابة قض بذلك ومنهم عمر بن الخطاب رض الله عنه . كما سيسسسق تضحيم .

⁽١) نيل الاوطار (١٧:٧) .

(٢) اتحاد القاتل والمقتول في الاسلام

اتضح فى المسألة السابقة ان الحر لا يقتل بالميد وذلك لان الـــرق وهو اثر الكفر وصف يجمل من اتصف به غير كفة اللحر فلا يقاد به على التفصيــل الذى سبق بياته وبلزم من ذلك ان لا يقتل مسلم بكافر سوا* اكان ذميــــــا ام مستأننا .

(٣٧) فقد روى عبد الرزاق وغيره : ان رجلاً من المسلمين وقتل رجلاً من اهـل المحيرة نصرانيا عبدا وفكتب في ذلك الي عبر بن الخطاب رضى اللــــه عنه وفكتب : ان اقيده فيه وفيينما هو كذلك واذ جا * كتاب من عبد عسر الا تقتلوه فانه لا يقتل مؤمن بكافروليميط الدين .

فالاثر دل طن ان عربن الخطاب رض الله عنه ، امر ؛ ان يقتـــــل المسلم بالذمن في بادى الا منـــــــه المسلم بالذمن في بادى الا منـــــــه اذ كتب الى واليه تاكلا له ؛ لا تقتلوه فائه لا يقتل مؤمن بكاثر .

هذا الاثر قد جا من عبر من عدة طرق يؤيد بعضها بعضا وهسيسى كلها تدل طبى ان عبر رضى اللهعنه قد رجع عن قصاص المسلم بالكافسر مطلقسا اى سوا اكان ذمياام غير ذمى وقد بينت بعض الاثار سبب رجوعه رضى اللسيه عنه وذلك ان بعضا من الصحابة عذاوه عن قود المسلم بالذمى .

(٣/) فقد روى عبد الرزاق عن مجاهد ؛ أنه قال ؛ قدم عمر بن الخطاب الشام فوجد رجلا من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة ، فهم ان يقيــــده

⁽۱) انظر صنف عبد الرزاق (۱۰:۱۰) مسئن البيبيق (۲:۱۸) المعلى
(۱۰:۹۱) مشرح معاني الا تار (۱۹:۳۱) مكسنز المسلسال
(۲۰:۲۱) رقم ۲۱۵، ۲۵، ۱۵ مالله راية (۲۳:۲۱) متلخيسس الحبير (۱۳:۲۱) دكر ابن حجر: ان ابن حزم صحمه ، سنده: قسال ابن حزم : رويناه بالرواية الثابتة من طريق شعبة اغبرنا عبد الملك بمن ميسرة عن النزال بن سبرة عن عمر ، وروى ايضا من طريق الحسن عسن عسن

فقال له زيد بن ثابت : اتقيد عبدك من اخيك فجمل عمر ديته .

فعلى هذا يكون عبر رضى الله عنه ترك قتل المسلم بالذمن لما يستلزمه قياس الاولى وفادا كان الحر لا يقتل عنده بالعبد ووالحال ان الرق اثرالكفسر لزم ان لا يقتل مسلم بكافر من باب اولى واحرى .

وليس بيميد إن يكون الصداعة حين قالوه من قتل المسلم الكافسير قد روا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

(•)) نقد روی عبد الرزاق عن ابن ابی حسین ان رجلا مسلما شج رجلا مسن اهل الذمة ، نهم عبر بن الخطاب ان یقیده ، فقال معاذ بن جیسسل قد علمت ان لیس ذلك له ، واثر ذلك عن النبی صلی الله علیه وسلسسم فاعطاه عبر بن الخطاب في شجته دینارا ترض به .

فهذا الاثر تدبين ان الصحابة حين مفلوا عبر من قتل المسلسسم بالذمى قد اثروا له ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما روى مسسن مماذ بن جبل فيه مومن ناحية اخرى فان فحوى قول عبر رضى الله عنه وفانسه لا يقتل مؤمن بكافر ، يدل على ان عمر قد روى له ذلك عن رسسول اللسسسه

⁽١) سنن البيهقي (٢:٨) .

⁽٢) سنن البيهقي (٢:٨) .

⁽٣) مصنف عبد الرزاق (١٠٠٠) .

سنده في مصنف عبدالرزاق :عبدالرزاق فن ابن عربيج اخبرني المحسين ابي حسين ،

صلى الله طبه وسلم ءولاشك ان الحديث تد ثبت بذلك كما سيأتى بيانــــــه ان شاء الله .

لكن بعض الفقها وممهم الله اولوا ما اثر عن عمر في ذلك .

فالطحاوى يقول ؛ فهذا صررض الله فنه قد رأى ان يقتل السلسم بالكافر ءوكتب به الى عامله بحضرة الصحابة ء فلم ينكره عليه منهم منكسر ء وهسندا مندنا منهم على المتابمة له على ذلك ءوكتابه بحد هذا "لايقتل" يحتسسل ان يكون ذلك منه على انه كره ان يبيج دمه لما كان من وقوفه عن قتله ء وجمسل ذلك شبهة ء منحه بها من القتل ء وجمل له الدية كما يجمل ذلك فى القتسل الممد الذى تدخله شبهة (١)

ويقول السرخسى رحمه الله : عن عمر انه امر بقتل رجل مسلم برجسل من اهل الحيرة نبى عثم بلغه انه نارس من فرسان المرب بنكتب فيه الاتقتلسوه يمنى ليسترضوا اوليا م فيصالحوهم على الدية . (٢)

وماقالاه رحمهما الله نيه نظره ذلك ان قول الطحاوى رحمه اللــــــه لم يتكر ذلك على عمر احد من الصحابة غير مسلم وفقد مر انكار زيد بــــن غايت وابي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل طبه رضى الله عنه قود السلــــم بالذمى وسيأتى مثل ذلك عند الكلام على قود المسلم بالذمى فيما دون النفس ولا يصح ان يقال ان عمر لم يقده به لشبهة عرضت له يلائه قال رضى الله عنـــه لا يقتل مؤمن بكافر وهو قول مطلق لم يقيد بشبهة ولا غيرها وذلك يؤكد رجوعـــه عن قتل المسلم بالذمى سوا* اكانت هناك شبهة ام لا .

⁽١) شرح معاني الاثار(٣:١٩٦) .

 ⁽۲) المبسوط (۱۳۲:۲۲) ء انظر گنز العمال (۳۰:۳۰) رقم ۳۵۲۹ فقد ذكر ان الرجل الذى لم يقتله عمر بالذ من كان جند يا

التى لا تأثير لها فى القود وعدمه كما لو كان القاتل شريفا والمقتول وضيه النان ذلك لا تأثير له فى القود وعدمه بالا تفاق ووقوله : ان عمر اراد ان يسترضى الحيام، فيهالموهم على الدية و تأويل يمتاج الى دليل لان ظاهر اللنسسط يدل على خلافه اذ يدل على ان المسلم لا يقتل بالذمى رضى الحيام الذمسسى الم يرضوا فلا دليل على عدم طلب رضاهم .

اذن لا يقتل مسلم بكافر عند عمر مطلقا .

وسا يؤيد ذلك عنه ان يهبوديا قتل غيلة قلم يأمر فيه رض الله عنسسه بالقصاص وانما لرفيه بالدية .

(١٤) فقد روى عبدالرزاق وغيره : ان يهوديا قتل غيلة فقضى فيه عمر بسبب (١) الخطاب رضى الله عنه باثنى عشر الف درهم ولم يقد قاتله به .

نان القتل غيلقمد موجبه القصاص ومع ذلك لم يقتص عمر رضى الله عنسمه من المسلم الذي قتل اليهودي وماذلك الالأن المسلم عنده لا يقتل بالذمي .

تهم ورد عن عبر رضى الله عنه أن المسلم يقتل بالذمى تعزيرا وسياسسة لا تصاصا وذلك أذا كان من خلقته وطبيعته القتل والاستخفاف بدما * اهسسل الذمة أو كان لصا أو خارباً * .

(۲) فقد روی عبد الرزاق وغیره ان ایا موسی کتب الی صرین الخطاب فسی رجل مسلم قتل رجلا من اهل الکتاب فکتب عمر : ان کان لصا او خاربا فاضر عبد از کان لصا او خاربا فاضر عبد قاهره آریمة الاف درهم .
 (۲)

⁽١) مصنف عبد الرزاق (٠٠:١٠) ، كَثَرُ العَمَّالُ (٣٠٤:٢) رقم ٣٥٢٤ ، المحلق (١٠:٩٣) ،

سنده في حيف عبد الرزاق : عبد الرزاق عن رباح بن عبد الله تــــال اخبرني حميد الطويل ، انه سمع انسا يحدث ٠٠٠

 ⁽٢) الخارب سارق الابل خاصة ثم نقل الى غيرها اتساعا . انظر النهايســة
 لابن الاثير (٢:٢) .

⁽٣) صنف عبد الرزاق (٩٣:١٠) ، سنن البيبيقي (٣٣:٨) ، كنز المسلل (٣٠:٨) رقم ٣٥٢٢ ، ٣٥١٥ ، ١٥٥٨ ، المحلل المحلل (٣٤٨:١٠) .

- (٣)) وفي بمض الروايات ؛ ان كان تتالا فاقتلوه ءوان كان غير تتال فـــذروه (١) ولا تقلوه :
- (٢٠) وفي بمض الروايات ؛ ان كانت طائرة مئه فاغرمه الدية وان كان خلقــــا (٢) او عادة فاقده مئه .
- (ه ٤) وفي بعض الروايات قال عبر ؛ ان كان لصا عاديا فاقتلوه وان كانت انسا (١٦) هي طيرة منه في عرض فاغربه اربعة آلاف درهم .

فدل ذلك على ان المسلم اذا قتل احدا من اهل الذمة وكان مسسن عادته القتل ءاو كان لصا او خاربا فائه يقتل سياسة وتحزيرا

فان قبل: قد جا عن عدر: فاقده به يوفي بحض الروايات فاقتله بسه وهذا يدل طبى ان المسلم اذا كان لصا خاربا أو من شأته وطبيعته قتسسسل اهل الذمة قصاصا لان قول عدر اقتله بسسه او اقده به ليس بتعزير وأنما هو قصاص .

اجيب بان الروايات جافت مختلفة السياق فنى بمضها قال مر اقتلسه وفى بمضها اضرب عنقه وفى بمضها فاقده به ووغد ذلك يجب حمل بمضهسا على بمضلان بمضها يفسر بمضا فيقال حينئذ ان معنى قوله رضى الله عنسه فاقتله به او اقده به اى اعمل به ذلك سياسة وتمزيز ابدليل انه قال فسيسن بمض الروايات فاضرب عنقه ولم يأت فيه ذكر القود ، ومن ناحية اخرى فانسسه لو كان مدنى فاقتله به او اقد به لكان الواجب القود أمى قود المسلم بالذسى فى كل حال ، والثابت عن عمر خلافه لان التكافؤ بين المسلم والذمى متمسذر، وبذلك يصبح انه لا تعارض بين الا ثار المروية عن معرفى ذلك .

⁽١) سنن البيهقى (٢:٨ ٣٣٥٣) ٠

 ⁽٢) مصنف عبد الرزاق (٤::١٥) ، سنن البيبق في (٣٣:٨) قصة مشابهـــة لهذه القصة مع ابى عبيدة . المحلي (٣٤٨:١٠) .

وطبيه فمذهب عمر رضى الله عنه عدم جواز قتل المصلم بالذمى قصاصسا ويقتل سياسة وتعزيرا أن كان معتادا القتل والاستخفاف بحق أهل الذميسة أو كان لصا خاربا ومن نسب إلى عمر رضى اللهعله غير ذلك فقد خالف الثابست عنه بالروايات المعتمدة .

رأى الفقها ا

ذلك نقهمر بن الخطاب رضى اللهمنه في قتل المسلم بالذمي ،اســـــا الفقها " من يمده فقد اختلفها :

فابوهنيفة رحمه الله ذهب الى ان المسلم يقتل بالذس قصاصا ولا يقتسل بالمستأس .

وذ هب الجمهور الى انه لا يقتل مسلم بذمى مطلقا اى سوا ° تتله عبلــــة ام غير غيلة ، وسوا ° كان ذميا ام مستأمنا ' .

الادلية :

تلك هى اقوالهم رحمهم الله وكل منهم يحتج لما ذعب اليه بادلـــــة يراها حجة له .

فابو حنيفة رحمه الله يحتج بممومات الكتاب والمنة ، فمن الكتاب قــــول الله تمالي

(١) "يا أيها الذين آمنوا كتب طبكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبسد بالعبد والانثن بالانثن فن عنى له من أغيه شن عاتباع بالمسسسوف

⁽۱) انظر الهداية (۲۰۰۶) و حاشية ابن عابدين (۲۰۰۳ه) و بدايسة المحتهد (۲۰۱۳ه) و المحتهد (۲۰۱۳ه) المحتمد (۲۰۱۳ه) المحتمد (۲۰۱۳ه) و المحتمد الاحكام السلطانية (۲۰۲۷) و کشاف القلاع (۲۰۱۰)

واداً اليه باحسان ﴿

قال الجماص في وجه دلالة الاية على المطلوب ؛ هذه الاية تدل علسي قتل المسلم بالذمن لا قتضاء اول الخطاب ايجاب عموم القصاص في سائر القتلسي واما تخصيص الحر بالحر ومن ذكر ممه فلا يوجب الاقتصار بحكم القصاص عليسسه دون اعتبار ابتداء عموم الخطاب في ايجاب القصاص .

وقال في مكان آخر : وقوله في سياق الاية : فين عفى له من اخيــــه شي : لا دلالة فيه على خصوص اول الاية في المسلمين دون الكفاره لا حتـــال الا خوض جهة النسب، ولان عثف ما انتظمه لفظ المموم طيه بحكم مخصـــوص لا يدل على تخصيص حكم الجملة .

- (٢) وكذلك قول الله تمالى" وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس يقتضى عموم قتل المؤمن بالكافر لان شريمة من قبلنا من الانبياء ثابتة في حقسا مالم ينسخها الله تمالي على لسأن رسوله صلى الله عليه وسلم .
- (٣) وكذلك قوله تمالى : "ومن قتل مظلوما فقد جملنا لوليه سلطانا". بقد ثبت بالا تفاق ان السلطان المذكور في هذا الموضع قد انتظم القــــود وليس فيها تفصيص مسلم من كافر فهو طبيهما " ثم قال الجماص بمـــــد ان ذكر هذه الا يات : وسافر ماقد منا طواهر الآي يوجب قتـــــل السلم بالذمي طبي ما بينا اذ لم يفرق شي "منها بين السلم والذمي ،

⁽١) البقرة : ١٧٨٠

٢) انظر أحكام القرآن للجماص (١٣٤١) ٠

⁽٣) نفس المرجع السابق .

⁽٤) المائدة: ٥٥ .

⁽ه) الاسراء: ٣٣ .

⁽٦) احكام القرآن للجصاص (١:١٤١٤١١) ٠

٧) احكام القرآن للجماص (١٤٠:١)

واحتجوا من السنة :

- (١) بما رواه البخارى وغيره من قوله صلى الله عليه وسلم "النفس بالنفس"
- (٢) وسام رواه مسلم وغيره من قوله صلى الله طبيه وسلم "كتاب الله القصاص".
- (٣) وسا رواه أبو داود وغيره من قوله صلى الله طبيه وسلم "من قتل عصد ١ نبو قود ".
- (؟) وبما رواه سلم وغيره من قوله صلى الله طيه وسلم "من قتل له قتيــــل في الله عند الله والله والله والله القتيل (؟)

نان هذه الاحاديث قد دلت بصوسها طبى أن المسلم يقتل بالذسسى اذا تممد القتل لانها لم تفرق بين المسلم وفيره ولو كان هناك فرق لذكسره النبى صلى الله عليه وسلم ءاذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجسة بهسل قد ورد عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قتل مسلما بذعى فقد روى الدارقطني عن عبدالرحمن بن البيلماني عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلسم قتل مسلما بمماهد وقال : أنا اكرم من وفي بذمة .

⁽١) انظر تخريج الحديث (ص٥٥٥) من هذه الرسالة .

ie ie as (1470) as as as (7)

ii ii ii (1770) ii ii ii (7)

⁽٤) الدراية (٢٦٩:٢) رواه البخارى وغيره .

⁽ه) نصب الراية (٢٣٦: ٣٣٦) ، شرح معاني الافار (٢: ١٩٥) ، الدرايسية (٢: ٢١) ، نيل الاوطار (٢: ٢٠) تنيل الاوطار (٢: ٢٠) تتال الزيامي : وفي التنقيح : وعبد الرحمن بن البيلماني وثقه بمضهم وانما اتفقوا على ضعف إيبه .

⁽٢) نصب الراية (٢: ٣٣٦) ، في سنده مجمولان محد الله بن يعقبوب وعبد الله بن عبد المزيز ، الدراية (٢: ٢٦٢) قال ابن حجر هو شد ابن داود في المراسيل ،

فان هذه الاحاديث قد دلت طن جواز قتل المسلم بالذمسي ، وقسد ورد من الاثار المروية عن الصحابة ما يؤيد ما ذهبها اليه ، منها :

- (۱) مارواه الشافعي ان على بن ابي طالب رضي الله عنه اتى برجل مسسن السلمين قتل رجلا من اهل الذمة قال : فقامت عليه البيئة فامر بقتله فبعا اعوه فقال : قد عفوت فقال : لا وكن قتله لا يرد اغي على ، وموضوني قال : الت اعرف من كان له ذمتسا فده كدمنا وديته كدينتا ا.
- (٢) وروى عبد الرزاق عن ابراهيم ان رجلاً مسلماً قتل رجلاً من اهــــــــل (٢) الكتاب من اهل الحيرة فاقاد منه صر .
- (٣) روى مبدالرزاق عن عمر بن عبدالمزيز انه كتبالى امير الحيرة ، قسائلا السسسه في رجل سلم قتل رجلا من أهل الذمة أن أد فعه السسى وليه فأن شأ قتله وأن شأ عفا عنه وقال قدفمه اليه فضرب عنقه وأنسسا الطلب (٣)

فهذه الاحاديث والاثار من الصحابة والتابحين قد دلت على ان المسلم يقتل بالذمي اذا تعمد قتله ولو كان القصاص غير جائز لما امر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل المسلم بالذمي ولما قال بذلك الصحابة رضى الله عنهم وعسل بذلك التابعين .

ومن حيث المدنى نان المسلم اذا سرق مال الذمى تقطع يده بالاتفاق وذلك لان حرمة مال الذمى مثل حرمة مال المسلم ناذا كان ذلك كذلك انسلا وذلك لان حرمة من ماله نيجب على من سفكه القصاص كما يجب علي...

⁽١) نصب الواية (٣٣٧: ٤) ، عنيل الاوطار (١٣:٧) . في سنده فند الطيراني : إبو الجنوب الاسدي يُوهو ضميف الحديث .

⁽۲) نصب الراية (۳۳۷:۶) ، مصنف صد الرزاق (۱۰۱:۱۰) ، كنز المسال (۲) ، ۱۰۱) ، كنز المسال (۲) ، ۱۰۱) ، كنز المسال

⁽٣) نصب الراية (٤: ٣٣٧) ، مصنف عبد الرزاق (١٠ ٢ ، ١٠١٠) .

من سفك دم المسلم ، لا شك ان حرمة دمه اعظم ظذ لك يجب ان يقتص من قاتله .

ومن ناحية اخرى فان الذمى معصوم الدم طبى التأبيد لان عصمت قد ثبت بالدار فهو مساو للمسلم من هذه الحيثية يرفلا بياح دمه الا اذاكان محاربا فياح دمه حينتذ للحرابة .

بخلاف المستأمن فانه ليس بمحقون الدم طبى التأبيد ، وكثره باعث طسى المرابة ، لا أن المحرابة ، لا نه طبق المحرابة ، لا نه المحرابة ، لا نه طبق المحرابة ، لا نه ا

وهجة الامام مالك رحمه الله على قتل المسلم بالذمن اذا قتله غيلسسة قوله تمالى ؛ انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسمون فى الارض فساد النيقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديمم وارجلهم من مثلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم خزى فى الدنيا ولهم فى الاخرة عذاب عظيم .

فان المحارب يقتل هدا لله سوا كان مسلما أو دميا .

وهجة الجمهور الذين يقولون : لا يقتل مسلم بكافر مطلقا : السنسسة والمعقول ، فالسنة :

(١) مارواه البخارى وغيره من ابى جميفة قال : قلت لملى هل عند كــــم شى من الوحى ماليس فى القرآن نقال : لا والذى فلق الحبـــــة وبرأ النسمة الا فيما يعطيه الله رجلا فى القرآن وما فى هذه الصحيفة قلت وما فى هذه الصحيفة قال : المقل وفكاك الاسير وان لا يقتــــل

⁽١) الهداية (١٦٠:٤) ، شرح مماني الاثار (٣،١٩٥) ، حاشية ابسين

عابدين (٢:٤٣٥) ٠ (٣) المائدة: ٣٣ .

⁽٣) المنتقى (٧:٢(١) ·

(۱) مسلم بكافر .

- (٢) وارواه ابوداود والنساعي عن قيس بن عباد قال : انطلقت انا والاشتر الي على رضى اللهضد فقلت له هل عهد اليك رسول الله صلى اللـــــه عليه وسلم شيئا لم يمهده الى الناسهامة قال : لا الا ماني كتابي هـــذا فاخرج كتابا من قراب سيفه اذا فيدع : المؤمنون تتكافأ دماؤهم ، وهــــم يد على من سواهم ، ويسمى بذ متهم ادناهم ، الا لا يقتل مؤمن بكانـــر ولا ذو عهد في عهده .
- (٣) وروى ابو د اود عن عائشة رضى الله عنها عن رسول الله صلى الله عليسه وسلم قال : لا يحل قتل مسلم الا في احدى ثلاث عصال : زان محصسن فيرجم ورجل يقتل مسلما متصدا ، ورجل يخرج من الاسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل او يصلب او ينفى من الارش .

فالاحاديث هذه قد دلت على ان المسلم لا يقتل بالذمى مطلقا ووهسى الحاديث صحيحة صالحة للاحتجاج ومخصصة لجميع الحمومات والهمسسسا دلت عليه ذهب كثير من الصحابة والتابعين ، فمن الصحابةمبر بن الخطسساب (3)

 ⁽۲) منتق الاخبار بشرحه نيل الاوطار (۲: ۱) قال ابن تيمية رواه احمـــد
والنسائي وابو د اود ، وقال الشوكائي : صححه الحاكم .
 المحلي (۱: ۳۵۳) ، مصنف عبد الرزاق (۱: ۱۰۰) .

 ⁽٣) منتق الأخبار بشرحه نيل الاوطار (٢٠٢) قال ابن تيمة : رواه النسائى
 وقال الشوكاني اخرجه أيضا أبو داود والحاكم وصححه .

صنف عبد الرزاق (. (، ۹ ، ۹) . (؟) المحلى (. (، ۹ ؛ ۳) قال ابن حزم هو نهاية الصحة من عثمان .

⁽ ه) انظر هذه الافار في مصنف عبد الرزاق (، (; ، ،) عنيل الاوطَــــار (ه) : ١٨) عالمحلي (، (; ٩ : ١)

ويستأنس لما ذهبوا اليه بقوله تعالى : "ولن يجمل الله للكافريـــــن على المؤمنين سبيلاً (١)

ذلك انه لو قتل المسلم بالذمى لكان فى ذلك اعظم سبيل للكافر علــــى المؤمن ثم ان المحمنى يؤيد هذا القول لان الكفر نقص والاسلام كمال فلا يجــوز ان يؤخذ كامل بناقص كما لا يؤخذ حر بعبد ولا مسلم بمستأمن ٢٠)

المناقشة والترجيح:

هذه هي الادلة التي احتج بها كل فريق لما ذهب اليه وقد ناقش كسل فريق منهم ادلة الفريق الاغرالتي احتج بها .

فالحنفية ناقشوا ادلة الجمهور فقالوا : ان قوله صلى الله عليه وسلسم لا يقتل مؤمن بكافر ولا دو عهد في عهده يستحيل ان يكون معناه لا يقتل مسلسم بذمي لانه لو كان ذلك كذلك لكان لحنا ورسول الله صلى الله عليه وسلسما بعد الناسمن ذلك اذ لو كان ذلك هو مراد رسول الله صلى الله عليه وسلسم لقال : لا يقتل مؤمن بكافر ولابذى عهد في عهده ، غلبا لم يكن كذلك علسسما ن ذا العهد هو العمني بالقصاص وكان معناه : لا يقتل مؤمن بكافر حربسي ولا ذو عهد في عهده بكافر حربسي

ولذلك نظير في القرآن.

فان الله تبارك وتمالى قال : "واللائل يئسن من المحيض من نسائك م ان ارتبتم فمد تهن ثلاثة اشهر واللائل لم يحضن " (؟)

فكّان معنى ذلك : " واللائن يئسن من المحيضواللائن لم يحضــــــــن ان ارتبتم فمدتهن ثلاثة اشهر" . فقدم واخر .

⁽١) النسا : ١٤١ .

⁽٢) انظر نيل الاوطار (٦٣:٢) ، المحلي (٢٥٢:١٠) .

⁽٣) شرح معانى الاثار (٣:٣) .

⁽٤) الطلاق: ٢.

⁽٥) شرح معانى الاثار (١٩٣:٣) .

ثم أن الحديث الذي يحتج به الجمهور وهو قوله صلى الله عليه وسلسم لا يقتل مؤمن بكافر لم يرو من طريق صحيح الا من طريق على رضى الله عنه فهو اعلم بتأويله وقد اثر عنه رضى الله عنه انه كان مين إشار على عثمان بن عفسان رضى الله عنه بقتل مبيد الله بن عمر لقتله الهرمزان وجفينة وكانا ذميين عنسين المحال ان يروى قول النبي صلى الله عليه وسلم : لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوجهد في عهده بكافر على ان معناه لا يقتل مسلم بذمي ثم يخالفه عويشير بقتسسل عبيد الله وهو مسلم لا نه قتل ذميا عنملم من ذلك ان تأويل الحديث عنده على غير ذلك المحنى عومو ما قلناه : لا يقتل ذوعهد في عهده بكافر حربين . ومسا يدل على ان هذا هو المقصود من الحديث ماذكوه أهل المخازى: ان هسذا المحديث قبل قبل الفتح عومهد الذمة انما كان بحد الفتح عفدل ذلك علسسي ان الندي صلى الله عليه وسلم كان يعنى لا يقتل مسلم بمستأمن عفظهر بذلك الله الحديث نيس في محل النتاع و

فان قبل ان حديث ابن جحيفة لم يأت فيه ذكر للمعاهد انما جــــاء فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم: لا يقتل مؤمن بكافر .

أجيب بان الحديث في الاصل واحد لان ايا جحيفة فزاه الى صحيفـــة على رضى الله عنه قدل ذلك على ان بعض الرواة اختصروه ظم يذكـــــــروا ذا المهد فيه .

ثم على فرض انهما حديثان وليساحديثا واحدا قان الواجب يقتضــــه على ان يحملا على انهما وردا مما ولانه لم يثبت ان اللبي صلى الله عليــــه وسلم قالهما في وقتين ذكر تارة ذا المهد ولم يذكره تارة اخرى وتــــــــم ان الذين قالوا : لا يقتل المسلم بالذي قد وافقونا على ان ذميا لو قتل ذميا ثم اسلم القاتل لم يستقط عنه القود باسلامه فلو كان الاسلام يعنم قود المسلـــم

⁽١) شرح معاني الاثار (٣٠٣) .

⁽٢) شرح معانى الاثار (٣:١٩٤) .

⁽٣) نيل الاوطار (٢:١٦) .

(١) بالذمي ابتداء لمنعه اذا طرأ بعد وجوب القود قبل استيفائه .

ثم أن القوالة بأن المسلم لا يقتل بالذبي ينافي معنى قول الله تعالـــــل " ولكم في القصاص حياة يا أولى الالباب، لان الله عز وجل أراد بقا * اهــــل الدمة حين حقن دما *هم بالذمة مؤوجب أن يكون قتله عبدا موجبا للقصــــا ص لان في ذلك حياة لكل من حقن دم * .

تك هي مناقشة الحنفية لادلة الجمهور.

اما ما احتج به الاعام مالك على قتل المسلم اذا قتل نميا غيلسسسة فقد ناقشه الطحاوى اذ قال ؛ اذا كان قتل الخيلة غربعا من قول النسسبى صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافر" والنبى صلى الله عليه وسلم لم يشسترط ذلك ولم يستثن من الكفار احدا فكما كان ليمم ان يغرب وا من الكفار مسسسن اربحد ماله ، كان لمخالفيهم ان يخرجوا ايضا من وجهت ذمته .

وقال ابن حزم مامعناه: ان تغريق الا مام مالك رحمه الله بين قتــــل المسلم الذمى غيلة اوغير غيلة لا دليل طيه وواحتجاجه بآية الحرابة لا يستقيم لـه لان المشهور عنه انه يقول فيها بالتغيير لا بالترتيب وجمل الخيار في ذلــــك

⁽١) شرح مقاني الاتار (٣٠٢) ٢٠ . (٢) احكام القرآن للجماص(٢٠١١،٥٤١) .

⁽٣) شرح معانى الاثار (١٩٦:٣) .

للإمام أن شاء قتل وأن شاء قطعه أو صلب أو نفى من الارض، فكيف يستدل طــــى وجوب قتل المسلم أذا قتل الذمي غيلة مع أنه لا يقول فيها بالترتيب .

ثمان من يقول بالترتيب في الاية لا يقتل المحارب ان قتل حال حرابته من لا يقتل به المسلم في غير الحرابة والمالكية انقسهم لا يقتلون المسلم بالذمس (١) في غير الحرابة .

قال ابن تيمية رحمه الله ؛ وهذا مثل شرع محمد صلى الله عليه وسلسم اذ قال النبى صلى الله عليه وسلم ان المسلمين تتكافأ دماؤهم وليس فسسسى (٢) الشريمتين ان دم الكافر يكافى و دم المسلم .

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "النفس بالنفس" وقوله كتاب اللــــــه القصاص ، انما هو خطاب للمؤمنين وليس فيه للكفار ذكر .

اما حديث ابن البيلماني : فلا حجة فيه سوا الكان متصلا ام مرسللا لان ابن البيلماني ضميف لا تقوم به حجة اذا اوصل فضلا عنه اذا ارسل ، قاله (٢) الشوكاني وغيره : وقال ابن رشد : ضعف اهل العديث حديث بن البيلماني .

وقال ابوعبيد : هذا الحديث ليس بمسك. فلا يجمل مثله اما مسسسا (٥) تسغّك به الدما° . ثم على فرض ثبوته فقد اجاب عنه الشافعي رحمه اللسسسه

⁽١) المحلي (١٠:١٠) .

⁽٢) مجموع الفتاوى (١٤:٥٨) . (٣) نيل الاوطار (٢:١٢)

⁽ع) بداية المجتهد (٢:١) .

⁽ن) انظرنيل الاوطأر(١٢:٧) .

بانه كان فى قصة المستأمن الذى قتله عبرو بن امية الشبى وهو ليبي بذه و الله كان فى قصة المستأمن الذى قتله عبرو بن امية الشبى محل النزاع فهو مسسوخ لا يقتل مؤمن بكا فر كسان لا نقصة عبرو بن امية الشبى كانت قبل الفتح وجديث لا يقتل مؤمن بكا فر كسان فى زمن الفتح فهو متأخر والمتأخر ناسخ للمتقدم . وباروى عن الصحابة فسي قتل المسلم بالذمى يقول الشافعى رحمه الله فيما روى عن عبر : لا يهمسسل بعرف ما روى عنه لان جميع ما روى اما منقتلع او ضميف او يجمع الضم على رش الله عنه عبر وي عن عبر انه رجع عن قود المسلم بالذمى عوما روى عن عبر انه رجع عن قود المسلم بالذمى عوما روى عن على رضى الله عليه وسلم والحجة فيسا مروى عنه عاروى عن النبى صلى الله عليه وسلم والحجة فيسا رواه لا في ما روى عنه يا الله عليه وسلم والحجة فيسا مراه لا في ما روى عنه بيا له عليه وسلم لا يقتل مسلم بكا فر ثم يقول بخلاف .

ويقول الشوكانى ؛ ويجاب عاروى عن معروض الله عنه بانه لا د لالسسة فيهلين قال بقتل المسلم بالذي مطلقا لان عمروضى الله عنه رتب قتله علسي كونه لصا عاديا وذلك غارج عن محل النزاع ، لان عمر اسقط القصاص الاان يكون المسلم لصا عاديا ظوكان القصاص واجبا لما اسقطه لان ذلك لا يسقط القصاص عند الجميم .

تلك هن المناتشات التى دارت في قتل المسلم بالذمن والذى يترجست لدى هو ان المسلم لا يقتل بالذمن الا ان يكون المسلم من عادته الاستخفساف بحق اهل الذمة وقتلهم او كان لما اوعاد يا كما اثر من مروكما قال الاسسام ملك رحمه الله والليث في المسلم اذا كان محاربا لان ماقاله عمر يمكن ان يكون دليلا لهما .

⁽١) نيل الاوطار (١٢:٧) .

⁽٢) نيل الاوطار (٢: ١٣: ٧) .

⁽١٣: ٢) نيل الاوطار (١٣: ٢) .

⁽٥) انظر المرجم السابق .

قال الشوكاني: وتد يتمسك بما روى من صرفيما ذكرنا عن مالسبك والليث اذ قالا: يقال السما بالذي ان قتله غيلة ، وهذا هو اعدل الاقوال لان قوله صلى الله عليه وسلم: لا يقتل مؤسن بكافر ولا ذو عهد في عهسسده لان قوله صلى الله عليه وسلم: لا يقتل مؤسن بكافر ولا ذو عهد في عهسسده فقد يكن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن قتل اهل الذمة ءوقد تكسسون الواو ليست للمطف وانما هي للاستثناف، فلا المحن في الحديث ولا يمح حمل عموم قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤسن بكافر طي نوع خاص من الكفار كالحوييين او المستأخين بل المراد كل كافر كما فهم ذلك الصحابة رض الله عنهم عاسما اذا كان المسلم لما عاديا او مستخفا باهل الذمة قائه يقتل تمزيرا وسياسسة كما اثر عن مررض الله عنه ويكون ذلك مخصوصا من الحديث وهذا اعسدل الاقوال.

⁽١) نيل الاوطار (١٣:٧) ·

⁽٢) انظرنيل الاوطار(١٢:٧) : شرح معانى الاعبر(١٩٣:٣) .

⁽٣) مجموع الفتاوى (٣١ : ٢٢) .

(۱) (۳) من حيث العصمة وعدمها

وكما ان الحر لا يقتل بالعبد عوالمسلم بالكافر عند عمر رضى الله عنسه فانه لا يقتل عنده معصوم الدم بغير المعصوم عودلك لا نه لا مساواة بينهمسسرة في العصمة في وقت من الا وقات . والا سباب التي تزول بها العصمة كتسسيرة منها : الرد فاعادنا الله منها والزنا بعد الا حصان عوالصيال الذي لا يند فسع صاحبه الا بالقتل عوفير ذلك ما اعتبره الشرع سببا في اباحة الدم عوساً وضست ذلك عن عمر رضى الله عنه من خلال ما اثر عنه في الروايات التالية :

(١) قصة الامرد الذى قتلته المرأة فا هدر صر ٥ مه .

(٢٦) فقد روى ابن القيم في الطرق الحكية : ان الليث بن سمد قال : انسي معر بن الخطاب يوما بفتي امرد ءوقد وجد قتيلاً طبقي على وجه الطريسة فسأل عرفنامره واجتهد قلم يقف له على خبر فشق ذلك عليه ء فقلسال اللهم اظفرني بقاتله حتى اذا كان على رأس الحول ، وجد صبيسام مولودا طبقي بموضع القتيل ، فاتي به عرب فقال : قوى بشأنه ، وخذى منسان شاء الله ء فد فع الصبى الى امرأة وقال : قوى بشأنه ، وخذى منسان نفته ، وانظرى من يأخذه منك ، فاذا وجدت امرأة تقبله وتضمه السسى صدرها فاطميني بمكانها ، فلما شب الصبى جائب جارية فقالت للمسرأة ان سيد تي بمئتني اليك لتبعثي بالصبى لتراه وترده اليك ، قالت : مسهاد هبي به اليها وانا ممك ، فلما رأته اغذت تقبله وتضمه اليها ، فلساذ اذهبي به اليها وانا ممك ، فلما رأته اغذت تقبله وتضمه اليها ، فساذا

 ⁽١) المصمة المقومة : عن التى يثبت بها للانسان قيمة بحيث من هتكهـــا نعليه القصاص او الدية ، انظر التمريقات للجرجاني (ص ٣١) .

فاتت عمر فاخبرته فأشتمل على سيفه ءثم اقبل الى منزل المرأة فوج اباها متكاعلي باب داره ، فقال له ؛ يافلان مافعلت ابنتك فلانـــة؟ قال : جزاها الله خيرا يا امير المؤمنين هي من اعرف الناس بحسيق الله ، وحق ابيها ، مع حسن صلاتها وصيامها والقيام بدينها ، قــــال عمر : قد احببت أن أدخل اليها فازيدها رغبة في الخير ، وأحثه عليه فدخل ابوها ودخل عمر معه فامر من عندها فخرج ويقي هو والمرأة في البيت؛ فكشف عمر عن السيف وقال ؛ اصد قيلي والا ضربت عنقك ، وكان لا يكذب، فقالت: على رسلك فوالله لاصد قنك: ان مجوزا كانت تدخيل طي فاتخذها اما ءوكانت تقوم من امرى بما تقوم به الوالدة ، وكنت لم ـــا بمنزلة البنت؛ حتى مضى لذلك حين ءثم أنها قالت ؛ يابنيتي انـــــه قد عرض لي سفر ولي ابنة في موضع اتخوف طيها فيه ان تضيع، وقـــــــد احببت أن أضمها اليك حتى أرجع من سفرى و فعمدت إلى أبن لهـــا شاب امرد فهيأته لهيئة الحارية ، واتتنى به ولااشك انه حاريـــــة فكان يرى منى ماترى الجارية من الجارية ، حتى اغتظني يوما والمسلم نائمة فما شعرت حتى علاني وخالطني ، فمددت يدى الى شفيرية كانت الى جنبى فقتلته ، ثم امرت به فالقي حيث رأيت ، فاشتملت منسسه على هذا الصبي فلما وضعته القيته في موضم أبيه . فهذا واللـــــه خبر هما طي ما اطمتك فقال : صدقت ثم أوصاها ودعا لها وخسيرج وقال لابيها: نعمت الابنة ابنتك ثم انصرف !

⁽١) مسند عمر بن الخطاب لا بن كثير (ص ٢٠٩ - ٢١٨) ، الطرق المكسيسة (ص ٢١٨ - ٢١٨) ،

قال ابن كثير: قال احمدين منصور الربادي: حدثنا عبدالله بـــــــــن صالح حدثني الليث: قال: اتي عمر ١٠٠٠ الخ

قال ابن كثير : الأثر غريب، وفيها نقطاع مبل معضل عوفيه فوائد منهسسا انه يجوز د فوالصائل ووان لا فسان يقتله حيث لم يأمر فيه بالدية .

ومن ذلك يعلم أن معصوم الدم لا يقاد بغير المعصوم لانه لا مكافأتبينهما وقد أثر عن عمر أثرا آخر يدل على هذا المعنى وذلك في :

(٢) قصة الهذلية التي فضت كبد من ارادها .

(٤٧) فقد روى مدالرزاق وغيره ان رجلا استفاف اناسا من هذيل نارسلسوا جارية لهم ، تحتطب فاعجبت الضيف فتيمها فارادها على نفسهسسا فاستعت فماركها ساعة فانظنت منه انظلاتة ، فرسته بحجر ، فغضت كبسده فمات ، ثم جات الى اهلها فاخبرتهم فذهب اهلها الى عمر فاخسسروه فارسل فوجد آثارهما ، فقال ، تتيل الله والله لا يودى ابدا (.

فإن عمر رض الله عنه اهدر دم القتيل الذي قتلته البدلية دفاهـــــا عن عرضها حين سطا عليها واراد انتهاك عرضها بفهو صائل ساح الــــــدم حين صياله ، للمرأة حق الدفاع عن نفسها ولو ادى ذلك الى قتلـــه ، كـــــال حصل ، فما كان عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه الا أن اهدر دمه ، وقـــال قولته المشهورة : قتيل الله والله لا يودى ابدا ، فلم يوجب رضى اللهعنه علــــى المرأة قودا ولا دية .

⁽۱) الأم(۲:۱۲۳) ، المحلى (٢:١٥) ، سنن البيبش (٢:١٢٣) ، كنز العمال (٢: ٢٠١) ، مصنف عبد الرزاق (٢: ٣٥) . سنده عند عبد الرزاق : عن مصمر عن الزهرى عن القاسم بن محمد بــــن ابى بكر الصديق احسيه عن عبيد بن عبير . قال ابن كثير بعد ان ذكر السند : امناد جيد ، وفيه انقطاع .

وهناك قصة ثالثة تدل على هذا المعنى وهي :

(٣) قصة الذى قتل رجلا وجده مع امرأته متلبسا بالجريمة .

(٨) فقد روى سميد بن منصور أن عربن الخطاب رضى الله عنه بينه سبا هو يتفذى أذ أقبل رجل يعدو ومعه سبف مجرد ططخ بالدم ونجسا محتى قعد مع عرر رضى الله عنه فجمل بأكل ورقبل جماعة من النساس فقالوا : يا أمير المؤسنين : أن هذا قتل صاحبنا مع أمراته وفقلسال عمر رضى الله عنه ما يقول هؤلا قال : ضرب الاخر فضدى أمرأت بالسيف فأن كان بينهما أحد فقد قتله وفقال لهم عمر ما يقول قالسوا : ضرب بسيفه فقطع فخذى أمرأته فاصاب وسط الرجل فقطعه بالنسسين فقال عمر : أن عاد واقعد .

قالرجل الذي قتل ظالم لا يمكن انخلاص الا بقتله ، ولذلك فان الزوج لما قتله لم يطالبه عمر بن الخطاب رض الله منه بالقصاص ولا بالدية ولان السنوج شاهده متلبسا بالجريمة وقد اعترف اولياؤه بانه ضربه حال التلبس حين كسان بين فغذى المرأة ، فجمل عمر رضى الله عنه ذلك حكما لا زما لكل من كسان خطه اذ قال للزوج واعطاه السيف ؛ ان عاد وا فعد واي ان عاد احد لمشسل تلك الغملة فاقتله ولا شي و طيك .

⁽١) الاخر بوزن فرح: المطرود والمبعد ، اثظر المصباح المنير (١٠:١) .

⁽۲) المدنی (۲، ۱۵) ، مصنف این ایی شبیه (۲/ ۱۱۹/۱) ، مصنصف عبد الرزاق (۲: ۲۰) ،

قال الموفق : اخرجه سعيد بن منصور عن هشيم عن مغيرة عن ابراهيم -النخمي عن سر . . .

اجيب عن ذلك بأن هذه القصة غير الأولى بدليل ان القصة الأولى لسم يقتل فيها الزوج امرأته وانما قطع رجليها عواما في هذه القصة فان الزوج قسد قتل زوجته والرجل الذي كان معها عثم ان القصة الأولى وقعت بين يدى عسر رضى اللهعنه بخلاف هذه فقد كتب لعمر في شأتها ولم تقع بين يديه .

ثم ان القصة الثانية غير القصة الاولى من حيث الجريمة فان الاوليسسى . ماهد فيها الزوج الرجل متلبسا بالجريمة والثانية لم يذكر فيها ذلك ، بسسل المذكور ان الزوج شاهد مع امرأته رجلا والظاهر انه لم يشاهده متلبسسسا بالجريمة ولذلك اختلف الحكم . فنن شاهد انسانا مع امرأته متلبسا بالجريمسة وتتله فلاشى و طيعتد عبر ، وبن شاهد مع امرأته رجلا مختليا بها ، ولم يشاهده متلبسا بالجريمة فقتله لا يجب طيه قود وانما يجب طيه الضمان كمانى الاشسسر الثانى المروى عن عمر رضى الله عنه ، وذلك جمعا بين الاثار فلا تعارض بينهما اذن .

هذا أذا قتل الرجل من وجده مع أمرأت في خلوة أما أن أصابيسية بجرح فانه هدر . يدل على ذلك القمة الأثية .

^(؟) قصة الذي دخل بيت جندب فوجده جندب عند امرأته .

^{(،} و) فقد روی عبد الرزاق عن سلیمان بن یسار عن جندب انه اخذ فی بیتـــه (۲) رجلا فرض انشیه یعنی خصیتیه فاهدره صر ،

 ⁽۲) مصنف عبد الرزاق (۹: ۹۳، ۹۳)) بمنده الى هانى بن حزام عن عمر .
 (۲) صنف عبد الرزاق (۹: ۹۳) ، کنز العمال (۲: ۶۰۳) رقم ۳۰۳۳ .
 سنده : عبد الرزاق عن ابراهيم قال اغبرنى عمروين ابى جمغر عــــن سليمان بن يسار عن جندب .

- (۲ ه) وروى عبدالرزاق وغيره من ابى قلابة ان رجلا بقال له : جندب اخسسند شايا من شباب قويه يقال له سبرة فى بيته قضريه ضرية شديد ة واوئقسسه ورض انثيبه بفهر فندهب قويه الى سفيان بن عبدالله ، وهو عامل عليهسم لعمر ، فابطل كل شيء اصب بهسبرة ، فاتطلق قويه فاتوا صر بضجنان ، فقال سبرة ياامير المؤلنين : ان جنديا اخذنى عند اينة صتى اسألهسا المشاء ، نغمل بى كذا وكذا ، فابطل ذلك سفيان فقال صر لسفيسسان سل عن هذا ، فنان كان بعد المتحة ، فاجلده ، مائة جلدة ،

نان عمر رضى الله عنه لم يعتبر مافعله جندب امرا يستحق طيهــــه المتاب لان سبرة دخل منزله من غير اذنه فهو ظالم متحد وحينما وجــــده عند امرأته وضرب كل فقار ظهره لم يوجب عمر رض اللهعنه له قصاصا ولا ديـــة لان له الحق في ان يدافع عن نفسه وماله وحريبه فاذا نتج عن ذلك الدفـــاع شي ما يوجب قصاصا او دية فهو هدر لاش فيه ، ومثل دفاع الانسان عـــن نفسه دفاعه عن اخبه المطلوم ، فاذا نتج عنه ما يوجب قصاصا او مالا فلاش عليه وذلك مثل ما وي عدر رضى اللهعنه في الاغار الاتية :

 ⁽١) فِقَارِ إلانسان جمع فقارة وهي الخرزة التي ضي صلهب الانسان .
 أنظر المصباح المنير (٢:٢٣) .

 ⁽۲) مصنف مبد الرزاق (۲:۹۳؛) ، کنز العمال (۲:۲۰٪) رقم ۳۰۳: ۰ سنده مبد الرزاق عن ابراهیم قال اخبرنی صالح بین کیسان عن القاسم این محمد .

⁽٣) الانشان : الخصيتان ، انظر المصباح المنير(٢٠:١) .

⁽٤) الفهر: الحجر مل الكف، انظر تهذيب الصحاح (ص٣٢٠) .

 ⁽٥) ضجنان : بالتحريك : جبل بتهامة ، وقيل طبى بريد من مكة ، وقيل بينسه
 وبين مكة ٥٥ ميلاً وهو لا سلم وهذيل ، وفاضرة .

^(7) مصنف عبدالرزاق (۲ : ۳۲ و ۲۳ و ۱۳) ۰ اخبرنا عبدالرزاق تال اخبرنا معمر عن ایوب عن ایی قلابة . . .

(ه) قصة اليهودي الذي كان يتذنى بعرض مسلمة فقتله احد المسلمين دفاعا عنها .

(٦٥) فقد روى ابن حزم وغيره عن عبيد بن عبير قال : غزا رجل فخلف على امرأته رجل بن يهود فعر به رجل بن المسلمين عند صلاة الغجر وهسو يقول :

واشعث غره الاسلام مسنى خلوت بحرسه ليل التسام البيت على جردا الاحقة الحيزام كان مجامع الولات منهسا قيام ينهضون الى فشام

فدخل عليه فضربه بسيفه حتى قتله وفجافت اليهود يطلبون دمه فجاً أ (١) الرجل فاخبره بالامر فابطل عمر بن الخطاب دمه .

فعمر رضى اللعنه أبطل دم اليهودى ولم يطالب من تتله بالقصــــاص ولا الدية وذلك لان اليهودى ظالم متعد حين كان يتفنى بعرض مسلمـــــــة غاب عنها زوجها فى الجهاد فى سبيل الله .

فان قبل أن عبر رضى الله عنه لم يقد المسلم بالذبي لانه لا يقتل عسده مسلم كافر أجيب بانه لوكان الامر كذلك لما أهدره رضى الله عنه بل كسسان يأخذ فيه الدية .

فانقيل الدية انها تؤخذ من المسلم اذا قتل نميا غير مهدر السسيدم واليهودي هنا مهدر الدم لانه نقض المهد يتمديه على حرمة المسلمة .

⁽۱) المحطن (۱، ۲۰۱۲) مصنف عبد الرزاق (۹: ۶۳۵) مالمضنی (۹: ۲۲۱) وفيه أن الزوج هو الذي قتله .

سنده في اليحلى : ومن طريق حماد بن سلمة من ثابت البناني وهميسد ومطرف كلهم من عبدالله بن عبيد بن عبير .

لان اليهودى كان ظالما متمديا والمسلم الذى تطه كان مدافعا عن عرض اغيه المسلم عثم ان للامام قتل ناقض العبد ظو قتله أحد غيره وجب تعزيره وليسلم يثبت ان عمر رضى الله عنه عزر القاتل هنا قدل ذلك ان عمر لم يقتل المسلسم باليهودى لانه قتله دفاعا وغيرة عثم ان المقتول هنا قد يكون مسلما لان بعسف الروايات لم يرد فيها ان المقتول كان يهوديا ،

(٥٥) نقد ذكر صد الرزاق قصة الهذلية السابقة تحت ترجمة هي باب الرجل يجد على امرأته رجلا فيقتله بثم قال : سمت ابا عبد اللسمه بسست مبيد يحدث نحوا من عذا واقول ؛ انا وصلحب المراق ثم ذكر الابيات السابقة في قصة اليهودي .

فانه لم يذكر صراحة ان المقتول كان يهوديا ، ثم المترجم له بان مسمن قاتل دون عرضه فقتل الظالم لم يقتل به وان كان المقتول مسلما كما يدل علسى ذلك ترجمته السابقة .

اذن دل الاثر على ان من قتل انسانا دفاعاً عن عرضه او عرض اخييسه لا يجب عليه قود ولا دية ، ويؤيد ذلك ان ابن حجر رحمه الله ذكر دفاع الانسان عن اخيه وانه اذا قتل الظالم فلا قصاص عليه ولا دية ثم قال ، ويذلك قسسال (۲)

⁽١) مصنف عبد الرزاق (٩:٥٠٩) ٠

⁽۲) فتح الباري (۳۲۳:۱۲) .

(٦) قصة من قتل نباش القبور .

(٥٥) فقد روى عبد الرزاق وغيره عن ابن جريج ؛ أن رجلاً من اصحاب رسيول الله صلى الله عليه وسلم وجد رجلا (يختفى) القبور فقتله فاهدر مسر الله عنه دمه . ()

(٥٦) فقد روى عبد الرزاق عن صفوان بن سليم قال : مات رجل بالمدينـــــة فخاف اخوه ان يختفى قبره و نحرسه واقبل البختفى فسكت عنــه حـــــتى استخرج اكفانه فضربه بالسيف حتى برد فرفع ذلك الى عربين الخطـــاب فاهدر دمه .

فالا فران لا يختلفان في المصنى لان كلا منهما دل على ان القاتـــــل كان يدافع عن حق غيره ونتج عن ذلك قتل مختفى القبر ، فاهدر عبر رضـــــى الله عنه دم القتيل ءلانه متمد ظالم وبذلك يكون مهدر الدم غير معصوم فــــلا يجب يقتله قود ولا ضمان .

اذن الاثار العروية عن عمر رضى الله عنه تدل طي ان من قتل انسانييا اوقطع منه عضوا او جرحه دفاعا عن نفسه او عرضه او ماله او دفاعا عن اخيييية المظلوم لا يجب طيه قود ولا دية لان المدافع معصوم الدم والمعتدى غير معصوم

⁽۱) يختفى الشى " يستخرجه ويستظهره والمختفى النباش . انظر تهذيب الصحاح (ص ٦٦٥) .

⁽٢) المحلى (٢٠:١٦) ، كتزالممال (٢١٥:٣) رقم ٢٠٦٧ ، في المعلى يختفى في القبور والصحيح ماذكرته .

⁽٣) كنز العمال (١١٥:٣) رقم ٢٠٦٧ .

الدم وفلا تكانؤ بينهما ووبذلك ينمدم شرط من شروط القصاص وهو التكانؤ بسين القاتل والمقتول .

ولكن لابد من ملاحظة أن المعتدى لا يكون غير معصوم الدم في كسل حال عبل ذلك خاص بحال ما أذا كان لا يمكن دفعه ألا بالقتل عاما أذا أمكن دفعه بغير ذلك كالصياح ونحوه فقتله وجب طبه القود .

(١) روى ابن كثير وغيره ؛ ان عمرين الخطاب رض الله عنه قال ؛ ورع اللـ ٥٠.

(٥٨) وفي رواية السارق ـ ولا تراعه ، اى خوفه ولا تأخذك في ذلك هـــــوادة وادفعه بما هو الاسهل .

(٥٩) واثر بن كثير عن عمر رضى الله عنه : انه وجد لصا فى داره فطلب منسه (٥٩) (٤) ان يلقى السلاح قبل ان يسطو طيسه :

ترجم ابن کثیر لهندین الاثرین بقوله ؛ اثر من صر فی الد نع بالا سهل . ونقل عن ابی عبید انه قال بعد ان روی الاثر ؛ اذا رأیت فی منزلــــك سارتا فاد فعه واکفه بما استطعت .

رأى الفقها

نقد جا و ن حاشية بن عابدين و قال في الثانية : رأى رجلا يسمون ماله فصاح به ولم يهرب و او رأى رجلا يثقب حائله او حائل غيره وهو معسمون

⁽١) اللص هو السارق ، انظر المصباح المنير (٢١٦:٢) .

⁽٢) مسند عمربن الخطاب لابن كثير (ص ٢١٨) ، كنز العمال (٣:٥١١)رقم ٢٠٢٠ . رواه عبد الرزاق وابوعييد .

⁽٣) يسطوطيه اي يقهره . انظر المصياح المنير ((٢٩٦٠) .

⁽٤) مسند عمر بن الخطاب (ص ٢١٨) .

⁽ه) انظر المرجع السابق .

(أ) بالسرقة صاح به ولم يهرب حل له قتله ولا تصاص طليه .

وقال في الدر المختار : ومن دخل عليه غيره ليلا فاخرج السرقة من بيته فاتيمه رب البيت فقتله فلاشي عطيه وكذا لو قتله قبل الاخذ اذا قصد اخذ ماله ولم يتمكن من دفعه الا بالقتل .

وفي الشرح الكبير: وجاز دفع صائل على نفس او مال او حريم بمسسد الاندار للفاهم ، فان لم يندفع الا بالقتل قتله ولا قصاص طبيه وجاز له قصسسد قتله ابتداء ، ان علم ان الصائل لا يندفع الا بالقتل .

ومدنى قوله بعد الانذار للقاهم ان يكون الصافل عاقلا يفهم الانسدار اما ان كان مجنونا اوصفيرا غير مكلف فعينفذ لا يجب الانذار في مذهبب

وجاء في المنهاج للنووى : للانسان دفع صافل طبي نفس او طرف او يضع. او مال قان قتله ـ اى المدانم ـ فلا ضمان علية .

وجاء في شرح منتهى الارادات للبهوتى : ومن اريدت نفسه او هرمته او ماله ولو قل فله ـ اى المدافع ـ دفع الصافل باسهل مايظن اندفاهه بــــــه فان لم يندفع الا بالقتل ابيح له ذلك ولاشيء هليه (٥)

وقال ابن قدامة : واذا صال على انسان صائل ٠٠ فلفير مصول معونته (١) في الدفسيج .

اذن الفقها وحمهم الله متفقون طن دفع الصائل بما يندفع به فلول من يندفع الا بالقتل قتل ولا شن على قاتله لا نه حين صياله مباح الدم .

⁽١) حاشيقابن عابدين (٢:٦٤٥) .

⁽٢) حاشية ابن عابدين (٢:٦٥٥) من الدر المعتار .

⁽٣) حاشية الدسوق على الشرح الكيور (٣) ٢٠) ، بلغة السالك (٣، ٣٥٣) . (٤) السراج الوهاج (ص ٣٥٦) .

⁽ه) شرح منتهى الارادات (٣٧٨:٣) مجموع الفتاوى (١٦٨:٣٤).

⁽٢) المفنى (٩:٥١) .

- يدل لذلك السنة والمعقول.
 - فمن السنة:
- (۱) مارواه مسلم وغيره عن عمران بن حصين قال: قاتل يعلى بن اميـــــه او ابن ابي امية رجلا فعض احد هما صاحبه فانتزع يده من نمــــــه فنزع شيته فاختصا الى النبى صلى الله طيه وسلم فقال: ايمــــــف احدكم اخاه كما يعض الفحل لا رية (لا .
- (٢) مارواه مسلم ايضا عن ابي هريرة قال : جاء وجل نقال يارسول اللسسه ارئيت ان جاء رجل يريد اخذ مالي ،قال : فلا تمطه مالك ، قسسال ارئيت ان قاتلني ،قال : قاتله ،قال : ارئيت ان قاتلني ،قال : قاتله ،قال : ورئيت ان قاتلني ،قال : موقى النار (١/١)
- (٣) مارواه البخارى وغيره من ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لو ان رجلا اطلع عليك بغير اذن فحد فته بحصاة ففقات عينمهمه ماكان طيك جناح . اى ماكان عليك بأسولااتم .
- (؟) مارواه الامام احمد وغيره عن ابن هريرة : ان النبى صلى الله عليه عليه وسلم قال : من اطلع في بيت قوم بخير اذنهم فقد حل لهم ان يفقع وا (؟)
- وض رواية : من اطلع في بيت قوم بذير اذنهم ففقاً وا عينه فلا ديـــــة (a) له ولا تصاص .
- (ه) مارواه البخارى وغيره عن سهل بن سعد أن رجلا اطلع في حجر فسي

⁽۱) صحيح مسلم (۱:۹ه ۱،۰۱۶) مسبل السلام (۲،۲۲۳) ، محميست البخاری (۲:۹۲) ، منتقی الاخبار (۲۲:۲۲) .

⁽٢) منتقى الاخبار (٥:٤٤٣) رواه مسلم واحمد .

⁽٣) منتقى الاخبار (٢٨:٧) متفق عليه ، سبل السلام (٣:٣٦٣).

⁽٤) منتقى الاخبار (٢٨:٧) مرواه مسلم واحمد .

⁽٥) منتقى الاخبار (٢٨: ٧) رواه احمد والنسائي .

بابرسول الله صلى الله عليه وسلم ومع رسول الله صلى الله عليه الله ولي (١) وسلم مدرى يرجل به رأسه فقال له : لو إعلم انك تنظر طمنت بست في عينك انما جمل الاذن من اجل البصر (٢)

هذه الاهاديث دلت على وجوب مدافعة الإنسان عن نفسه او عرضه او ماله ونفى الحديث الاول: انكر عليه الصلاة والسلام عض الجانى يد اخيه وقال له حين سقطت ثنيته بسبب نزع المجنى عليه يده من فيه اذهب لاديهة للسبك .

قال ابن حجر بعد ان ذكر الحديث ؛ فيه دليل طبي دفع الصافيل وانه اذا لم يمكن الخلاص منه الا بجناية على نفسه أو طبي بعض أعضائه فقملل (٢٦) به المدافع ذلك كان عدد (٢٦)

وض الحديث الثاني قال النبي صلى الله طبه وسلم لمن اريد اخذ ماله قاتل دون مالك موهذا امريدل ظاهره على الوجوب .

قال الشوكاني رحمه الله بعد أن ذكر الحديث وغيرة ؛ وأحاد يــــــــــن الباب فيها دليل على أنه يجوو مقاتلة من أراد أخذ مال الانسان وـــــــــن غير فرق بين القليل والكثير أذا كان الأخذ بخير حق وهو مذهب الجمهور كما حكاه النووى والحافظ في الفتح بل قال بحض الملماء أن المقاتلة وأجبــــة لائ النبي صلى الله عليه وسلم أمر بمقاتلة الصائل .

وذكر في الحديث الثالث ؛ أن المدافع لو أصاب الظالم بجنايــــــة على مادون النفس فلا جناح عليه أي لا يلزم ضمانه ، فضلا عن القصاص، وقد سبسق توضيح أحاديث كثيرة بهذا المصنى .

 ⁽١) المدر محركة : قطع من الطين اليابس، او نوع من الحجارة .
 انظر القاموس المحيط (٢ : ١٣١) ، ولعله هذا آلة لتسريح الشعر .

⁽٢) منتقى الاخبار (٢٨:٧) متفق عليه مفتح البارى (٢٤٣:١٢) .

⁽٣) فتح البارى (٢ (٢ ٢ ٢٣٢) .

⁽٤) نيل الاوطار (٥:٦٤٣) .

هذا بالنسبة للمدافع من النفس او المرض او العال ءاما المدافسع مسمن الغير فقد بدل له من السنة ما يأتي :

- (۱) مارواه البخارى وغيره إن النبى صلى الله طبه وسلم قال: انصر اخساك ظالما أو مظلوما وقلوا : يارسول الله هذا ننصره مظلوما فكيف ننصسره ظالما قال: تأخذو فوق يديه (١)
- (٢) مارواه الامام احمد أن النبي صلى الله طيه وسلم قال : من أذل منسده مؤمن وهو يقدر طي أن ينصره أذله الله عز وجل طي رؤوس الخلافق يوم القيامة .

فالحديثان دلا على انه يجب على المسلم أن يدافع عن اخيه المطلسوم يقدر المستطاع ، فأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : انصر اخاك وهسسدا امر ظاهره الوجوب .

قال البخارى : كل مكره يخاف يذب عنه الطالع ويقاتل دونه ولا يخذ السه فان قاتل دون المطلوم فلا قود عليه ولا قصاص .

ودل الاثر الثانى لما دل له الاثر الاول ثانه قال طبه الصلاة والسلام من اذل عنده مؤمن وهو يقدر على ان ينصره اى ولم ينصره اذله الله فاقسل درجاته انه يدل على الجواز ومن فعل شيئا يجوز له فعله لا يكون عليه ضلان فان النبى صلى الله عليه وسلم اباح قلع عين من اطلع في بيت انسان مسلم غير اذنه .

تلك من الادلة من السنة .

اما المعقول : فان الواجب دفع الضرر عن النفس وعن الفير فيد فسسيع الظالم او الصائل بأى وجه يندفع به ، فاذا نتج عن ذلك الدفاع قتل او قطسيع او جرح فلاشي على المدافع لانه انما دفع الظلم عن تفسه او عن غيره ولم يحصل منه عدوان فلا يكون مسئولا عما يترتب على دفاص من آيار .

⁽١) فتح الباري (٥,٠١) رواه البخاري .

⁽٢) منتقى الاخبار (٥: ٣٤٦) رواه الامام احمد وفيه ابن لهيعة ضعيف .

⁽٣) فتح الباري (٣٢٣:١٢) .

فان قبل: الا هاديث التي دلت على جواز مقاتلة الظالمين عارضتها ا اهاديث اهرى تدل على عدم جواز مقاتلة الاخ الغاه وذلك .

- () مثل مارواه الامام احمد عن عبدالله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما يمنع احد كم اذا جا * من يريد قتله أن يكون مثل ابسنى آدم القاتل في النار والمقتول في الجنة ()
- (۲) والرواه ابو داود وغيره عن ابي موسى عن النبي صلى الله طله وسلم قال : في الفتنة كسروا فيها سيوفكم ووقداهموا اوتاركم عواض وسلموا المواكم عواض المحارة عنان دخل على احدكم بيت ظليكن كغير ابني آدم.

فالحديثان دلا على ان من ظلم بالاعتداء عليه لا ينبغى له ان يدافسع من نفسه بقتل الصائل او غير ذلك ومن باب اولى أذا كان الدفاع من المطلوم بل يجب عليه ان يترف امره لله ويكون مثل غير ايني آلام وذلك ان احسسد الا خوين اراد قتل اغيه وفقال له اخوه : "لثن بسطت الى يدك لتقتلسني ما انا بباسط يدى اليك لا قتل " الفلك تكن تابيل من قتل اخيه .

فان قابیل اراد قتل هاییل فهومصول طیه مطلوم فما کان منه الا ان قال : ماانا بیا سطیدی الیك لا تتلك .

قال الحسن ومجاهد في الاية ؛ كتب طبي بني اسرائيل ان يسترك المظلوم الظالم الصائل ولا يدفعه عن نفسه وان ادى ذلك الى قتله .

 ⁽١) منتق الاخبار (م: ٣٤٦) قال الشوكائي رواه احمد واورده الحافسط
 في التلخيص وسكتعنه .

 ⁽٢) منتق الاخبار (٥٠ ٣٤٦) رواه ابو داود والترمذى وغيرهما • قـال الشوكاني اخرجه ابن حبان وصححه القهيرى في الاقتراح على شـرط الشيخين .

⁽٣) المائدة: ٢٨ .

⁽ع) احكام القرآن للجماص (٢٠١٠٦) .

غير مشروع ،

والجواب ماذكره العلماء فانهم اجابوا من هذه الادلة نقالوا الا يست الكريمة لم ترد في المدانمة من النفسوانما وردت في أن هابيل لا يريسد أن يبدأ أخاه بالفتل .

قال الجماص قال ابن مباس: معنى الایة لئن بدأتنى بالقتل لــــم ابدأك به . ولم يرد في الاية : انى لااد فعك عن نفسى أن قصدت قتلــــى ثم روى أن قابيل قتل اخاه غيلة بأن التي طبه صخرة وجو نائم نشد خه بهـــــــــ ثم طبي فرضان معنى الاية أن الانسان لا يدفع عن نفسه قانها منسوخـــــــــــة تال ذلك الجماص .

وقال القرطبي قال علماؤنا : وذلك مما يجوز التحيد به ـاى عــــدم دفع الظالم ـالا ان في شرعنا يجوز دفعه اجماعاً يُوفِي وجوب ذلك عليــــه خلاف والاصح وجوبه (٢)

اما الاحاديث نانها محمولة على معان لا تخالف او لانتعارض مسسسم الاحاديث التي قضت بوجوب الدفاع من النفس او جوازه عشها:

(١) ان هذه الاحاديث محمولة على من اشكل أمره قلا يمرف هل المصــول عليه مظلوم أو لا ءاو محمولة على قوم متقاتلين لا أمام لهم او على قــــوم متقاتلين لا تأويل لا حدهم وقان هذه شبه توجب على المدافع التوقف .

قال القرطبى : وفي الجشوبة قوم لا يجوزون للمصول عليه الدفع وتأولسوا تلك الاحاديث وماني ممناها ووحلها الملماء على ترك القتال في الفتنسسة وكك اليد عند الشبهة (؟)

وقال الطبرى ؛ انكارالمنكر واجب على من يقدر عليه فمن اعان المحسق

⁽١) احكام القرآن للجماص (٢ : ١٠٤) .

⁽٢) احكام القرآن للجصاص (٢: ٢٠١) .

⁽٣) تفسير القرطبي (١٣٦:٦) ٠

⁽٤) تفسير القرطبي (١٣٦:٦) .

(١) . اصاب ومن اعان المخطى اخطأ ، وان اشكل الامر وجب طيه التوقف

وما قاله رحمه الله حق واضح يؤيده ما ذكره البحماص والنووى رحمه سا الله فقد قال الجماص وهو معنى كلام النووى ؛ ولو كان الامر فى ذلك علسى ما ذهبت الله هذه الطافئة _ يقصد الحشوية ؛ من حضر قتل من قصد قتسل غيره ظلما والاساك عنه حتى يقتل من يريد قتله بملوجب مثله فى سافسسر المحظورات اذا اراد الفاجر ارتكابها بمن الزني واغذ المال بان نسك عنه المخطورات اذا اراد الفاجر ارتكابها بهن الزني واغذ المال بان نسك عنه المخاروظية الفساق والظلمة ومحو آثار الشريصة بوما اعلم مقالة اعظم ضسسررا على الاسلام والمسلمين من هذه المقالة بولهمرى اتبها ادت الى غلبسسة الفساق على امور المسلمين من هذه المقالة بولهمرى اتبها ادت الى غلبسسة الفساق على امور المسلمين واستيلائهم على بلدائهم بمحتى تحكوا فيهسسا بغير حكم الله ، وقد جر ذلك ذهاب الثغور وغلية المد و حين ركن الناس السى هذه المقالة :

⁽١) تفسير الطبري (٥:٥٥) ٠

 ⁽٢) شرح النووى لصحيح مسلم (٢١:٥٦١) واحكام القرآن للجمسياس
 (٢:٣:٢) .

المبحث الثانى : فيما يمنع القصاص ومالا يمنعه

اتضح من الاثار العروية من عمر رض الله عنه في العبحث السابسسيق ان القصاص يجب طبي الجانبي عند تحقق الشروط سالفة الذكر ، وهي ان يكون الجانبي عكفا "اعنى بالفا عاقلا" وان يكون المجنى طبه مكافئا له في الاسور التي سبق بيانها .

فاذا تحققت هذه الشروط وجب القود عولكن ليس ذلك على اطلاقييه به لا بد _لوجوب القصاص _ من تحقق انتفاه المائح وهو ماساً وضحه عن عمر بسن الخطاب رضي الله عنه في المطلبين التاليين :

المطلب الاول: في أمور لم يرها صر رضى الله عنه مانعة لوجوب القصاص ورآها غيره مانعة .

المطلب الثاني: في امور رآها رضي الله فقه ما تمة لوجوب القصاص. وسأوضح ذلك من خلال ما اثرفته رضي الله فقه فيما يلي .

المطلب الاول: فيما لا يمنع وجوب القصاص

لقد أثر عن عمر رضى الله عنه عدة آثار تدل على أن هناك استستوا لا تمنع وجوب القصاص وأن اعتبرها غيره مانصة .

من ذلك الابوة ، فأن الاب عنده يقتل بابنه أذا تعمد القتل وثبت ذلك ببينة ، ومن ذلك ايضا أشتراك جماعة من الناساني قتل أنسان مقصوم المسمدم فأن ذلك لا ينتع وجوب القماص بل تقتل عنده الجماعة بالواحد .

ومن ذلك اختلاف القاتل والمقتول من حيث الذكورة والانوثة فانسسه غير مانح من القصاص فيقتل عنده الذكر بالانثى قصاصا .

ومن ذلك عدو ولى الدم عن المحارب القاتل لا يسقط القماص منسسمه بل يقتل المحارب القاتل اذا رأى الا لم ذلك عوان عنا ولى الدم عن القصاص. ومن ذلك عدو الزوجة من القاتل لا يسقط منه القود بل للاوليا *

قتله وسأوضح كل ذلك في ضوا ما اثر عن صررض الله منه من الاثار واسين رأى الفقها ومن بمده في ذلك وريكين ذلك في المسائل الاتية .

المسألة الاولى: يقتل الاب بابنسه

ذكرت في الباب الاول عند ذكرانواع القتل : قصة المدلجي الذي قتل ابنه بالسلاح عوان عمر رضى الله عنه اراد ان يقتله بابنه لولا ان سراقة صسرح لمعمر رضى الله عنه انه لم يقصد قتله وشهد بذلك معه جماعة من الصحابـــــة فقالوا لمعمر رضى الله عنه انه كانت عنده عصبية وان ابنه كان احسب اليـــــه من بصره وانما اراد الحدب اي يشفق طبية من التعسب . فعدل عمر رض اللـــه عنه عن قتله به ولان المعدية حينفذ لم تتحقق .

وذكرت عن ابن القيم رحمه الله انه قال : مذهب عمر رضى الله عند...ه
ان الوالد يقتل بابنه اذا تصد القتل واستشهدت على ذلك بما رواه عبد...
الرزاق عن عمر انه قال في قصةالمدلجى : لا قتلته به ويما رواه عنه ايضاان.....
قال : لا قيدنه به . اى يقتل قتادة بابنه ووانما شمه من ذلك عدم تحد....قق (۱)
القتل الممد فضلط طيه الدية وترك قتله به .

اذن مذهب عمر رض الله عنه ان الوالد يقتل باينه اذا قتله عسسدا وان الابوة غير مانعة من وجوب القصاص عند تحقق الشروط.

رأى الفقها :

ذلك فقه عربن الخطاب رضى الله عنه من خلال ما اثر عنه ،اما الفقها، من بعده فقد اختلفوا .

فالاقمة الثلاثة : ابو حثيفة والشافعي واحمد رحمهم الله ذهبوا السبي (١) الابوة مانعة من وجوب القماص فلا يقتل الاب باينه وان ثبت انه تحمد قتله .

⁽١) انظر ما اثر عن عمر (ص ١٥٥٥) من هذه الرسالة .

⁽٢) حاشية ابن عابدين (٢: ٣٥ ، ٥٣٥) وبداية المجتهد (٢: ٠٠٠) ، الام (٢: ٢) ، مدنى المحتاج (٤: ١٨) المهدب (٢: ١٢٥) ، المحتاج (٤: ١٨) المختب (٢: ١٨٥) ، تكلة فتح القدير (١٠: ٢١) ، تكلة فتح القدير (١٠: ٢١) .

وذهب الامام مالك رحمه الله الى أن الابوة لا تمتع من وجوب القصاص لكن لابد من التأكد من ان الابكان يقصد قتل ابئه كأن يضجمه ويذبحسس اما لورماه بسبف ونحوه ما يكون القتل به غالباً غائه لا يقاد الاب بالابسسسن لاحتمال ان الابكان يقصد تأديب ابنه .

ابن مد الحكم عواين المنذر عالى وذهب جماعة من الفقها منهم كافعه وابن المنذر عالى مثل ماذهب البع الاستمام للله الا انهم لم يفرقوا يبين ما أذا ذبح الاب ابتسب او حذفه بالسبف وتحوه ما يكون به القتل فالها .

الادلسة؛

تلك هى اتوال الفقها و رصبهم الله وكل منهم يحتج لما ذهب اليسسه بسساد لة يراها حجة لما ذهب اليه وفالجمهور الذين قالوا : لا يقسساد الاب بابنه وان ثبت انه تممد قتله يحتجون بالسنة والممقول . فمن السنة : (١) مارواه الترمذي وغيره عن سراقة بن مالك قال : حضرت رسول اللسسسه صلى الله عليه وسلم : يقيد الاب من ابنه ولا يقيد الابين من ابنه .

روى هذا الحديث من عبر بن الخطاب وابن عباس وعمرو بن شعيب عسن (١) ابيه عن جده وغيرهم مرفوعا الى النبي صلى الله طيه وسل ١

قال ابن قدامة والبهوش بعد ان ذكرا حديث ؛ لايقاد والد بولسده قال ابن عبد البر ؛ هو حديث شهورعند اهل الحلم بالحجاز والمسسراق ستنبض عندهم يشهرته وقبوله والعمل به وعن الاسلاب حتى يكون الاسنسساد من شهرته تكافئ الاستساد على المناب على ا

⁽١) احكام القرآن لا بن المربي (١: ٥٠) ، وانظر سبل السلام (٣: ٢٣٤) ٠

⁽٢) سبق تفريج هذا المعديث في (ص) من هذه الرسالة وأنظـــر نيل الاوطار (٢:٢) وتحفة الاحودي (٣٠٧:٢) وسنن البيهقـــي (٨٠٨ ٣٩ ٩٣) وسنن الدارقطني (٣٠٤:١) ١

⁽٣) العقلق (٨: ٣٦٣) يشرح منتهى الارادات (٣: ٢٨٠) بوانظر سبسل السلام(٣: ٢٣٤) ،

(٢) واحتجوا ایضا بما رواه ابن ماجه وغیره : ان رجلا قال : یارسول اللـه
ان لی مالا وولدا وان ابی یرید ان یجتاح مالی فقال صلی الله علیه وسلــــم
انت ومالك لابيك .

قال ابن قدامة : وقضية هذه الاضافة تعلكه آياه فاذا لم تثبت حقيقة ... (1) الملكية بقيت الاضافة شبهة في دراً التصاص لانه يدراً بالشبهات .

- (٣) ثم أن الاثار العربية عن الصحابة كمعربن القطاب وابن عباس وسراقسة أبن مالك وغيرهم تدل على أن الاب لا يقتل بابنه وذلك دليل علسسى أن السنة أتت بذلك أذ لو كان الاب يقتل بابنه لقالوا بذلك لانسه من المستبعد أن يخالفوا قضا و رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قوله .
- (٤) ومن حميث المصنى فان الاب سبب في ايجاب الابن فلا يصح ان يكسون
 الابن سبها في اعدامه .

وحجة الامام مالك رحمه الله في وجوب قتل الآب يابنه اذا تحقق مسين قصد القتل الكتاب والسنة والمعقول ، فين الكتاب :

(۱) عموم قوله تمالى " يا ايها الذين آمنوا كتب طيكم القماص في القتلسسي الحر والمبد بالمبد . (١)

فان الله سبحانه وتمالى اوجب القود طبى كل قاتل ممتد وان كـــان ابا اذ لم يدد ني الابة ماينني ذلك .

(٢) وعموم قوله تعالى " وكتبنا عليهم فيها أن العفس".

⁽١) سنن أبن ماجة (٢١٩:٢) قال المحلق السيد عبدالباقي :اسنــاده صحيح ورجاله ثقات .

⁽٢) المضني (١:١٦٢) .

⁽٣) المرجم السلبق ، احكام القرآن لابن العربي (١٠٥١) .

⁽٤) البقرة: ١٧٨ .

⁽ه) المائدة: ه؛ .

فان الله مزوجل قضى وامران تقتل النفس بالنفس وعموم ذلك يــــــدل على ان كل من تصد القتل يقتل سواء اكان ايا ام غيره .

(٣) ويدل لذلك صومات السنة كقوله صلى الله طيه وسلم: "النفس بالنفس" وكقوله "الممد قود" وكقوله "كتاب الله القصاص" (1)

فان صوم هذه الاحاديث يدل على ان كل من تعمد القتل يقتص منسه ولو كان الاب غارجا عن ذلك لبينه النبي صلى الله عليه وسلم اذ لا يجسسوز تأخير البيان عن وقت الحاحة .

(٤) ومن حيث المعقول فان الاب وابنه شخصان متكافئان في الدين والسدم والحرية فاذا كانا كذلك وجب ان يقتص من احدهما للاخر كما يقتص من كل قاتل توفرت فيه تلك الشروط (٢)

هذه هي الادلة التي احتج بها الامام مالك رحمه الله .

اما ابن نافع ومن قال بقوله أنهم يحتجون بتك الادلة الا انهم يحسون ان ماكان عبدا في حق غير الاب هو عبد في الاب وقد اتفقوا ان انسانسسا لورس آخر بسيف فقتله فان القصاص واجب فيكون البحكم كذلك فسبى حسسق الاب اذا رس ابنه بالسيف ونحوه .

وخالف الا مام مالك فيما اذا حذف الاب ابنه بالسيف، ووجهة نظــــره هيان الابله حق تأديب ابنه بالسيف وفيره ولذلك يحتمل انه حينما رســـاه بالسيف انه كان يقصد تأديبه ولاقتله فلا يقتص منه حينئذ .

المناقشة والترجيح:

تلك هي الادلة التي احتج بهاكل فريق لما ذهب اليه ووعد النظــــر فيها نجد انها لا تخلو من المناقشة فقد حصل فيها لقاش للفقها*.

 ⁽١) هذه الاحاديث قد سبق تخريجها وانظر سنن أبي داود (٢٠٠٠).
 سنن النساق (٨:٨٠).

⁽٢) بداية المجتهد (٢:٠٠٤) .

فالمالكية يرون ان كل ما احتج به الجمهور القاتلون بأن الابــــــوة تمنع من وجوب اقتماص لا يملح للاحتجاج .

فاين المربن يقول فن حديث : لايقتل والد بولده : هو حديــــــث (١) باطــــل .

(۲) وقال الترمذي بعد ان ذكره عن عمرو بن معيب : فيه اضطراب . وذكره الشافعي رحمه الله واعله بالانقطاع .

فالحديث اذن ضعيف لا يصلح مثله أن يخصص به عموم القرآن والسنسسة الدال طبي أن كل من قتل متعمدا يقتص منه .

وما اثر من الصحابة في ذلك فآثار منقطمة لا تصلح للاحتجاج وطلسس فرض ثبوته نقد يدخله الاحتبال فيثلا من نسب الى معر رضى الله عنه : انسسه
لا يقتل الاب بابنه واحتج في ذلك بقصة المدلجي مع ابنه وفان القتل فسسس القصة ليس بمعد وانما هو شبه عدد كما قد مربيان ذلك لان المدلجسسس حذف ابنه بالسيف والسيف اذا حذف بهالاب ابنه لا يدل طي انه قصد قتلسه لقرينة حنان الا بهة وشفقتها .

وقول ابن عبد البر رحمه الله في حديث ؛ لا يقتل والد بولده : هــــو حديث مشهور ، لا يوفع من درجة الحديث .

لان المتومات لا تخصص الا بالاحاديث الصحيحة وطريق ذلك السنسيد لا الشهرة لا ترفع من درجة الاحاديث ، وحديث اصحابسسي (ه) كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم) ذكره غير واحد من اهل الملم ومع ذلك لسم

⁽١) احكام القرآن لابن العربي (١:٥٦) .

⁽٢) سبل السلام (٣:٤٣٢) .

⁽٣) سنن الترمذي (٣٠٧:٢) .

⁽³⁾ Ika (2:54)

⁽ه) انظر (ص ١٤) من هذه الرسالة .

يقل أحد بانه صحيح وحجة في ذلك مع شهرته .

وقوله عليه الصلاة والسلام : انت ومالك لا بيك ليس فيه دلالة عليس ان الاب اذا تعمد قتل ابنه لا يقتص شه غاية مافيه شبهة التعليك وهذه الشبهسسة المانة بدليل ان الزوج يقتل بزوجته وان وجد بينهما شبهة التعليك .

ومن ناحية اخرى فان عمر رضى الله عنه يذهب الى ان الوالد يقتــــل بولده وذلك يدل طي الشاء طك الشبية .

وما احتجوا به من المعنى غير سلم ان كون الاب سببا في ايجاد الابن لا يمنع من وجوب القصاص منه بدليل ان الاب اذا زنى بابنته يقتل بها رجمــــا ولا يدرأ عنه الحد بالاتفاق فينيفى ان لا يدرأ عنه القصاص كذلك يثم ماهمــــي الفائدة في قولهم الاب سبب إيجاد الابن فلا يكون الابن سبب في اعدامه .

يقول ابن المربى رحمه الله في رد هذا الدليل: واي فقه في كـــون الآب سببا في ايجاد الابن علم لا يكون الابن سببا في اهلاك والده اذا عصبي (1) الوالد ربه وانتهك حرمته:

اذن ادلقالجمهور في الحقيقة غير صالحة للاحتجاج غلا تكون الابـــوة مانمة من وجوب القصاص .

فان قيل قد نقل عن البيهقى وابن الجارود تصحيح قوله صلى اللـــه (٢) طيهوسلم : لا يقتل والد بولده .

اجيب بان هذا غير وجيه فسبيين و

الاول : انه معارض بعثله فان الامام الشافعي رحمه الله وعبد الحسيق والمرب المربي والترمذي قد ضعفوه وهم من اهل الشأن قد مرفوا طرق هسيذا الحديث فلايستهان بهم وفيكون قطهم اولي .

⁽١) احكام القرآن لابن العربي (١:٥١) ٠

 ⁽٢) بلوغ العرام (ص ١٤٦٦) قال ابن حجر رواه احمد والترمذى وابن ماجمه وصحمه ابن الجارود والبيهقى . والذى وتفت طبه فى سنن البيهقسى قوله : انه موصول .

ثانيا : لدل البيهق ومن قال بقوله في تصحيحه كان يقدد تصحيصح قول عمر رضى الله عنه : سمعت رسول الله صلى الله طيه وسلم يقول : ليسمس لقاتل ميراث ، فإن هذا اللغظ ذكره الامام مالك وغيره في بمضطرق الحديث بعد قصة المدلجي .

(٢) الا غوة لا تمنع وجوب القصاص .

وكما ان الا يوة لا تمنع وجوب القصاص مند مبر رضى الله منه فكذلك الا خوة من النسب لا تمنع وجوب القصاص حتى ولو كان للاخ القاتل ابن يرث المقتسول أو يرث احدا يرث من المقتول شيئاً .

(به) فقد روی عبدالرزاق من ابی قلابة قال : قتل رجل اخاه فی زمـــــن عمر بن الخطاب خطأ فلم يورثه فقال : يا امير المؤسنون انها قتلتـــــه خطأ قال لوقتلته عمدا اقدناك به .

فان عمر رضى الله عنه قال للاخ القاتل لو قتلت اخاك متصمدا لاقدناك به واطلاق ذلك يدل على ان الاخ يقتل باخيه من النسب مطلقا ولا يمنع مسمن وجوب القود وجود ابن للقاتل برث المقتول ، كما أن الاب يقاد بابنه وان كما ن

⁽١) مصنف عبد الرزاق (٩: ٣٠٥) . سنده : عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن ابني تلابة .

له أبن يرث المقتول.

رأى الفقها أ

ذلك نقه مر بن الخطاب رض الله عنه في وجوب القود من الاخ لا خيسه وأن كان للقاتل ابن برث المقتول او برث احدا برث المقتول واما الفقياء مسين بمعده فانهم متفقون على ان الا خوة من النسب لا تعنع وجوب القصاص بشرط ان لا يكون للاخ القاتل ولد برث المقتول واو برث احدا برث من المقتول شيئسسا كما لو قتل رجل اخاه وليسله وارث الا هو و ابنه كان يجب القصاص لا بسسين القاتل واو يجب القصاص لا بن المقتول فيموت قبل استينائه وليسس للسسولوات الا نفس القاتل فان القصاص حينئذ يسقد ولا يجب للاخ على اخبه .

حجة الفقها ً على ذلك ؛ ان القصاص لا يتبعض ولا يتصور وجوبه للانسلان على نفسه ولالولده عليه .

والذى يترجح لدى هو ما ذهب اليه عمر بن الخطاب رضى الله عنسسه لان هذا التمليل الذى يحتج به الفقها وتمليل ملشى يدليل ان عمر بسسين الخطاب رضى الله عنه يرى ان الابيقاد بابئه ومن المملوم ان الابيض شيئا من دم ابئه لاشك في ذلك فظهر ان هذا التمليل تمليل باطل لان عمر رضى الله عنه عنه مانها من التصاص .

(٣) الاشتراك في القتل لا يمنع وجوب القصاص .

وما لا يننع وجوب القصاص عند عمر بن الخطاب رضَى الله عنه : أشـــتراك جماعة من الناس في قتل انسان معصوم الدم .

⁽١) انظر التحفة (٥:٥٥) ٢٥) واحكام القرآن للجماص (١:) شرح منتهي الارادات (٣:٢٨) والمشنى (٢١٦،٢٦٥) .

فقد روى البخارى تعليقا عن ابن عمر رضى الله عنهما ان غلاما قتـــل غيلة ، فقال عمر بن الخطاب : لو اشترك فيما " وفي رواية" فيه اهــــل صنعا و لقتلتهم.

وقد ذكر في بعض الروايات عدد الذين قطهم صررضي الله عنييه بنفس واحدة .

- (٦٢) فروى البخارى ايضا عن مفيرة بن حكيم عن ابيه أن أربعة قتلوا صبيسا فقال عمر ؛ لو اشترك فيه اهل صنصاء لقتلتهم .
- (٦٣) وروى ابن ابس شيبة عن نافع ؛ ان عرقتل سيمة من اهل صنعب
- (٦٤) وروى الامام مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب : ان عمر قتــــل حسة او ستة برجل قتلوه غيلة وقال : لو تمالاً طبه اهل صنما القتلتهم حسما (ع)

فهذه الروايات بينت عدد الذين قتلهم عرين الخطاب رض الله عنه بنفس واحدة لا شتراكهم في قتلها وواختلاف الفاظها وتباين معانيها يسدل ان الحادثة قد تكررت في عهد عمر رضى الله عنه ، ومما يدل على تكارها ،

(٦٥) مارواه الدارقطني وغيره عن ابي المهاجر عبدالله بن عميرة من بيني قيس بن ثملية قال ؛ كان رجل يسابق الناس كل سنة بايام _ يمـــنى عائدا من ادا و فريضة الحج _ فلما قدم وجد مع وليدته سبعة رجــال

⁽١) مسند عمر بن الخطاب لابن كثير (ص ٢١٦) ، افتح الباري (٢٢٢:١٢) قال ابن كثير طقه البخاري وهو من الصحاح النازلة من درجةالمسندات.

فتح الباري (٢٢٢:١٢) ، كنز العمال (٢٩٧:١) رقم ٣٤٣٢ . قال ابن حجر الاثر موصول الى عمر باصح استاد .

فتح الباری (۲۲۲۲۱) .

انظر ايضا الام (١٩: ٦) ، المنتقى (٢: ١٥) ، المبسوط (٢٦: ٢٦) ، الروض المربع (٢٥٨: ٣) ، مجموع الفتاوي (٣٨٢: ٢٠) ، (٣٨٢: ٢١) . () 17

(۱٦) فقد روى عبدالرزاق وغيره ان امرأة بصنما فاب عنها زوجها وترك فسى حجرها ابنا له من غيرها غلاما يقال له : احسيل فاتخذت المسسرأة بمد زوجها غليلا فقالت له : ان هذا الخلام يفضحنا فاقتله ، فابسس فاستمت منه ، فطاوعها ، فاجتمع على قتل الخلام الرجل ورجل آخسسر والمرأة وخادمها فقتلوه ثم تطموه اعضا وجملوه في عيمة فطرحوه فسى ركبة في ناحية القرية فلما بلخ صر خبره قال : والله لو ان اهل صنما المتركوا في قتله لقتلتهم حييما (؟)

فالقصة هذه غير التي ورد ذكرها عند الدارقطني وابن زنجويه وغيرهما كما قال ذلك ابن حجر رحمه الله وذلك دليل طبي ان الحادثة قد تكرت نسي

⁽١) سنن الدارقطني (٢٠٣٠٢٠٢١) وفتح الباري (٢٢٨:١٢) .

⁽٣) ركية على وزن عطية : هي البئر ، انظر المصباح المنير (١:٥٥٠) .

 ⁽٤) فتح البارى (٢٢٨:١٦) ، اعلام الموقمين (٢٣٤:١) ، التعليق المشنى طبى سنن الدارقطنى (٣٠٣:٣) .

عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وقد قضى رضى الله عنييي في كل واحدة منها بما قنى به في الإغرى اذ قضي بقتل الجماعة الذيــــن اشتركوا في قتل نفس حرم الله قتلها فلزم من ذلك أن يقتص منهم جميما سيسواء كان فعل كل واحد منهم صالحا للقتل لو انفرد به وحده ام لا . لان الائسار المروية عن عبر رضى الله عنه مطلقة في الاشتراك ، ثم انه لم يثبت إن عبر رضيي الله عنه سأل من كيفية اشتراك كل واحد من القتلة ، إذ لوكان لا يقتل منسده رض الله عنه من المشتركين الا من كان فعله صالحا للقتل لو انفرد به لســـأل عن ذلك واستفسر حتى لا يقتل من المشتركين الا من يستحق القتل ، شـــم ان عر قال فور بعض الروايات لو تمالاً عليه اهل صنعاء القتلتهم به فانه علق الحكيم بالتمالؤ على قتل انسان فدل ذلك على انه يكفى لقتل الجماعة بالواحسد ان يكون اشتراكهم في قتله بالاتفاق والتمالؤ على قتله فاذا باشر احدهم قتلي وساعده الاخرون بالمساهمة والمعاونة بوجه من الوجوة لزمهم القصاص جميمـــا لانه يصدق عليهم والحالة هذه انهم متالئون على القتل ولاضير في كــــون عررض الله عنه لم يسبقه احد بمثل هذا القضاء الا تهرض الله عنهن المحدثين بشهادة رسول الله صلى الله طيه وسلم وكان من شأنه وديدنــــه العمل بروح الشريعة الفراء فلعله نظر الى المصلحة المترتبة على قت____ل المشتركين في قتل انسان معصوم الدم مالاة واتفاقا فرأى ان من اهم مقاصيد الشريعة تحقيق حكمة الاحياء الواردة في قوله تعالى " ولكم في القصاص حيــاة يا اولى الالباب لملكم تتقون (1) اذ لولم يقتل الجماعة بالواحد لا تخذ ذليك وسيلة للقتل للنجاة من القصاص، على انه لم يثبت أن أشترك جماعة في قتــــل واحد قبل عهده رضى اللهعنه .

ثم ان قتل النفس الواحدة التي حرم الله قتلها ليس مما يستهان بـــه او يستسهل فيه فان الله عز وجل نوه بعظم شأنها يقوله "من اجل ذلك كتينــا على بني اسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض نكأنــــــــــا

⁽١) البقرة: ١٧٩٠.

قتل الناس جميعًا (١).

فان الله سبحانه وتعالى قد جمل قتل نفس واحدة بغير نفس كتسسادا الناس جميما علما لها من الحرمة وافيعد هذا يترك للناس ان يعيثوا فسسادا في الارض بأن يتفق جماعة طبى قتل نفس واحدة ليتخلصوا من القصاص فيترك لهم الحميل طبى الفارب بدون عقوبة وادعة ابدا ان هذه الاية الكريمة تؤيد القسول بقتل الجماعة بالواحد لان من قتل نفسا واحدة فكأنها قتل الناس جميعا و وسسا يؤيد ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : لو ان أهل السموات والارض اشتركوا في قتل رجل لاكبهم الله في الناراً.

قال ابن كثير رحمه الله بمد ان ذكر هذا الحديث: وفيه مايؤيد قسول من قال: أن الجماعة تقتل بالواحد".

رأى الفقها ،

ذلك فقه معربن الخطاب رض الله عنه في قتل الجماعة بالواحد واسلا الفقها ° من بعده فقد اختلفوا .

فالامام مالك رحمه الله ذهب الى مثل ماقضى به صربين الخطاب رضيين الله عنه فقال تقتل الجماعة بالواحد اذا اشتركوا فى قتله سوا الباشر قتليييين جميعهم ام باشره بعضهم دون البعض الاخربان وقفوا رداً للقتلة .

ونهب الجمهور وضهم الاثمة الثلاثة ابو حنيفة والشائمي واحمد فـــــى المشهور عنه الى أن الجماعة تقتل بالواحد بشرط أن يكون فعل كل واحد منهم

⁽١) المائدة: ٣٢.

⁽٢) نصب الراية (٣٢٦:٤) واخرجه الترمذي والحاكم والطبراني .

⁽٣) مسند عرين الخطاب (ص ٢١٦) .

⁽٤) بداية المجتهد (٣٠٩: ٣٩) عجاشية الدسوقي (٢٠٧:) عامكـــام القرآن لابن العربي (٢٠٣: ٦) عالمهجة (٣٠٠: ٣٧٠) عالمنتقــــــي (٢٠٢: ١٦٦:) عبلغة السالك (٣٥٧: ٢٥٧) .

صالحا للقتل بحيث لو انفرد به الجانى لقتل المجنى طيه فلا يقتل من اشتراك في قتله بضرب سوط ونحوه ولا من كان ردا ً ومعاونا لمن باشر القتل .

ودهب بعض الفقها عن الصحابة وغيرهم الى انه لا يقتل من الجماعة المشتركين في القتل الا واحد وهو من يظن ان فعله كان مؤسسرا وعسسه نتج قتل المحقر عليه ؟

الادلــة:

تلك هى اقوال الغقباء رحمهم الله وكل منهم يحتج بما يراه دليلاله . فالذين قالوا تقتل الجماعة بالواحد اذا اشتركوا في قتله يحتجــــون بالاجماع والقياسية والمصلحة المسلة .

- (۱) قال ابن قدامة والبهوتي بمد ان ذكرا اثر عبر في قتل الجماعـــــة روى مثل ذلك عن على رضى الله عنه فائه قتل ثلاثة قتلوا رجلا، وروى عن ابن عباسمثل ذلك ولم يعرف لهم في صحرهم مغالف فكان اجماعاً.

⁽۱) الهداية (۱۳۸۶) وتكلة البحر الرافق (۲۰۶۰) ومو ومفسيني المحتاج (۱۳۰۶) والمختى (۲۸۸۰) وشرح منتهسي الارادات (۲۷۳۰۳) والاحكام السلطانية (ص ۲۷۰) .

 ⁽۲) انظر المضنى (٨,٨,٢٦) وبداية المجتهد (٢٩٩٩) والاحكام المطانية (ص ٢٦٥) وتوانين الاحكام لابن جزى (ص ٣٧٥) .

⁽٣) المفني (٨:٨٦) ،

⁽٤) شرح منتهى الارادات (٢٧٣:٣) .

مه وجب اقامة الحد طى جميعهم ءومن ناحية اشرى فان ازهاق الـــــروح لا يتجزأ فاذا اشترك جماعة في قتل انسان بغمل صالح للقتل كان كـل واحد منهم قاتلا حقيقة فيقتى منه كأن لم يكن ممه غيره .

(٣) ثمان المصلحة تقضى بان يقتل الجماعة بالواحد اذا اشتركوا في قتسل نفس بريئة حتى لا يتطاول الفساق الى سفك الدما التى حرم اللسسه سفكها ويخلصوا بمد ذلك من القصاص ، ومن ناحية اخرى فان القتسل كثيرا مايكون بطريق التفالب والتكاثر ظولم يقتل الجماعة بالواحسسد لتجرأ السفها واتخذ وا ذلك ذريمة الى قتل خصومهم بطريسيق التكاثر للغوار من القصاص الذى فيه زجر الممثل بن وردع المفسد يسن مدا ما احتج به من قال تقتل الجماعة بالواحد اذا باشر كل واحسسد منهم القتل بنفسه وكان فعله مؤثر في اتلاف النفس .

اما حجة الامام مالك في قتل كل المشتركين وان لم يكن فعل احدهم وقرا في اتلاف النفس فهي ماروي عن عمر رضى الله عنه من قوله : لو تسللاً عليه اهل صنعا القتلتهم لان التمالؤ هو الاتفاق ولان في ذلك دراً للمفاسد المترتبة على قتل نفس برقية بالاجتماع والاتفاق بلايد من مقومة راد مسسسة وهي الاقتصاص منهم ابقاً اللحماة الكرمة الآينة .

وهجة من قال ؛ لا يقتل من الجماعة المشتركين في قتل انســـــان الا واحد . الكتاب والسنة والقياس .

(١) فمن الكتاب قول الله تمالى "يا ايها الذين آبتوا كتسب طيكم القماص في القتل الحربالحر والعبد بالعبد".

وقوله تعالى " وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس" .

وجه الدلالة من الايتين الكريمتين أن الله عز وجل ذكر الشخص ومساويه فيقتل الحر بالحر والعبد بالعبد لمساواة كل واحد منهما للاخسر وتقتسسل

⁽١) أحكام القرآن لابن المربي (٦٢٤:٢) ٠

⁽٢) انظر هاتين الايتين في (ص ١٢٥) من هذه الرسالة .

النفس بالنفس ومفهوم ذلك الا تقتل نفوس بنفس واحدة لا احرار بحر ولا عيـــد بعيد لانه ليس في ذلك مساواة والقصاص يمتمد المساواة وثم ان الرســــول صلى الله عليه وسلم قال في حديث لا يحل دم احري أسلم الا باحدى شـــلاث ذكر منها : (والنفس بالنفس أنوكانت النفوس تؤهذ بالنفس لبينه لا نــــه لا يحوز تأخير البيان عن وقت الحاجة .

(٣) ثم ان المعقول يدل على ان النفوس لا تؤجد بنفس واحدة دلــــك لان التفاوت في الاوصاف يمنع وجوب القصاص فلا يقتل حر بعبد لمــــدم المساواة بينهما في الحرية والرق ، ولا مسلم بكافر لمدم المساواة ايضـا فاذا كان التفاوت في الاوصاف يمنع من وجوب القود فالتفاوت فـــــــــــى المدد يمنع منه من باباولي لان كلا منهما وصف مؤثر في عدم المساواة منتما .

ومن ناحية اخرى فان قتل نفسوا هدة لا يوجب تعدد الديات بالا تفساق وان قتلها اكثر من واحد وفاذا كان الامركذلك لئم الا تقتل جماعة بواحد لانمه اذا لم يجزاخذ عدة ديات في نفسوا حدة فكيف يصح ان تؤخذ نفوس بنفسسس واحدة ومع ان المال اقل شأنا من النفوس .

وهجة من ذهب الى انه لا يقتل من الجماعة احد اذا اشتركوا في قتسل نفسواحدة هوان الاشتراك في القتل يمنع من معرفة القاتل الحقيق السدى يجب عليه القود ووالقود انما يجب على من عرف تحقق القتل العمد المسدوان منه ، قال احمد بن قود رفي وجهة نظر من لم يوجب قتل احد من الجماعسسة المشتركين في القتل نقلا عن صاحب النهاية ؛ القياس لا يلزمهم القصسساس لان المعتبر في القصاص المساواة لما في الزيادة من الظلم على المعتدى وفسى النقصان من البخس بحق المعتدى عليه ولا مساواة بهن المشرة والواحد هسذا الشعان من البخس بحدة المعتدى عليه ولا مساواة بهن المشرة والواحد هسذا شي ه علم بهداهة المقال

⁽١) نصب الراية (٢:٣٢٣) ، الدراية (٢:٩٠٢) ، المحلى (١٠١٣:١٠) .

⁽٢) تكملة فتح القدير(١٠)٠٠

المناقشة والترجيح

تك هي الادلة التي احتج بها كل فريق لما ذهب اليه وعند النظـــــر فيها نجد إنهالا تغلون النقاش .

فالذين قالوا: تقتل الجماعة بالواحد يؤولون الادلة التى احتج بهسا على عدم قتل الجماعة بالواحد بفيقولون: ان قول الله تمالى" الحر بالحسر والمبد بالمبد " وقوله تمالى" النفس بالنفس ليس فيهما مايدل على ان الجماعة لا تقتل بالواحد غاية ما فيها مقابلة المثل للمثل والنظير لنظيره فتقتل النفسس بالنفس تصاصا الحر بالحر والمبد بالمبد وهلم جراء ثم ان مفهوم قوله تمالى " ان النفس بالنفس" انما يدل على ان النفس لا تؤهد بما هو اقل منهسسسا كالجراحات بدليل ما جا" في سياق الاية " والمهن بالمهن" " فحين قسسال سبحانه " والنفس بالنفس" كان ذلك احترازا من ان تؤهد نفس بفير نفس .

اما قوله تعالى "الحربالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى " نانسه لا بفهوم له لان الاية نزلت على سبب خاص وهو ان اناشا اقسموا ان لا يقتسسل العبد منهم الا يحر من خصومهم ووطى فرضان للآية مفهوما فهو مفهوم ملفسى بدليل ان الرجل يقتل بالمرأة ان قد جا في الاية قوله تعالى " والانشسسى بالانش " فلم يكن لذلك مفهوم بل ان الرجل يقتل بالمرأة بالاجماع .

واما احتجا جهم بالقياس فهو قياس مختلف فيه طلى مختلف فيسسسه لان الا وصاف التى تاسوا عليها المدد ليس متفقا على كونها ما نمقن وجسوب القصاص فقد قال بمض الفقها * ان الحريقتل بالمبد والمسلم بالذمى فلا عجسة لهم اذن في القياس ، وكذلك قياسهم القصاص على الدية في عدم التعسيدب قياس مع الغارق لان القصاص لا يتجزأ بخلاف الدية فانها تتجزأ فلا يقاس شسسى * الا بعثله وليس القصاص كالدية .

اذن كل ما اتجوا به على عدم وجوب القدون على الجماعة المشتركــــين في قتل نضرغير صالح للاحتجاج

هذا ماقيل في ادلة من قال بالايقتل من الجماعة الا واحد .

اما ادلة الذين قالوا: تقتل الجماعة بالواحد قانها لم تسلم عـــــن النقاش ايضا فهذا ابن المنذر يقول: لا هجة مع من أوجب قتل الجماعـــــــة (۱) بالواحـــد:

اجيب بان الاعتجاج بما اثر عن عمر يلزم منه ترك مدلول قوله تمالسسى
"النفس بالنفس" وذلك لا يجوز اذا كان عمر رضى الله عنه منذردا في قضاف المنافقة كتاب اللسسه وقوله المنزسور، لان قول الصحابي وفعله لا يصلحان لمحارضة كتاب اللسسه عز وجل فضلا عن الرجحان عليه وان كان قد اجمع الصحابة على قوله وكذلسك لا حجة فيه لانه قد تقرر في الاصول ان الاجماع لا يكون ناسخا للكتاب اوالسنة.

وقولهم أن عدم قتل الجماعة بالواحد دريمة للقتل بأن يتممد الناس فمل ذلك هربا من القماص، قبل أن هذا يكون كذلك لولم يقتل من الجماعة احد أما أن قتل من يظن أنه أتلف النفس التي حرمها الله فأن ذلك لا يكسون فيه تسليط طي أذهاب النفوس، ثم أن قول الأمام مألك رحمه الله أن السسود،

⁽١) المفنى (٢٦٩:٨) .

⁽٢) تكلة فتح القدير(١٠ ٢٤٣) ، المحلق (١٠ ٢٠١٥) .

والمساعد يقتل مع المباشر ابعد مايكون عن القياسلان القصاص يعتمد المساواة والردءُ لم يحصل منه فعل يوجب عليه القتل .

واحتجاجه بقول عمر رضى الله عنه لو تمالاً طبه أهل صنعا الايستقيم لسه لانه رضى الله عنه أراد من أشترك في القتل بنفسه بغمل يوجب عليه القسود لو كان منفردا .

قال المزبن عبد السلام: قال مالك يقتل العباشر والمتسبب كالمسسك مع القاتل استدلالا بقول عبر: لو تمالاً طيه اهل صنما القتلتيم به ، ولا يستم له هذا لانا نحن نقول بقول عبر ولكن معناه اذا اشتركوا في قتله بمباشرتهسم (۱) له ، وقال ابن حزم: ليس فيه الا قتل من باشر القتل بنفسة .

تلك هى المناقشات التى دارت حول هذا الموضوع وعند النظر فيهسا نجد ان من قال : ان الجماعة اذا اشتركوا فى القتل قطوا جميما ،المباشسر منهم وفير المهاشر اسمد بالدليل الراجح لا نهم يحتجون بالقياس وهسسو وان كان على غير مجمع عليه فهو قياس سائر ابواب المقهات المترتبسة علسسى دفع الفساد ولان فيه ردعا وزجراللفساق الذين ربما اتبغذوا ذلك ذريمة الس سفك لدا الناس فان اللهمز وجل شرع القصاص لنفى النقتل من الا منسسسين المطمئنين وماقض به عمر رضى اللهمنه فى قتل الجماعة بالواحد متشيسسا مع روح الشريمة الفراه .

قال ابن تيمية رحمه الله ؛ ومملوم ان قول من جمل المتماونين طلسى الاثم والمدوان مشتركين في المقوبة اشبه بالكتاب والسنة لفظا وممنى مسسن لم يوجب المقوبة الاطبي نفس المباشر (")

⁽١) انظر قواعد الاحكام في مصالح الانام (ص١٥١) .

⁽٢) : المحلق (١٠:١٠) ٠

⁽٣) مجموع الفتاوى (٣١:٢٠) .

(؟) الاختلاف من حيث الذكورة والانوثة غير مانح من وجسوب القسسود .

نقد روى البخارى وغيره ان عمر بن الخطاب تال : وتقاد المرأة مسسن الرجل عنى كل عمد يبلغ نفسه عنها دونها بن الجوا (١٠)

(١٧) وروى عبد الرزاق ان عمر بن الخطاب رضي اللهعنه قتل رجلا بامرأة .

(۱۸) وروی ابن ابی شبیه بسنده عن سعید بن البسیب: ان عسر بسسن الخطاب قتل تلاثة نفر من اهل صنعاه با مرأة (۱۳)

هذه الاثار دلت على ان الاختلاف بين التآثل والمقتول من حيسب الدكورة والانوثة غير مانع من وجوب القصاص عند صرين الخطاب رضى اللسسه عنه وفيقتل الرجل بالعرأة والعرأة بالرجل سوا أكان التقاتل زوجا ءام زوجسسة ام غير ذلك ولاطلاق الاثار في ذلك .

- (۱) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى (۲۱:۱۲) ، القسطلانــــــى (۲۱:۱۰) ، مصنف مد الراق (۲۰:۱۱) ، انظر سند هذا الاشــر فيما سبق (۷۲،۱۰) ، ن هذه الرسالة وانظر الني قبل ابن حجـــــر والتسطلاني ان هذا الاثر ذكره البخارى تمليقاً فان سممالنخمــــى من شريح فهو صحيح ،
- (٢) صنف عبد الرزاق (٩٠٠٥) قال عبد الرزاق: عن مصر عن قتادة . . . انظر كنز العمال (٢٩٨:٧) رقم ٢٥٥٧ .
- (٣) صنف ابن ابى شيبة (٢/١/٢) العكام الترآن للجماص (١٣٩:١)
 سنده قال ابن ابى شيبة حدثنا وكيم قال حدثنا هشام الدستواكين
 عن قتادة عن سعيد بن السبيب عن عمر .

شى * كتصف الدية او اقل لبينه رضى اللهفته ءاذ لا يجوز تأخير البيان عـــــــن وقت الحاجـــة .

رأى الفقها":

دلك فقه صربن الخطاب رضى الله عنه في قتل الرجل بالمرأة والمسرأة بالرجل اما الفقما * من بعده وفقد اختلفوا .

فالاقمة الاربحة ابو حنيفة ومالك والشافص واحمد فأهبوا المسسسى ان الرجل يقتل بالمرأة تصاصا وان كان زوجاء ولا يجب مع ذلك شي الخر طبى الهياء المرأة (1)

ون هب الزهرى رحمه الله الى ان الذكر يقتل بالمرأة تصاصا ولا يجب على الوليا المرأة شي الخر . مالم يكن القاتل زوجا ، فان كان زوجا فلا يجسب القصاص منه لقتله زوجته .

ونهب الا مام على رضى الله عنه ، وعشان البش والهاد وية الى ان الرجل يقتل بالمرأة ، ولكن يجب مع هذا على اوليا * المرأة ، وفع نصف الدية الى اولييا * الرجل الذي اقيد بالمرأة ، وروى مثل هذا عن الآمام احمد رحمه الله كمسسسا لك دلك ابن قدامة .

وضطب اللحسن البصري وعطاء الى أن الاختلاف بين القاتل والمقتسول من حيث الذكورة والانوثة مانع من وجوب القصاص فلا يقتل الرجل بالمرأة مطلقا.

⁽۱) الهداية (۲۱۰۶) المهجة (۲۱۲۶) أيند أية المجتهد (۲۲۰۶) الام (۲۲۰۱) مكشاف التناع (۲۲۰۰) المحكام الترآن للجمـــاص (۲۲۰۱) مجموع الفتاوي (۲۲۰۱) .

⁽٢) المفنى (١٦٦:٨) .

⁽٣) احكام القرآن لا بن العربي (٢٠:١) ء (٢٢٣٢) ء المفنى (٢٠٦٢)) شرح النووى بصحيح سلم (٢ (: ١٦٤) ،

 ⁽٤) بداية المجتهد (٢:٠٠٤) عسبل السلام (٣:٢٣٦) .

الادلسة:

تك هى اقوال الفقها وحمهم الله ووكل منهم يحتج بما يراه دلهلا له . فالذين ندهبوا الى ان الرجل يقتل بالمرأة مطلقا من غير وجوب شسى ا آخر يحتجون بالمنقول ، والمعقول .

فان عموم الاية يدل على ان الرجل يقتل بالمرأة لان ذلك نفس بنفسيس واحتجوا من السنة باحاديث كثيرة ، نصت على ان الرجل يقتل بالمرأة ولا يجسب على اوليائها شئ أتحر، منها :

(١) مارواه البيهق وغيره من حديث عمو بن حزم أن النبى صلى الله طيــه و١) وسلم قال : وأن الرجل يقتل بالمرأة .

(٢) ومارواه مسلم وغيره عنانس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلسم قتل يهوديا بامرأة .

قال الصنماني بمد أن ذكر الحديث ؛ فيه دليل على قتل الرجيل (٤) بالمسرأة ،

اذن دل هذان الحديثان على ان الرجل يقتل بالمرأة مطلقا اى سواء

⁽١) المائدة ب ٣٢ .

⁽۳) صحیح سلم بشرح النووی (۱۱،۸۰۱) اسبل السلام (۳۳۳) ه صحیح البخاری بشرحه فتح الباری (۲۱۳:۱۲) .

⁽٤) سبل السلام (٣:٢٣٦) .

اكان زوجا المغير زوج وأن ذلك هو الواجب ولوكان يجب طنى اوليا المسسرأة دفع نصف دية الرجل لبينه صلى الله طبه وسلم دان لا يجوز تأخير البيان مسن وقت الحاجة .

وهناك احاديث اخرى تدل بمعوسها على أن القاتل يقاد بالمرأة مسن غير وجوب شن * آخر كقوله صلى الله عليه وسلم فيما سبق ؛ من قتل له قتيــــل فاهله بين خيرتين فأن احبوا : قتلوا دوان احبوا : اخذوا المقل دوكقولـــه صلى الله عليه وسلم : كتاب الله القصاص ، وكقوله : الممد قود دفان هــــذه الاحاديث تدل بمعوسها على أن القاتل يقتل بالمقتول قصاصا وأن كان امــرأة أذ الم يأت فيها تغريق بينما اذا كان المقتول ذكرا ام انشي .

وقد احتج بمض الفقها عبان الاجماع المقد طبى قتل الرجل بالمرأة . (١) قال النووى: وهو اجماع من يعتد باجماعهم .

والمعنى يؤيد ذلك . قال ابن العربي في احتجاجه على قتـــــــل الرجل بالمرأة : والمعنى يؤيد ذلك ويمضده وفالرجل اذا قتل المرأة قتـــل مكافئا له ونهجب القود منه من غير زيادة كالرجلين اذا قتل احدهما الاخـــر فان الواجب هو القصاص ولا يجب مع ذلك شي " آخر وان كان المقتول مر يضـــا مذنفا مقطوع الاعضا والقاتل قويا سليما معاني، الاعضاء (1)

تلك هى الادلة التى احتج بها من ذهب الى ان الرجل يقتل بالسرأة تصاصا من غير وجوب شى * آخر .

اما من قال يقتل الرجل بالمرأة ويجب طن اوليائها نصف الدية فانهسم يحتجون بان ذلك مأثور عن على رضى الله عنه فهو قول صحابى جليل هجسسة على من جاء بعده .

وهذا مايدل له المعقول ولان المرأة في الحقيقة انقص حالا من الرجل فهجي لاتساويه من حيث المنفعة وولاتساويه من حيث ضمان نفسها واذا تتلت

⁽١) انظر شرح النووى مع صحيح مسلم (١٥٨:١١) .

⁽٢) انظر احكام القرآن لابن العربي (٦٢٣:٢) .

فان دية الرجل ماقة من الابل بوديتها خمسون بالذلك يجب على اوليائه سال اذا اراد وا الاقتصاص من قاتلها أن يد فعوا لورثته نصف الدية كى تحصل الساواة المنشودة . ومن قال : الرجل لا يقتل بها أن كان زوجا واحتج بأن عقد الزواج شبهة توجب دراً القماص من القاتل كسائر الشبهات الداروسية منه بالان عقد النواج شبهة توجب دراً التماك فاذا لم تثبت حقيقته فلا اقل مسين أن يدراً به القصاص .

وجه الدلالة من الاية هو ان الله سبحانه وتمالى ذكر القاتل ومساويسه فاقتض مفهوم ذلك ان لا يقتل انسان بفير مساويه كالرجل بالمرأة .

قال ابن رشد رحمه الله بعد ان ذكر وجه الدلالة من الاية : وهودليل قوى ، ولعلهم يحتجون بالمعنى الذى احتج به من قال : ان الرجل لا يقتل بالمرأة الا ان يدفع اولياؤها لورثة الرجل نصف الدية بدليل ان الاجمـــاع منعقد على ان دية المرأة تصف دية الرجل فهى غير مكا قفة له يومن ناحيـــة اخرى فان الوصف قد يمنع وجوب القماص كالحر فاته لا يقاد بالمبد لا نالعبد انقى حالا من الحر فان ديته قد تنقس من دية الحري كذلك المرأة لا يقتـــل بيها الرجل لكون ديتها انقى من دية الرجل .

المناقشة والترجيح:

تلك هن الادلة التي احتج بها كل فريق لما ذهب اليه ، وهند النظر فيها نجد أن ادلة الجمهور القاطين أن يقتل الرجل بالمرأة مطلقا من غير زيادة شي " آخر قوية صالحة للاحتجاج ، ولم يأت من خالفهم بادلة تنهض طلس معارضتها أذ أن مفهوم القرآن الذي احتجواً به لا يدل على عدم قتل الرجل بالمرأة لسببين :

الاول: ان قوله تمالى "الحربالحر والميد بالمبد والاش بالانش "
لا مفهوم له لان الاية الكريمة نزلت على سبب عاص كما قد مرتوضيحه و المسلم الموضوط و المسلم الموضوط و المسلم الموضوط المسلم المس

الثاني: لو فرض ان للاية مفهوما صحيحا فانه معارض بعنط الاحاديث الصحيحة الدالة طبى ان الرجل يقتل بالمرأة من غير زيادة شسيء آخر وقد تقر في الاصول ان دلالة المنطوق مقدمة طبى دلالة المفهسسيرم بانواعسه .

وما أقر عن الامام طبى رضى الله عنه من كون البواجب تتل الرجيل المرأة واخذ نصف الدية من اوليا المرأة لورثة الرجل واجيب عنه بأن ذليك لمله غير ثابت عن طبى وان فرض ثبوته فانه مرجوح لا ته يمارض ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وماروى عن عمر وغيره من الصحابة والتابمين الذين ليم يوجبوا مع الا تتصاص من الرجل شيئا آخر وثم أن احتجاجهم بالمعقبيل لا يستقيم لهم لا نه ممارض بعثله فان التفاوت في الديات لا يوجب التفاوت نسى النصاص بدليل أن المبد الذي قيمته عشرة آلاف درهم يقتل بالمبد الهذي قيمته دون ذلك .

اما ما احتج به الزهرى رحمه الله على عدم قتل الرجل بزوجت فضير مسلم ، فان عقد الزواج ليس بشبهة تنع وجوب القصاص ، ثم ان عقد النكاح لا يجعل الزوجة مطوكة للزوج حتى يكون شبهة في درأ القصاص ، وانما يطك بمه الزوج منعمة لا ستمتاع ولهذا لو قتلها خطأ وجب على ماقلته ضمان ديته ويرثها ورثتها ولا يرث منها شيئا الا قدر ميراك يخلاف الامة اذا قتله سسالا السيد عان ميراثه لمخلاف الامة اذا قتله للسيد عان ميراثها لسيدها وحده ، ثم لو فرض أن ذلك المصنى صحيح لكان رأيا في مقابلة النص فهو باطل بالاتفاق ()

⁽١) انظر هذه المناقشات في المراجع السابقة .

اذن من خلال هذه المناقشات يتضح ان الذكورة لا تمنع وجــــــــوب القصاص من الرجل للمرأة في النفس وهو ماذهب اليه عمر بن الخطاب رضــــــي الله عنه وهو الراجح لقوة ادلته كما سبق توضيحها .

بل ان هذا القول هو الراجح ولولم يكن في الادلة الا ماذكره ابسين رشد رحمه الله بقوله : والاعتماد في قتل الرجل بالمرأة هو النظر الى المسلحة العامة ظولم يقتل الرجل بالمرأة لانتشر الفساد وهد رت الارواح السسستي جا* الشرع بما يعافظ طيها (١)

(ه) عفو ولى الدم لا يسقط القصاص من المحارب والقاتل غيلـــة .

القصاص حق لولي دم القتيل ان شام اقتص وان شام عفا يفاذا عنسسا سقط القود عن القاتل علكن ليس ذلك على اطلاقه في كل حادثة عند عمر رضسي اللمعنه . فقد روى عنه ان عفو ولي الدم عن المحارب اذا قتل او القاتسسسا غيلة غير مسقط لوجوب القود ان اراده الحاكم عيل يكون للحاكم الحق فيسسي قتله وان عفا ولي الدم .

- (١٩) فقد روى عبدالوزاق وفيره أن معربن المطاب رضى الله منه تسسل والسلطان ولى من حارب الدين دوان قتل أياه أو أخاه دفليس السسى طالب الدم من أمر من حارب الدين وسمى فى الارض فسادا شي «(١)
- (٧٠) وروى ابن عبد البر وغيره ان ام ورقة بنت عبد الله بن الحارث الانصاريسة
 (٢) كانت قد دبرت غلاما وجارية فقاما طيها ذات ليلة ففصاها وقتلاهسا

⁽١) انظر بداية المجتهد (٢:٠٠٠)٠

 ⁽٢) المحلى (٢١:١١) ءالاوسط لأبن المنذر (ص ٣٨) ، مصنصف عبد الرزاق (١٢:١٠) .

سنده في الصنف : عبد الرزاق عن ابن جريج قال اغبرني عبد المزيزين عمر عن عمر بن عبد المزيز أن في كتاب لعمر بن الخطاب . . .

فقام عمر رضى الله عنه خطيبا فى الناس فقال : إن ام ورققعها غلامها وجاريتها فقتلاها ، وإنهما هربا ، وامر بصليهما ، فادركا فاتى بهمسسا فكانا اول صلوبين بالمدينة شرفها الله تعظيما وتكريم (١).

فالاثر الاول صرح فيه عمر رضى الله عنه بأن عقو ولى الدم مسسست المحارب القاتل لا يسقط عنه القصاص اذا اراده الحاكم ولان المحارب السدى يبرز لا خذ أبوال الناسيء أو يقتل أحداً شهم أو لهرعب الا منين اعتماداً منسسه على قوة وشوكة تناصره ويكون بعيداً عن أغاثة الناس للمعتدى عليه أمره عظهم وغطيم لذلك يقوض أمره الى ولى أمر المسلمين أن شأه قتله وأن شأه قطمسه وأن شأه عنه يحيث يكون عقوه ذلك ما منمسسا من قتله كما يكون الحال في غير المحارب،

والاثر الثانى دل على ان عمر رضى الله منه قتل غلامى ام ورقة اللذيسان تتلاها غيلة حدا لا قصاصا بدليل انه صلبهما ومقتضى ذلك يدل علــــــــى ان قطهما لا يسقط بعفو ولى الدم لو عفا عنهما لان قطهما حق لله عز وجــــل لا يسقط بعفو احد من الناس كهقية الحدود ووقد فهم الامام مالك من قـــــول عمر رضى اللهمنه في اثر سبق لو تمالاً عليه اهل صنعا القتلتهم به اى ولا اقبــل في ذلك عفو ولى الدم عنم قتل غيلة لا يسقــط منـــــه القصــاص.

اذن دلت الاثار العروية عن عمر رض الله عله وطن ان عفو ولى السبد م لا يسقط القتل عن المحارب القاتل ، وعن القاتل غيلة ، لان قتلهما حق للسبب عز وجل لا يهدم فيه العفو .

 ⁽١) الاصابة وسعها لاستيماب(٤:٥٥٦) ١سنن الدارقطني (٣:٤١١) ١ الفتح الرباني (٢:١٦) .

⁽٢) انظر تنوير الحوالك شرح موطأ مالك (٢٢:٣) .

رأى الفقها

وحجتهم في ذلك قول الله عز وجل " انما جزا " الذين يحاربون اللسه ورسوله ويسمون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم خزى في الدنيا ولهم في الاخسسسرة مذاب عظيم (١)

نان الله تبارك وتعالى قد جعل حق قتل المحارب الى الحاكسسم لا الى ولى الده سواء قتل الدهسيارب اذا الدهسيارب اذا ولى الده سواء قتل او قتل المحسيرة فان شاء الا مام اوقع به المحقومة عوان شاء عفا عنسيه بصرف النظر عن نوع الجريعة قان الا مر فى ذلك كله للامام يممل ما تقتضيسسه المصلحة وليس لا ولياء الدم شأن فى ذلك ، هذا اذا كان القاتل حمارها ءاما اذا لم يكن محارها ولكه قد قتل غيلة فان الائمة الا ربعة قد اختلفوا .

فالاشمة الثلاثة ابو حنيفة والشافمي واحمد ذهبوا الى ان الشأن فسى ذلك لولى الدم ان شاء قتل ووان شاء عفا وواذا عفا سقط القصاص مسسسه وليس لولى الامر شأن في ذلك .

وذهب الامام مالك رحمه الله الى أن عفو ولي الدم لا يسقط القود عمسن

⁽۱) بدائع الصنائع(۱: ۲۹۷۶) وحاشية الدسوق (١: ۲۱۱) والمنتقى (١: ۲۱۱) و المنتقى (١: ۲۱۱) و مواهب الجليل (٢: ۲۳۳) و متن الشهاج مع شرحـــــه السراج الوهاج (ص ۳ ه) و کشاف التناع (٢: ١٥١) .

⁽٢) المائدة: ٣٣.

^(7)

قتل غطة وشأنه في ذلك شأن المحارب لا يملك ولي الدم المفوعه والمسلما (١) الشأن في ذلك لولي امر المسلمين أن شاء قتله وأن شاء فعا منه .

الادلـة:

تلك هى اتوال الفقها و رحمهم الله ، وكل منهم يحتج لما ذهب اليسه بما يراه دليلا . فحجة من ذهب الى ان عفو ولى الدم يسقط القود مسين القاتل عيلة توله تمالى " ومن قتل مظلوما فقد جملها لوليه سلطانا فيسيلا يسرف في القتل انه كان منصوراً " .

فان الله عز وجل جمل حق استيفا التصاص لولى الدم في كل تسسل حصل ظلما لا يخرج من ذلك الا مادل الدليل طي اخراجه كالمحارب، كسسا نمت عليه الاية السابقة حيث جملت الحق في قتله والمفوعه للامام لالولسسي السدم .

وحجة الامام مالك رحمه الله في كون عفو ولى الدم لا يستقط القود عسن القاتل غيلة وقياس الاولى : فإن الذي يقتل غيلة أشد ضراوة وتكاية سسسان المحارب ذلك أن من يقتل أنسانا متخفيا متسترا بحيلة وعداع حتى لا يسساه احد من الناس اشد وانكي واعظم ضررا من يقطع الطريق في وضح النهسسار وكانت له شوكة وقوة تناصره وتسانده وفاذا كان المحارب لا يصح عفو اوليسساء الدي عند غيلة حينئذ يكون إلى بالحكم.

⁽١) المنتقى (١١٦: ٢) .

۲) الاسرا¹: ۳۳ .

المناقشة والترجيح:

قال ابن تيمية رحمه الله ؛ ومن قال ؛ من قتل غيلة هو محارب يمامسل (١) (١) كمماملة المحارب اشبه باصول الشريمة بل قد يكون ضرره اشد لانه لا يدري به .

(7) عفو الزوج او الزوجة لا يمنع وجوب القصاص .

 (۲۱) فقد روى ابن ابن شيبة ان عبر بن الخطاب رضى الله عنه قال : السؤوج والمرأة لاعفو لها ()

نان الاثر دل على ان عمر رض الله عنه يرى ان عفو الزوج عن قاتــــل الزوجة لا يمنع وجوب القصاص من القاتل اذا طلبه احد من مستحقيــه مـــــن النوجة لا يسقط القصاص من الزوج القاتل اذا طلبــــــه

⁽١) مجموع الفتاوى (٢١ ٢٨) .

⁽۲) مصنف این این شیبه (۲/ (/۱۰) عسنده : حدثنا عبدالحصم عن محمد بن سالم عندالشوم عند من خالات

حدثنا عبد الرحيم عن محمد بن سالم عن الشعبى عن عمر ، فالا ثــــــر منقطع لان الشعبى لم يدرك عمر ،

احد من مستحقيه من النسب.

فان قبل ان عمر قال : الزوج والمرأة لا عفو لهما ، وذلك يشمل كــــل امرأة سوا * كانت زوجة ام اختا ام غيرها من ذوات النسب فلا يكون عفوهـــــا مسقطا للقصاص عند عمر رضى الله عنه مع ان عفو الا عنت وغيرها من ذوات النساب مسقط للقود .

اجيب بان السياق دل على ان عمر كان يقصد بالمرأة هنا الزوجـــــة ويدل على ذلك ماسيأتى هنه رضى الله عنه ان هغو المرأة من النسب مسقــــط لوجوب القصاص .

اذن عفو الزوج او الزوجة لا يمنع من وجوب القصاص عند عمر رضى اللــــه عنه لا نهما ليسا من مستحقيه واذ لا يستحقه الا الترب من النسب وهما ليســـا كذلك .

رأى الفقها ،

ذلك نقه عمر بن الخطاب رضى الله عنه في عفو الزوجة او الزوج عسسن القصاص اما الغقها من بعده نقد اختلفوا نمنهم من وأفق عمر بن الخطسساب رض الله عنه وضهم من خالفه .

فالامام مالك وابن ابن ليلن رحمهما الله ذهبا الن ان مقو الزوج ، 1 و (1) الزوجة لا يستط القود من الناتل .

وذهب الجمهور ومنهم الاثمة الثلاثة بوحنيفة والشافعي واحمد السيمي ان عفوالزوجة او الزوج مسقط للقصاص من القاتل .

⁽١) بداية المجتهد (٢:٣٠٦) ، المحلى (١٠ ٤٧٩٤).

⁽٢) الهداية (١,٢٧٦)، تكلة فتح القدير (١,١٠٠)، حاشية ابسن فابدين (٢:٢٥٥) الأم (٢:١٠١) الأمشني (٣٣٧:٨)، مجموع الفتاوي (١١:٥٦١)، الأحكام السلطانية (ص ٢٧٢).

وقد نسب بعض الفقها * هذا القول الى عمر .

يقول أبن تدامة رحمه الله بمد أن ذكر أن القصاص يسقط بمفو وأحسد من الورثة: روى ممنى ذلك من صر واحتج لذلك يأثر نسبه الى ابسسى داود ولفظه: أن عمر أتى برجل قتل قتيلا نجا ورثة المقتول ليقتلوه فقالت امسرأة المقتول وهي أخت القاتل ؛ قد عفوت عن حقى فقال عمر الله أكبر متى الرجل ونسب ذلك له ابن حزم فقال: رؤى عن غمر وابن مسمود أن لكسل وارث عفوا ولا يقبل طلب القمام الا باحتاميم.

الادلية:

تلك هى اقوال الفقها و رحمهم الله في عفو الزوج او الزوجسة مسين القصاص من القاتل وكل منهم يحتج لما ذهب اليه بادلة يراها حجة له .

فالا مام مالك رحمه الله يحتج بالمحقول فيقول: ولا ية الدم للمصبيدة لد فع المار عنهم ، وليست لكل وارت فان وراثة الدم خلافة وجمى لا تكوير الا بالنسب ولا تكون بالسبب لا نقطاعه بالموت اذ الزوجية تزول بالموت ، شم ان عفوهما فيه شبهة وهي تهمتها بالميل والشفقة طي القاتل و خاصة اذا كيان قريبا لها ، كأن يكون اخا او ابنا او نحو ذلك ، ثم ان الزوجة خاصة لا شميل لها في القصاص لان النسا ، ليس لهن فيه كما انه لا شأن لهن في ولا يستلان مو الما النساء النكاح ، وايضا فان الزوج والزوجة ليسا من المصبة ، ولا يمثلان مع الما تلسيدة .

وحجة الجمهور الذين قالوا: ان عفو الزوج او الزوجة مسقط للقماص هيها نسبوه الى عمر رضى الله عنه فيما سبق واحتجوا بمعومات السنة كقولسما صلى الله عنه وسلم فيما سبق: من قتل له تتيل فاهله بين خيرتين: ان شما والله والله عنوا (٢)

⁽١) المفنى (١:٧٣٧) .

⁽٢) المحلق (٢)٠١٠) .

⁽٣) قد سبق تخريجه وانظر الام (١١٠١٠) .

وشرعا يقول الرسول صلى الله عليه وسلم في صدالله بن ابي ابن سلول المنافق الذى اتهم هائشة زوج النبي صلى الله هليه وسلم بالافك : مسسسن يمذرني من رجل بيلشنى اذاء في اهلى - يقصد صلى الله عليه وسلم زوجها عائشة - وماطمت على اهلى الا خيرا()

فهاهى الزوجة سبيت اهلا لفة وشراء بوالزوج يكون من الاهل مسن باب اولن ، فيكون لكل واحد منهما حق العقو من القاتل فاذا عفا احدهمسا عنه سقط القصاص كما يسقط بعفو واحد من العصبة ، ثم أن الزوج والزوجسة من يحق لهم ميراث دية القتيل فاذا كانا كذلك وجب لهما الحق فسسسى استيقا القصاص والقياس يدل على انسسلام لا فرق بين احتيتهما في استيفا القصاص وفي اخذ نصيبهما من الميرا (1)

المناقشة والترجيح:

تلك هى الادلة التى احتج بها كل فريق لما ذهب اليه ووعد النظسر فيها نجد ان ماقض به عمر رض الله عنه من عدم سقولا الشماص بفغو احسف الزوجين هو الراجح وهو ماذهب اليه الامام مالك واما ماينسبة اليه بمسن الفقها "كابن قدامة وابن حزم من كون القصاص يمتدا بهمنو كل واحد مسسن الورثة حتى الزوجين فانه غير مسلم لما رواه عنه ابن ابن شبية ووالرواية الستى نسبها ابن قدامة الى عمر وقال ان ابادا ودرواها علم اجدها بهذا اللفسط لانى سنن ابى داود ولانى غيره وبل الذى وجدته أن التى عنست عسسن المقال ورواجة القاتل والمراة المقتول كما في الروايسة الستى الساسة السقال والحدة المقتول وزوجة القاتل والاراة المقتول كما في الروايسة الستى

⁽١) انظر الحديث في صحيح البخاري مع فتح الباري (٤٥٣:٨) ،المفنى

⁽٢) انظر المضنى (٣٣٧:٨) ، الهداية (١٦٧:٤) .

ذكرها ابن قدامة رحمه الله ووا احتجوا به من الحمومات ليس فيه حجـــــة بعد أن قضى عمر رضى الله عنه بما يخصصها لان عبر حا شاه رضى الله عنـــه أن يقضى على خلاف عموم الاحاديث المروية عن النبى صلى الله عليه وسلم فلابد أن يكون قد علم أن عومها لا يشمل الزوج أوالزوجة ويخاصة أنه لم ينقـــــل أن أحدا من الصحابة خالفه في ذلك حين قاله أذ من المستبعد أن يتفقــوا على مخالفة العمومات بذير دليل ثبت لديهم .

والقياس الذى احتجوا به لايلزم منه ان يكون لهما حق فى القصاص وبخاصة انهما متهمان ووالتهمة لها تأثير فى عدم قبول ماكان مقبولية من كل عدل موثوق به الا من الاب لابنه لكونه متهما فنيهمى الا يقبل عفو الزوج او الزوجة لنفس السبب.

المطلب الثاني : فيما يمنع وجوب القصاص

ق المطلب الأول تبين من خلال ما اثر من صرين الخطاب رضى الله عنه ان الأبوة أو اشتراك جماعة من الناس في القتل او مقو ولى السدم مسسن المحارب أو عن من قتل غيلة لا ينتشج وجوب القصاص عند عربن الخطاب رضى الله عنه وكذلك عقو الزوج أو الزوجة ولا نهما ليسا من مستحتى القصاص، وان كانا من أهل البيرات.

(١) عفو رجل من مستحقى القصاص يمنع من القود .

لا خلاف بين اهل العلم في ان القصاص يستقد عن القاتل اذا عف خميح مستحقى القصاص، وانما اختلفوا فيما اذا عفا بمضهم ولم يعف البحر في الا غر هل يستقد القصاص او لا ، والمأثور عن أمير المؤمنين عبر بن الخطاب رضي الله عنه ان القصاص يسقط بمفو واحد من مستحقيه سواءً كان رجلا ام احسرأة فاذا عفا واحد من الرجال سقط القصاص وبقي حق الا غرين في الدية .

(YY) فقد روى ابن حزم وغيره ان رجلا قتل امرأته فاستمدى ثلاثة اخوة لهـــا عليه عدر بن الخطاب رضى الله عنه فمقا احدهم فقال عدر رضى الله عنه لمن لم يعقوا خذا ثلثى الدية فانه لا سبيل الى قتله .

⁽۱) المحلى (۱:۲۸:۱۰) من طريق زيد بن وهب الميسوط (۲٦:۲۰:۱)، كتر الممال (۲:۲۶) رقم ۳۶۲۰ رواه البيهق ، المهذب (۲:۹۰:۲)، سنن البيهق (۸:۵۰) مصنف عبد الرزاق (۱۳:۱۰) .

فالا تران قد دلا على ان عفو احد مستحقى القصاص من الرجال اذا كانوا في درجة واحدة مسقط للقود عند عمر رض الله عنه الانه قال في الاشمسر الاول لمن لم يصفوا خذا ظثى الدية فانه لا سبيل الى قتله ، وقال في الاشمسر الثاني مثل ماقال ابن مسعود : ان القاتل قد احرز من القتل ، اما لو عفسي ابن المم وطالب به ابن المقتول فهي مسألة اخرى لم يأت لها في الاشمسار المروية عن عمر رض الله عنه ذكر فيا اعلم وانا طق الحكم على عفو احمسسد مستحق القصاص اذا كانوا في درجة واحدة .

وقد نسب اليه كثير من الفقها^ه أن القصاص يسقط بمفو واحد من الور^{دياة}. والاثار المروية عنه لم تدل على هذا .

رأى الفقها

ذلك فقه عربن الخطاب في عفو بعض مستحقى الدم من الرجــــال اذا كانوا في درجة واحدة واما الفقها في يعده فقد اختلفها .

فالائمة الثلاثة ابو حنيفة والشافعي واحمد ذهبوا الى أن القود يسقط عن التأثل بمفو واحد من الورثة سواء كان من مفسيساً في درجية من ليسم

⁽۱) المحلى (۱۰,۲۸۲) ، كتر العمال (۲۹۸۲) رقم ۲۰۵۳ المهسدب (۱۹۰:۲) ، المضنى (۳۳۲:۸) ، ذكره اين حزم بسنده عن ابراهسيم النخمى ، صنف عبد الرزاق (۱۳:۱۰) ،

⁽٢) المضنى (٢: ٣٣٧) ، المحلى (١: ١٩٤١) .

يمـف ام لا .

وذهب الامام مالك رحمه الله الى تفصيل القول فى ذلك نقسال: ان كان مستحقوا القصاص رجالا وهم سوا " فى الدرجة والاستحقاق سقط القصساص بعفو واحد منهك كمفو ابن من ابنائه ، او اخ من أخوان ، او ابن عم من ابنسا " عمومة ، وليس لمن لم يمف منهم الا الدية شا وا ام ايوا .

وان كان مستحقوا القصاص غير متساوين في الدرجة والاستحقاق فلاكلام للابعد مع الاقرب فلوطلب القصاص ابن المقتول وهفا أخوه لا يلتفت الى المفو ويقام القصاص.

هذا بالنسبة لا ستواعهم في الدرجة واما بالنسبة لا ستواعهم فـــــــى الا ستحقاق فهو كالا غوة لاب مع الا خوة لام اذا ورثوا القتيل وفان القصـــاص لا يستط بعفو واحد من الا غوة لام ولا نهم لا استحقاق لهم في القصــــاص وان كان لهم حق في الميراث .

هذا اذا كان مستحقوا القصاص رجالا ءاما ان كانوا رجالا ونســــا ونسا منفردات نسيأتي توضيح ذلك في مسألة مستقلة ان شا الله يتضــــح فيها رأى عمر رضى الله عنه وماذهب اليه الامام مالك وغيره .

وذهب ابن حزم رحمه الله الى ان القصاص لا يستقط من القاتل الإبعف و جميع مستحقيه فلو مغا منه ابن القبيل ، وطلب استيفا فرابن ممه وجب ان يقـــام القماص ولا يلتفت الى عفو ابن المقتول .

⁽۱) تكلة فتح القدير(، ۲۰۰۱) بهدائع الصنائع (، ۹۹۸۱) و حاشية ابن عابدين (۲۰۰۱) المهداية (۲۲۰۱۱) المهدن (۲۰۰۱) المهنی الام (۲۰۰۱) المهنی الام (۲۰۰۱) المهنی المطاح (۲۰۰۱) المهنی (۲۲۰۸) المهنی (۲۲۰۰۸) المهنی (۲۲۰۰۸) و الاحکام السلطاني

⁽٢) حاشية الدسوق (٢٣٢:٤) ، الخرش (٢١:٨) ، بلغة الساليك (٣٦٤:٢) ، بداية المجتهد (٤٠٣:٢) .

⁽٣) المحلق (١٠:١٠) .

الادلية:

تلك هي اقوال الفقها في رحمهم الله في عفو أحد مستحقى القصاص مسين الرجال وكل منهم يحتج لما ذهب اليه بما يزاه دليلاً له .

فين قال: أن القَصَّاص يسقط بمفواحد الورثة سوا اكان بميــــدا ام قريبا ، يحتج بالكتاب والسنة والمعقول ، فين الكتاب :

(١) قوله تعالى: " . . فمن عنى له من اخيه شيء فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان " (١)

وجه الدلالة من الاية الكربية انها تحدثت عن المغومن بعض السسدم لاعن جميعه قدل ذلك على ان العقوعن بعض الدم يوجب استاط القصيات واتباع الجاني بالمعروف بان تؤخذ منه الدية لمن لم يعف عن التصاص سسسواء كان الماني قريبا ام بعيدا .

قال الجماص بعد ان ذكر الاية الكريمة : ان الاية تقتضي وقوع المنسو عن شى من الدم لا عن جميمه فاذا على احد مستحقيه فائما علا عن بمسسض ماله ما يطلق عليه شى فيسقط القصاص لتأويل الإية ، وقال غير الجمسساص من فقها الصنفية مثل ذلك .

ومقتضاه يدل على ان عفو الابعد يسقد القصاص وان لم يرض الا قــــرب لان العنو افضل من الاستيفاء .

ومثل الآية السابقة قوله تعالى بعد ان ذكر انه كتب القصاص في النفس وفيا دونها "فنن تصدق به فهو كقارة له" (؟)

فانه سبنمانه جعل العنو عن القصاص مما يكفر به الذنوب فدل ذلك على

⁽١) البقرة : ١٨٧ . وفي طلبة الطلبة قال : هذا في الصلح فــــــى العمد عند عمر . انظر (ص ٦٢) .

⁽٢) احكام القرآن للجصاص (١٥٢:١) .

⁽٣) انظر شرح المناية مع تكلة فتح القدير (٢٤٠:١٠) .

⁽٤) المائدة: ٥٥.

انه افضل مبصرف النظر عمن حصل منه العقو .

قال ابن قدامة بمد أن ذكر الايتين السابقتين : اجمع اهل الملسم على جواز المفوع القماص وابه افضل والاصل فيه الكتاب والسنة .

وماورد من القرآن وهو يعض على المؤوواته افضل من الاستيفاء.

قوله تمالى فى تقرير ما فرضه للنسا^ه المطلقات قبل الدخول ^{*} وان تمفوا اقرب للتقوى ^(۲) فانه سبحانه جمل عفو الزوج او الزوجة اقرب للتقوى من استيفا^ه كامل المقوق .

ومثله قوله تعالى في معرض نهيه من حلف الايتصدق على من اســــاء اليه "وليصفوا وليصفحوا الاتحبون ان يشفر الله لكم والله غفور رحيم".

فانه سيحانه جمل التصدق على ذلك المسيء والمدنوعن اسا "تـــــــه سيباً من اسباب رضاه ومدفرته ، ولاشك ان ذلك هو الافضل .

وطيه فأن المفو من القصاص اقرب الى الله وأذا كان الامر كذلك نسان من عفا من اوليا الدم كان قوله هو الاولى ء لا نه فعل ماهو اقرب الى اللسسه سوا كان العانى قريبا من القتيل ام بعيدا مادام له حق استيفا القساص ولقد احتج الشافعي رحمه الله على ان القصاص لجميع الورثة يسقط بعنسسو القريب منهم والبعيد بقوله تعالى "ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا أن اذ قال رحمه الله : فكان معلوسا عند اهل العلم من خوطب بهذه الاية : ان ولى الدم من جمل اللسسه له ميرانا مند.

وعليه فانه اذا عفا احدهم سواء كان قريبا من القتيل كالابن ام بعيدا

⁽١) المفنى (٣٣٦:٨) .

⁽٢) البقرة: ٢٣٧ .

⁽٣) النور: ٢٤ .

⁽٤) الاسرا^ه: ٣٣.

^{· (1 ·: 7) [] (0)}

كالاخ مع البنت سقط القصاص وكان عفو الماني اولى من طلب استيفا * القصاص من الاخر الذي لم يعف . وقد جا * من السنة ما يليد ماورد به القرآن .

وجه الدلالة من الحديث: ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يأسر بالمغوض كل قتل رفع اليه وهو عليه الصلاة والسلام لايأمر الا بما هو افضــــل فكان ذلك دليلا على ان المغو افضل من طلب استيفاً القماص فلا ينبغــــى ان يقام القماص مادام قد عنا بمض مستحقيه .

ومن الاحاديث الدالة على ان القصاص يستنط بعضو واحد من مستحقيه سوا * اكان قريبا الى القتيل ام بعيدا عنه مامر من قوله صلى الله عليه وسلسم فمن قتل له بعد مقالتي هذه قتيل فاهله بين غيرتين بين ان يأخسسندوا المقل او يقتلوا (٢)

فان النبى صلى الله طبه وسلم جمل حق استيفا القصاص للاهسسسا ومقتضى ذلك بدل طبى ان عفووا حد منهم سوام الكان تربيا للقتيل ام بميسدا مسقط للقماص لان حق استيفا القماص لا يتحدا .

ولوكان عفو الابعد منه لا يسقطه لبينه صلى الله طبه وسلسم لا نسسه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ءثم ان اسقاط القصاص بمفوواحد مسن مستحقيه مجمع عليه في عهد الصحابة رضي الله عنهم .

وقد ذكر الكاساني وغيره ان هذا امر مجمع طبه في عهد الصحابة فان عمر وابن مسعود وابن عباس قضوا بان القصاص يسقط بعفو واحد من مستحقيه ولم يعرف لهم في عهد هم حفالف فيكون اجماعاً (*)

⁽١) سنن ابي داود (٢: ٤٢٨) .

⁽٢) سنن ابن داود (٢:٨٠٤) وانظر تغريجه نيما سبق (ص ١٣٤) من هذه الرسالة .

⁽٣) بدائع الصلاع (٣) ٢٤) .

ثم أن استيفا القصاص لجميع من يستحقه فكيف يستيد به بمضه رون البمض الاخر أذ لو استبسد بمضهم بالقصاص دون وافقة الاخرين لكان ذلك ابطالا لحق من عفا عنه ، وهذا استبداد لا يجوز، ومن ناهية أخسرى فأن من يرث الدية يرث القصاص لا محالة ناذا عفا وارث سقط القصاص كسسالو عفا واحد من المصمة .

وحجة ابن حزم رحمه الله في قوله: التصاص لا يسقط الا باجتماع الاهل على المعقومن القاتل: هي قوله صلى الله عليه وسلم في حديث سيسق ذكره فاهله بين خيرتين بين أن يأخذوا المقل أو يقتلوا.

فان الرسول طبه الصلاة والسلام جمل الحق للاهل واطلاته يدل على ان ذلك الحق للاهل سوا كانوا وارثين ام غير وارثين عثم ان ابن المم مسسن الاهل بلا شك في لفة المرب . وطبه فائه اذا عقا ابن القتيل وطلب ابسسن

⁽١) بدائع الصنائع (٢٠٤٨:١٠) ، المضنى (٣٣٧:٨) .

المم استيفاء القصاص فان القصاص يقام ولا يلتفت الى عفو الابن عنه لان القصاص حق لهما وهو لا يسقط الا باجتماعهما طيه عوايد ماذهب اليه بمديث عبد الله ابن سهل الذى تتله يهود خير فان اخاه عبد الرحمن جاء الى النبى صلسس الله طيه وسلم هو وابن عمه هويصة وكان اكبر منه سنا فاراد عبد الرحمسسان ان يتكلم فقال النبى صلى الله طيه وسلم الكبر الكبر فيصل هويصة يتكلم وهسو ابن م القتيل (١)

يقول ابن حزم: فقى هذا الخبر الثابت ان رسول الله على الله عليه وسلم جعل الحق فى طلب الدم لابن العم لسنه كما جمله للاب السيوارث دون ابن العم وانه عليه الصلاة والسلام بدأ ابن اليم لسنه فبطل بهذا قسول من راعى ان الحق للاقرب او للوارث دون غيره وصح ان الحق للاهسل كما جاف فى القرآن والسنة الصحيحة وابن العم من الاهل بلا شك فى لفسية المحرب وهذا هوالا جماع الصحيح لانه كان بعلم الصحابة بالمدينة اذ قتسل عبد الله بن سهل وقيام بنى حارثة فى طلب دعة لا يمكن استتار مله عن احد من قومه ومن المهاجرين فاذا الحق للجميع سوائه وفين الباطل ان يفلب احد هسم على الاخرين منهم الا بنص او اجماع ولانع ولا جماع فى ذلك ()

ثم اذا كان الحق للاهل نان من يطالب بالقصاص منهم يطالب بما احلمه الله له نيجب ان يقام القصاص بطلبه وان عفا عله جميع مستحقيه سواه .

يقول رحمه الله : وجدنا الدية والقود قد ورد التغيير فيهمسسا ورودا واحدا الميساحدهما مقدما على الاخر ظم يجز أن يفلب عفو المافسي على ارادة من اراد القصاص ولا ارادة من اراد القصاص على مفو المافي الابنس او اجماع ولا نمن ولا اجماع في تفليب المافي فنظرنا في ذلك فوجدنا اللسسة تمالي يقول " ولا تكسب كل نفس الا عليه لولا تزر وازرة وزر اخرى " فوجب بهستة الاية أن لا يجوز عفو المافي عين لم يمف ووجدنا القاتل قد حسل د مسسه

⁽١) انظر الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي (١٤٩٠١٤٣:١١)٠

⁽٢) المحلق (١٠١:١٨٤) .

بنفس القتل . والداعى الى اخذ القود داع الى ماقد صح بيقين وذلك لسه والمعافى مريد تحريم دم قد صح تحليله بيقين ظيب له ذلك الا بنص اواجساع ومريد اخذ الدية دون من معه مريد اباحة اخذ المال والا موال محرسسة بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن دما أكم واموالكم عليكم حسرام ولسم يأت نص باباحة الدية الا باخذ الاهل لها ، وهذا لغظ يقضى اجماعهم علسى اخذها وقائدية مالم يجمع الاهل على اخذها لا يحل اخذها فصح ان مسمن دعا الى القود فهوله ()

المناقشة والترجيح:

تلك هي الادلة التي احتج بها كل لما ذهب اليه وعند النظر نيهسا نجد ان سبن قال: يسقط القماص بمغو واحد من الورثة يحتج بالقسران والسنة وليس فيهما مايدل على ذلك غاية ما في التران والسنة ان المغو افضل من طلب الاستحقاق وان الذين لهم حق استيفا القماص هم الاهل وذلك يتضى ان الحق لهم جميعا في القصاص او المغو عنه أما أن عفو احد هست مقدم على الاخر فلم يتصرض له القرآن ولا السنة ، ولكن اسقاط القصاص عسسن القاتل بعفو احد مستحقيه اذا كان يساوى من لم يمف في الدرجما ولي وارجم فلولم يكن ذلك ، أذ اسقط القصاص بعفو الاخت وجمل لا خويها الديسسة فلولم يكن ذلك جائزا وانه ما شرعه رسول الله صلى الله طيه وسلم لما قضى به ويخاصة أن الصحابة متوافرون ولم ينقل أن احدا منهم خالفه في ذلك ، شم لو كان عفو كل وارث يسقط القصاص لما جمل رض الله علم فو الزوج او الزوجة وللون أذ لك منه يدل على أن مراد رسول الله صلى الله عليسه وسلم بقوله " فاهله بين خيرتين" غير الزوجة والزوج الان مراده صلى الله عليه بهم بي المد الما قضى عمر بعدم صحة عفو الزوجة والزوج والذي ولما كان منسه عليه بهمام كل وارث لما قصل الله عليه وسلم كل وارث لما قصلى الله عليه وسلم كل وارث لما قد الله وسلم بقوله " فاهله بين خيرتين" غير الزوجة والزوجة الناسة منسه الله عليه وسلم كل وارث لما قالله عليه وسلم ويخاصة أنه قد اشتهر عنه انسه السه الله على اله على الله على اله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله

⁽١) المحلق (١٠:١٠) .

كان وقافا عند سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

واما قول ابن حزم رحمه الله أن القصاص لا يسقط الا بعفو جميع مستحقيه وأنه أذا لم يمف واحد من الأهل وأن لم يكن وارثا يجب استيفاء القمـــاص فأنه فيما يظهر لى قول شأذ لم يتابعه عليه رحمه اللهاحد لضعف مأخسسده فان لفظ الاهل وان كان شاملا لابن العم وان لم يكن وارثا لفة فهو غـــــير مراد هنا كما فهم ذلك سلف الامة وخلفها سوى ابن حوم رحمه الله ، شــــــم ان ابن حزم رحمه الله يثبت حكما لم يسبقه اليهاحد فعليه الدليل والــــــم يورد في ادلته أن النبي صلى الله طبه وسلم أسقط القود بعفو وأحد مـــن الاهل وان لم يكن وارثا ولاان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسقط القصـــاص بمنو بمض مستحقيه وظم يأت اذن نص من السنة فضلا عن القرآن يدل علي ان اهل القتيل اذا عفوا ولم يعف ابن العم غير الوارث لا يسقط القصاص: ــــم ان قوله رحمه الله : لم يأت نصيدل على أن العقوض القصاص اولس مسسن الاستيقاء اذا طلبها حد من الورثة غير مسلم فان صر وابن مسعود وابن مبساس رض الله عنهم قضوا باستاط القصاص بعفو واحد من مستحقيه والصحاب متوافرون ولم يخالفهم في ذلك احد فكان أجماعا كما قال ذلك الكاسانيين وغيره رحمهم الله جميعا، وذلك اما ان يكون فهما منهم رض الله عنهم مـــن النصوص التي نقلوها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفهمهم مقدم علييي فهم غيرهم في القول الراجح ، واما لنص طموه من رسول الله صلى الله عليــــه وسلم لم ينقل الينا ونيلزم من جاء بعدهم كابن حرم متابعتهم في ذلك .

اذن الذى يترجح لدى من الاقوال السابقة هو ان القماص يسقط بمفو المحد مستحقيه اذا كان فى درجة من لم يمغه وان لم يساويه فى الاستحقـــاق كما ذهب اليه عمر فيها سبق .

(٢) عفو المرأة من النسب مسقط القود .

ذكرت في السألة السابقة هغو واحد من الورثة الرجال الذين يتــــون الى القتيل بالنسب وان ذلك مسقط للقود عند صر رضى الله عنه بشــــرط ان يكون من عقا في درجة من لم يعف كنا سبق توضيحه وفي هذه المسألـــــــة سيتضح ان الوارثات من النسأه اللاتي يعتن الى القتيل بالنسب يسقط القصاص بعفو واحدة شهن اذا كانت في درجة من لم يمف .

(٢٤) فقد روى ابو داود والبيبق وغيرهما أن صربين الخطاب رضى الله عنسه رضم اليه رجل قتل رجلا فاراد اوليا المقتول قتله عفقالت اخت المقتسول وهى امرأة القاتل : قد عفوت عن حصتى من زوجي فقال عمر : عتسسق الرجل من القتل .

رأى الفقها ؛

ذلك فقه عبر بن الخطاب رضى الله عنه اذا عفت النساء من النسب مسن القصاص او عفت واحدة منهن ، اما الغقهاء من بحده فقد اختلفوا .

فالائمة الثلاثة ابو حنيفة والشافعي واحمد نهبوا الى ان عفو الوارتات

⁽۱) مصنف عبد الرزاق (۲:۱۰) ، تلخيص الحبير (۲:۰۰) ، وسكت طيسه ابن حجرء حسن الاثر (ص ۲۶۸) ، المحلى (۲۸:۱۰) ، والمهسدب (۲۱:۲۱) ، كنز العمال (۲۹۷:۷) رقم ۳۲۲۰ ونيل الاوطىسسار (۲۱:۲)

من النساء مسقط للقود سواء كانت المرأة في درجة من لم يمف ام لا وســــوا. كان ممها رجال ام نساء اقرب منها للقتيل ام لا (١)

ونهب الامامالك رحمه الله الى تفصيل القول فى ذلك فقال: ان كانت المرأة من النسب مع رجال من الحلياء الدم عظل يغلو الامر من ان يكون الرجسال اعلى منها درجة او مساويين لها عفنى هذه الحال لاكلام لها مع الرجسسال سواء ثبت القتل بالقسامة ام بضيرها .

اما أن ثبت القتل بالقسامة وحازت العرأة الميراث فالقول لمن طلــــــب القماص منهما ولا يسقط الا باتفاقهما عليه . أعنى أتفاق الرجال والنساء .

واما اذا لم يكن مع المرأة رجل وكان مصبا نساء فالمفو وطلب القصاص انما هو للقربين وليس للبمدى مصبا شأن في ذلك ظو مقت البنت وطلبت بنسبت الابن القصاص او طلبت البنت القصاص او طلبت البنت القصاص او طلبت الابن حق في ذلك واذا كن في درجة واحدة وطلب بعضهان للبنت، وليس لبنت الابن حق في ذلك واذا كن في درجة واحدة وطلب بعضهان القصاص وبعضهان المغو نظر الحاكم فيها هو الاصلح ونذذه .

ودهب الزهرى وقتادة والحسن وعمر بن عبد المزيز وابراهيم النخميين وابن شبرمة والليث الى انعفو النساء لا يكون مانما من استيفاء القصاص مطلقا

وقال ابن ابى ليلى ؛ لكل وارث ووارثة حق المفو عن القصاص الالوجة .

⁽۱) بدائع الصنائع (۲:۸:۱۰) والام (۲:۱۱) والمهذب (۲:۰۰۱) و المضنى (۳۲:۲۸) و کشاف القناع (۲:۲۲) .

⁽٣) المحلي (٢:١٠) ، المفنى (٣) ٢٣) .

⁽٤) المحلق (٤) ١٠) .

الادلسة:

تلك هي اقوال الفقهاء رحمهم الله في عفو الوارثات من النساء ،وكـــل صهم يحتج بما يراه دليلا له .

فالذين قالوا : ان القصاص يستقل بمغو واعدة من الوارشات مطلقاً الله سوا كانت قريبة من النسب ام بعيدة وفي درجة من لم يعف ام لا ومعها رجال ام لا واو كانت زوجة قرابتها بالسبب يحتجون بالحديث السابسي وهو قوله صلى الله طيه وسلم : من قتل له قتيل فاهله بهن خيرتين والمرأة من الاعل بلا شك في الشرع وفي لفة الحرب .

والرسول صلى الله عليه وسلم يقول في شأن عبدالله بن ابي بن سلول حين اذاه في إذاه في اهلسي من الله عليه اذاه في اهلسي فوالله ماطمت على اهلى الا خير (١٠) فأنه صلى الله طبه وسلم عنى باهلسسه ووجه عافشة رض، الله عنها .

ثم أن الصحابة رضى الله عنه عند تضوا بأن عفو المرأة مسقط للقصاص تض بذلك عربن الخطاب رضى الله عنه حين عقت اخت المقتول دون اخوبها واستقط بذلك القصاص عن القاتل وكان الصحابة متوافر ثين في عهده رضيعين الله عنه لم ينقل أن احدا ضبم خالف في ذلك نيكون اجماعا .

ثم أن القياس يدل لذلك ، ذلك أن القماص مثل الدية يستحقهن يستحقم أن الدية يكون مسقطا ليه يستحقم من الدية يكون مسقطا ليه كذلك نان عفوه عن القماص مستقط له لان القماص لا يتجزأ ، فلو كـــــان

⁽١) انظر تخريجه (ص ١٣٤) من هذه الرسالة .

⁽٢) التحريم: ٦ ء تفسير ابن كثير (٢) ٥٠) ٠

⁽٣) انظر (ص ٢٢٧) من هذه الرسالة .

يرث القتيل أبوابن وفقا أحدهما سقط القماص، كذلك لو كان يرث القتيسسل أب وبنت فان القماص يسقط بعفو البنت، لا نها من أهل الميراث.

وحجة الامام مالك رحمه الله القياس فكما أن الولاء لا يثبت للنساء فكذلك لا شأن لهن في استيفاء القصاص ، اذ هو من حق الرجال كالولاء وكذلك ولا يسة النكاح لا تكون للنساء فكذلك لا يكون لهن شأن في القصاص كما لم يكن لهسسن شأن في ولا ية لذكاح ،

وحجة الزهرى وابن ابى ليلى هى حجة الامام مالك رحمه اللهن ان انساء لاشأن لهن فى القصاص مطلقا ، وزادا طى ذلك بأن المرأة لا تمقل مع الماقلة فهى ليست من اهل المعلى فاذا كان ذلك شأنها ينبغى ان لا يكون . لها شأن فى استيفاء القصاص .

المناقشة والترجيح:

تلك هى الادلة التى قدا حتج بها النقها ومسهم الله وعند النظر في ذلك دليل فيها نجد أن أدلة من قال: أن القصاص يورث كالدية ليس له في ذلك دليل يشهض على الاحتجاج الا قوله صلى الله عليه وسلم: أن قتل له قتيل فاهلسو بين خيرتين وهذا لم يقصد منه النبي صلى الله عليه وسلم أن القصاص يكسون موروثا وبدليل أن عمر بن الخطاب رضى الله عليه وسلم أن كل وأرث لسحقاً في استيفا القصاص يقلو كان مراده صلى الله عليه وسلم أن كل وأرث لسمحتى في القصاص لكان أولى بفهم ذلك صحابته ووشاصة من لازمه منهم كمور بسن الخطاب رضى الله عنه وغم أن من قال: أن المرأة لاحق لها طلقا فسسس الخطاب رضى الله عنه وهم أن من قال: أن المرأة لاحق لها طلقا فسسس التصاص وأن كانت من ذوات الانساب لم يأت على ذلك بدليل وإنما استند في ذلك الا القياس وهو باطل في مقابلة النصوص كما نبه طي ذلك الاصوليون .

وقال ابن حزم رحمه الله : ثم نظرنا في قول من رأى العفو للرجــــال دون النسا^ء فوجدناه ايضا فاسدا لانه قياس .

وطيه قان الراجع في نظري هو أن القصاص ليس كالدية يستحقه كسيل الورثة بهل الحق في ذلك لاهل القتيل من النسبة وأن المرأة منهم لها حسيق

العفواذا كانت فى درجة من لم يعف كما تشمى بذلك عمر بن الخطاب رضـــــى الله عنه .

(٣) تمكن الشبهة مانع من القصاص.

اتضع من المسائل السابقة ان القصاص اذا وجب لا يسقط الا بعنسو احد مستحقيه او جميعهم وولكن ليس معنى ذلك ان المفوهو السبب الوحيسد في اسقاط القصاص بل هناك مسقط آخر يمنع من استيفائه ووهو تمكن الشبهسية فان ذلك يمنع القاتل وان طالب به اوليا المقتول .

- (ه/) نقد روى ابن جرير عن يزيد بن ابى منصور تال : بلغ عمر بن الخطـــاب
 ان عامله على البحرين ابن الجارود واو ابن ابن الجارود واتى برجـــل
 يقال له : ادرياس قامت عليه البينة بمكاتبةعد و المسلمين وانه قد هـــه
 ان يلحق بهم نضرب عنه وهو يقول : ياعمراه و فكتب عمر الى عاملــــه
 ذلك فامره بالقد وم عليه و فقدم فجلس له عمر وبيده حربة فد خــل علــــه
 عمر و فعلى عمر لحيته بالحربة وهو يقول : ادرياس لبيك و ادرياس لبيك و وجمل الجارود يقول : يا امير المؤسنين انه كاتبهم بصورة السلمـــين
 وهم ان يلحق بهم و فقال عمر : قتلته على همه وواينا لم يهم لولاان تكون
 سنة لقتلتك به .
 - (۲۲) وروی ابن قدامة فی المفنی ان رجلا ذبح رجلا فی خربة ، وترکـــــه وعربوکان قصابا قــد ذبح شاة ، واراد ذبح اخری ، فهربت منه الــــی الخربة فتبهمها حتی وقف طی القتیل والسکین بیده ، مطخمة بالــــد م

نفى الاثر الاول قامت لدى صررض اللعقه شبهة درأت القصاص عسن القاتل وهى ان القاتل لم يكن متصدا القتل المدوان بل ظن ان هم الرجل بالالتحاق بالكفار يبيح دمه فقتله به ن اجل ذلك به نقال عمررضي الله عسمه لولا ان تكون سنة اى فيقتل القاتل وان كانت لديه شبهة قوية ظنها تبيح لسه قتل المتهم كهذه الشبهة _ لقتلتك به .

وفي الاثر الثاني وكاد القاتل ان ينجو من القصاص ويتسبب في قتسل نفس اخرى بريفة لا ذنب لها لولا ان ضعيره وخوفه من الله جعله يأتي السسي مر بن الخطاب طاعما من نفسه ويمترف بانه هو القاتل و لا ذلك القصاب المسكين الذي اتهم ودلت القرائن القوية على انه هو القاتل مع انه بسروة نكان ذلك فعلا حميدا عظيما انقذ به القاتل حياة نفس اخرى حرم الله قتلها فما كان من معر رضى الله عنه الا ان دراً عنه القصاص ظم يقتله وقال : ان كان قد قتل نفسا فقد احيا نفسا وودراً عنه القصاص قال اين قدامة في وجسسه دراً القصاص عنه : ان دعوى ولى القتيل على الاول شبهة في دراً القصاص عن الثاني لان دعواه على الاول ابراء لكل ماسواه .

اذن الشبهة المتمكنة دارئة للقصاص عنده رض الله عنه ، وقد قــــال (۲۷) ذلك صراحة فانه قد نقل عنه انه قال : ادرؤ الحدود ما استطعم ، وفــــى (۲۷) دالك صراحة فانه قد نقل عنه انه قال : ادرؤ الحدود ما استطعم ، وفــــى (۲۸) رواية ادرؤوا عن عباد الله الحدود فيما شبه طيكم (۲٪ والقصاص من الحدود .

⁽١) المفنى (١:١٤٤) .

⁽٢) المفنى (٨:١٤) .

⁽٣) المحلق (١١:١٥) .

رأى الفقها

ذلك نقه صربن الخطاب رضى الله عنه فى درأ القصاص بالشبهات ، وقد قال بعثل ذلك عامة نقبا * الا مصار اعنى الا عمة الاربحة ابا حنيفة ومالكسسا والشافعي واحمد رحمهم الله اذ كلهم ذهبوا الى ان القصاص يدرأ بالشبهات. وخالف فى ذلك الا مام ابن حزم رحمه الله اذ قال : ان الحدود _ وشها القصاص - لا تدرأ بالشبهات كما انها لا تقام بالشبهات.

الادلية:

تلك هى اقوالهم رحمهم الله فى درأ القصاص بالشبهات وكل منهـــــم يحتج لما ذهب اليه بما يراه دليلا _

فالذين اسقطوه بالشبهات احتجوا لذلك بادلة منها:

- (١) مارواه ابن ماجة عن ابني هريرة قال : قال رسول الله صلى الله طيــــه وسلم : ادفعوا الحدود ماوجد تم لها مدفعاً .
- (۱) بدائع الصنائع(۱:۱۰ و ۲:۶) والاشباه والنظائر لابن نجيم (ص ۱۲۹) كشاف القناع(۲:۲۰ - ۱۲۳) والاشباه والنظائر للسيوطي (ص ۱۲۳) المضني (۲:۹۶) و تكلة البحر الرائق (۲،۹۱۸) .
 - (٢) المحلق (١١:٥٥١) ٠
- (٣) سنن أبن ماجه (٢٠٠٤) قال أبن حزم وغيره : في سنده أبراهيم بسن المفضل المخزوس ضعيف . أنظر المحلي (١٥٤:١١) .
- (؟) سنن الترمذى مع شرحه تحفة الاحوذى (٣١٨:٢) ، الدراية (٢:٠٠١ ا تلخيص الحبير (؟: ٦٥) قال ابن حجر: فيه يزيد بن زياد الدشقى ضعيف ووقفه اصح . واخرجه الحاكم والدارتناني والبيمتي وقـــــال الموقوف اقرب الى الصواب .

فالحديثان قد دلا على ان الحدود _وسنها القصاص _ تدرأ بالشبهات فلا يقام حد معها ولا قصاص .

وقد مثل الكاساني رحمه الله لدراً القصاص عن القاتل يمغو عند بعض مستحقى القصاص عثم يقتله واحد منهم ، فإن قاتله لا يقتل وقال في وجد دراً القصاص عنه : ولنا ان في عصمة القاتل شبهة المدم ، لا نه قتله علي من التقصاص عنه : ولنا ان في عصمة القاتل شبهة المدم ، لا نه قتله علي القصاص عنه بناء على نوع دليل ، وهو ماذكرنا : ان القصاص وجب حقا للمقتول ، وكل واحد من الاوليا ، بسهيل من استيفا ، حق وجلل مقتول ، فالكفو من احدهم ينبغي ان لا يؤثر في حق الاخر ، ولان سبب المشتول ، فالكفو من احدهم ينبغي ان لا يؤشر عو الترابة فينبغي ان لا يؤشر عن عقو احدهم في حق الاخر الا انهامتنع هذا الدليل عن الممل با جمليا عنوا المحدة من من عقق الاخر الا انهامتنع هذا الدليل عن الممل با جمليا الصطبة رضي الله عنهم على مابينا ـ اى من ان عفو احد مستحقى القصياص مسقط له منقيا مه يورث شبهة عدم العصمة ، والشبهة في هذا الباب تعمل عصل الحقيقة فتمنع وجوب القياص (۱)

⁽١) بدائع الصنائع (١٠) ١٤) .

⁽٢) انظر المفنى (٨:٨٣٨٤٨) .

النبى صلى الله عليه وسلم ولا عن صحابته ، فهو يصرح بذلك ويقول: لانملسه عن احد اصلا ، لا عن صاحب ولا عن تابع الا رواية بن المفضل عن عبد الله بسسن دينار عن ابن عسر ، وابن المفضل ساقط ويقول: انما جا * عن الصحابة مسلالا يصح : ادرؤا الحدود ما استطعتم وهذا لفظ ان استممل ادى السسس ابطال الحدود جملة على كل حال ، وهذا خلاف اجماع اهل الاسلام وخسلاف ابطال القرآن والسنن ، لان كل احد يستطيع ان يدرأ كل حد يأتيه .

وعند النظر فيما قاله رحمه الله نجد انه أصاب في قوله : ان لف الرؤا الحدود بالشبهات لم يثبت وقد ذكر ابن حجر انه لم يجدد هدا اللفظ مرفوعا الى النبى صلى الله عليه وسلم ، لكن قوله : انما جا * عدد السحابة مما لا يصح وغير سلم فقد ذكر ابن حجر في تلخيص الحبير ان ابدن حزم نفسه ذكر عن عمر بسند صحيح ان الحدود تدرأ بالشبهات . فكيف يقول رحمه الله : انه لم يصح ثم ان قول ابن عزم رحمه الله : انه لا يقيم الحدود ود الله بالشبهات لا يمد عما قاله جمهور الملما * بلانه اذا كان يرى ان الحدد ود لا تقام بالشبهات يلزمه ان يدرأ تعابالشبهات لان تعطيلها بالشبهات وقد ود عن معر رضى الله عنه لفذل يقول فيه : لان اعطللها الشبهات اعبالى من ان اقيمها بالشبهات .

ثم على ان ماقاله ابن حزم لا يتفق مع ماقاله الجمهور قان ابن حسسزم محجوج بما اثر عن الصحابة الذين مر ذكرهم آيفا به قد روى عنهم انهـــــم

فان قيل ان ذلك لم يثبت عنهم .

اجيب بان ابن حجر قد نقل عن ابن حزم في كتاب الايصال انه ذكـــر

⁽١) المحلق (١١:١٥١) .

⁽٢) الدراية (٢:١٠١) .

⁽٣) تلخيص الحبير (١:١٥) .

⁽٤) انظر الدراية (١٠١:٢) رواه ابن ابي شبية عن ابراهيم قال عر...

ذلك عن عبر بسند صحيح عثم أن الاثار المتكاثرة يؤيد بمضها بمضا ويرفع سن درجة الاحتجاج بها ءقال الترمذى:وقد روى عن غير واحد من الصحابة انهسم قالوا ذلك فيجب الصير اليه ءلاسيا والمسل عليها عند كافة الملما ماعسدا أبن حزم رحمه الله فاذا كان بعض الاثار في سندها رجل ضعيف كابراهسيم أبن المفضل أو إنه منقطع ارتفع ذلك الضعف بورود الاثار المتكاثرة . فلا اقسل من الممل بموجبها كما ذهب الى ذلك جمهور الغقها ومحمهم الله .

اذا سقط القصاص من لقاتل وجب تعزيره

قد يسقط القصاص عن القاتل مسبب من الإسباب كما دلت له الاسسار المروية عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه مفيما سبق فادا سقط عنه القود هسل يبرأ من المقاب فلا يلزمه منه شئ واونه لابد من معاقبته بشن من المقاب .

- (۱) وروی عبد الرزاق وغیره عن ابن جریج عن صروبین شمیب تال : ضـــرب عبر بن الخطاب حرا قتل عبد ا ماقة ونقاه عاما (۱)

فهذان الاثران دلا على ان الذى يقتل عدا ولا يقع عليه القماص سبب من الاسباب كأن يكون القاتل حرا والمقتول عبدا غير مكانى * له واو يكسين القصاص قد سقط عنه لعفو بعض ستحقى الدم ولا يد من معاقبته عند عد بسن الخطاب رضى الله هه وبان يضرب ماقة سوط ويسجن او ينفى سنة كما دل لسه الاثران السابقان وقد نسب له ذلك بعض الفقها * .

⁽١) مصنف عبدالرزاق (٤٠٧:٩) والمحلق (٢٠٢:٤٦٢:١٠) سنده فيي المصنف وغيره : عبدالرزاق عن ابن جريج قال المبرني عباس بن عبداللــه ان عمر ٠٠٠، وانظر نحوه في (١٤٦٧) من هذه الرسالة .

⁽٢) منف عبد الرزاق (٩: ٢٠٠) عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بــــن شعيب . قال ابن حزم : لا يمح عن عمر ابدا لا نه اما عن عمرو بــــن شعيب واما عن العباس بن عبد الله وكلاهما لم يولد الا بعد موت عمــر بدهر طويل .

رأى الفقهاء :

ذلك فقه صربين الخطاب رضى الله عنه في وجوب تحزير من قتل مسدا ولم يقع عليه القصاص لسبب من الاسباب .

اما الفقها من بعده فقد اختلفوا .

فالامامان مالك والشافص رحمهما الله ذهبا الني أن الذي يقتل عمدا ثم لا يقع طيه القصاص يجب تمزيره .

جا ° فى الشرح الكبير ؛ طى القاتل عمدا البالخاذا لم يقتل لمفــــو (١) اولزيادة حرية او السلام . . جلد مائة وحبس سلة .

وجاء في الاشباه والنظائر للسيوطي : اذا تتل من لايقاد به كابنـــه وعبده ، وجب طيه التمزير كما نصطيه في الام مع الكفارة .

والظاهر ان مذهب ابى حنيفة مثل ذلك اى يجب ان يمزر اذا لــــم يقع طبه القود لان ابن نجيم ذكر في الاشباه والنظائر : بان الاب اذا شـــتم ابنه يمزر وان كان لا يجب طبه المد . فان مقتض ذلك يدل طبي ان الاب ، وغيره اذا قتل متعمدا ولم يقع طبه القود وجب تمزيره تحقيقا للمسلحة الماية .

ود هب الامام احمد واسحاق رحمهما الله الى انه لا يجب على من قتسل (3) متعمدا اذا لم يقع طيه القود تعزير لانه لا يجب طيه الا القصاص وقد سقاد طنه

وقال ابوثور رحمه الله : ان عرف القاتل بالشراييه الامام بمــــــا (c) يراه رادعا :

⁽۱) انظر الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤:٥٥٢) ، مواهب الجليل (٢:٦٠) ، الكافي (٢:٢٠) المنتقى (٢٦٨) المنتقى (٢٠٢٠)

⁽٢) انظر الاشباه والنظائر (ص ٩٠٥).

⁽٣) الاشباه والنظائر لابن نجيم (١٨٩٥) ٠

⁽٤) المضنى (٨: ٣٣٩) ،غاية المنتهى (٢٢٢: ٢٧) .

⁽٥) بداية المجتهد (٢:٤٠٤) .

الادلسة

تلك هى اقوال الفقها و رحمهم الله وكل منهم يحتج لما ذهب اليـــه بما يراه دليلا له يفنن ذهب منهم الى وجوب تمزيره يحتسج بما اثر عــــن عمر فيما سبق بل قد ورد فى ذلك حديث مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم .

فقد روى الدارقطنى وغيره ان النبى صلى الله عليه وسلم اتى برجل قتل غبد ه عدد ا فجلده مائة ونفاه سنة وحا سهمه من المسلمين ولم يقده بـــــه وأمو ان يمتحد قرية . (1)

نان الحديث قد دل على ان السيد أذا قتل عبده لا يجب علي الدور بقتله أياه ولكن ذلك لا ينبع من وجوب معاقبته ينوع من المذاب في النبى صلى الله عليه وسلم ضربه مافة سوط ونفاه عاما ووحا سهمه من المسلمين واموان يمتق رقبة وهكذا كل قتل سقتك فيه القصاص اوامتسع لسبب مسلمان الاسباب لان القصاص لم يقع فلا يجوز أن تمر الجريمة بدون عقاب عليها .

ثم ايدوا ذلك بالقياس فقالوا ؛ ان من وجب طبه شي " من المقسوق وسقط عنه ذلك الحق بسبب من الاسباب لم يجب طبه شي " آخر بدلا عنه فشلا لوعفا ولى القتيل من الدية سقطت الدية ولا يلزم الجان شي " آخر .

⁽۱) تلفيض الحبير (١٦:٤) ءالدراية (٢٥:٢) ء سنن البيبقى (١٥:٨) المنتقى مع شرحه نيل الاوطار (٢٥:١) سنن الدارتخاني (١٤:٣:٣) ء المنتقى مع شرحه نيل الاوطار (٢٥:١) سنن الدارتخاني (١٤:٣:١ ء الماء بيسين عياش وهو ضعيف كما يقول ذلك ابن حجر وغيره ولكن الامام احمد يقبول روابته عن الشاميين قوية وقد رواه عن الاوزاعي وهو شامي ولكه مازال ضعيفا لان في سنده ايضا محمد بن عبد المعزيز الشامي قال فيه ابو حاتم دام يكن عند هم بالمحمود وعنده غرائيه .

⁽٢) انظر المحلق (٢٠:١٠) .

كذلك ينبغى ان يكون القصاص اذا سقط بمغواو بشيره لا يلزم الجانسى شى * آخر الا بتوقيف من الشرع ولم يثبت في ذلك مايلزيه .

المناقشة والترجيح:

تلك هى الادلة التى احتج بها كل منهم لما ذهب اليه وعند النظرفيها نجد ان الذين لم يوجبوا تعزيره بش ما يقولون لم يثبت عن النبى صلى الله طيه وسلم ولاعن صحابته شي من ذلك فحديث الدارقطني سابق الذكر فيه اسماعيل بن عياش وهو ضميف لان البخارى قال فيه : منكر الحديث، فيها تيل قد رواه هنا عن الشاميين اذ رواه عن الاوزاعي والاوزاعي شامي وماكسان كذلك فهو قوى كما قال ذلك الامام احمد .

اجيب بان الحديث مازال ضعيفا لان في سنده محمد بن عبد العزيــر الشامى قال فيه ابو حاتم : لم يكن عندهم بالمحمود ، وعنده عرائب .

هذا ماقاله من رأى عدم تمزير القاتل الذى لم يقع عليه القصاص و بـــل قال ابن حزم رحمه الله : قد صح عن ابن عباس خلاف ماذكر عن عمر و واذا صح الخلاف عن الصحابة رضى الله عنهم و ظليس قول بحضهم اولى من قول بمـــــف (() قالواجب حينفذ الرجوع الى ما امر الله به عند التنازع .

والجواب أن ما قاله رحمه الله على والما على الله عن وجلل الله عن وجلل ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يخالف ما تضى به عمر رضى الله عنسه وقال به جمهور الفقياء .

اما خلاف ابن عباس لما جاء عن عمر رض الله عنه فانه خلاف مرجـــوه لان ماروى عن عمر رضى الله عنه وان كان ستطيعا الا انه صالح للاحتجـــاج لان الذى رواه عن عمر ثقة حاشاه أن ينسب اليه بصيئة الجزم مالم يكن ثابتــا عنه ثم ان ماروى عنه مؤيد بعد فاحاديث يؤيد بعضها بعضا وفالحديث الــذى

⁽١) المحلق (١٠) ١٤٦٤) .

رواه الدارقطني سابقا روى له شاهد أخر رواه البيبه في من طريق على رضيين الله عنه ، وروى له ايضا شاهد أخر رواه ابن عدى عن عمر رضى الله عنسيه مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم .

وطيه فان الراجح في نظري هو ماقضي به عمر بن الخطاب رضي اللـــه عنه من وجوب تصرير من قتل عمدا ولم يقع عليه القصاص لمانع من الموانع السابقة وهو مأذ هب اليهالا مام مالكوالشافعي رحمهما الله تمالي .

⁽١) سنن البيهقي (٢: ٣٧٥٣٦) منيل الاوطار (٢: ٢١) .

⁽٢) سنن البيهقي (٨:٢٦) .

الفصل الثاني

في القصاص فيما دون النفس

ذكرت في الفصل الاول مذهب عبر رضى الله عنه والفقها * من بعسده في القصاص في النفس، وما يشترط لوجوبه في كل من البناية والجاني والمجنى عليه وبينت ما ينتم القصاص عنده رضى الله عنه وعند غيرة ومالا يستمه .

وفى هذا الفصل سوف ابين ان شا الله مذهب عدر من خلال ما السر عنه فى القصاص فيما دون النفس كقتلع الاطراف وهترها والشجاج وسافــــــر الجراهات وابين مايمنع القصاص فيها ومالا يمنعه على غرار ماذكرته سابقا فسى القماص فى النفس، وسيكون ذلك فى مبحثين اثنين هما :

الاول : في شروط وجوب القصاص فيما دون النفس .

الثاني: فيما يمنع القصاص وفيما لا يمنحه .

المبحث الاول: في شروط وجوب القصاص فيماد ون النفس

تنين في بحث القياص في النفس - فيما سبق - ان الجناية التي يج - ب فيها القياص لابد ان تكون متحمدة من كل وجه قوان الجاني الذي يج - ب ان يقتص منه لابد ان يكون مكلفا اي بالنا عاقلا قوان المجنى عليه لا ب ان يكون مكلفا اي بالنا عاقلا قوان المجنى عليه لا ب ان يكون مكلفا له في الاسلام والحرية وحصمة الدم فان لم يكن الامر كذلك ف لا تود عند عمر رضى الله عنه فكذلك الشأن عنا فيما دون النفس لابد لوج - وب التقود ان تتوفر هذه الشروط والا لم يجب قود البتة .

سأذكر كل ذلك من خلال ما اثر عن عمر رضي الله عنه فيما يليي .

اولا: ما يجب توفره في الجانسي

(١) تعمد الجناية التي تحدث الجرح او القطع.

قد سبق في القصاص في النفسان الجناية التي يجب بها القود لا بسد ان تكون متصدة من كل وجه بهان يكون الجاني قد قصد الفصل اى ضرب المجنى عليه او خنقه او نحو ذلك ، ويقصد مع ذلك ان يوقع به القتل ويثبت ذلك بالبينسة او الا قرار او القرائن القوية الدالة على قصد القتل كاستعمال آلة قاتلة في الماليسي .

كذلك هنا فيما دون النفسلابد لوجوب القصاص ان يكون الجانى قـــد تممد الضرب قاصدا من ذلك احداث الجرح او القطع الذى يجب فيه القـــود ويثبت ذلك ايضا بالبينة او بالاقرار او بالقرائن القوية كأن يضرب المجنى طيــه بالة الفالب فيها احداث ذلك القطع او الجرح .

والروايات المأثورة من عمر رضى الله عنه لم تتمرض لذلك صراحة ـ فيمــــا اطلعت عليه ـ الا انه يفهم من الاثار السابقة في الجناية على النفس ايدل على ان القرينة القوية هي التي تحدد ان الجاني كان يقصد بضربه المجنى عليـــه تطع طرف منه او جرحه .

نقد سبق عنه انه قال : آلله ليضربن احدكم اخاه بعثل آكلة اللحم شحصري ابن لا اقيده منه والله لا قيد نه منه ووذلك والله أطم - ان الضرب بالمصحف لا يقصد منه في الفالب تقل المجنى عليه ولا قطع طرف منه اذهبي ليست مصحدة لذلك ولكن لما استخف بها الناسفي زمنه رضى الله عنه ورأى انهم كانحصوا يقصدون بالضرب بها احداث القتل او القطع اقسم رضى الله عنه انه سيقتس مسن الجانى حتى في القتل فضلا عن القتلع والجرح .

وطيه فان القصاص فيما دون النفس لا يجب الا على متعمد الجناية مسن كل وجه .

رأى الفقها .

ذلك فقه عمر بن الخطاب رضى الله عنه في اشتراط تعمد الجنايــــة فيما دون النفس .

اما الفقها من بمده فقد اختلفوا .

قابو حنيفة وصاحباه ءوالامام مالك في المشبهور منه وابو بكسر مسسن المنابلة لم يشترطوا لوجوب القصاص فيما دون النفس بان تكون الجنايسسة متعمدة من كل وجه اى بأن يقصد الجاني ضرب المجنى طبه بالة الغالب منها احداث ذلك القطع او الجرب بل قالوا: إذا ضربه بأن المتكون، وحسسدت قطع او جرح وجب القود .

فلو ضرب الجاني انسانا متعمدا بآلة لا تستعمل في قطع الإطراف ولا في

احداث الجراح فقطعت الطرف او جرحت الجسم وجب القود اذا توفسيسرت الشروط الاخرى وانتفت الموانع وبذلك لا يكون فيما قرون النفس مندهم شبسيسه عمد وانما يكون صدا او خبطاً فقط .

وذ هب جمهور الشافعية والحنابلة الى مثل ما اثر من عمر رضى اللـــه عنه فقالوا ؛ لا يجب القود الا ان تكون الجناية متمحدة من كل وجه ، وذلك بــأن يضرب الجانى المجنى عليه بآلة الفالب فيها احداث ذلك القطع او ذلـــــك الحــــــ (١)

قال ابن رشد رحمه الله في الجناية على مادون النفس: واما ان ضربسه بلطمة او بسوط او ما اشبه ذلك مما الظاهر منه أنه لم يقصد اتلاف المضو مشل ان يلطمه فيفقاً مينه وفالذي عليه الجمهور أنه شبه صد ولا تصاص فيه ، وفيسه الدية مغلظة في ماله وهي رواية المراقبين عن مالك والمشهور في المذهب ان (1)

وقال الشافعي رحمه الله ؛ ولولطمه في رأسه فورمت ثم اتسعت حستى الوضحت لم يكن فيها قصاص لان الاغلب من اللطمالاتها ظما يكون منها هكسذا فتكون في حكم الخطأ؟

وقال النووى : يشترط لقصاص الطرف او الدمن ماشرط للنفس وطق طلسى ذلك الشربيني قافلا : اى ان تكون الجناية صدا عدوانا فلا قصاص في الخطل وشبه الممد . كأن يضرب رأسه بلطمة او بحجر لا يشن مثله غالبا لصفيل فيتوم الموضع الى ان يتضح المنظم .

اذن تبین من ذلك كله ان الجناية على مادون النفساما ان تكون مسدا يجب نيبها القود ، واما ان تكون شبه عمد او خطأ لا يجب فيهسا قود كما السر

⁽١) الأم(٢:٦) ممشى المحتاج (٢:٥٢) مغاية المنتهى (٣:٢٧٢) المشنى (١٨:٨)

⁽٢) بداية المجتهد (٢:٢٠٤) .

^{(7:7) 189 (}F)

⁽٤) مضني المحتاج (٢٥:١) .

عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

الادلية

تلك هي اقوال الفقها وحمهم الله وكل منهم يحتى بما يراه دليلا.

فالذين قالوا يجب القود في الجناية المدد وان كانت بآلة الشالـــــب فيها عدم احداث ذلك القطع او الجرح يحتجون بالكتاب والسنة، فـــــــــن الكتاب ،

(١) قول الله تمالى : " . . والجروح قصاص . "

والحجة من السنة:

⁽١) المائدة: ٥٥ .

⁽٢) الاحزاب: ٥.

فالحديث دل على ان كسر السن موجب للقصاص والظاهر ان ذليك يجب وان كانت الجناية شبه عدد لانه لما قال صلى الله عليه وسلم كتاب الليا القصاص لم يبين ان الجناية اذا كانت شبه عدد لا توجب تضاصا والبيال لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة عثم ان هذا الحديث قد ورد في بمضطرة الها قد لطحت الجارية واللطم لا يكون الغالب فيه كسر السن ومع هذا فقسد امرالني صلى الله عليه وسلم بالقصاص في كسر السن .

فدل ذلك على أن القصاص يجب بتعمد الجناية بأى آلة تكون .

والمعنى يؤيد ذلك فان الجناية على مادون النفس لاتفطف باختسلاف الالة نهى أما ان تكون صدا أو خطأ فيجب المصير الى ذلك .

وحجة الجمهور القاطين لابد ان تكون الجناية طي مادون النفسيس متمدة من كل وجه بان تكون بآلة الشالب نيها احداث ذلك القطع او الجسر هي القياس اذ قاسوا الجناية طي مادون النفس فكسيا ان الجناية طي النفس تكون عدا وشبه صد وخطأ فكذلك طي مادون النفسيس تكون عدا وشبه عد وخطأ فلا يجب القود الا بالجناية المتصدة .

المناقشة والترجيح:

طك هي الادلة التي احتجوا بها وحمهم الله وعند النظر فيها نجد ان من اثبت الجناية شبه الممد فيها دون النفس اقرب للصواب لانها هيددة بالتياس فان الجراحات اولي بالحكم من القتل وفاذا كان الجاني السددي كانت جنايته شبه عمد لا يقتص منه في النفس مع شطورتها فانه لا يقتص منسف فيا دون النفس لان الجناية حينئذ دون ذلك وثم أن الله مز وجل قد ذكر في محكم كتابه أن الانسان لا يؤخذ الا بها تعمده " ولكن ما تممدت قلومكم "فاذا لظم انسان انسانا ونتج عن ذلك قتلع او شج ما لا يكون عادة باللطم كيسف لللم انسان القرينة القوية تدل على انه لم يقصد ذلك اذ لم يستعمل الاللة

⁽١) العناية (١:٥٠١) .

التى تحدث ذلك .

فما الذي يدرينا انه حين لطمه كان يريد قطع ذلك العضو او جرمسة والواجب في القصاص تحقق العمدية التي ينبغي طيها الحكم ومن ناحيسسة اخرى نان النبي عليه الصلاة والسلام قال : "رفع عن امتى الخطأ ولا شسسك ان الجناية شبه العمد لم يقصد فيها احداث القطع او الجرح ، نان مسسسن تمدد ضرب انسان بما لا يجرح غالبا لم يكن قاصدا الجرح ، وطيه لم يكن متعمدا الجناية من كل وجه فكيف يقتص منه ؟

ثم أنه ليسرفى قوله تمالى : "والجروح قصاص" مايدل على ان مــــن كانت جنايته شبه عمد يقتص شه بدليل ان المخطى الايقتص شه بالاجماع نكســا خص الخطأ من ذلك العموم ينبئى ان تخص الجناية شبه العمد لان فيهــــا خطأ من حيث قصد احداث الجرح .

واما كون الجناية على مادون النفسلا تختلف باختلاف الالة ففير مسلسم لان هذه دعوى تحتاج الى دليل ولادليل على ذلك بل قد ثبت ان فسير المتعمد لا يجب عليه قود و والواقع يدل لذلك فان من الالات ماهو مسسد للجرح وونها ماهو معد للقطع ومنها ماليس كذلك وفين لطم انسانا فتسورم حتى نتج عن ذلك قطع عضووا و شجة ليس كن ضرب انسانا بآلة قاطعة فقلمسه في الحال ءاذ لا شك ان الاولى فيها نوع خطأ بخلاف الا خرى فانها عمد مسن كل وجه ولذلك يجب ان يختلف الحكم لا ختلاف البغاية وهذا ماقض به عمسررض الله عنه وجمهور الشافعية والحنابلة وهو ما يقتضيه الدليك فهو الراجيح ان الله عنه

(٢) اشتراط كون الجاني بالفا عاقلا .

ومرعنه رض الله عنه ايضا انه قال ؛ لاقود ولا قصاص في جراح . . علمي من لم يبلغ الحلم حتى يملم ماله في الاسلام وماطيه .

فان الاثر قد نصطى ان القود في الجواح لا يجب على من لم يبلسخ الحلم فلا يقتص منه في الجناية على مادون النفس .

(۲) وروى الامام احمد وغيره عن رجل من قريش، من بغى سهم عن رجل من قريش، من بغى سهم عن رجل من قريش، من بغلاما بمكة فعضادنى فقطع منها وطفا قدم طيئا ابو يكر حاجا رفعنلا البه فقال : انطلقوا بها الى عمر بن الخطاب فان كان الجارح بلسخ ان يقتص منه فليقتص وقال : فلما انتهيئا الى عمر نظر البه فقال : انسه قد بلغ هذا ان يقتص منه ادعوا لى حجاءاً (٧)

فان الاثر قد دل لما دلت له الاثار السابقة من ان القصاص لا يجب الا على من بلغ الحلم لان من شرط وجوب القصاص على الجاني ان يكون بالفسما كذلك لابد ان يكون عاقلا فقد مر عن عمر رضى الله عنه أنه اراد ان يقسم

⁽١) انظر (ص ١٣٨) من هذه الرسالة .

⁽٢) انظر (ص ١٣٨) من هذه الرسالة .

⁽٣) مسند الامام احمد ((۹۸:۱ م ۱۹ ۹) حدثتا محمد بن يزيد حدثتا محمد بن اسحاق قال : حدثتا الملاء من رجل من قريش من ماجده . كنز الممال (۲۹۷:۲) رقم ۲۲ ؟٣ رواه احمد ، وانظر (۲۲٪۲) .

الحد على مجنونة زنت نجا علنى بن ابن طالب رض الله عنه وقال له : ياابير المؤمنين : اما طمت ان القلم قد رفع عن ثلاثة وعد منهم المجنون حتى يسبراً فقال بلن قال : فعا بلل هذه وقال : لاشى قارسلها فجمل عمر يكبر . فقسد صح عن عمر رضى الله عنه انه رجم عن رجمها لان المجنون مرفوع عنه القلسسم وذلك يقضى بانه غير مؤاخذ فلا يقتص منه فى اى جناية جناها على النفسس او طبى مادون النفس فلا تقطع يده اذا قطع يد انسان ولا يجرح اذا جرحسسه لانه مرفوع عنه القلم .

والى ذلك ذهب جميع الفقها عن بمده وفلا يبعب القود عندهم علسي (١) مجنون اوصبى لم يبلخ الحلم ، واحتجوا لذلك :

بما رواه ابو داود وغيره عن على رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبى حتى يحتله وعن المجنون حتى يعقل .

واحتجوا بالممقول فقالوادان المقومة لا تقع الاطبى من كان لـــــــه قصد صحيح والمجنون والصبى لاقصد صحيحا لهما أو فلا يجب معاقبتهمذ...ا بالقصاص .

⁽١) بدائع الصنائع (١:١٠٤٠) وبداية المجتهد (٢:٥٠٥) ومفسيني المحتاج (٢:٥٠) والمدني (١٩٨٠) .

⁽٢) سنن ابي داود (٢:٢٥٥٥٥٥) .

ثانيا : في الشروط التي يجب توفرها في المجنى عليه

واذا كان لا يقتص من الجارح او القاطع الا اذا كان متعمدا الجنابية من كل وجه وهو بالغ عاقل فانه كذلك لا يقتص منه آلا ان يكون المجنى طيسية مكافئا له من حيث الحرية والاسلام وعصمة الدم عفيقتص من الحر للحرد ووسيسن المبد للمبد ومن المسلم للمسلم ولا يقتص من الحر للمبد ولا من المسلسيم للكافر ولا من المعصوم لغير المعصوم فيا دون النفس .

بيان ذلك عن عمر من خلال ما اثر عنه فيما يلي .

(١) يقتص للعبيد من العبيد فيما دون النفس.

ذكرت سابقا في القصاص في النفس ان المعلوك عند عمر يقتل بالمطلسوك كذلك هنا فانه يقتص منه فيها دون النفس.

فقد روى ابن ابى شيبة والبيهق وغيرهما إن صربن الخطاب رضى الله عنه قال: ويقاد المملوك من المملوك في كل صد يبلغ نفسه فما دونها (١) من الجراح .

فان الاثرقد دل على ان القصاص يكون بين المبيد فيما دون النفس كما يكون في النفس فتقطع يد المبد بهده المبد ، ويجرح بجرحه اياه وهلم جرا.

رأى الفقها":

ذلك فقه صررضى الله عنه من خلال ما اثر عنه في جريان القصاص بسين الهبيد فيما دون النفس، اما الفقها من بمده فقد اختلفوا .

⁽١) انظر تخريجه (١٢٨٠) من هذه الرسالة .

وذهب جمهور الفقها * ومنهم الائمة الثلاثة مالك والشائمى واحمد السى موافقة عمر في ذلك فقالوا : ان القصاص يجرى فيما يرون النفس بين المبيد .

الادلية:

تك اقوالهم وكل منهم يحتج لما ذهب اليه بما يراه دليلا له .

فَابو حنيفة ومن قال بقوله من الفقها * الذين قالوا: لا يجرى القصـــــاص بين المبيد فيما دون النفس يحتجون بالسنة والمحقول. فمن السنة:

(١) مارواه احمد والترمدى باسناد صحيح : ان غلاما لقوم فقرا عظم قطم اذن
 غلام لقوم اغنيا علم يقتص منه رسول الله صلى الله طبه وسلم ولم يجمسل له شيا (٢)

وجه الدلالة منه أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يوجب على المبسسد الجانى تصاصا فيها دون النفس فأنه لم يقطع أذنه لقطع أذن من يكافئه فسسى المسلوكية مع أن الظاهر أن جنايته كانت متصدة قدل ذلك على أن المبسسد لايقاد بالمبد فيها دون النفساذ لوكان التصاص واجبا لاقتص النبى صلسسى الله عليه وسلم من الجانى عولا يصح أن يقال أن الواساء المبد قد صالحوا على

⁽١) تكلة فتح القدير مع المداية (١٠،٥٣٦، ٢٣٥) والمداية (١٦٦٠) تكلة البحر الراقق (١٦٦٠) .

⁽٢) بداية المجتهد (٢٠٢٠)، المدونة (٢٠٢٤)، عمقنى المحتـــاج (٢٥٠٤)، التحفة (٢٠٠٥)، كشاف القلاع (٢٠٠١)، المخـــني (٢٥٨:٨) ذكر ابن قدامة روايقين احمد توافق ماذكر عن ابي حنيفة.

⁽۳) سبل السلام شرح بلوغ السرام (۲۳۷:۳) و قال ابن حجر رواه احمد ونبعته والثلاثة باسناد صحيح ، المنتقى مع شرحه نيل الاوطار (۲:۷۸) قسال ابن تيمية رواه احمد وابو داود والنسائي ، تقسير ابن كثير (۲:۸۸) قال ابن كثير (۱:۸۸) قتال ابن كثير رواه ابو داود والنسائي باسناد قوى رجاله ثقات ،

المال لان الاثر قد نصاطى أن أوليا • العبد المقطوع أذنه كانوا أغنيا • فلا يحتاجون ألى أرض فيد هم وبخاصة أن الخلام الجاني كان لاناس نقرا • .

(٢) ومن حيث المحقول فان اطراف الحبيد يسلك بها مسالك الاموال لا نها خلقت وقاية للانف كالمال ، والمال يتفاوت في القيمة الشنية فيجسب ان يمتبر شائما مطلقا ، فيمنع وجوب القصاص فيما دون النفسلان هسسد الجانى قد تساوى اضعاف اضعاف يد المجنى عليه من حيث القيمسة والقصاص يعتمد فيه على المساواة والمعاظة فلا يجب اخذ كامل بناقسي وعليه فلا يؤخذ طرف عبد بطرف عبد آخر، ولا يجرح بجرحه للتفاوت فسى القيمسة .

وججة الجمهور ألذين ذهبوا الى ان القصاص يجرى فيما دون النفس، بين المبيد الكتاب والمعقول . فين الكتاب :

(١) عموم قوله تمالى: "يا أيها الذين آمنوا كتب طيكم القصاص في القطسي الحر بالحر والمبد بالمبد . . " .

فان الاية الكريمة دلت على ان المبد يقاد بالمبد وعمم ذلك يشمسل ما اذا كانت الجناية على النفس او على مادونها .

نان الله عز وجل قد ذكر في هذه الاية ان القصاص يجرى فيسسسا دون النفس كما يجرى في النفس، ولم تفسرق الاية بينما اذا كانت الجنايسسة بين احرار او عبيد فاقتضى عموم قوله تمالى " والجروح قصاص" على انسسسا يقتص للمبد من العبد فيما دون النفس، وهي النفس، فيما للمبد من العبد فسى دون النفس، فيما دون النفس، فيما دون النفس، ناب اولسى النفس، الاتفاق كذلك يقتص من المبد للمبد فيما دون النفس، باب اولسى

⁽١) انظر الاية (ص) من هذه الرسالة ،

لأن حرمة النفس اعظم من حرمة الاطراف ومع هذا جزئ فيها التصاص بينه من كذلك ينبغى ان يجرى التصاص بينهم فيما هو دون ذلك من الاطـــــــراف والجراحسات .

المناقشة والترجيح

تك من الادلة التي احتج بها كل من النقها ومهم الله لما ذهبوا اليه . وعند النظر فيها نجد ان تلك الادلة لا تخلو من المناقشة .

واما قولهم ان ذلك ـ اى القصاص فى الاطراف ـ هو الاولى فغير مسلم لان القصاص اذا وجب فى النفس للفـــارق التصاص اذا وجب فى النفس للفـــارق الكبير بين حرمة النفس وحرمة الاطراف فى المبيد اذ من الامور التى لا يمكــن انكارها ان تيمة المبيد تختلف باختلاف مهارتهم وقيامهم بالاصال وذلك انصا يكون بواسطة اطرافهم ولهذا سلك بها مسالك الاموال .

واما قوله تمالى" والجروح قصاص" فهو وان كان عاما يتناول موضيه النزاع الا انه قد خص منه الحربي والمستأمن عوالنص المام اذا خص منسسه شي عاز تخصيصه بخبر الواحد وفخصصنا الاية بما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه لم يقتص لعبد الغنيا" من عبد الغقراء كما مر آثفاً.

ومن ناحية اخرى فان الاية الكريمة في القصاص وهو ينبي * عن المساواة فاذا امكن وجودها جرى القصاص، واذا فقدت لم يجر القصاص.

فاندفع الاعتراض الناشي عن توهم بقاء العموم فيها .

هذا ما قاله من يرى عدم جريان القصاص بين المهيد نيبا دون النفس لكن من رأى وجوب جريانه بينهم لم يسلم بهذه العناقشة بل قالوا: انالحلفية عصصوا قوله تمالى "والجروح قصاص" على غير قاعد تهم فى تخصيص المسلم نلك ان النص المام عند هم اذا خص منه من " بكلام مستقل موصول به يكسسون طنيا فى الباق فيجوز تخصيصه بخبر الواحد عند المنفية ولما أذا خسست المام بما هو منفصل فلا يكون تخصيصا بل يكون نسخا ويعقى المام قطمسسى الملالة فى الباقى بعد النسخ كما هو الشأن فى هذه الاية لان الحربسسي والمستأمن خرجا من عمومها بكلام منفصل ولم يكن بكلام متصل ، وطيه فسلسان المعموم فى الاية يبقى قطمى الدلالة فى الباقى . . . فلا يخصبهسلا خبر الواحد الذى ذكروه وفيلزمهم الاخذ بممومها فيقتص للمبد من المبسد

هذا من ناجية ومن ناحية اخرى فان الحديث الذى احتجوا بـــــــه تدخله عدة احتمالات تجمله غير صالح للاحتجاج منها :

- (۱) يحتمل أن يكون الفلام الذي حدث منه البناية حرا والمجنى عليه و رقيقاً ظم يقتص النبى صلى الله عليه وسلم من الحر للمبد لمسسوم المساواة بينهما من هذه الحيثية والدليل على ذلك أن الفسلام يطلق على الحر والمبد وإطلاقه على الحر هنا أولى لان النبى صلى الله عليه وسلم لم يقتص منه أذ لوكان عبد الاقتص منه .
- (۲) وعلى فرض انه كان عبدا يحتل ان جنايته كانت خطأ لا عمدا بدليسسل ان النبى صلى الله عليه وسلم لم يقتص سنة أن لو كانت عبدا لا تتص سنسه ولمل هذا هو الا قرب لد لالة سياق الحديث عان سياق الحديث د ل على ان اوليا المالجانى كانوا فقرا المناهي صلى الله عليه وسلسسم لم يوجب عليهم الشمان لا نه تحمله عنهم لفقرهم .
- (٣) ذكر ابن كثير رحمه الله احتمالا آخر فقال بعد أن سأق الحديث: وهو حديث شكل الا أن يقال : أن الجانبي كان قد جني قبل البلوغ فسلا

تصاص عليه . او لمل النبى صلى الله عليه وسلم تحمل ارش مانتص مسن () غلام الاغنياء عن الفتراء او استضفاهم بهه .

وطيه فان الراجح فيها يظهر لى هو ماقض به صربن الخطاب رضيى الله عنه من جريان القصاص بين المبيد فيها دون النفسوهو ماذهب اليسمه الجماهير لقوة دليله ، وضعف ما احتج به المخالفون له كما سبق توضيحه .

(٢) لا يقتص من الحر للعبد فيما دون النفس.

سبق في باب القصاص في النفس ان الحر لا يقتل بالعبد عند عمر رضي الله عنه ، كذلك فيها دون النفس قانه لا يقتص من الحر للعبد عند عمر رضــــــى الله عنه .

فقد مرقول عمر رضى الله عنه ؛ لا يقاد الصيد من الحر . . .

ولمل القصة قد تكررت لحمر رضى الله عنه .

⁽١) تفسير ابن كثير (١:١١٥) ، وانظر سنن البيمتن (١٠٥:٨) ٠

⁽٢) (١٤٦٠) من هذه الرسالة .

⁽۱٤٧٠) (٣)

(١) نقد روى عبد الرزاق ان رجلا كوى غلاما له بالنار فامتته عمر رضى اللهعنه. (١) وفي رواية ان رجلا اشمل في جوف عبد منارا فنام المبد فزعا حتى الله بغرا فالتي نفسه فيجا فلما اصبح الصبح التي عمر رضى الله عنه فامتته بفات عبد ا(١) عمر بسبي بعد ذلك فاعطاه عبد ا(١).

(۸۰) وروی این ایی شیبة عن محمد بن زیاد قال ؛ کانت جدتی ام ولــــد عثمان بن مظمون فلما مات عثمان جرحها این عثمان جرحا فذکرتذلیك لعمر بن الخطاب ، فقال ؛ اعظمها ارشاها صنعت بها (۱۳)

نالا ثار قد دلت على أن الحرلا يقاد بالعبد فيما دون النفس كسسا صح به عمر في الاثر الاول سوا ً كان سيدا ام غير سيد ، وفي الاثر الثاني لسم يقتص من اقعد جاريته على مقلى حتى احترق فرجها ، وفي الاثر الثالث لسسم يقتص من كوى عبده ، ولا من اشعل في جوفه النار ، وقال في بعض هذه الاثار لولم اسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ؛ لا يقاد مملوك من مالكسسه لا قد تها منك ،

وفي الاثر الاخير زيادة : نان عمر رضى الله عنه يرى ان موالى العبـــــ لا يقتص منهم فيها دون النفس اذا جنوا على من كان عبدا لهم في الاصل دفان ام ولد عشان كانت في الاصل رقيقتولكن بعد ان عتقت جرحها ابنه فلم يقتص منه عمر رضى الله عنه مه ان الظاهر يدل على انه جرحها متمعدا وانما امره بـــأن يمطيها ارشا ما صنع دفدل ذلك على ان الموالى لا يقتص منهم فيمــــا د ون النفس اذا جنوا على من كان عبدا لهم في الاصل .

⁽١) مصنف عبد الرزاق (٤٣٧:٩) ، عبد الرزاق عن الثورى عن الحسن .

⁽٢) مصنف عبد الرزاق (٢ ٢ ٢ ٤) عبد الرزاق عن مصور عن رجل عن الحسن .

⁽٣) صنف ابن ابن شبية (٢/ ١١ ه ١١) حدثنا أبو يكر حدثنا وكيم تــالّ حدثنا القاسم بن الفضل الحراني عن محمد بن زياد .

رأى الفقها

ذلك فقه عمر بن الخطاب رضى اللعقه في القصاص بين الحر والمبد فيما ون النفساما الفقها من بعده وفان الاقمة الاربحة الما حنيفة ومالكا والشافعي واحمد متفقون على أن الاحرار لا يقتص منهم فيما لدون النفسادا جنوا طلب المبيد سوا كانوا مالكين ام غير مالكين واما اذا اعتق المبد فانه يقتص مسبن جني عليه سيدا ام غير سيد من غير خلاف بينهم فيما اطم ولانه اصبح حسسرا

وذهب النخص الى أن القصاص يجرى فيما دون النفس بين الإحسسوار والعبيد سوا كان الاحرار مالكين أم غير مالكين وفياؤخذ طرف الحر بطسسوف (١) العبد وهلم جرا .

الادلسة:

تلك اتوالهم رحمهم الله وكل منهم يحتج لما دهب اليه بما يراه دليلاله. فالجمهور الذين قالوا : لا يجرى القصاص على الاحرار فيما دون النفس اذا جنوا على المملوكين فلا يؤخذ طرف الحر بطرف المبد ولا يجرح بجرحسه اماه يحتجون بالكتاب والسنة والممقول ، فمن الكتاب :

وجه الدلالة من الاية أن الله عز وجل قد ذكر أن الحريقاد بالحسر والمبد يقاد بالمبد ، ومفهوم ذلك أن الحر لايقاد بالمبد في النفساو فيسا دونها ، وهذا دليل من يقول شهم بحجة المفهوم أعنى غير الحنفية .

⁽۱) الهداية (١٦٣٢) المنتق (٢٢:٢) ابداية المجتهد (٢٠٦٠) مدنى المحتاج (٢٥:٥) المدنى (٨٩:٨) الغنى ابن قدامـــــــة الخلاف واثبته ابن رشد ، شن النووى (١٢:١١) ، (٢) المفنى (٨:١٩٩١) ،

ومن السنة احتجوا:

(۱) بما رواه الدارقطنى وغيره ان النبى صلى الله عليه وسلم اتى برجــــل قتل عبده متعمدا فجلده ونفاه سنة ومعا سهمه ولم يقده به وامـــــره (۱)

وجه الدلالة من العليث هو ان النبى صلى الله عليه وسلم لم يقتسل الحر بالعبد في هذا الاثر وسبب ذلك ان الحر لا يساوى المبد ولا يمائله وطي ذلك ينبغى ان لا يقتص منه فيما دون النفس لنفس السبب وهو عدم المعائلة بينبهما في الحرية . أذ الظاهر ان الملة في عدم أيجاب القصاص علسسي الحر هي عدم مكافأة المبد للحر فيكون اذن السيد وغير السيد في الحكسم سواء . وحكم مادون النفس حكم النفس، حيث عدم وجوب القصاص علسسي

ومن حيث المعنى قالوا: ان الذى يقتضيه القياس هو عدم وجــــوب القصاص من الاحرار للمبيد في الاطراف لانه لا تماثل بين اطراف المبيــــي ولا حرار فان اطراف المبيد يسلك بها مسالك الإموال كما يقول ذلك الحنفية ثم ان قيمة طرف المبد انقص من دية طرف الحر فلا يجوز ان يؤخذ طرف كاسل بطرف ناقص.

واحتج النخمى لما ذهب اليه من وجوب التصاص من الاحرار للعبيد في الاطراف وغيرها بالسنة .

فقد روی ابو داود والترمدی وغیرهما من النبی صلی الله علیه وسلم انه قال : من قتل عبده قتلناه ومن جدعه جدعناه وفی روایستة من خصی عبسسده

⁽١) سبق تخريجه في (ص١٤٩) من هذه الرسالة .

⁽٢) نيل الاوطار (١٧:٧) .

خصينــاه .

فالحديث قد دل على ان العبد يقتصله من الحرفيها دون النفسس سوا اكان سيدا ام غير سيد ولانه اذا اقتص من السيد ففير السيد يقتسس منه من باب اولى واحرى .

المناقشة والترجيح:

تلك عن ادلتهم رحمهم الله لما ذهبوا اليه ، وعند النظر فيه النحمل رحمه الله لما ذهبوا اليه ، وعند النظر فيه المحمد ان ما استدل به النخص رحمه الله على وجوب القصاص من الاحمد ويما للمبيد فيما دون النفس يعارضه مفهوم الاية التى استدل بها الجمه ويما رضه الاجماع المنقول عن السلف في عدم وجوب القصاص فيما دون النفس من الاحرار للعبيد ، ثم يعارضه ما اثر عن عمر بن الخطاب رضى الله عند فهو مرجوح من هذه الحيثية . ثم على فرض انه غير مرجوح فانه عول بحسا يوافق هذا الاجماع المنقول فلا يكون فيه دليل للتخمى رحمه الله ذلي ان يحمن الفقاء وحسوب ان يحمن الفقاء على المبد الممتق فان الرق السابق لا يمنع وجسوب القصاص من مولاه فيما دون النفس فجاء الحديث ليقتلج توهم ان الرق السابسق يضع من وجوب القماص .

وطيه فلا دليل في الحديث على ان الاحرار يقتص منهم فيحسا دون النفس للعبيد . بل لا يقتص منهم كما قضى بذلك صرءاما كون الرق السابسق لا يعنع وجوب القصاص فسلم وماذكر عن صر رضى الله عنه في قصة ام ولد عشان حيث لم يقتص من ابن عشان حين جرحها فهو محمول على ان الجناية كانست خطأ او انها عفت عن القصاص فالله اعلم .

 ⁽١) المنتق مع شرحه نيل الاوطار (٢:٥٠) نسبل السلام (٣:٣٣) تحفة الاحوذي (٣٠٣:٢) عقال الترمذي: حسن غريب.

(٣) لا يقتص من مسلم لكافر فيما دون النفس.

ذكرت في باب القصاص ان المسلم لا يقتل بالكافر كذلك هنا لا يقاد مسلم بكافر فيما دون النفسلانه لا تكافؤ بينهما عند صر رض اللهعنه .

(٧/) وفى رواية للبيه قى عن يحيى بن سميد أن صرين الخطاب رضى الله عنه أتى برجل من أصحابه وقد جرح رجلا من أهل الذمة فساراد أن يقيده فقال السلمون ما ينبغي هذا وفقال صور رضى الله عنه اذا ا تضمف عليه المقل وفاضفية ()

وقد مرفى باب القصاص عن ابى الحسين أن رجلا مسلما شج رجـــلا من أهل الذمة فهم عبر بن الخطاب أن يقيده فقال مماذ بن جبل قد طمــت أن ليس ذلك له واثر ذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم فاعطاه عبر بن الخطاب فى شجته دينارا فرضى به .

⁽۱) سنن البيهتق (۳۲:۸) ءرواه بسنده ان تيبرين سمد حدثه عــــن مكمول . .

⁽٢) سنن البيهقي (٣٢:٨) بسنده عن الليث أن يحيى بن سميد حدثه . كنز الممال (٣٠٣:٧) رقم ٢٥١٦ ٠

⁽٣) انظر (ص ١٦١) من هذه الرسالة .

هذه الاثار المروية عنه رض الله عنه دلت على انه قد هم ان يقيد المسلم بالذى فيما دون النفس ولكه رجع عن ذلك لما أشار به طبه بعض الصحابية كمماذ بن جبل الذى اثر له عن رشول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يقاد مسلم بالذى مطلقا اى في النفس وفيما دونها ءاو كما دل له قياس الاولى كمينا ذكر ذلك زيد بن ثابت فانه قال له : ماكت لتقيد عبدك من اخيك ،اى كمينا انك لا تقتص من الحر للمبد فلا تقتص من المسلم للكافر ءلان الرق اثر الكور هافاذا كان الرق وهو اثر الكور مانما من القود ،فان الكور مانم من باب اولى . فيلا يقتص من المسلم للكافر عبد من باب اولى . فيلا يقتص من المسلم للكافر فيما دون النفس لانه لا تكافؤ بينهما ءولكن لا بعد مسين مراعاة ما روى عن عرفي باب القماص في النفس فانه اشترط ان لا يكون المسلسم مراعاة ما روى عن عرفي باب القماص في النفس فانه اشترط ان لا يكون المسلسم تقالا او لما عاديا فان كان كذلك اقتص منه للذى عن الما ما اذا كسان بالمل الذمة فيقطع المسلم بالذى ويجرح بجرحه اياه في حال ما اذا كسان لما عاديا ويكون ذلك سياسة وتعزيرا ()

رأى الفقها • :

ذلك فقه عمر بن الخطاب رضى الله عنه في اقتصاص المسلم بالذمي فيسا دون النفس ، اما الفقيا * من بعده فقد اختلفها .

وندهب الجمهور وضهم الائمة الثلاثة مالك والشائمي واحمد السسسي المسلم لا يتاد بالذي مطلقاى لا ني النفس ولا فيها دونها سوا "كان المسلم لما عاديا ام غير ذلك الا ان الإمام مالكا يقول يقتل به أذا قتله غيلة علسسي مامر ، ومعنى هذا انه يقطع به سياسة وتعزير[7]

- (١) انظرهذا في (ص١٦٣) من هذه الرسالة .
- (٢) المداية (١٦٦:٤) عحاشية ابن عابدين (٢:٥٥٤) .
- (٣) بداية المجتهد (٢٠٢٠) ، شرح الزرقاني (٢٠٤٠) ، مفـــــني المحتاج (٢٠٠٤) ، المضني (٢٥٤٨) .

الادلية:

تلك هى اقوالهم رحمهم الله وكل منهم يحتج لما دهب اليه بما يـــراه دليلا له .

فالذين قالوا: أن المسلم يقاد بالذمن في النفس وفي ماد ونهــــــا

(١) صوم قوله تمالى " وكتبنا طيهم فيها ان النفس بالنفس والمين بالمسين
 والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص" .

وجه الدلالة من الاية أن الله تبارك وتمالى أوجب القماص في هسته المذكورات ولم يفرق بينما أذا كان المجنى عليه دميا أو مسلما و والجانسسي مسلما أو دميا فاقتضى ذلك جريان القماص فيها بين المسلمين وأهل الذمسة لمكافأة كل واحد منهم للاخرف. الدار والمصحة .

- (٢) ومن السنة قوله صلى الله طيه وسلم في الصحيح : كتاب الله القصاص.
 نانه عام يشمل جناية الذي على المسلم وجناية المسلم على الذرييسي
 ومقتضاه يدل على أن القصاص يجرى بينهما في النفس وفيها ، ونها .
- (٣) ومن حيث المعقول: فإن المسلم يقاد بالذمى فيما دون النفس كسا اقيد به في النفسطى مامر فإنه قد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بذمى فإذا اقتص من المسلم في النفس اقتص مناف في الاطراف والجراهات من باب اولى لان حرمة النفس اعظم وقد جسرى فيها القصاص فاخذت بنفس الذمى كذلك عنا يؤخذ طرفه بطرفه مسسن باب اولى .

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان اطراف المسلمين والذميـــــين متساوية من حيث المصمة ومن حيث مقدار الارش وذلك يوجب اغذ طــــــــف

⁽١) انظر تخريجه (ص ١٣١) من هذه الرسالة .

⁽٢) بلوغ المرام (ص ٤٨) اخرجه عبد الرزاق مرسلا ووصله الدارقطني .

احدهما بالاخرلتساويهما ءثم ان المسلم اذا سرق مال الذمن قطعت يــــده اظل يكون قطع طرف المسلم يقطع طرف الذمن اطن بالحكم من قطع يده مــــن اجل اخذ ماله . لاشك ان اعتدائه على اطرائه اعظم حربة من اعتدائه علــــن ماله وهذلك يكون قطع طرفه بطرف الذمن اطن .

وحجة الجمهور الذين ذهبوا الى ان المسلم لايقاد بالذي في من الدلية النفسوفيما دونها المنقول والمعقول وفين المنقول و ماسيق ذكره من الادلية في القصاص في النفس وسنها قوله صلى الله عليه وسلم و المسلمون تتكافي (١) دماؤهم . . . فانه يدل بمفهومه ان غير المسلم لا يكاني المسلم وين في المسلم وين المسلمون على الذميين لا في النفسيس فإن القصاص لا يجب على من جنى من المسلمين على الذميين لا في النفسيس ولا فيا دونها لانه لا تكانؤ بين مسلم وغير مسلم والتصاص انما يعتمد المساواة والمناطة .

واما القياس فانه يدل على ان المسلم لا يؤخذ طرفه بطرف الذمـــــى وذلك ان النبى صلى الله عليه وسلم لما قال : لا يقتل مسلم بكافر علم بتخريسي المناط ان الحلة في ذلك على عدم مساواة الذمي للمسلم واذا كان الامــــر كذلك فانه لا يقتص للذمي من المسلم فيما دون النفس قياما على النفـــــــى بجامع عدم المساواة في كل منهما . ومناحية اخرى فان الحر لا يقاد بالمبد في النفس وفيما دونها في القول الراجح والرق اثر الكفرة فاذا كان الــــرق مانما من القصاص فالكفر مانع من باب اولى ، فينبذى ان لا يقتص للذي مــن السلم مطلقا اي في النفس وفيما دونها .

المناقشة والترجيح:

تلك الادلة التي استند اليها كل من الفقها * رحمهم الله وعند النظر فيها نجد ان الجمهور الذين قالوا ؛ لايقاد مسلم بذمن مطلقاً فن النفسس

⁽١) نيل الاوطار (١٠:٧) .

وفيا دونها اسمد حظا من غيرهم بالدليل الراجح ذلك ان قول النسبى صلى الله طبه وسلم: السلمون تتكافأ دماؤهم عابت ومفهوه يدل علسان غير السلم لا يكافى والسلم ولا يباطه فهو حجة يجب الصير اليه وان كان الحنفية لا يمتبرونه حجة عثم انه قد شبت عن النبى صلى الله طبه وسلم انسه قال لا يقتل مؤمن بكافر وذلك لعدم المساواة بينهما فكذلك ينبغى ان لا يقتص من السلم للذى فيها دون النفسة وان كان الحنفية حملوا الحديث علسان المراد الكافر الحربي لان حملهم ذلك ضميف لضمف مأخذه على مامر نبى المسلم للذى فيها دون النفسة قد وافقوا الجمهور طبى انه لا يؤخسسة لتصافى في النفس . ثم أن الحنفية قد وافقوا الجمهور طبى انه لا يؤخسسة خرف هر يطرف عبد لانه لا سساواة بين طرف الحر والمبد ، والسبب فسي ذلك الرق وهو اثر الكثر والا يكون هذا ملزما لهم بأن لا يأخذوا طرف سلسان لكل الرق وهو اثر الكثر وقد جملوة مانما فيكون الكثر اولى بالحكسم بلوث ذمى لان الرق اثر الكثر وقد جملوة مانما فيكون الكثر اولى بالحكسم بارت من المسلم بما هو كالاصل اولسسي واحرى ءاذن الراجح هو عصسه يقتضيه الدليل الراجح هو عصسه واحرى ءاذن الراجح هو عليان المنام جانيسا ولم يكن مستخفا باهل الذمة ولالما عاديا .

(٤) الجناية على المعتدى لاتوجب قصاص .

فقد سبق ان ذكرت قصة جندب حين اخذ شابا من شباب قومه يقسال له سبوه وجده في بيته عند امرأته فضربه واوثقه ورض الشبيه بغهر وفي بعسسف المؤيات : دق كل فقار ظهره فذهب قومه الى سفيان بن عبيد الله _وهسو عامل لمعر _ فابطل كل شيء اصيب به سبوه فانطلق قومه فاتوا عمر بضجنسان فقال سبوه : يا اعبر المؤسنين ان جندبا اخذني عند ابنسه عنتي اسألهسسا

العشاء ففعل بن كذا وكذا فابطل بذلك سفيان كل شيء أصيب به فقـــال مرا المنان : سل عن هذا فان كان بعد المتنة قاجلده ماقة جلدة .

(\(\) وروى ابن ابى شبية ان عمر بن الخطاب ابدلل من سقطت شبيته بسبب.
عضه الحاه ()

(۸۹) وروی فی کنز المعال : ان رجلا موطی رجل یلکم امرأة فرأی مالـــــم یلک نشسه فجا عمصا فضربه حتی سالت الدما افضکی الرجل الــــی مر مالقی فارسل عمر الی الرجل فسأله فقال : یا امیر المؤسنین انـــی رأیته یلکم امرأة فرأیت منه مالم املك نفسی فتکلم عمر ثم قال : واینـــا کان یفمل هذا ثم قال للرجل : اندهب عین من عیون الله اصابتك .

کان یفمل هذا ثم قال للرجل : اندهب عین من عیون الله اصابتك . ففـــی فهذه الاثار دلت علی انه لا یقتی من معصوم الدم للمعتدی و ففــــی

الاثر الاول : ابطل عمر رضى الله عنه دم سبره في كل ما اصيب به وذلك لان جند با حين فعل مافعل كان يدافع ظالما اعتدى طى حرمة بيته ولم يكتف في عدر رضى الله عنه باسقاط القود بل امر بتعزير سبرة لوجوده عند امرأة جنسد بمد العشاء .

وفى الاثر الثالث لم يقتص من ضرب انسانا يلكم امرأة حتى سالت منهما الدما وذلك لان المضروب ظالم معتد على حرمة غيره بمبل لم يكن من مرضى الله عنه الا ان قال للمعتدى : اذهب عين من عيون الله اصابتك .

⁽١) انظر (ص ١٨٢) من هذه الرسالة .

⁽٢) كنز العمال (٢٠٤: ٣٥) رقم ٣٥٣٦ عن ابن جرير ان ابا بكر وعمسر: ابطلاها.

مسنف ابن ابی شبیة (۲/۱/۱) حدثا ابوبکر قال مدثنا حفس م عن ابن جریج .

⁽٣) كنز العمال (٩٧:٣) رقم ١٨٠٨٠

نقد اتضح من تلك الاثار ان عمر رضى الله منه لا يقتص من مصــــوم لشخص طالم معتدى منتبك لحرمات الله ، سوا كانت الجناية على النفــس ام على مادونها ولانه في الحقيقة والواقع لا تكافؤ بين البسان قد اطاع اللــــه عزوجل ونهى عن المنكر وبين شخص قد ارتكب محارم الله .

رأى الفقها •

ذلك فقه عمرين الخطاب رض الله عنه في عدم وجوب الاقتصاص فسسى هذه الحال، اعنى انه لا يقتص فيما دون النفس لطالم معتدى على غيره .

اما الفقها من بعده فانهم لم يخالفوه رضى الله منه اذ كلهم يقسول لا يجب قود من دافع عن عدوان عليهاوعلى غيره ونتج عنه ما يوجب القصاصاص اذا كان ذلك المعدوان لا يندفع الا بما نتج منه ذلك الجوح .

نان النبى صلى الله طيه وسلم لم يوجب طى الممتدى عليه القصاص لا سقاطه شية الممتدى لان الممتدى كان صائلا والممتدى عليه مصول عليه والصائل يدفع بما يندفع به ان قتلا او قطما او فير ذلك ولا يجب علاما المدافع قماص بل ولاضمان .

قال الصنعائي بعد ان ذكر الحديث : وفي الحديث دليل علـــــى ان هذه الجناية التي وقعت لاجل الدفع عن الضرر تهدر ، ولا دية على الجاني والى هذا نهب الجمهور واحتجوا بالاجماع على ان من شهر على آخر سلاحا

 ⁽١) صحيح مسلم بشرح النووى (١٠:١١) ، كنز العمال (٢٨٣:٢) رقم
 ٣٠١٢ ، صحيح ابن الجارود (٢٦٨:١) رواه احمد والترمذى وغيرها وانظر (٧٨٤.٠) من هذه الرسالة .



(117)

ليقتله فدافع عن نفسه و فقتل الشاهر فلا شي عليه وطو جرحه في محل آخر سن بدنه لم يلزمه شي و عثم ذكر عدة قيود لا داعي لذكرها هنا لانه قال بعسد ان سردها : وتلك الشروط مأخوذة بن القواعد الكلية في الشرع والا فلا يفيسده الحديث و فان كان العض مثلا في موضع آخر من البدن جرى فيه هذا الحكسم (1)

وسمنى ذلك أن المستدى عليه أذا دافع من نفسه أو عن شخص آخسسر مظلوم ونتج من ذلك قتل أو قطع أو جرح المستدى الظالم فلا تصاص علسسي المدافع بل ولا ضمان لما دل له الحديث الصحيح فأن النبي صلى الله عليسه وسلم أهدر ما أصيب به الذي عض أغاه ظلما وعدوانا ومكذا حكم كل من كسان على شاكلته وهو الذي قضى به أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عسسه في الاثار السابقة .



⁽١) سبل السلام (٣:٢٦٢) .

المبحث الثاني: وفيمالاينتج القصاص فيمسك

اتضح مما سبق انه اذا تحقق الشزوط سابقة الذكر في الجاني والمجنى مع توفر الشروط من انتفاه الموانع كمدم امكان المعاطة والمساواة بين الجرحسين او القطمين ءاو الكسرين ءاو الشجين ءفاذا كان الامركذلك فلا قصــــــاص اذا فقأ عِين سليم المينين لا يقتص منه ولانه لو الحذت مينه بمين ذي المينسين لا غذ ابصار كامل بنصف ابصار ءاذ ابصار الاعور كله في عين واحدة بخسلاف ذى العينين فان ابصاره كله في عينيه ءفلا تتحقق المساواة في القصاص بينهما فـــــلا يجب القصاص، كذلك لا يقتص من جرح انسانا جرحا وصل الى جوفه ، لا نـــــــه عند ذلك الاستيفا^ه لا يستطاع التحرز عن الحيف فقد يحصل تعد فيؤهذ مستن الجاني اكثر سا احدثه في المجنى طبه ءفلا تتحقق المساواة . كذلك لا يجــــب القصاص عند عمر في المنقلة وهي من شجاج الرأس، وهو ان يجني انسان علي Tخر حناية توضح العظم وتهشمه حتى يتشطى ويزول عن موضعه ويحتاج السي امكان المساواة فيه .

وهناك لور اخرى اختلف فيها الفقها • هل هن مانمة من استيف القصاص او لا ؟

فبعض الفقها مثلا اعتبروا اختلاف الجانق والمجنى طيه من حيث الذكورة والانوثة مانما من استيفاء القصاص ولم يمتبر ذلك عمر رض اللهضم مانمسسا

⁽١) انظر مصنى الجاءفة والمنظة والمأمومة في الاحكام السلطانية (٢٧٨٥).

المطلب الاول: فيما لا يمنع وجوب القصاص فيماد ون النفس

هناك عدة أمور لا تمنع وجوب القصاص من الجاني منها إ

المناصب المالية كالرئاسة او الولاية والموقوس يقتص له من الرئيس فسي كل جناية يجرى فيها القصاص حتى الضرب بالسيال اذا كان بفير حسست ولا تأديب.

وسنها: اختلاف الجانى والمجنى عليه من حيث الذكورة والانوشــــة فيقتص للمرأة من الرجل في الجنايات على مادون النفس كما يقتص لها منــــه في النفس.

(١) يقتص للوضيع من اصحاب المناصب المالية .

الاسلام ليس نيه تفرقة عنصرية ولا طبقية بل الناس في شرع الله سبحانه و وعالى سوا وعليه فان كل واحد منهم مساو للاخر في جميع الحق والحاجب وق والحاجبات يجرى ببنهم القصاص في النفس وفيها دونها .

(۱) . قص من نفسه

نعمر رضى اللهعنه هنا يقرر مبدأ المساواة وان القصاص يجرى بـــــين الرعبة والرابق من غير تفريق حتى في الادب على غير حق فلو ضرب انســان ذو منصب عال انسانا وضيعا جرى القصاص بينهما في شريعة الله عنز وحسل كما نصطيه اثر عمر رضى الله عنه . وقد طبق صحاية رسول الله صلى اللــــه طبه وسلم هذا المبدأ على انفسهم .

- (١١) فقد روى البيهق وغيره ان عبر وعثمان اعطوا القود من انفسهم ، فلــــم يستقد منهم وهم سلاطين .
- (۹۲) وروى مبد الرزاق عن سميد بن المسيب أن رسول الله صلى الله طيـــه وسلم أقاد من نفسه موان عبر أقاد من نفسه موان عبر أقاد من نفسه موان عبر أقاد من نفسه م

(٩٣) فقد روى عبدالرزاق عن حبيب بن صهبان قال : سمعت عمر يـــــــن الخطاب يقول : ظهور المسلمين حبى الله لا تحل لا حد الا ان يخرجها حد ،قال ولقد رأيت بياض ابطه قائما يقيد من نفسة .

⁽۱) سنن ابی داود (۲۰:۲) عاطرم الموقعین (۲۰:۳۵،۳۵۱) مسند ابن الجارود (ص ۲۸۲) عصنف عبد الرزاق (۲۰:۲۶،۶۲۸) عسسنن البيمق (۲:۸۶) ۰

سنده في المصنف: عبدالرزاق عن معمر عن ايوب عن ابن سيرين عــــن المفيرة بن سليمان ورواه بسند آخر عن ابن عبينة عن عمرو بن دينـــار وذكره ابن القيم عن الجوزجاني بسند آخر .

⁽٢) سنن البيهق (٥٠٠٨) ، كتر العمال (٢٩٧٠٧) رقم ٣٤٢٦ ، منسف عبد الرزاق (٢٥٠٥) ، ٢٦٨٤) .

⁽٣) سنن النسائق (٣٤:٨) عصنف عبد الرزاق (٩:٥، ٦٦٥) عكنز الممسال (٢٩:٧)) .

^(؟) مصنف عبد الرزاق (؟:ه٦٦) عن قيس بن البهيع عن ابى حسين عــــن حبيب بن صهبان ، كتز الممال (٢٨٩:٢) رقم ٣٤٤٨ .

اذن من هذه الاثار يتضح لنا ان القصاص يجرى فيما دون النف محى في الضرب بالعصا وغيرها فيقتص من الشويف للوضيع ومن الحاكم للمحكوم الكل يلتزم بما له وماطيه ، ولهذا قال عمر رضى الله عنه لعمرو بن العساص لو ادبت احدا من رعيتك لا قدت منك اى اذا كان ذلك بخير وجه شرع مسل وقال في الاثر الاخر : ظهور المسلمين حمى الله أى قلا يصح لا حسسد ان يسسمها بسوا ، فان حصل ذلك من احد وجب القصاص طيه في كل شي و فسل النفوس وكرامة للانسان .

رأى الفقها أ

ذلك فقه عمر بن الفطاب رض الله عنه من خلال ما اثر عنه في جريسان القصاص بين الحاكم والمحكوم وبين الرئيس والمرؤوس والوضيح والشريف، وقسسد ذهب الى ذلك عامة اهل العلم لم يعرف ان احدا منهم خالف في ذلك .

قال ابن قدامة: ويجرى القصاص بين الولاة والممال وبين رعيت م لمموم الايات والاخبار ، يقصد نحو قوله تمالى " وكتبنا طيبم فيها أن النفسس بالنفس والمين بالمين . . . " الى قوله تمالى " والجروح قصاص () ونحو قوله صلى الله طيه وسلم " كتاب الله القصاص " ()

فان عموم ذلك يدل على ان القصاص يجرى بين الرؤسا ومرؤوسيه وسال والاشراف وغيرهم وبين المسال ومن تولوا عليه وهذا لا خلاف فيه بين اهسلل العلم .

يقول ابن قدامة : ولانطم مخالفا في ذلك.

⁽١) انظر الاية (ص ١٢٥) من هذه الرسالة .

⁽٢) انظر الحديث فيما سبق (ص ١٣١) .

⁽٣) المفنى (٨: ٢٦١) ، الأم (٢: ٤٤) ، الاحكام السلطانية (ص٢٧٦) .

(٢) يجرى القصاص بين الذكور والاناث .

وكما أن القصاص يجرى بين الرؤساء ومرؤوسيهم وبين الذكـــــوروان اختلفت طازلهم في النفس فائه يجرى بين الذكور والانات فيما دون النفس . (٨٨) فقد روى البخارى وفيزه أن عمر بن الخطاب قال : تقاد المرأة ســــن

الرجل في كل عدد يبلغ نفسا في مادون ذلك من الجراح . الرجل في كل عدد يبلغ نفسا في مادون ذلك من الجراح .

والجواب: ان هذا التمليل طفى غير مسلم بدليل ان عمر يــــــرى ان المرأة يقتص لها من الرجل فيها دون النفس، وذلك مروى عنه من طريــــــت

⁽۱) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى (۲۱٤:۱۲) قال ابن حجـــر وصله سعيد بن منصور عن طريق النخصى ، وسنده صحيح ان ســــــــــ ابراهيم من شريح . صحيح سلم (۲۱:۱۱) ، مصنف عبد الــــــرزاق (۲۲:۹۲) ، انظر (ص ۲۸ ۱) من هذه الرسالة .

⁽٢) انظر الاثرفي (ص ٢١٤) من هذه الرسالة .

⁽٣) صنف ابن ابى شيبة (٢/١/٥/١) وساق سنده فقال : حد ثنيا وكيم قال حدثنا القاسم بن الفضل الحراني عن محمد .

صحيحة وطبه نان الاثر الذى لم يقد فيه ام الولد منن جرحها مؤول ولا بد فيقال ان القصاص قد وجب على ابن عثمان بن مظمون لجرحه اياها ولكن لمالسم يقتص منه عبر رضى الله عنه علم انه لا بد من ان هناك سببا اسقط القصاص كأن تكون المرأة قد عفت عن القصاص او ان الشجة منا لا يجرى فيها القصاص كالمنقلة ولا مة او كانت هناك شبهة منعته من ان يقتص بله لم يطلع عليها احد سيسوى عبر رضى الله عنه ومع هذه الاحتمالات لا يكون هناك تمارض بين الاثار، وطييه عدر رضى الله عنه ومع هذه الاحتمالات لا يكون هناك تمارض بين الاثار، وطييه نان يقتص للمرأة من الرجل فيها دون النف عند عمررضى الله عنه .

رأى الفقها ع

ذلك فقه عربن الخطاب رض الله عنه في جريان القصاص بين الرجال والنساء فيما دون النفس، اما الفقهاء من بعده فقد اختلفوا .

فابو حنيفة رحمه الله ذهب الى ان الرجل لا يقتص منه للمسرأة فيمسسا (١) دون النفس .

وذهب الجمهور ومنهم الاغمة الثلاثة مالك والشافعي واحمد الـــــي خلاف ذلك فقالوا: يقتص للمرأة من الرجل في النفس وفيما دونهـــا مــــن الجراحات والشجاج وقطع الاطراف (1)

الادلسة:

تلك هي اقوالهم رحمهم الله وكل منهم يحتج بما يراه دليلا له .

⁽۱) تكملة البحر الراقق (۲:۸۰۳٤٥) ، البحد اية (۲:۲۱) ، مــــــتن القد ورى (ص ۱۱۳) ، حاشية ابن عابد بين (۲:۳٥٥) ، احكام القــــران للجماص (۲:۳۳:۱) .

⁽٢) شرح الزرقاني للموطأ (٤٠:٥) وبداية المجتهد (٢:٩٤) المنتقى (٢) مضني المحتاج (٤٥:٥) والتحفة (٥:٤٥) والتمهدن (٢١٤) والتمهدن (١٢٨٠) وتشير ابن كثير (١:٢٧) وكثاف التناع (٥:٧٤٥) والمضني (٢٧٧٠) و

فالذين قالوا لا يجرى القصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفسسس اذا كان الرجل هو الجانى يحتجون بالمعقول وهو ان اطراف المرأقوجراحاتها لا تساوى اطراف الرجل وجراحاته بدليل ان دية اطرافها وجراحاتها انقسص من دية اطراف الرجل وجراحاته فلا تناثل اذن بينهما والقصاص يعتسسسا المساواة والمماثلة فلا يؤخذ كامل بناقص وفلا يجب القصاص وثم مناك دليسسل آخر يوجب عدم القصاص وهو ان منافع اطراف المرأة ليمت كنافع اطراف الرجسل فلا يجب القصاص لمدم المساواة .

والذبين قالوا: أن الرجل يقتص منه للموأة فيما دون النفس يحتجـــون بالمنقول والمعقول .

فعن العنقول عمومات الكتاب والسنة كقوله. تعالى: " . . . والجروح قصاص" وكقوله صلى الله عليه وسلم " كتاب الله القصاص" .

فان هذه الممومات قاضية بوجوب القصاص في النفس وفيها دونها مطلقا اى سوام اكانت الجناية من رجل طي امرأة ام المكس، وسوام اكانت ملسسسي النفسام على مادونها .

المناقشة والترجيح:

تلك هى الادلة التى احتجوا بها ووعد النظر فيها نجد ان ما احتسج به الحنفية ومن قال بقولهم فى عدم وجوب القماص من الرجل للمرأة فيسلام وين النفس يحتج بالرأى فى مقابلة النص وهذا باطل كما نص عليه الفقها والاصوليون واسوه بفساد الاعتبار فيكون ماذهب اليه الحنفية مرجوحا لا يعتد به

⁽١) سبل السلام (٣:٠٠٣) ، صحيح مسلم مع شرحه للنووى (١٦٤:١١) .

ويكون الراجح هو ماذهب اليه الجمهور وشهم عمر بن الخطاب في وجـــــوب القمام فيما دون النفس ن الرجال للنساء.

(٣) يجب القود في الضرب وان لم يحدث جرحا.

اذا كان الضرب بالعصا ونحوها قد احدث جرحا يوجب القود فسان القصاص واجب عند جميع الفقها وحصهم الله وذلك اذا توفرت الشروط السابقة وانتفت الموانع . فلو نتج عن الضرب قتلع طرف من مفصل اقتص من الجانسسي وان كان طرف الجانس عليه واو نحو ذلك وان كان طرف الجانى اكبر حجما او اصح من طرف المجنى عليه واو نحو ذلك كذلك اذا امكن فيه المماطة كالموضحة فانها تقدر بالمساحة ويقتص للمجسنى عليه من الجانى على قدرها حسب الامكان واما لو ضربه يمصا او لطمه ولسما عليه من الجانى على قدرها حسب الامكان واما لو فريه يمصا او لطمه ولسما يحدث قطع طرف او جرح يوجب القود فان في ذلك خلافا بين الفقها وحمهم الله والمأثور عدر من الله عنه من خلال ماروى عنه يدل على وجوب التصاص وان ذلك غير مانع من القود وفيجرى القصاص عنده في الضرب واللطم واللكسز ونحو ذلك وان لم يكن قد حدث جرح يوجب القود .

(١٤) فقد روى البخارى وغيره ان عمر رضى الله طه أقاد من ضربة بالدرة .

(ه ه) قال ابن حجر بعد ان ذكر مارواه البخارى تعليقا ء اخرجه مالك عـــن عاصم عن عبدالله بن عامر بن ربيعة قال : كنت مع عمر بطريق مكـــــة فبال تحت شجرة نناداه رجل فضربه بالدرة ، فقال عجلت على ناعطــاه المخفقة ، وقال : اقتص نابى ، فقال : لتفعلن ، فقال : انى انفرها ...

⁽۱) الدرة : السوط . انظر المصباح المنير (٢٠٥:١) وانظر الاثر في : صحيح البخاري مع فتح الباري (٢٢٧٤ ٢٨٨:١٢) .

⁽٢) المخفقة : شي عريض كالدرة . انظر المصباح المنير (١٨٩:١) .

وقد سبق قوله رضى الله عنه : لم ابعث عمالي ليضربوا ابشاركم ولاليأخذوا اموالكم ، فمن فعل به ذلك فليرفعه الى اقصه منه ،

هذه الاثار المتكاثرة ذلت على أن عمر رض الله منه كان يرى وجمسوب القود في الضرب وان لم يحدث منه جرح اذ الاثار لم يرد فيها ذكر للجسسر ولو كان ذلك مانعا من القود لبينه رضى الله عنه يبل ان القصاص يجرى عسده رضى الله عنه في الصفع باليد ، وحلق الشمر وتحو ذلك ومنا أثر في ذلك عنيه قصة المصرى الذي ضربه ابن عمرو بن العاص .

(٩٧) قال انس بينما امير المؤسين عمر بن الخطاب رض الله تعالى عنسيه قاعد جامه رجل من اهل مصر فقال ! يا امير المؤمنين هذا مق الم المائذ بك وفقال عمر رض الله منه لقد عدت بمجير فما شأنك فقيال سابقت بفرسي ابنا لعمرو بن الماص فجمل يقممني بسوطه ، وفي بمغيض ان آتيك فحبسني في السجن وفانقلت مله فهذا الحين آتيتك وفكتب عمر بن الخطاب الى عمرو بن العاص : اذا اعاك كتابي هذا فاشهـــد الموسم ، انت وولدك فلان ، وقال للمصرى : اقم حتى يأتيك فاقام حسبتى قدم عمرو وشهد موسم الحج فلما قض الحج وهو قاعد مع الناس وعمرو بن الماص وابنه الى جانبه ، قام المصرى فرمى اليه صر رضى الله منسسه بالدرة، قال انسرض الله عنه فلقد ضربه ونحن نشتهى ان يضربــــه فلم ينزع حتى احبينا أن ينزع من كثرة ماضربه ، وصر يقول : اضرب ابين الاكرمين ، قال : يا امير المؤمنين قد استوفيت واشتفيت قال : ضعهـا على صلعة عمروء فقال : يا امير المؤمنين لقد ضربت الذي ضربيين

⁽١) الاحكام السلطانية (ص ٢٧٣) والاحكام السلطانية للماوردي (ص ٢٤٦)٠

⁽٢) انظر تخريجه (ص ٢٨٤) من هذه الرسالة .

قال : اما والله لو فعلت ما منعك احد حتى تكون انت الذى تنزع شمم م اقبل على عمرو بن العاص وقال : متى تصيد تم الناس وقد ولد تهمما احرارا ، فجعل عمرو يعتذر البه ويقول : انى لم اشعر . وقد وقد ورد في بعض الروايات : ان ابن عمرو بن العاص قد لظم المصدى

وقد ورد في بعض الروايات : ان ابن عبرو بن النماص قد لتلم المصــرى وان القود حصل منه بجنس ماعله به .

وطى كلا الحالين فان الجناية التى اوجب فيها عبر القود لم يحدث فها جرح ولا تطع طرف ولا شع ، والرواية التالية تؤكد أن ذلتك غير مشترط .

(٩) فقد روى البيهق وغيره ان رجلا كان ذا صوت ونكاية طى المدو كسان مع ابى موسى الاشمرى ففنموا وفاعطاه ابو موسى نصيه ولم يوفته فابسى ان يأخذه الا جميمه فضربه عشرين سوطا وحلق رأسه وفجم شمصصره وذهب التى عمر رضى اللهعنه قال جرير: وأنا اقرب الناس منه وقسال مماد وأنا اقرب الناس منه فاخرج شمره من جبيه فضرب به في مدر عسر رضى الله عنه ءقال : مالك ؟ فذكر قصته ، قال : فكتب عمر الى ابسس موسى : سلام عليك واما بعد فان فلاناابن فلان اغيرني بكذا وكسذا وأني اقسم عليك ان كنت فعلت ما فعلت في ملأ من الناس جلست لسف فاقتص منك وقال له الناس اهف عنه قال : لا وآله لا ادعه لا حد مسسن فاقتص منك وقال له الناس اهف عنه قال : لا وآله لا ادعه لا حد مسسن فلاس فلما وقع اليه الكتاب قعد للقصاص فرفع رأسه الى السماء وقسال قد فقوت عنه الله .

⁽١) سيرة عمر بن الخطأب لا بن الجوزى (ص ٨٩)، العقد الفريد لا بن طعمه (٢٠١٠) .

⁽٢) سنن الهيبق (٥٠:٨) سأق سنده ألى جرير عن عمر ، كنز الممسال (٢) سنن الهيبق رواه عن زيسد بسسن وهب عن عمر .

يقتص منه لنفسه نى كل ما فعله به يعنى حتى فى حلق الشعر ، فهل بعد هــذا
قول لا حد يكن أن ينكر فيه أن عمر رضى الله عنه يجرى القصاص فى الضــــرب
واللظم ونحو ذلك وأن لم يحدث جرح موجب للقود أوجول لا حد أن ينكـــر
أن القصاص أنما يقمد منه التشفى وأذ هاب الضيط وأن ذلك أنما يكون بما همو
أترب للعدل والا نصاف ولا يشترط فيه المساواة من كل وجه كما هو ظاهـــــر
تضاء عمر رضى اللمعنه وذلك منه رضى اللمعنه فى غاية العدالة التى يحكــــن
أن تكون بين الناس .

رأى الفقها .

ذلك نقة عمر رضى اللعقه في اجرا^ه القصاص في الشرب واللطسم ونصو ذلك ما لم يحدث منه جراح علما الفقها من بعده فإن الاعمة الاربعة المسلم حنيفة والكا والشافعي واحمد رحمهم الله في المشهور عنهم ذهبوا السسي الالقاص لا يجب في الضرب ونحوه الا أن يحدث به جرح أو قطع يوجسب القسود ().

فقد جا ° في بلغة السالك : وفي ازالة شمر الحاجب حكومة ، واحسد ا او متمدد الان في الشمر جمالاً . أي ولا يجب القصاص .

وجاء في الام: وكذلك لا تصاصمين نتف شمرا من لمية ولارأس ولاما جب وان لم ينبت، وان تطع من هذا شيئا بجلده قيل لاهل الملم بالتصـــــاس ان كتم تقدرون على ان تقطموا له مثله بجلدته فالتلموة والا فلا تصـــــاص

⁽۱) بدائع الصنائع (۲:۰۱) ، شرح ممانى الاثار (۲:۰۱) ، البحر الرائق (۸:۰۲) ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوق (٤:٠٢) ، الخرش (۸:۱۰:۱۰) ، المهذب (۲:۰۲۱) ، الاشباء والنظائـــر (ص ۲۸۵) ، المخنى (۸:۲۹۱) ، وانظر كفاف القناع (٥:۳۹ – ۲۶۲) ، الاحكام السلطانية (ص ۲۷۲) ، الروض المربع (۲۲۹:۳) ، الكانى (۲:۰۲۱) .

فيه وفيم الارش (١)

ودهب بعض النقباء من اهل العلم ألى متابعة عبر رضى الله منسه في قضائه بالقصاص في الضرب وحلق الشمر من أولئك أبن حزم وابن تبسسة وتلميذه أبن القهم رحمهم الله أذ قالوا : يجب القود من الضرب بالمصسا أو باليد لطما أو لكرا وكذلك حلق الشمر ، وأن لم يحدث مع ذلك حسس يجب فيه القود .

الادلـة:

تلك اقوالهم رحمهم الله وكل منهم يحتج لما ذهب اليه بما يراه دليلا.

فالجمهور الذين قالوا لا يجب القود في الشرب الا ان يحدث منسب حر موجب للقود يحتجون بالمعقول وهو ان : القصاص يحتد المسلوا ة فلا يجب القود الا ان يكن ما حدث الحالة بيك شم السلط المات المسلم

جرح موجب التقود الا ان يكون ما يحدثه الجانى يمكن نيه المماثلة والسساواة في يجب القود الا ان يكون ما يحدثه الجانى يمكن نيه المماثلة والسسساواة من غير زيادة ولا نقص واذا لم يحدث بالضرب او حلق الشعر جرح او قطسع موجبا للقود لا يتحقق قيه التماثل فلا يجب القود لان الاقتصاص من الجانى ربما ادى الى الحيف في غيه منه اكثر ما احدثه في المجنى عليه .

وحجة الذين اوجبوا القصاص في الضرب وعلق الشعر وان لـــــــم يحدث معه جرح المنقول والمعقول .

فمن المنقول : مارواه ابو د اود وغيره ان عمر رضى الله عنه قال : رأيست

^{(1) 1}kg(1:33) .

 ⁽٢) انظر مجموع الفتاوى (٢٠:١٦٢، ٣٤) و المحلى (١:٤٠٣، ٢٠٤٤)
 اعلام الموقعين (١:٤٠٣، ٥٠) و الاحكام (ص٥٠٥)
 وفي الكافي (ص٥٠١١) روى عن الامام مالك القود في الضرب بالسوط
 وثلالك اللطمة .

⁽٣) سنن البيهقي (٦٦:٨) .

⁽٤) نفس المرجع.

رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتص من نفسه .

واحتجوا ايضا بالاجماع قان عمر رض الله عنه وعثمان وابا بكر اعطيها القود من انفسهم في الضرب وغيره ولم ينكر طبيهم احد من الصحابة فكيان اجماعها .

قال ابن حزم ؛ من قال ان القصاص لا يجرى في اللطمة او الوكـــــزة وتحوهما خالف الصحابة اذ لا يعرف لعمر مخالف من الصحابة في ذلك .

وقال في مكان آخر : خالفوا ابا بكر وعمر وخالد برا الوليد وسويد بن مقرن فانهم جميما اقادوا في اللطمة ولانعلم لهم مخالفا من الصحابة .

وقال أبن تيمية : مذهب الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابية والتابعين أن القماص ثابت في الضرب بألمصا والسوك واللطمة وهو المنصوص عن أحمد في رواية اسماعيل بن سعيد الشالنجي وهو الاصح . فأن النسبي صلى الله عليه وسلم وخلفاء الراشدين قضها بالقصاص في ذلك (٣)

ومن حيث المعقول فان ذلك هو الذي يقتضيه القياس الصحيح.

قال ابن القيم: ان ضمان النفوس والأموال مبناه على المدل كسلة قال المعدل كسلة قال الله عن اعتدى عليك قال الله عن وجزا * سيئة سيئة مثلها (3) وقوله " فين اعتدى عليك فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليك (3) وقوله " وإن عاقبتم فما قبوا بمشلل ما موقبتم سي الم

فان الله عز وجل امرض هذه الايات بالمدل فيماقب الجانى بعشـــل جنايته واعتبار ذلك بحسب الامكان وبحسب ماهو الامثل فيقتص من الجانـــى فيممل به كما عمل بالممتدى عليه فان لم يكن ذلك ووجب فمل ماهو الاتــرب

⁽۱) سغن ابن داود (۲۰۰۲) ، مسنن البيبتن (۲۰۰۸) مكسينز العمال (۲۷۹:۷) رقم ۳۹۱۸ .

⁽٢) انظر الاحكام في اصول الاحكام (١٩٠١) .

⁽٣) انظر مجموع الفتاوى (٣١: ٣٢) .

⁽٤) الشورى: ٠٤٠

⁽٥) البقرة: ١٩٤.

⁽٦) النحل : ١٢٦ .

وما قله رحمه الله حق الا مرية فيه . فيه المدل الذي امر الله به .

قال ابن تيمية : فان قالوا ان الماطئة متددرة قيل لابد من القصاص او التحزير فاذا جاز التمزير وهو غير منضبط الحيث والقدر فلأن يماقب بمساه هو اقرب الى الضبط من ذلك اولى واحرى والمدل في القصاص ممتسسبر بقدر الامكان ، وبهذه النقول يتضح ان شام الله ان المدل والمساواة انمسسا طرم في القصاص الذي امر الله به حسب الامكان وطيه قان القماص يجسسون في الضرب واللكم واللكز ونحو ذلك على ما قضى به عمر بن الخطاب رضسسي الله عنه ووافقه عليه الصحابة الكاء .

⁽١) انظر اعلام الموقعين (١:١٥ ٣٥٥٢٥١) .

المطلب الثاني : فيما يمنع وجوب القصاص

اتضع ما سبق ذكره ان القصاص عند عبر يجرى فيما دون النفس في كــل مايمكن اجراء القماص فيه بدون حيف .

فيجرى فى قطع الاعضاء والجراحات والشجاج بل فى الضرب واللط و ونحو ذلك وظو كان مايراد استيفاؤه ليس مماثلا ولا مساويا لما احدثه الجانسي لا يستوفى القماص وكذلك اذا خشى احداث ماهو أعظم مما احدثه الجانسسي وبيان ذلك عنه رضى الله عنه على النحو التالى :

(١) لا تؤخذ عين الاعور بعين سليم العينين .

سبق أن تلت أن عين الاعور في الحقيقة والواتم هي أداة الابمــــار عند تماثل عيني سليم المينين في ذلك من حيث المنفحة الاصلية التي هـــي الابصار فأن ابصار الاعور في عين واحدة بخلاف ذي المينين وولذلك تفـــي عدر بالدية ولم يوجب القود .

(٩٩) فقد روى عبد الرزاق وفيره ان مر وعثمان اجتمعاً على ان الاعور اذا فقداً (٩٩) عين آخر فعليه عثل دية عينيه . يصفى ولا يجب عليه القصاص .

فالاثر دل على ان عين الاعور لا تؤخذ بحين سليم المينين ، وهـــــو المراد بآخر في الاثر، كما فهم ذلك الفقها ومصهم الله ، لانه لو كان المجـنى عليه اعور مثله لوجب القود للتماثل بينهما .

⁽١) مصنف عبدالرزاق (٩:٣٣٣) ، المحلن (٢٠:١٠) . سنده : قال عبدالرزاق اخبرنا ابن جربج عن محمدين عياض . . .

(۱)سليم المينين

رأى الفقها :

فالجمهور وسنهم الائمة الثلاثة ابو حديثة والشائمي واحمد نهب والمسائمي واحمد نهب والمسائمة مرضى الله عنه في ذلك بفقالوا : لا تؤخذ عين الاعور بم سلم المعينين مطلقا اي سواء كانت عينه مثل عين المحنى طيه في الموضع املا ، وذهب الامام مالك رحمه الله الي مثل قول الفقها وحمهم الله الا في حال ما اذا ساوت عين الاعور عين المجنى عليه في الموضع كأن تكون عسين الاعور اليمني وعين المجنى عليه كن الموضع كأن تكون عسين

الادلــة:

تلك هى اقوال الفقهاء رحمهم الله وكل منهم يحتج لما ذهب اليـــــه بما يراه دليلا له .

(۱) ما اثر عن الصحابة كما مر عن عمر وعثمان رضى الله عنهما وذلك امسسر مجمع طيه في عهدهم رضى اللهعنهم لانه لم ينقل ان احدا منهم خالف في ذلك . قال ابن قدامة : ولا يمرف لهما مخالف من الصحابسسية فكان اجماعا .

⁽۱) تكلة فتح القدير (۲:۱۰) ، الخرش (۲:۱۰) ، مختصر خليـــــل (۲۰:۸) ، (۲۰:۸) ، بدأية المجتهد (۲:۱۰) ، المثنى (۲:۱۰،۳۲۸) ، (۲) تفسير القرطبي (۲:۱،۹۶۰) ، الخرشي (۲:۱۰)

وظاهر ما اثر عنهم يدل على انه لايقاد من الاعور وان ساوت عينـــــه عين المجنى عليه في الموضع .

قال ابن رشد : فيلزم صاحب هذا القول .. اى الذى لا يوجب القسود .. الا يستقيد ضرورة . اى لا نه لا مساواة في المنفحة المقصودة .

وحجة الامام مالك رحمه الله في اخذ عين الاعور بدين سليم الدينيين اذا تساويتا في الموضع المنقول والمعقول . فين المنقول :

(١) عموم قوله تعالى : "والعين بالمين".

وجه الدلالة بن الاية أن الله عز وجل قض بأن تؤخذ المين بالمسين ولم يستثن القرآن مين أمور ولاغيرها فسدل ذلك على أن المين تؤخذ بالمين فاذا ساوت عين الاعور عين ذي المينيين في الموضع كأن تكون عينه اليسسسني ومين ذي المينين كذلك وجب القود لمحوم ماجاً في القرآن .

 (٢) أما المعقول فهو أن العين ليس فيها أبصار كامل وأنما فيها منسسة قدر أبصار العين المقلوعة وذلك يقتض المساواة فيجب القود .

المناقشة والترجيح:

تلك هى الادلة التى احتجوا بها رحمهم الله وعند النظر فيها نجـــد أن الامام مالكا رحمه الله يحتج بعموم القرآن وليسله فيه حجة لانه مخصـــوص باجماع الصحابة على أن عين الاعور لا تؤخذ بحين سليم المينين فدل ذلــــك

على انها غير مرادة بمموم القرآن أن لو كانت مراده حاشاهم أن يجمعــــــوا على خلاف مأتضى به القرآن .

وطيه فان مذهب الامام مالك رحمه الله لا يؤيده الدليل فيكون مذهب. الجمهور هو الراجح وهو ما تفى به عمر بن الخطاب رض الله عنه .

(٢) لا يجرى القصاص في جائفة ولا منقلة ولا مأمومة .

(١٠٠) فقد روى ابن حجر وغيره أن عمرو بن سميد أصاب رجلا من بنى كنانسة بمأمومة فاراد عمر بن الخطاب أن يقيده منه فقال المباس بن عبد المطلب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا قود في مأمومسسة ولا جائفة ولا منقلة عافرمه عمر المقل (١)

نان معررض الله عنه اراد ان يقتص من معروين سميد فيحدث فيسه مأمومة كما احدثها في المجنى عليه ولكنه رجع عن ذلك لما اخبره العباس، سن عبد المطلب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا قود فيها فرجع عن رأيسه

(١) العطالب العالية(٢:٢٩:١) وسنى ابن ماجه (٣:٠٠) وذكر العرضوع ضه .

قال ابن حجر: رواه اسحاق عن صربن صبيان ان صرو بن سميد . وذكر المملق على المطالب المالية : ان البوميرت قال في الاتحاف : فنس سنده ابن لهيمة عند اسحاق وفي سنده رشدين عند ابي يملي وقال صاحب المسنده : هذا حديث ضميف فيه انقطاع . وقضى بالضان . وإذا كان عبر قد رجع عن واحدة من ثلاث فلم يجر فيه المقاص للحديث علم بالضرورة روجوعه عن القصاص في جميع المذكور في المحديث وهو : المأموة والجاففة والمنقلة لان الملة فيها جميعا واحدة وهساس ان استيفا القصاص فيها يخشى فيه من الحيف والتمدى ظريما ادى القصاص فيها المدئه الجانى ولا يظهر لللمن علة سوى ذلك ولهسذ الميقد عمر رض الله عنه في الجائفة وهكذا كل ماكان في معناها .

رأى الفقها •

ذلك نقع عبر بن الخطأب رضى الله عنه في عدم جريان القصاص فسسس المأمومة وما شاكلها ءاما الفقها أمن بمده فقد اتفقوا في الجملة على ان القصاص لا يجرى في هذه الجراحات الثلاث ومن قال بذلك : الحنفية والمالكيسسسة والشافمية والحنابلة : ونقل عن الا مام مالك رحمه الله تولان : فعرة نقل عنسه مثل قول الجمهور ومرة نقل عنه وجوب القصاص في المنظة .

الادلسة:

تك هن اقوالهم رحمهم الله وكل منهم يحتج لما ذهب اليه بما يسسراه دليلا له .

- (١) مارواه البيهقي وغيره عن طلحة : ان النبي صلى الله عليه وسلم قــال :
- (۱) الهداية (۱۸۲:۶) وبدائع الصنائع (۲۸۸:۱۰) وبداية المجتهسات (۲۰۲۰۶) والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (۲۲۶:۶) ومواهسسب الجليل (۲۰۳۰) والام (۲:۶۶) والسراج الوهاج (ص۲۸۶) و المشني (۲۰۹۸) والاحكام الملطانية (ص۲۷۲) والمفسني والشرح الكبير (۳:۹۰۶) وكشاف التناع (۳۳۵) و
 - (٢) بداية المجتهد (٢) .

(۱) ليس في المأمومة قود .

(٢) وطرواه ابن ما جه والبيهتى عن المباسبين عيد المطلب قال تال رسول الله على وسلم : لا قود في المأبوعة ولا المنقلة ... فان النبي صلى الله عليه وسلم نصعلى انه لا قود في هذه الجراحسات وهكذا ماكان في معناها لان النصليسله علة فيما يظهر الا كسون هسسنه الجراحات متالف يخشى من استيفاء القصاص فيها الضرر الكبير لعدم امكسان المساواة فيها من غير مضاعفات ولذلك امر النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يجرى التصاص فيها .

ولم اتف على دليل الامام مالك رحمه الله في قوله الثاني الذي اوجـــب التود فيه في المنقلة، فلمله قد رجع عنه ، او انه رأى ان تلك الجراحة مســــا ليخشى ممها الحيف .

(٣) لا يجرى القصاص في كسر العظام .

وكما ان القصاص لا يجرى عند عمر رضى الله عنه في الجراحات التي هسي مثالف كذلك لا يجرى في كسر العظام لا نه يغشى منه أن يؤدى الى الحيــــف والتعدى نينتج ماهو اعظم ما احدثه الجاني في المجنى طبه .

⁽١) سنن البيهقي (١٥:٨) .

⁽٢) سنن البيمة ق (١٥:١٥) ، سنن ابن ماجه (٢: ٨٨١) قال في الزوائسة في سنده رشد بن سعد المصرى ضعفه جماعة واختلف فيه كلام احسف فعرة ضعفه ومرة قال ارجو انه صالح للحديث .

قال البيه قى روى ذلك عن النبى صلى الله طيه وسلم باسانيد لا يثيب عن مثلها .

(۱۰۱)فقد روى البيهق وفيره ان رجلا كسر فخذ رجل فخاصه الى عربسين الخطاب رضى الله عنه فقال : يا امير المؤنين : اقدنى قال : ليسس لك القود انما لك المعقل ، قال الرجل : فاسمدنى كالارقم : ان يقتل ينتم وان يترك يلقم قال : فانت كالارتم ،

(٢) وروى البيهق وغيره أن عمر قال : لا أقيد من البعظام .

فنى الاثر الاول لم يقتص رضى الله عنه للرجل الذى كسرت فخذه فعلسم من ذلك ان القصاص لا يجبعنده في كسر العظام اذ لو كان واجبا لاقتص له وقد صرح في الاثرين الاول والثانى انه لا يقيد في العظام ولا يعرف لذليل علم سوى انها ما لا يعكن فيه الماثلة مع خطورة جريان القصاص فيها عاميلا لانها لاحد فيها تنتهى اليه عواما لانه يخشى ان تحصل مضاعفات للجانسي تؤدى الى ماهو اعظم مما احدث في المجنى طيه وكل ذلك لا يجب ولذلك للسم يقد عمر في كسر العظام وقد نسب له كثير من الفقها أنه لا يقتص في كسرالعظام .

رأى الفقهاء:

⁽۱) سنن البيبة ق (۱۰:۸) ساقه بسنده الى سميدين منصور حدثنا هشام حدثنا حجاج بن ارطأة حدثنا عطاء بن ابي رباح عن عمر . . . كـــــنز الممال (۲۹:۲۷) والارقم: الحية التي على ظهرها رقم النهاية (۲:۲۶) در المحدد المدت ا

⁽۲) سنن البيهق (۲، ۱۵، ۲۵، ۵) منصب الراية (۲، ۳۵۰) قال الزيلمسي رواه ابن ابن شيبة قال حدثنا حفق عن حجاج عن عطاء عن عسر كنز الممال (۲، ۲۹۱) رقم ۳۹۷۷، الدراية (۲۲۹۰۲) قال ابسين حجر اخرجه ابن ابن شيبة باسناد ضعيف منقطع واسناد ضعيف عسن ابن عباس .

⁽٣) الهداية (١٦٥:٤) .

السن فانهم يرون أن القصاص يرجرى فيه لا مكان الاستيفاء من فير حيف كـــان يبرد ونحو ذلك ، وكذلك كل عظم أمكن الاستيفاء فيه من غير حيف ()

قال الشافعي رحمه الله: فإن قال اهل العلم: نقدر على كسر سنسه من نصفها بلا تلف لبقيتها ولاصدع اقدت.

ود هبالامام ابن هزم الى ان القصاص يجرى في كل شي محتى فسيسي كسر المظام .

الادلسة:

تلك اقوالهم رحمهم الله وكل منهم يحتج لما ذهب اليه بما يراه دليلا . فالجمهور الذين قالوا : لا يجرى القصاص في كمر المظام يحتجر يون بالمنقول والمعقول . فمن المنقول :

- (۱) مارواه البيهيتى عن نموان بن جارية عن ابيه أن رجلا ضرب رجلا بالسيف على ساعده فقطعها من غير مفصل وفاستعدى طيه النبى صلى اللبسه عليه وسلم فامر له بالدية فقال : يارسول الله اربد القصاص قال للله الله لك فيها ولم يقفى له بالقصاص (2)
 - (٢) وروى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال ولا قصاص في المظم .
- (۱) بدائع المنائع(۱: ۲۲۵) و تكلة البحر الرائق (۸: ۲٪) و بدايسة المحتمد (۲: ۲٪) و حاشية الدسوق (٤: ٢٢٤) و الام (٤: ٤) و مضنى المحتاج (٤: ٢٠٤) و المفسيني مضنى المحتاج (٤: ٢٠٤) والسراج الوهاج (ص ٢٨) والمفسيني (٨: ٤٩) ولا المناع (٥: ٤٨) و الاحكام السلطانية (ص ٢٧٦) والاشهاء والنظائر للسيوطي (ص ٤٨٥).
 - (٣) المحلق (١:٣٠٠ ١٤) .
 - (٤) سنن البيهق (٨: ٥٠) ، سنن ابن ماجه (٢: ١٨٨٠) قال في الزوائد : في اسناده د هيم بن قران ضعفه ابو داود .
 - (ه) نصب الراية (٢٥٠:١) قال الزيلمي : انه غريب الدراية لابن هجــر (٢٦٩:٢) قال ابن هجــر .

هذه الاحاديث والاثار نصت على أن كمر العظام لا يجرى فيه القصاص وليس لذلك تعليل سوى أنه لا يمكن فيها الساواة والتعاثل فكل ماكان في معنياه له حكمه .

(؟) وس حيث المعنى فان القصاص ينبى عن المساواة وهي سا يتمسدا وجودها في القصاص في كسر المطام لذلك لم يجر فيها القصاص . ماعدا السن لورود النص الصريح فيه ولا مكان التماثل من غير حيف . فقسسد روى البخارى وغيره عن انسرض الله عنه أن ابنة النضر لطمت جاريسة فكسرت ثنيتها فاتوا النبي صلى الله عليه وسلم فامر بالقصاص .

قال ابن حجر بعد ان ساق الحديث ؛ قال ابن بطال ؛ اجمع المعن قل المن بالسن بالسن في العمد ، واختلفوا في سائر عظام الجمد ، فمن قسال ان القصاص يجرى في كسر المظام احتج بهذا الحديث لانه يدل على جريان القصاص في المعظم لان السن عظم الا ما اجمعوا على انه لا قصاص فيه ، اسسال لخوف نها النفسواما لعدم الاقتدار على المماثلة فيه ، ومن قال لا يجرى فسي المعظم مطلقا استثنى السن للنص، ولان غيره ليس في معناه ، اذ يحول دون على ولحم وعظم يتعذر معه المماثلة ، فلو الكمت المماثلة لحكنا بالقاماص ولكسه لا يصل الى المعظم حتى ينال مادونه مما لا يعرف قد رق .

واما قول ابن حزم رحمه الله بجريان القصاص في العظم مطلقا فانـــه

⁽¹⁾ الدراية (٢٦٩٠٢) قال ابن حجر لم اجده .

 ⁽۲) صحیح البخاری مه شرحه فتح الباری (۲۲٪ ۲۷۶) (۲۲٪ ۲۲۳) هحیج مسلم مه شرحه للنووی (۲۲٪ ۱۲٪ ۱۱) .

⁽٣) انظر فتح الباري (٢٢٤:١٢) .

يحتج بالترآن الكريم قال تمالى "وجزا" سيئة سيئة مظها" ووقال تمالسسى
" والجروح قصاص" ووبالسنة كما في حديث انس السابق فان النبى صلى اللسه
عليه وسلم اجرى القصاص في كسر السن ، قال بعد ان ذكر الحديث وانسسه
حاد ثنين: فوضح انه ليس في هذين الخبرين الا أن القود جائز في كسسل
جراحة وفي كسر السن .

المناقشة والترجيح:

تلك هى الادلة التى احتج بها كل لما ذهب البه وقد النظر فيهسا نجد ان مأذهب البه ابن حزم رحمه الله مرجوح دذلك ان الممومات السستى احتج بها مخصوصة بالا جماع على ان المعظم الذى يخشى من جريسان التصاص فيه لا يجوز جريا ننسله فيسنه واما حديث الربيع فليس في محسسل النزاع لانه ورد في التصاص في كسر السن وهو منا يجري فيه من غير خسسلاف لمدم خوف الحيف والتمدى قال بعض الفقها اذا كمر الجاني سن المجسنى عليه يبر د من سنه بقدر ماكسر وليس في ذلك ضور فهو حجة على من قسسال الشماص لا يجرى في كسر المظام مطلقا اى لا في السن ولا في غيره .

قال الشوكاني : وقد تأول من قال بمدم التصاص في المظام مطلقاً . (٢) هذا الحديث بأن المراد من قوله كسرت شية جارية اى قلمتها وهو تعسف . (٢)

⁽١) المعلى (١:١٠١٠) .

⁽٢) انظرنيل الأوطار (٢٦: ٢١) .

الفصل الثالث في استيفاً القصاص

اتضح فيماسبق ما اثر عن عمر رض الله عنه في الجناية على النفس وعلى ماد ونها وفي القصاص في كل منهما والشروط الواجب توفرها لوجوب القصا عن للجاني والمجنى عليه وفي الجناية ووماينع جريان القصاص ومالا يعنم وهذا النصل متم لما سبق بحثه لاني سأبين فيه بن له حق استيفا القصاص وطلبه فأما أن يكون للمجنى ظبه نفسه واما أن يكون لاطباء دمه في حال موتم ثم أن القصاص لا يستوفى الا بعد أذن الامام وأن للامام أن يمكن ولى السدم من استيفا القصاص بنفسه وفاذا استوفاه ولم يتمد وحصل للمقتص منسسه من استيفا "القصاص بنفسه وان وان حصل تمد في الاستيفا "قهو ضاس .

سنعرف كل ذلك من خلال ما اثر عن صر قيما يلي .

(١) حق طلب الدم للمحنى عليه او اوليائه .

ومرايضا فى قصة الهذلية التى قتلت من ارادها بسو أيان اوليـــــا ا القتيل ذهبوا الى عمر رضى الله عنه يطالبونه بدم القتيل فاقرهم على ذلك.

⁽١) انظر (ص ١٨٠) من هذه الرسالة .

⁽٢) انظر (ص ١٧٩) سن هذه الرسالة .

فدل على أن طلب دم القتيل حق من حقوق الاولياء فلهم أن يطالبوا بالقصاص مين قتله . وقد مر أيضا أن أنسانا كسرت فخذه عندا فجاء الى عمر يطالــــب بالقصاص من كسره فدل ذلك على ان حق المطالبة بما يترتب على الجنايــــة على مادون النفس يكون للمجنى عليه او من ينيهه .

اذن حق المطالبة بدم القتيل يكون عند صر لا وليا الدم لكن ليـــــس ن لك على اطلاقه بل لابد أن يكون المجنى عليه غير مخلوع بحق .

(١٠٣) فقد روى البخارى وغيره أن أبا قلابة قال ؛ قد كانت هذيل خلم من وا خليما لهم في الجاهلية فطرق اهل بيت من اليمن بالبطحاء فانتبــــه له رجل منهم فحذ فه بالسيف فقتله ، فجاف هذيل فاخذ وا اليمانييي فرفعوه الى عمر بن الخطاب بالموسم وقالوا: له قتل صاحبنا فقـــــال انهم خلعوه وفقال عبريقسم خمسون من هذيل ماخلعوه وقال فاقسيم ضهم تسعة واربصون رجلا وقدم رجل منهم من الشام فسألوه ان يقسيم فاغتدى يمينه منهم بالف درهم وفاد خلوا مكانه رجلا أأخر وفد فعيسي الى اخي المقتول فقرئت يده بيده قال فانطلقنا والخمسون الذين اقسموا فأنهجم الغارعلى الخمسين الذين اقسموا فماتوا جميما واظت القرينان واتبعها حجر فكسر رجل اخي المقتول فعاش حولا ثم مات .

وساق عبد الرزاق هذه القصة وهين سبب خلع ذلك الرجل وهو انسب كان يسرق الحجيج ،وان عمر قال: اقرنوا هذا الن أحدكم حتى يؤدوا ديسة صاحبكسم.

⁽١) صحيح البخارى مع فتح البارى (٢٤ ٢٣١ : ٢٤٢) ، قال ابن حجر هــو مرسل لان ابا قلابة لم يدرك عمر . المحلى (٥٢٢:١٠) .

⁽٢) مصنف عبد الرزاق (١٠٤٣١:٩) ، ذكره بسنده عن حيى وعن عكرمة .

فالاثر دل على ان اوليا ً الدم اذا علموا واحدا منهم بحسسة ليس لهم ان يطالبوا بده اذا قتل أاى ويكون الحق فى ذلك للامام وليسسس للالماء دسسه ا

لكن ابن حجر رحمه الله لما علم أنه لم يقل احد من الفقها • بمقتضف هذا الاثر قال : ان الخلع هذا أكان في الجاهلية .

وما قاله حق لا مرية فيه لان نفس الاثر قد دل طى ان الخلع كان فــــــ الجاهلية لكن ليس في الاشراء باطل بـــــب الاثر قد دل طى ان عمر رضى الله عنه اقره في الاسلام بلطل بـــــب الاثر قد دل طى ان عمر رضى الله عنه اقره في الاسلام فلو كان خلع المشييرة لرجل منهم بحق غير جائز لما اقرهم على ذلك ولقال لليعنيين الحق لهم ، وان خلعوه ولكن عمر لم يغمل بل طلب من الهذليين ان يقسموا خسين يعينــــا انهم ما خلموه فلما اقسموا جمل لهم حق المطالبة بدمه ، ولو لم يقسموا لمـــا بمم المنافق المنافق في المقتول فـــــى المرابة والمقتول غيلة على مامر ، واذا كان الفقها ومهم الله لا يرون جـــواز علم المشيرة لرجل منهم فانهم معجوجون بما اثر عن عمر رضى الله عنه هنــا خلع المشيرة لرجل منهم فانهم معجوجون بما اثر عن عمر رضى الله عنه هنــا قال ابن حزم : خالف المالكية والمنفية ماجاء عن عمر في هذا الاثر مع انــه احسن المراسيل الى عمر فلم يروا جواز خلع المشهرة لرجيل منهم ،

(٢) اشتراط اذن الامام في استيفا القصاص.

واذا تقرر ما سبق ان حق المطالبة بالدم للاولياء فانه ليس من حقهم ان يستوفوه الا باذن الامام خوفا من ان يكون استبدادهم به يؤدى المسمسى الحيف والى المداوة وسفك الدماء البريئة .

(١٠٤) فقد روى ابن ابى شيبة وغيره عن سليمان انه قال : اما الدم فيقتصيضي

⁽١) المحلق (١٠:١٠) .

(۱) فيه عمر .

(١٠٥) وروى أيضا عن النزال بن سبره وقال كتب صر الى أمرا الاجنـــاد (١) الاتقتل نفس دوني .

فان الاثر الاول دل باطلاقه على ان معر رضى الله عنه يقضى فسسى
الدم بصفته حاكما سوا * كانت الجناية على النفس او على ماد ونها ، واكد الاثر
الثانى ذلك في النفس خاصة ، فدل ذلك على اشتراط أذن الحاكم فسسسى
استيفا * القصاص فلا يحق لاحد أن يستوفيه دون الرجوع اليه ، والظاهر انسه
لا يشترط حضور الامام أذ لوكان ذلك شرطا في الاستيفا * ليبنه رضى اللسسه

رأى الفقها

ذلك فقة عبر بن الخطاب رض الله عنه في اشتراط اذن الامام فـــــي استيفاء القصاص وبمثل ذلك قال فقهاء الامصار فاشترطوا لاستيفاء ــــــــــه اذن الامام وزاد بعضهم اشتراط حضوره .

جا° في المهذب للشافعية: ولا يجوز استيفاء التصاص الا بحضـــرة (٢). السلطان.

⁽۱) صنف ابن ابی شیبة (۲/۱/۱) حدثنا ابو بکر حدثنا وکیع عــن ا الاعشون عارة من مبدالرحمن بن زید تال قال سلمان . .

⁽٢) مصنف ابن ابى شبية (٢ / / ١ / ١) حدثنا ابو بكر حدثنا وكبع عسن مسحر عن عبد الملك غلام ميسرة عن النزال بن سبوة كز العسال (٤ / ٤٩٨: ١) رقم ٣ ٤٥٣ قال رواه ابن ابى شبية والبيهتي .

⁽٤) المهذب (١١٥٠٢) .

وجا • في المضنى أن القاضى من الحنابلة قال: ولا يجوز استيفـــــا • القصاص الا بحضرة السلطان. ولم يشترط ذلك الحنفية ولاالمالكية.

الادلسة:

فالذين اشترطوا الاذن ولم يشترطوا الحضور يحتجون بالمنقـــــول والمعقول ، فين المنقول :

(۱) مارواء سلم وغيره عن وائل بن حجر قال : التي لقاعد مع النبي صلب الله طبه وسلم اذ جا و رجل يقود آخر بنسمة فقال : يارسول اللسبه هذا قتل اخي فقال رسول الله صلى الله طبه وسلم ! اقتلته ؟ فقال انه لولم يحترف اقمت عليه البينة ، قال : ئمم قتلته ، قال : كيف قتلته ؟ قال : كيف قتلته ، فقال بن شجرة نسيني فاغضيني فضربت بالفا سطى قرنه فقتلته ، فقال له النبي صلى الله طبه وسلم : هالله من شي " تؤديه عن نفسك قال : مالي مال الا كسائي وفاسي قال : فترى قومك يشترونك ، قال : انا اهون طي قوسي من ذليل في اليه بنسمته وقال : دونك صاحبك ، فانطلق به الرجل فلما وليي فري الله بنسمته وقال : دونك صاحبك ، فانطلق به الرجل فلما وليي

نان ولى الدم فى هذا الحديث رفع امره الى النبى صلى الله عليه وسلم واقره عليه الصلاة والسلام على ذلك ناذن له فى قتل من قتل موليه وسلم واقره عليه الصلاة والسلام على اشتيفا القصاص، ولما قال له صلى الله عليه وسلم ؛ اذهب ناقتله ، اود ونك صلحيك دل على عدم اشهراط حصلى الله عليه وسلم ؛ اذهب ناقتله ، اود ونك صلحيك دل على عدم اشهراط حضور الامام اذ لو كان ذلك شرطا لم يبح له قتله بدون حضوره صلى الله

⁽١) المفنى (٢٨٧:٨) .

 ⁽۲) صحيح مسلم مع شرح النووى (۱۲۲،۱۱ ۲) بمنتق الاخبار سبع شرحه نيل الاوطار (۲۳:۲۳) تال ابن تبعية رواه النسائى ايضا .
 والنسعة : سير نطفور ، انظر النهاية (ه . ٨ ٤) .

عليه وسلم وهذا ماقضى به عمر رضى الله عنه فائم اشترط اذن الامام لاحمسوو. ومن حيث الممقول فان القماص لا يجب الا بصد أن تتحقق الشسروط

وتنتفى الموانع فلو جمل الامر لكل شخص يستوفى حقه بدون رجوعه الى الامسام لما استتب الامن ولحصلت الفوضى وعدم التعرز من الحيف فلذلك لابد مسسن اذن الامام لانه هو الذي يستطيع التأكد من ذلك كله .

وحجة الذين اشترطوا حضور الا مام هى ان القصاص نفسه يفتقر السب الاجتهاد ولا يؤمن فيه الحيف مع قصد التشفى ظو ترك للمجنى عليه او وليسبه يقتص لنفسه بدون حضور الامام او تأتيه لربما ادى به الحال الى ان يأخسسنا اكثر ما يستحقه وحضور الا عام او نائيه يمنع ذلك ، فلا يجوز الاستيفساء الا بحضوره او حضور نائيه ظو استوفاه بدون حضوره ولم يتمد عزره الامسلم لا فتياته عليه ولا يقتص منه لا نه استوفى، حقة .

قال ابويملى : وإذا انفرد ولى القود بأستيفائه من نفس او طلسوف ولم يتمد عزره السلطان لا فتياته عليه ،وقد صار الى حقه فلا شي عليه .

ومدنى ذلك انه لو تعدى استقاد مله الحاكم فيما تعدى به .

والذي يظهر لى والله اعلم - ان حضور الامام او نائبه غير مشـــــترك وهو ماذهب اليه الجمهور ومنهم عمر بن الخطاب رض الله عنه لان اشــــتراك حضور الامام لا دليل عليه . يقول ابن قدامة رحمه الله : اشتراك حضــــور الامام او نائبه لا يثبت الا بنض او اجماع او قياس ولم يثبت من ذلك شي البنة .

كما انه لم يؤثر عن احد من الخلفا ان القصاص لا ينفذ الا بحضــــور الامام او نائبه ولو كان واجبا ما اجمعوا على تركه ، اما التمدى وعد ـــــــه فلا شك ان ولى الدم مؤاخذ بتمديه كما سيأتي عن صر رض الله عنه ، وقــد

⁽١) الاحكام السلطانية لابي يعلى (ص ٢٧٩) .

⁽٢) المفنى (٢١٧٠٨) .

نقل الشربيني أن الصحيح في مذهب الشافعية أن الحضور غير مشــــترط (١) وأنما هو مسنون .

(٣) لولي الدم استيفاء القصاص بنفسه بمداذن الامام .

اذا اذن الامام في استيفاء القصاص فلولي الدمان يستوفيه بنفسيه عند عمر رضى الله عنه سواء اكان ذلك في النفس ام فيما ، وضها .

فقد سبق عنه رض الله عنه ان دفع قائلا الى اش المقتول ليقتله . وسيأتى قريبا انه اقرعاملا من عماله دفع قائلا الى ولى المقتول ليقتله .

ذلك في النفس، اما فيما دونها:

فقد سبق انه كتب الى ابى موسى الاشمرى يقسم طيه ان يمكن المجنى عليه من ان يقتص منه انقل : اقسم طيك ان كت نصلت به ما فملست فى ملاً من الناس جلست له فى ملاً مِنْ من الناس فاقتص منك .

(٤) وقال للمصرى الذى ضربه ابن صروبن الماص : تم الى ابر (٥) الا كرمين نخذ حقك فقام اليه المصرى يضربه حتى استوفى حقه .

⁽١) مذني المحتاج (١) .

⁽٢) انظر (ص٢٠٨) من هذه الرسالة .

⁽٣) انظر (ص١٩١) في هذه الرسالة .

⁽٣) انظر (ص٢٩٢) في هذه الرسالة .

⁽٥) انظر (ص٢٩٢) في هذه الرسالة .

رأى الفقها :

ذلك فقه صربن الخطاب رضى الله عنه في تمكين المجنى عليه او وليه... من استيفاء القصاص بنفسه واما الفقهاء من بعده فقد اختلفوا .

فسنهم من أجاز للمجنى عليه أو وليه استيقاد التصاص بنفسه في النفسس وفيما دونها بشرط أن يكونا من يحسن الاستيقاد .

حجة من اجاز للولى ان يستوفى القصاص بنفسه حديث دى النسمية الذي مر آنفا فان النبى صلى الله عليه وسلم دفع التاتل الى ولى المقتـــول ليقتص منه ، وروى مثل ذلك عن عمر فدل ذلك طنى الجواز في النفس وفيما دونها لانه اذا اجازه في النفس اجازه فيما دونها من باب اولى واحرى .

وحجة الذين منصوه فيها دون النفس عتى ان كان المجنى طيه او وليسه من يحسن الاستيفاء هو ان القصاص يقصد منه التشفى وحب الانتقام فلسسو سمح له ان يأخذ حقه بنفسه فلرهما اداه ذلك الى احداث جرح في الجانسسي اعظم ما يستحقه ورهما ادى الى الفوض والنزاع والاختلاف فيدى الجانسسي الزيادة ويدى الحجنى طيه انه لم يستوف حقه .

تلك هي حجج الفقها عنها نهبوا اليه وعند النظر فيها نجيد ان المانعيين من استيفا الولى حقه اذا كان يحسن الاستيفا يحتجين بالمعقول في مقابلة النص وهو ناسد الاعتبار كما تقرر ذلك في الاصول فقيد بثان النبي صلى الله طيه وسلم مكن ولي المجنى طيه من استيفا حقيد

⁽۱) انظر: بدافع اصنائع (۱:۱۶۶۰) والخرس (۱:۲۶) ومفسيني المحتاج (۲:۲۱) والشهاج مع شرميه المحتاج (۲:۲۱) والشهاج مع شرميه السراج الوهاج (۵:۲۰) والتحفق (۵:۵۰،۵۰) والا شباه والنظائر (۵:۵۰) و (۵:۱۸۲) و الدخام السلطانية (۵:۲۲۷) و الاحكام السلطانية (۵:۲۲۷)

فلا ينيذى ان يمار الى خلافسه وهكذا نمل الصحابة من بمده ولكن ليس مدنى هذا ان يمغى ولى الدم او المجنى طبه فيما تمدى به فسينا المتنا التصاصيل انه مؤاخذ فان استوفى حقه من غير تمد وحصل منافات من جرا دلك فلا شي عليه وإن تمدى وحصلت مضاففات فهسسو مؤاخذ بذلك وبيان ذلك عن عمر في المسألتين الاتيتين :

(؟) اذا استوفى القصاص من غير حيف فلا ضمان .

اذا مكن المجنى عليه او وليه من استيفا القصاص في النفس او فيمسا دونها فاستوفاه من غير حيف ولا تعد لاضمان عليه فيماتت من مضاعفات عنسد عمر رضى الله عنه .

- (١٠٦) فقد روى ابن حجر وفيره ان عمر بن الخطاب تال: الذي يقتص منه. (١) ثم يعوت قتله حق لادية على المقتص.
- (۱۰۲) فعي نسته من رواية أن عليا وعمر بن الخطاب قالا جميما : مسسن مات في تصاص او حد فلادية له .

فالاثر قد دل باطلاقه على ان المقتصليس عليه ضمان ماترتب طلسسس اقتصاصه من مضاعفات سواء تعدى في اقتصاصه م لا . لكن سيأتي عن عمر فسي مسألة لاحقة انه اذا تعدى وجب عليه ضمان ماترتب على ذلك ، وعليه فسلسان مدنى الاثر هنا ان المقتص اذا لم يتعد لا يجب عليه ضمان مضاعفات القصاص

⁽٢) انظر المراجع السابقة .

رأى الفقها":

ذلك فقه عبر بن الخطاب رضى الله عنه فيمن اقتص ولم يتمسد فيسسين اقتصاصه واما الفقهاء من بمده فقد اختلفوا .

فلبو حنيفة رحمه الله تهب الى ان من كان حقه فيما دون النفسيس فاستوفاه ، وسرى ذلك الى نفس المقتص منه ، لزمه ضمانه ، وإن لم يحصل منسسه تمد في الاستيفاء بان لم يتجاوز المكان المحدد له ونحو ذلك .

وذ هب صاحباه والجمهور ومنهم المالكية والشائمية والحنابلة وابن حسزم الى متابعة عمر في دلك فقالوا : لاضمان في مضاعفات التصاص الاان يتعسدى المقتص في الاستيفاء بان تجاوز المحل الواجب فيه التصاص ونحم ذلك .

قال ابن حزم : نان تعمد المقتص فتعدى مالم يبح له فهو متعد وطيسه القود في النفسان قعد القتل وطبيه القود ان تعدى فيما دون النفس وان اعطأ فعليه الدية على عاقلة .

الادلـة:

تلك هن أقوالهم رحمهم الله وكل منهم يحتج لما ذهب اليه بما يسمراه . ذليلا له .

فابو حنيفة الذي قال: يجب ضمان المضاعفات وان لم يتعد المقتـــ ص

⁽١) المسوط (١٤٢:٢٦) ، الهداية (١٢:٢٦) .

⁽٢) بداية المجتهد (٢:٨٠٤) عمدني المحتاج (٤٠٤٤) والمفسيني (٢:٨) .

⁽٣) المحلق (٢١:١١) .

يحتج بأن حقه في مادون النفس فلما مات المقتص منه كأن مستوفيا مالا يستحقده اذ ان حقه في القطع او الجرح وليس في قتله فلما نتج عنه القتل وجب ضمانه .

وايد ذلك بالقيام أذ قال ؛ اذا قطع انسان يد انسان ظلما نسسوى الى نفسه نمات اقيد الجانى فيقتل قصاصا لان قطع البيد او احداث الجسسري ادى الى موت المطلسوم كذلك هنا يجب طيه التصاص الا انه سقط للشبهسسة وهى ان له حق استيفاء القصاص فى الطرف او الجرح فادى ذلك الى اتسلاف النفس من غير قصد فيجب طيه الضمان دون التود .

وقد احتج السرخسى لهذا بما روى عن ابن مسمود رضى الله عنسسه قال في المسوط : والمسألة مختلف فيها بين الصحابة وكان ابن مسمسسود (١) يقول : بالضمان :

وحجة الجمهور الذين قالوا: لاضمان على المتتصفيعا نتج عـــــــن اقتصاصه من مضاعفات الا ان يتمدى . ما اثرعن عبر وعلى رضى الله عنهمــــا فانهما قالا: لاضمان عليه .

وأيدوا ذلك بالقياس فقالوا ؛ اذا قطمت يد السارق فسرى ذلك السمى نفسه لا يجب ضمان نفسه وذلك لان الموت نتج من قمل مأذون فيه . كذلك هنا فان المقتص فمل ماهو مأذون فيه فلا يجب طبه ضمان مانتج عن ذلك بالسرايسة ونحوها مادام لم يتمد في ذلك والا استحال استيفاً القصاص .

المناقشة والترجيح:

تلك هى الادلة التى احتج بها كل من الفتها أوحمهم الله ، وعنسسد النظر فيها نجد انها لا تخلو عن المناقشة فالذين قالوا : يجب ضمان مانتسب من مضاعفات يردون قياس الجمهور بقولهم إن قالع يد المارق مأذون فيسسه فلا يجب على الامام او نائبه ضمان المضاعفات ضرورة لان الواجب عليه اقامسية

^{· (184: 17)} المبسوط (١١)

 ⁽٢) المبسوط(٢١:٢٦) .

الحد وليس فى وسعه أن يتحرز عن السراية ولو وجب ضمان السرايـــــــــة لامتنع الائمة عن أقامة الحدود بخلاف المقتص أذ لا ضرورة توجـــب مــــــدم ضائه للسراية فان له أن يترك استيفا القصاص للامام .

والذين قالوا : لا يجب على المقتص ضمان السراية الا ان يتعسدى يرد ون القياس الذى احتج به ابو حنيفة بانه غير مستقيم لا نه قياس مع الفيارة وذلك ان قطع طرف الانسان ظلما ليس كقطمه قصاصا ، ولذلك وجب ان يختلف الحكم لا ختلاف القطمين فيجب ضمان السراية اذا كان القطع ظلما ، ولا يجسب اذا كان القطع قصاصا بدون تمد لان عله كان مأذونا فيه ، ويبدولى مسسن خلال هذه الساقشة ان الضمان غير لازم الا ان يتصدى المقتص لا نه مسلم المنتقق عليه على ان الامام او نافيه لا يضان سراية قطع يد السارق لا نهمسا عملا عملا مشروعا ، فيلزم من ذلك ان يكون الحكم كذلك في المقتص لا نسسه على مدا سشروعا مأذونا له فيه ، وقلا يجب عليه ضمان المضاعفات المترتبة على من من يتعد فيه .

ومن ناحية أخرى لو تيل للمقتص أن سرى القطع أو الجرح مثلا السسى النشائرمك الضمان كان في ذلك ما يبنع استيفا مالتصاص وهو حق له قد امسر الله عز وجل بأن يوفي آياه تحقيقا للمدل يحصل به طبي اخذ حق وشفاننفه في ظل الشريعة الفراق ولا يمكن فيه التقيد يوجف السلامة لما فيه مسن سد باب القصاص أذ الاحتراز عن السراية ليس في وسع المقتص وضار كالامسام والبزاغ والحراجام والمأور باقامة القصاص.

والحقان هناك فرقا بين نعل هؤلاء وفعل المقتص فان الا مسلم مثلا لا يمكن ان يضمن مانتج من مضاعفات القصاص والحدود لانه لو عمل ذلك لانسد باب اقامتها اما ولى الدم فلو ترك اتامة القصاص للامام فانسسه يحصل على حقه بدون ان يضمن شيقا . والله اعلسم .

(٥) اذا حصل تعد في الاستيفا وجب الضمان .

وفى هذه المسألة يتضح ان المقتص اذا تحدى وجب طيه الضمان عند عمر رض الله عنه .

(۱.) فقد روی عبد الرزاق وغیره ان رجلا اتن یملی فقال : قاتل اخسسی فدنمه البه یملی فجد عه بالسیف حتی رأی انه قتله و و و رمق فاخست اهله فد او و حتی بری و نجا یملی فقال : قاتل اخی فقال : اولیسس د فعته اللی و فاخبره فد عاه یملی فاذا هو قد سلك و فحشیت جروحسه فوجد فیه الدیة فقال یملی : ان شئت فاد فع البه دیته و اقتلیسی والا فدعه فلحق بممر فاستمدی طبه یملی فکت مور الی یملسی ان اقدم علی فقدم علیه و فاخبره الخبر فاستشار عمر علی بن ایسسی طالب فاشار علیه با قضی به یملی و فاتفی عمر وطی علی قضا و یملی و فاتفی مر وطی علی قضا و یملی انسان ایده و فالدیة البه و وقتله او یدعه فلا یقتله و وقال عمر لیملی : انسان لقاض مر رده الی عمله .

فان يملى دنع القاتل الى ولى المقتول فاسا أ فى استيفا القصاص وتعدى اذ جدعه سيفه وسئل به وظن انه بذلك قتله ، وشاء الله الا تفارقات الحياة بما حصل من تجديع وتشيل فاراد ولى الدم من يملى ام يمكسم مرة اخرى من قتله بمد ان عولج وحشيت جروحه واستقام فابى طيه يملسمى

⁽۱) صنف عبد الرزاق (۱۹ ت ۱۹) رواه عبد الرزاق من ابن جریج قسال اخبرنی عموان حتی بن بملی اخبره انه سمع یملی بخبر ، ونی رواید اخری قال ابن جریج اخبرنی عثمان ابن ایی سلیمان عن نافع بسسن جبیر عن عکرمة بن یملی ، انظر صنف عبد الرزاق (۱۳:۲۶) ، ممنت ابن ابن شبید (۱۲۰/۱/۱) ، القواعد والفواعد (۱۳۰۸۲) ، عند کنز العمال (۲۰۰۸۲) رقم ۳۶۸۱ ،

ذلك الا أن يدفع ديته قلما بلغ خبره صربن الخطَّاب رض الله عنه وافقـــــه على قضائه هو وعلى بن أبن طالب رض الله عنهم .

ندل ذلك على ان المقتص هنا قد تمدى في استيفائه بها يوهــــب المسان عليه ونان حقة في القتل فقط وليس من حقة ان يبدع الجاني ويعشــل به دون ان يقتله واما وقد فصل ذلك يجب عليه ضمان تمديه ثم يمكن مــــن الاقتصاص ان اراده مرة اغرى والا تركه كما قضى بذلك عمر وعلى ويعلى رضــي الله عنهم فانهم اتفقوا على تضينه الدية الكاملة ثم يمكن من ألا قتصـــــاص ان اراده فان لم يفمل فليس له قتله .

رأى الفقها :

ذلك فقه صربن الخطاب رضى الله عنه فى التمدى فى الاقتصاص فسى النفس وانه مضمون ءاما الفقها عن بعده فقد سبهت اقوالهم فى الاقتصاصاف فيما دون النفس وانه ان سرى الى اتلاف النفس بتعد او يشير تعد طلسسسى خلاف بينهم فهو مضمون .

اما اذا كان التمدى في استيفا القصاص في النفس فانهم جميه الله لا يحيزونه فلا يصح للمقتص ان يمثل بالقاتل او يحيث به فان فمل فهو آنــــم لكن هل يلزمه ضمان ذلك الحيث ام لا ؟ لم اقت للفقها في ذلك على قـــول ماعدا الحلالمة فقد نصوا على موافقة عمر وعلى ويملى رضى الله عنهم فــــــى التفضية المابقة بفقد ذكر ابن اللحام في الفوائد ؛ ان الامام احمد قضــــى بمثل ماقض به اولئك الصحابة رضى الله عنهم وبغى ذلك على تاعدة فقهيـــة وهى :

⁽١) القواعد والفوائسة (٩٣٠٨٢٥) .

لو اعتبر ما فى نفس الا مرء او التوسيع لما طالب المقتص المتمدى فى النفسس بالنسان لان له حق اتلاف النفس ولم يستوفه باقتصاصه الاول ءلكن ليس الاسر كذلك لان الظاهر يدل على انه حينما جدع الجانى وتركه كان قد ابرأه عسارة ورا و ذلك بنا و على ظنه انه قتله واستوفى حقة فان اراد استيفا و القصاص مسسرة اغرى لزمه ضمان تمديه السابق ءلان ذلك ليس له فيه حق . فيجب ان يضيسق طيه فى الاستيفا و وطلب منه الضمان ان اراد الاقتصاص .

وقال ابو يوسف : ومن قطعت يده فاقتص له من اليد ثم مات المجـــــنى عليه بالسراية سقط حقه في الاقتصاص الانه لما اقدم طبي القطع فقد ابرأه عســـا (۲) ماه .

فان هذه الاقوال توحق بان ماقضي به عبر ومن معه هو مذهبه مسمم لان المقتص ليس له ان يمثل بالجانى وانما له القتل فقط فاذا تعدى وجسسب طيه الضان ووهذا هو الراجع لقضا الصحابة به .

⁽١) انظر القواحد والغوائسيد (١٠) ١٠ (٩٣٠٨٢)

⁽٢) انظر: بدائع الصناعم (٢٠/١٠٠) ، المهذب (١٨٧:٢) ، الاحكمام السلطانية (ص ٢٧٥) ، تكلة فتح القدير (٢٥٨:١٠) .

⁽٣) انظر تكملة فتح القدير (٢٥٨:١٠) .

(٦) استيفاء القصاص في الحرم .

الاثار السابقة دلت على أن أولياً الدم لهم حق استيقاً القماص مسن الجانى بانفسهم عند عبر أذا كانوا من يعسن استيقاً فأن لم يتمدوا فسلا مضان عليهم وأن تعدوا لزمهم كل ماترتب على فعلهم من مضاعفات .

وبق شن المرام نذكره بعد وهو هل لهم أن يستوفوه في البلد الحرام أولا ؟

ظاهر الرواية المأثورة عن معر رضى الله عنه تندل على ان القصاص لا يقسام في البلد الحرام مطلقا اي سوا * حصل القتل فيه أم خارجه .

(۱۰۹) فقد روى عبد الرزاق وغيره ان عمر قال ؛ لو وجدت فيه _اى في حـــرم (۱) مكة _قاتل الخطاب ماميسته حتى يخرج .

رأى الفقها :

ذلك نقة عررض الله عنه في عدم استيقام التصاص في الحرم واسسسا الفقهام من بعده فقد اختلفوا : فشهم من قال بعثل ظاهر الرواية المأسسورة عن عمر رضي الله عنه اى ان القصاص لا يقام في الحرم مطلقا سوام وقع القسسل فيه ام خارجه ثم لجأ الجاني اليه .

⁽۱) المحلسيسين (۳:۱۰) قال عبد الرزاق قال ابن جريج سمست ابن ابن الحسن يحدث عن عكرمة بن خالد أن عمر نيسسل الاوطار (۲:۲۶) ، شرح منتهى الارادات (۲:۲۶۳) قال الشوكانسي والبهوتي : اخرجه احمد .

م قال بعد ذلك : ولا مخالف لهم من الصحابة رضي الله عنهم .

ودهب ابو حنيفة واحمد رحمهما الله الى أن القتل: ان حصل فـــى الحرم اقتص من الجانى فيه وان حصل خارجه ثم لجأ اليه لا يقتص منه فيه وبـــل يضيق طيه حتى يخرج منه فيقام طيه القصاص خارج الحرم.

ود هب الامامان الاخران مالك والشافص وحمهما الله الى ان التصـــاص (١٣) يقام في الحرم وفي غيره سواء حصل القتل فيه ام خارجه ثم لجأ الجاني ليه .

الادلسة:

تلك هن اتوال الفقها° رحمهم الله فن اقامة التصاص فن الحرم: وكـــل منهم يحتج لما ذهب اليه بما يراه دليلا له .

فالذين قالوا ؛ لا يقتص في الحرم مطلقا يحتجون بالمنقول والمعقول .

(۱) فين المنقول من القرآن الكريم قوله تمالى :"أن أول بيت وضع للنساس للذى ببكة مباركا وهدى للمالمين فيه آيات بيئات مقام أبراهيم وسسسن دخله كان آمناً (ع)

فان قوله تمالى ؛ ومن دخله كان آتنا خبر بمدنى الامر كأن قــــــال سبحانه امنوا من دخله ، قال ابن كثير عند ذكر هذه الاية ؛ ومن دخله كـان آمنا يمنى حرم مكة اذا دخله الخاف يهأمن طي نفسه من كل سوا ، وكذلك كان

 ⁽١) المحلق (١٠) ١٩٩٠) .

⁽٢) أحكام القرآن للجماص(٢:١٦) مشرح منتهى الأرادات(٣:١٠٣) م مجموع الفتاوى (٢:٨:١٨)، (٢:٣٤٣) الأحكام السلطانيــــــة (ص ١٩٤) .

⁽٣) احكام القرآن لابن العربي (٢٠٤١ ء ٢٨٥٥) الكافي (٢٠٠٢) ، مغنى المحتاج (٢٠٤٤) التحفة (٥٠٠٥) المهذب (١٨٨٠٢) ، تفسير القرطبي (١٤٠٠٤) ، (٢٠٥٦) .

⁽٤) آل عران : ٩٧٠٩٦ .

الامر في حال الحاهلية كما قاله الحسن البصرى وغيره . . .

وقال الجماع : ومن دخله كان آمنا يقتض اطه على نفسه سوا اكان جانيا قبل دخوله او بمده ، فان الاية خبر بمدى الامركأنه سبحانه قسال فالخافف اذا دخله كان آمنا في حكم الله وما امر به ، اى كأنه قال : فأمنوه .

ثم أن "من" في إلا ية من الفاظ المموم يشمل الحكم فيها كل من د هــــل البيت الحرام فهو أمن سوا عبى فيه ام خارجه ولجأ اليه فلا يجارى الجانسي اذا انتهك حرمة البيت فجنا فيه بل يضيق عليه حتى يخرج منه وثم يقام عليـــه النصاص خارجه .

- (۲) وفي رواية اخرى: قال ابو هريرة لما فتح الله على رسوله مكتة قام في الناس فحمد الله واثنى عليه ثم قال: أن الله حبس عن مكتة الفيل وسلط عليها رسوله والمسلمين وأنها لم تحل لا حد قبلي وانسا احلت لي ساعة من نهار وانها لا تحل لا حد يعدى.
- (ج) وفي رواية أن أيا شريح الخزامي قال لممروبين سميد وهبو يبعث البعوث الى مكة وافذن لى أيها الامير أحدثك قولا قام برو رسول الله صلى الله عليه وسلم الفد من يوم فتح مكة وسمعته اذنالى ووقاه قلبى وابصرته عيناى هين تكلم به وفلا يحل لا مرى وأس ويون بالله واليوم الاخران يسغك بها دما ولا يعضل بها شجرة فان احسر

⁽۱) تفسير ابن گثير (۲:۲) .

⁽٢) احكام القرآن للحصاص (٢) ٢٠٠١) .

⁽٣) عضدت الشجراي قطعته ، انظر تهذيب الصحاح (ص ٢٣٠) .

ترخص فى قتال رسول الله فيها فقولوا له : ان الله قد اذن لرسولسه ولم يأذن لكم وانما اذن لى فيها ساعة من نهار ثم عادت حرمتهـــــــا اليوم كحرمتها بالامس فليبلغ الشاهد الشائب .

فقيل لا بن شريح ماذا قال لك عمرو ؟ قال : أنا أهم منك بذاك يا أبا (1) (1) شريح أن البيت أو الحرم لا يعيد عاصيا ولا ناوا بدم ولا فارا بحزية .

قال ابن حزم بعد ان ذكر تلك الاحاديث: فهذا نقل تواتر ثلاد......ة من الصحابة طبه: ابو هريرة وابن عباس وابو شريح كلمم يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال: ان مكة حرمها الله تمالى فبيقين ندرى انرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرم مكة خصوصا النقال المحرم بالظلم لا نصحرم عنى كل مكان في الارضلكه عليه الصلاة والسلام نعى على انه انما حسرم القال المأمور به في غيرها لانه عليه الصلاة والسلام المقاتل في مكة ولا قتسل القال بحينه غيره وحرم أن يحتج به في مئه .

(٣) ومن حيث المعقول فقد جا على لسان الشوكاتي وغيره ان حرمـــــــــة البلد الحرام ثابته في الجاهلية فقد كان في الجاهلية يرى احدهـــم قاتل ابنه فلم يتعرضك فيه فلا يزيد الاسلام ذلك الا حرمة وتعظيماً. ومدنى ذلك ان الاسلام قد اتر الحال التي كان الجاهليون يعظمــون

⁽١) الخربة اصلما العيب ، والمراد هنا الذي يقريش ما لا تجسيره الشريعة ، انظر النهاية (١ / ٢ : ٢) .

 ⁽٣) المحلق (٣) ١٠) ١٠) المحلق (٣)

⁽٤) نيل الاوطار(٢:٧) .

فيما البيت .

قال ابن حزم في تأیید من ذهب الى هذا القول : اجمع طیسسسه المحابة والقرآن والسنة مصهم ورسول الله مصهم بهت بذلك على الناس فسئ ثاني يوم الفتح وهذا هو الاجماع الثابت المقطوع به على جميع الصحابسسسة انهم قالوا به .

وحجة الذين ذهبوا الى ان القاتل فى الحرم يقتل فيه اما اذا قتــل خارجه ثم لجأ اليه فانه لايقتل فيه بل يضيق طيه حتى يخرج فيقام عليـــــه القصاص ؛ القرآن والمأثور من الصحابة والممقول .

(۱) فين القرآن الاية السابقة وهي قوله تمالي "وين دخله كان آينا" طلق ان المعوم في الاية غير مراد بدليل قوله تمالي "ولا تقاتلوهسسسم عند المسادد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جيزا"

فان الله عز وجل اباح دم المشركين في حرم مكة اذا قاتلوا المسلمسين فيه فدل ذلك على ان المقصود من قوله تعالى " ومن دخله كان آمنا "من كمان معظما له فلم يحدث فيه جناية يخلاف من احدث الجناية فيه فانه غيرآ مسسن من هذه الناحية بل يجارى بغمله فيقتل فيه كما قتل فيه لا نتهاكه حرمسسسة البيت فلا تكون له حرمة (٢)

(٢) ومن التأثور عن الصحابة ماروى عن ابن عباس رض اللهعنه فائه قال : من عاد بالبيت اعاده البيت ولكن لا يؤيى ولا يطمم ولا يستى حتى يخسس ج منه فاذا خرج اقيم عليه القصاص خارج الحرم .

وروى مثل ذلك من بعض التابعين كالزهرى الذى قال : من قتل فسي الحرم قتل فيه ومن لجأ اليه فان البيت يعيذه لا ته لم ينتجلك حرمته . شــــم

⁽١) البقرة : ١٩ .

⁽٢) مجموع الفتاوى (١٤: ٢٠١) .

⁽٣) انظر المحلق (١٠: ٩٣:) .

(١) قال: تلك السنة:

(٣) ومن حيث المعقول: لا شك ان هناك فرقا كبيرا بين من كان معظمال البيت فلم ينتهك حرمته ومن كان غير معظم له بان انتهاك حرمته ومن كان غير معظم له بان انتهائة عنه الدماء عنه الدماء عنه المعظما له يعدم الجناية فيه عودم انتهاك لحرمته وموقعد من انتهاك حرمته بجريرته وذلك لا ينافى الا من عالذي امر الله به .

وهجة الذين قالوا: يقام القصاص في الحرم مثلقا سوا • قتل فيــــــه ام قتل خارجه ثم لجأ اليه: المنقول والقياس.

(١) فمن المنقول عمومات الكتاب والسنة الدالة على وجوب اقامة القصياص من غير تفريق بين زمان او مكان .

كتوله تعالى : "يا ايها الذين آمنوا كتب طبيكم القصاص في القتلى . . (1) وقوله تعالى والمعرمات قصاص (2) . وتوله تعالى والمعرمات قصاص (2) . وكتول النبي صلى الله عليه وسلم

فان تلك المعومات تدل على ان القصاص حق واجب يقام في كل رسيان ومكان ولا يخرج منه الا ماكان حضرها بنص صريح وليس هناك نص صريح بينع سين وجب اقامة القصاص في الحرم ، ولو كان لا يقام فيه لبينه الله عز وجل ، ولنبسسه عليه النبي صلى الله عليه وسلم بأوضح بيان .

(٢) ومن حيث القياس فان من سرق او قطع الطريق في الحرم او خارجه شــم لجأ اليه تقطع يده بالاتفاق سوا • سرق فيه ام سرق خارجه ثم لجأ اليــه فاذا كان المعتدى على مادون النفس يؤخذ بجريرته فان المعتدى على

⁽١) انظر المحلق (١٠: ٩٣:١٠) • مصنف عبد الرزاق (٣٠٣:٩) •

⁽٢) انظر الاية (ص ١٢٥) من هذه الرسالة .

⁽٣) انظر الاية (ص ١٢٥) من هذه الرسالة .

⁽٤) انظر الحديث (ص ١٦٨) من هذه الرسالة .

⁽٥) انظر الحديث (ص ١٣١) من هذه الرسالة .

النفس يؤخذ من باب اولى بما جناه بوقد ظهرهمداق ذلك في قولسه على الله عليه وسلم : ليّ الواجد يحل عرضه وعقوبته . فان المديسن بحبس في مكة والحيس عقوبة فكل حق وجب في النفس او فيما دونهسسا يؤخذ به الجانى سوا * فعل ذلك فيه ام خارجه ولجأ اليه ولهسسنا نان الشافعي رحمه الله جمل قوله تمالي " ومن دخله كان آمنسسا خصص عموم قوله تمالي : ومن دخله كان آمنا بالشافعي رضي الله عنسه الاستيفا * ومعد احتمال المائع اذ لا مناسبة بين اللياذة الى الحسرم واستاط حقوق الا دمين المبنية على الشح والضنة والمنابقة وقد ظهر المناه فيها اذا انشأ القتل في الحرم وفي قطع الطريق . وما تالسمر رحمه الله وجيه ومخاصة ان قوله تمالى : ومن دخله كان آمنا لسسم رحمه الله وجيه ومخاصة ان قوله تمالى : ومن دخله كان آمنا لسسم رحمه الله وجيه ومخاصة ان قوله تمالى : ومن دخله كان آمنا لسسه تأويلات عدة يأتي بيانها في المناقشة .

المناقشة والترجيح:

تك هي الادلة التي احتج بها كل طرف من الاطراف المتنازعـــــة ني هذه المسألة، وكل منها لا يخلو من المناقشة .

احدها : اته لم يقيم مصنى الاية انها خجر ما مضى ولم يقصد بها اثبات حكم مستقبل .

الثاني : انه لم يعلم أن ذلك الا من قد ذهب وأن القتل والقتسال

⁽١) سنن ابن ماجة (١) : (٨) .

⁽٢) تخريج الفروع على الاصول (ص ١٧٦) .

ومدنى ما تاله ابن العربى هنا ان الاية غير ما مضى وهى استسسان من الله عز وجل طبى عباده على حد قوله تعالى" او لم يروا انا جملنا حرسسا آمنا ويتخطف الناس من حولهم أنبالباطل يؤسنون وينممة الله يكترون (٢٦) تمالى" فليمبدوا رب هذا البيت الذي اطعمهم من جوع وآشهم من خوف (٢٦)

اذن الاية ليست اخبارا بمعنى الامرحتى يقال انبها تدل طلسسسى ان القصاص لايقام في الحرم ومن ناحية اخرى لا يصح ان تكون الاية خبرا عسن المستقبل لانه لو كانت كذلك لما وقع في مكة شرفها الله قتل اصلا لان خسبر الله لا يتخلف .

قال ابن حزم : فبطل ان تكون الاية غبرا لائنا قد وجدنا القرامطسة الكثرة لمنهم الله قد قتلوا فيه اهل الاسلام ووجدنا يزيد والفاسق الحجساج قد قتلا فيه النفوس المحرمة (2)

اذن لو كانت الاية بمعنى الخبر في المستقبل لما وقع من ذلك شميسي، البتة .

ومن قال أن الاية مخصصة بقوله تعالى "ولا تقاتلوهم عند المسجسسد (٥) متى يقاتلوكم فيه فأن قاتلوكم فاقتلوكم . "لا يسلم له ذلك بلان الاية (١) مكام القرآن لا بن العربي (١: ٥٠٠) .

- (٢) المنكبوت: ٦٧ .
 - (٣) قريش: ٤٤٣ ٠
 - (٤) المحلق (١٠:٥٩٤) .
 - (ه) البقرة: ١٩١٠

هذه في القصاص والا ولى ليست في القصاص حتى يقال انها مخصصة بهسيده الا يدّه ثم ان هذه الاية لا تدل الا على جواز المدافعة لمن قوتل حال المقاتلية كما يدل على ذلك التقييد بالشرط عثم انه قد قيل انها منسوخة بقوله تمالي " وقاطوهم حتى لا تكون فتنة [1] وقيل بقوله تمالي " فاقتلوا المشركين حييين وجد تموهم " وهذه الاية في سورة التوبة وقد نزلت بعد البقرة بسنتيين فلا دلالة فيها على تخصيص قوله تمالي " ومن دخله كان آمنا " فيكون المسين حييئذ ان كل من دخل البيت آمن سوا " جنى فيه أو جنى خارجه ثم لجييانا المشركين فانهم يقاتلون فيه سوا " قاطوافيه ام لم يقاتلوا .

هذا ما قبل في الاية اما الاحاديث فانها لم تتمرض للقماص اسسلا وانما هي في القتال فيصح حينئذ ان تكون مخصصة لحموم الايات السسستي دلت طي ان المشركين يقاتلون في كل مكان في الحرم وفي غيره ولا د لالسسسة فيها على ان القماص لا يقام في الحرم اذ لم تتمرض له .

اما مناقشة ادلة الذين قالوا ؛ ان القصاص يقام في الحرم مطلقا فسان ابن حزم يقول ؛ من قال ان قول الله تمالى " ومن دخله كان آمنا اخبار مسا مضى فقد اخبر من الله عز وجل بما لم يقله قط ، وحاشا الله ان يكون الحسرم له فضل في الجاهلية بخسه الله تمالى اياه في الاسلام بل مازاد اللسسسة تمالى الحرم في الاسلام الا تعظيما وحرمة واكراماً (?)

ثم ان العمومات التى احتجوا بها قد اجيب عنها بعنع عمومها فى كـــل مكان وكل زمان لعدم التصريح بذلك ، وطبى فرض التسليم به فيها ، فهو مخصوص بالا حاديث التى دلت على ان مكة لا يسفك بها دم وهن متأخرة فانها فــــــى حجة الوداع بعد شرعية الحدود والقصاص .

⁽١) البقرة: ٣٩١.

⁽٢) التوبة : ه .

⁽٣) المحلق (١٠١٥) .

تلك هى المناقشات التى دارت حول هذا الموضوع وعند النظر فيهسا نجد ان الذين قالوا ان القصاص يقام فى الحرم مطلقا اسمد حظا بالدليسل الراجح ذلك ان الاية التى احتجوا بها وهى قوله تمالى ومن دخله كسسان آنا " تدخلها عدة احتمالات منها :

- (١) أن الآية قد قيل فيها أن المقصود منها الاستنان والتفضل كما مر .

- (؟) ثم لعل المراد من الاية : ان من دخل الحرم فهو آمن اذا لم يكسسن مرتكبا ذنبا يبيح دمه كالقتل بدليل الايات والاحاديث التى توجسسب اقامة القصاص فى كل مكان وزمان .
- (ه) وطبى فرضان الاية خبر بمعنى الامرفقد ذكر بمضالمفسرين : ان الضمير في قوله تعالى ومن دخله ان المواد به المقام المعروف داخسال المسجد الحرام فيكون المعنى حينئذ ان القصاص لايقام في المساجسد ومنها المسجد الحرام كما ان الحدود لاتقام فيها بالاتفاق .

هذه الاحتيالات اقل ما يقال فيها انها تجعيل المراد بالا يستسدة ان القصاص لا يقام في البلد الحرام وثم لا يستبعد ان يكون المقصود من الا يسة الكريمة ان البلد الحرام لا يصح ان يكون مسرحا للقتال كما فهم ذلك مسسسن الاحاديث لا نها مسوقة في القتال وليس في القصاص في الحرم .

⁽١) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى (٢٠:٤) .

⁽٢) منتقى الاخبار بشرحه نيل الاوطار (٢٩٧: ٢) متفق عليه .

وهذا هو المعنى الذي ينبغي حمل اثر عبر رضى الله عنه طيبسه فو ان احدا من الكتار قتل والده لما تعرض له فيه رجا اسلامه بدل لهسندا المعنى ان الايتوالا حاديث لم تتعرض لذكر القصاص اصلا عثم ان الحكسسة من مشروعية القصاص لا تتافى الامن الذي اراده الله عز وجل لبيته الحسسرام اذ ان اقامة القصاص والمعدود فيه من اعظم اسباب الامن فان من سولت لسه نخسه تخويف الامنين القاطنين به بالاعتدا عبالقتل وفيره يجب ان يقام عليسه القصاص تحقيقا للامن واذا كان عرف الجاهلية يأين ذلك فان الاسلام لا يسرى في ذلك انتهاكا لحرمة البيت ولذلك قال تعالى "والحرمات قصاص" في المنتقيم الامن الا ان يؤخذ الجاني بجربرته في كل زمان ومكان . وهسسندا ما يسترع عليه حكومة المعلكة العربية السعودية في وقتطا الراهن ومن شاهسد التستر طبه حكومة المطكة العربية السعودية في وقتطا الراهن ومن شاهسد الامن في البلد الحرام الان علم ان ما ترجعه هو عين الصواب ان شاه الله .

⁽١) التحفة (٥:٥٥) ٠

القسم الثانس

فى الديــــة والإرش

في القسم الاول ـ من هذه الرسالة _ تبين من غلال ما اثر عن عمر بـــن الخطاب رضى الله عنه الجنايات بانواعها ، وما يجب فيه القود منها ومالا يجــب سواء اكان ذلك في النفعرام في ما دونها ، واتضح ايضا كيف يستوفي القصاص .

وفي هذا القسم سيتضح _ان شاء الله _من خلال ما اثر عنه رضيي الله عنه بيان الواجب فيها من الدية أو الارش سواء اكان ذلك في النفييس، ام فيما دونها ووقعل ذكر ماورد عنه أود أن أعطى التارئ الكرم فكرة وأضحية عن معنى الدية والارش ليكون على بيئة من ذلك .

(١) تمريف الدية ، والارش .

قال في القاموس: الدية حق القتيل. ويمدني ذلك ان الدية نسسى اللهة هي ما يؤخذ في مقابلة النفس فقط عوما اخذ فيما لوينها لا يسمى "ديثة وان كان مقدرا من قبل الشارح كالواجب في الموضحة والمأمومة وتحو ذلك . وقد المنف تعريف الفقها "للدية .

فالخطيب الشربيني يقول: الدية: هي المال الواجب بجناية طبيق (٢) الحرفي النفسوفيما دونها:

⁽١) المصباح المنير(٢: ٩: ٣) ، سبل السلام (٢:٤٤) .

⁽٢) القاموس المعيط (ع: ٩ ٩ ٩) ، المطلع طي أبواب المقسم (٣٦٣) . تفسير القرطبي (ه: ٥ ١٣) .

⁽٣) مقاني المحتاج (٢٥:٤) ٠

فقد سمى المال المقدر في النفسوفيها دونها دية ان كان المجسنى طبه حرا . ولو كان المجنى طبه حرا . ولو كان المجنى طبه عبدا في وجب في مقابلة نفسه او اطرافسه او جراحاته لا يسمى دية تكاد انها يسمى قيمة او ثبنا ، الا ان الفقها و لسسى يتفقوا طبى هذا التمريف فقد قال صاحب نتائج الافكار ؛ والاظهر فسسسى تفسير الدية ماذكره صاحب الشاية آخرا فانه بعد ان ذكر مثل ماذكر فيسسى المفرب وعامة الشروح ـ اى من كون الدية بدل المقض فقط ـ قال ؛ والديسسة اسم لضمان بجب بمقابلة الادمى او طرف منه .

نائه بهذا التمريف جعل مأخذ في مقابلة نفسالا دى سوا اكسان حرا ام عبدا وكذلك ما اخذ في مقابلة الاطراف والجراحات : دية و و و ل ي ل دلك يملم ان بمضالفتها و يسي ما اخذ في مقابلة النفس دية ولا يسمس ما اخذ في مقابلة النفس دية ولا يسمس ما اخذ في مقابلة ما اخذ في مقابلة النفس او الاطراف او الجراحات : دية ان كان المجفى طبه حرا اما اذا كان النفس او الاطراف و الجراحات دية و مضهم يسمى ماأخذ في مقابلة النفس او الاطراف او الجراحات دية مطلقا اى سوا اكان المجنى عليه حرا ام عبدا ويترتب علسى الاختلاف في التمريف خلاف آخر . ذلك ان من يسمى ما يؤخذ في مقابلسسة النفس والاطراف دية لا يوجب في الاعتدا على نفس المبد اكثر من ديسسة المحرءا من جعل الدية خاصة بها يؤخذ في مقابلة الحراف لنه يخيز ان يكسين بدل الجناية على المبد اكثر من دية الحرلانة يأخذ قيمة المبد بالفسسة بالمنت و وسيأتي تفصيل هذا الخلافعند ذكر ما آثر من صرفي ذلك ان شبا الله .

(٢) المتمريف الارشفائه في اللغة : دية الجراحات وظاهر ذلك يسدل على ان ما اخذ فيما دون النفس يسمى عند اهل اللغة ارشا سواء اكسسسان

⁽١) تكلة نتج القدير (١: ٢٧١) ، وانظر التمريفات للجراجاني (ص ٩٥) ، منتاح الملوم (ص ه ١) ، مناتج البن عابدين (٢: ٧٣) .

⁽٢) المصباح المثير (١:٥١) •

مقدرا من قبل الشرع ام كان مجتهدا فيه وهذا ماذهب اليه كثير من الفقها مقدرا من قبل الشرع ام كان مجتهدا فيه وهذا ماذهب البرش اسم للواجب فيها وكن ذكر ذلك ابن رشد على ماسيأتي قائهم قالوا و الارش اسم للواجب فيها دين النفساى سوا اكان مقدرا ام فير مقدر كالواجب في بعض الجراحات التي لا تقدير فيها مكالملطأة وتحوها والذي يدل طيه التحقيق ان ما اخذفي مقابلة النفساو فيما دونها اذا كان مقدرا من قبل الشارع يسمى دية سيوا الكن كثيرا ام قليلا اما لما اخذ في مقابلة مالا تقدير فيه من قبل الشرع فيسمى السنة .

قال ابن رشد : والاصل فيها فيه من الاضاء اذا تعلم خطأ مسال محدود وهو الذي يسمى دية و وكذلك من الجراحات التفوس حديث عمرو بسن (۲) حزم ولفظه : ان النبى صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن : ان مسسن اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة قانه قود الا ان يرض اولياؤه وان في النفس الديسة ماقة من الابل وفي الانف اذا اوعب وفي بمض الروايات ابعى جدعه الديسة وفي اللسان الدية وفي المفتين الدية وفي الذية وفي المبين خمسون وفي المدية وفي المعين خمسون وفي الدية وفي الديد خمسون وفي الرواسات وليد خمسون وفي الرواسات ونسي الديد خمسون اذا قطمت من مفصل الساق ونسي المأمومة ثلث الدية وفي المنطقة خمس عشرة من الابل وفي كل اصبح مسسن اصلح الديد ولرجل عشر من الابل وفي السن خمس من الابل وون الرجيسال

١) تكملة فتح القدير (١٠١:١٠) محاشية ابن عابدين (٢٠٢١) .

⁽٢) الملطاة : القشرة الرقيقة بين عظم الرأس ولحمه • النهاية () : ٣٥٦) •

⁽٣) بداية المجتهد (٢: ٢١ع) .

 ⁽ع) اعتبطه: قتله ظلما لاعن قصاص، او قتله بلا جناية ولا جريرة توجب قتله .
 المصباح المنبور (٢: ٧٨) ، سبل السلام (٢: ٥:٢٥) .

⁽ه) واوسيس : اخذ الشي حميمه واستيقائه ، المصباح المسيسير (ه) ، (م) (۱۲۵) . (۱۲۵) . (۱۲۵) . (۱۲۵)

⁽٦) جدمت الشي اي قطعته . تهذيب المحلم (ص ١٤٠) .

يقتل بالمرأة وطي أهل الذهب الف دينار .

فالحديث قد سبى العال المأخوذ في مقابلة نادون النفس و يسسسه وقد ورد ذكرالواجب في كل طرف من اطراف الانسان وانه مال مقدر محسد د لا يجوز الزيادة فيه ولا النقص منه وكذلك الجراحات المذكورة فيه فقد نسسس الاثران ما اغذ فيها يسمى دية ولذلك فقد ترجم بحض الفقها وللواجب في النفس وفيما دونها اذا كان مقدرا باب ديات الإعضاء ومنافعها و ذكروا تحت ذلك كل ماكان فيه مال مقدر في النفس او فيما دونها ووطيه فان الديسة كل ما لمقدر من المنفس او فيما لا ونها وطليه فان الديسة كل ما لمقدر من اطراف الانسان او في جرح من جراحاته .

وان الارشهو كل مال اخذ في مقابلة اتلاف مادون النفس ما لا تقدير فيه من قبل الشرع وانما اجتهد في تقديره العلما أوهو الذي يسميه أ بمســـف الفقها * "حكومة أو " حكومة عدل أ⁽²⁾ كالواجب في الخارصة التي تحرص الجلسة ولا تشقه و كالواجب في الدامية وهي الجراحةالتي يميل منها الدم الســــس في دلك من الجراحات والشجاج الذي لا تقدير فيه من قبل الشرع .

⁽۱) شرح الزرقانی (۲۰۵۱) وصحیح این الجارود (۲۰۵۱) قسلل الزرقانی : رواه الا مام مالك من عبدالله بن ایی بكر بن مصر بن عرو بن حرم وقال ابو عر : لاخلاف عن مالك فی ارساله و وروی مسندا من وجسه صالح وروی عن مصر عن عبداللهبن ایی بكر عن ابیه عن جسسده روواه الزهری بروایة مصر ، واخرجه النسائی واین حیان موصولا سسن طریق الزهری ، انظر تلخیص الحبیم (۲۲:۲۱ م ۱۸) والد رایسسسة

⁽٢) بداية المجتهد (٢: ٩: ٦) ، غاية المنتهى (٣: ٢٩٤) . .

⁽٣) غاية المنتهى (٣٠٠:٣) .

⁽٤) المداية (٤٠٢٢) .

⁽٥) غاية المنتهى (٣٠٠٠٣) .

⁽٣) عليه المنتهي (٣) . . (٣) .

دليل مشروعية الدية في الخطأ .

قال الله تعالى " وماكان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ وسن قتسسل مؤمنا خطأ أنتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله الا ان يصدقوا فان كسان منقوم عدولكم وهو مؤمن فتحرير رقبة وان كان من قوم بينكم ومينهم ميثاق فديسة مسلمة الى اهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبسسة من الله وكان الله عليها حكيها (1)

نقد جا في السنة مقدار الدية من الابل وغيرها عواختك النقه المساه محمهم الله فيما هو الاصل فيها عوض اسنان الابل من حيث اتواع القتل وفسى مقدارها من النقدين عوض مقدار الواجب من حيث الزمان والمكان والمقتول فكان ذلك بينهم ميدانا فسيحا لا جتهاد اتهم وقد كان لممر رض الله عند فسسى ذلك النصيب الاوفر وسأذكر ذلك عنه ان شا الله من خلال ما اثر عنه فسسسى بابين اثنين :

الإول ؛ في دية النفس التي حرم الله قتلما ،

الثاني : في دية وارشمادون النفس .

۹۲ : "النساء : ۹۲ ،

⁽٢) تفسير القرطبي (٥:٥)٠

الياب الاول

السحث الاول : اجناسها التي تأوهد منها

(۱۱۰) فقد روى ابو داود وغيره عن عبرو بن شميب قال ؛ كانت قيمة الديسة من الابل على عهد رسول الله صلى الله طبة وسلم مشانعاقة دينسسار او شانية آلاف درهم ءودية اهل الكتاب يومئذ اللصف من دية المسلمين قال ؛ فكان ذلك كذلك حتى استخلف عبر رحمه الله فقام خطبيا فقال ان الابل قد غلت قال ؛ فغرضها عبر على اهل الذهب الف دينسسار وطي اهل الورق اثنى عشر الف درهم ءوطي اهل البقرمائتي بقرة ،وطي اهل الشاء الني شاة ءوطي اهل الطال الثاب يرقمه الهل الطال الثاب يرقمه الله الله الكتاب لم يرقمها فيا رفع من الدية ،

⁽١) المصباح المنير(١:١٢١) •

⁽٢) عون المعبود (٢ (٢ (٢ (٢)) سنن ابي داود (٢ (٢ (٢)) عبدائع المن (٢ (٢) ٢٥) عبدائع المن (٢ (٢) ٢٥) عصف عبدالرزاق (٢ (٢ (٢) ٢٥) المحلوب (١٠٠) عصف عبدالرزاق (٢ (٢) ٢٠) عالمحلوب كتسيير (ص ٢٦٣) ، قال ابن كثير: اسناده جيد وقوى حجة ني هذا البباب وغيره . منتقى الاخبار مع شرحه نيل الاوطار (٢ (٢ (٢) ٢) عمن الدارقطني (٣ (٢) ٢) عمن الدارقطني متدارها في المنال (٢ (٢) ٢) عائشر الإثار التي دلت طلب متدارها في المنال (٢ (٢) ٢)

قالاثر قد دل على ان الدية تؤخذ من ستة اجناس هي الابل والبقسر والذم والذهب والفضة والحلل وان الاصل عند عبر الابل بدليل انه زاد فسى الاجناس كلها لما غلت الابل ولم يزد فيها و ودليل انه قال عند رفعه للديسة ممللا لذلك : ان الابل قد غلت نقد كانت قيمتها على عهد رسول اللسسه على الله عليه وسلم ثمانما قد دينار فلما غلت فرضها عبر الف دينار و وكانت ثمانية الاف درهم و فنوضها اثنى عشرالف درهم تقويما للابل و وفرضها من البقسسر مافتى بقرة ومن الفتم النفي شاة ومن الحلل ماثتى حلة على اساسان ذلسك يساوى قيمة مافة من الابل . فدل خدلك على ان الاصل في الديات عنسده عن الابل لا نه لو كانت الاجناس الا خرى اصولا كالابل لما جاز له رضى اللسمة عنه ان يؤيه فيها كلم لم يؤيه في الابل .

قال ابن قدامة رحمه الله بعد ان ذكر أثر عمرو بن شميب السابسسق وحديث عمر يدل على ان الاصل الابل فان ايجاية لهذه المذكورات علسسس سبيل التقويم لفلا الابل ولوكانت اصولا بنفسها لم يكن ايجابها تقويما للابل ولاكان لفلاء الابل اثر في ذلك ولالذكره مضى .

وهذا الذى قاله رحمه الله وجيه جدا تؤيده آثار أخرى كثيرة تدل طبسي

(۱۱۱) مارواه البيهقى عن ابن شهابوابن ابن رباح (ان المطلب اب (۱) قوم الدية الف دينار او اثنى عشر الف درهم ،

(١ ٢/) ومارواه ابن حزم عن سعيد بن منصور ان عمر بن الخطاب قوم الابـــل (١) في الدية عشرين وماقة درهم لكل بعير .

⁽١) المفنى (٢:١٥٥) ٠

⁽٢) سنن البيهقي (٨٠:٨) ، تنوير الحوالك (٣:٣٥) ، رواه الا مام مالك .

قال ابن هزم بعد أن ذكر الاثر ؛ أنما ذكر قيمة لا هدا محدودا . (١) ١٥ ومارواه عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال عبرو بن شعيب : كـــان رسول الله صلى الله طيه وسلم يقيم الابل على أهل القرى : أربم مأئسة دينا, اوعدلها من الورق ، ويقيمها طي اثمان الابل ، فاذا غلت رفع فسي شنها واذا هانت نقص من قيمتها على أهل القرى على ثمانمائة ، وقضيين عبر بن الخطاب على اهل الورق اثنا عشر الله وقال: اني ارى الزسان ارى المال قد كثر واني اخشى عليكم الحكام بمدى وفان يصاب الرجسل المسلم فتهلك ديته بالباطل وان ترتفع ديته بغير حق فتحمل علسسي اقوام مسلمين فتجتاحهم ، وليس على اهل القرى زيادة في تغليظ عقسل ولا في الشهر الحرامولا في الحرم ولا على أهِل القرى فيه تفليظ ولا يزا د فيه على اثنى عشر الف درهم ، وعقل اهل الباد يقطى اهل الابل مائسسة على اسنانها كما قض رسول الله صلى الله طيه وسلم وعلى اهسسسل اليقر مائتا بقرة وعلى اهل الشاء الفا شاة ولماقسم على اهل القسيسرى الا عقلهم يكون ذهبا وورقا ءنيقام عليهم ولو كان رسول الله صلى اللسمه عليه وسلم قض على اهل القرى في الذهب والورق عقلا مسمى لا زيسادة فيه اتبعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ولكنه كان يقيمه علـــــى

(١١٤) ومارواه عبد الرزاق ايضا ؛ ان في كتاب لحمر بين عبد العزيز ؛ ان عسر ابن الخطاب شاور السلف حين جند الاجناب نكتب ان على اهل الابسل ماقة من الابل وعلى اهل البقر شتا يقرة وعلى اهل الشاء الفا شـــــاة

⁽١) المحلى (١٠٠٠٠) ، مصنف عبد الرزاق (١٩٤١) ٢ (٢٩٥٠) رواه عسن ابن جريج قال قال صروبن شعيب ، سنن البيبيتي (٢٩١٨) .

وطى من نسج البر من اهل اليمن بقيمة "خمس ماقة حلة [1] او قيمـــة ذلك ما سوا الحلل فان كان الذي اصابه من الاعراب فديته من الابــل لا يكلف الاعرابي وداه بماقة مـــن لا يكلف الاعرابي وداه بماقة مـــن الابل فان لم يجد ابلا فعدلها من الشنم الفا شاة .

- (م ١١) ومارواه وكيع بسنده عن مكحول قال : توفى رسول الله عليه عليه عليه وسلم والدية شانمائة دينار فخشى عبر من بعده فجعل الدية المسلمين (٣) عشر الغا ، والف دينار .
- (١٦٦) وماروى ابن حزم بسنده عن يحيى بن سميد الانصار ، ان عمر بسن المطاب لما رأى اثبان الابل تختلف قال : لا قضين فيها بقضــــا ولا يختلف فيه بعدى فقض على اهل الذهب الف دينار وطى اهــــلــل (1) الورق اثنى عشر الف درهم .
- (۱۱۷) وماروی عبد الرزاق عن معمر عن الزهری قال : گانت الدیة علی عجست رسول الله صلی الله علیه وسلم ماقة بحیر بکل اوقیة بمیر بذنك اربعسة الاف ظما كان عبر رخصت الورق وظلت الابل فجملها عبر اوقیة ونصفسا ثم غلت الابل ورخصت الورق فجملها عبر اوقیتین فذلك ثمانیة آلاف شم لم تزل الابل ترخص وتفلو حتی جملها عبر اثنی عشر الف درهسسم او الف دینار ومن البقر مافتی بقرة ومن الشا آلفی شاة (ه)

⁽١) في المحلي (١٠) و ٣٩) بقيمة خمسة خمسة وهو الصحيح .

 ⁽۲) مصنف عبد الرزاق (۹: ۲۹۲) عبد الرزاق عن این جریج قال اخبرنسیی
 عبد المزیز بن صرعن صربن عبد المزیز . ذکر الشافمی نحوه فسسی
 الام (۲: ۱۰) المحلی (۱۰: ۳۹۹) .

⁽٣) المحلق (١٠) ١٥) ٠

^(؟) المحلى (٠٠:١٩٥) قال ابن حزم يحين بن سعيد الانصاري لــــم يولد الا بعد عر بنحو نيف واربعين عامل سنن البيمقي (٨٠:٨) ٠

⁽ه) المُحلَّى (١٠؛ ٩٩٣) عَمَّنَ عَبِد الرَّزَاقُ (٩١ ٢٩١) عِبد الحَّمِ المَّسَنَّنَ (٢: ٢٩٥) ·

(۱۱۸) وباروى ابن حزم بسنده من عبيدة السلماني قال : وضع معسر بسسن المطاب الديات فوضع طي اهل الدهب الف دينار وطي اهل السبورق عشرة آلاف درهم وطي اهل الابل ماقة من الإبل وطي اهل البقر ماعتي بقرة ثنية وسنة وطي اهل الشاء الني شأة وطي اهل الحلل ما سستي الما المل الماء التي شأة وطي اهل الحلل ما سستي الماء التي الماء التي الماء التي الماء التي الماء التي الماء الماء

هذه الاثار المروية من عدة طرق يعضد يعضها بعضا دلت طلسسى ان عمر رض الله عنه انرض تلك الاجناس تقويما ومعادلة بالا بلا لا تأصيسلا وقد صرح رض الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقسف في الدهب والفضة انما يؤخسذان الذهب والفضة انما يؤخسذان بقيمة الا بل وان الشاء وما شاكلها تؤخذ معادلة يوبين انه فعل ذلك لما كسان يخشاه من يأتى بعده من الحكام ووجه ما يخشاه هو ان يغرضوا على الناس تلك المقادير من الذهب والفضة على ماكانت عليه في عهد رسول الله صلى اللسسطيه وسلم فتهلك دية المسلم بالباطل على انها اصول بنفسها مع ان الاسسسر ليس كنان الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقوم الا بل بالذهب والفضة .

نان قبل سلبنا ان تلك الاجناس اعدا الابل لم تكن اصولا السلسس مهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن عبر حينما زاد المقادير فيها جمله المولا بدليل ظاهر ما روى عنه فان الاغار قد وردت بالفاظ يدل ظاهره المسلسل على وجوب تلك الاجناس وانه لا يجوز الزيادة فيها ولا الثقي . فقد روى ان عسر فرضها او كتبها او وضعها او جعلها او قضى بها وكلها الفاظ تعدل طسس ان تلك المقادير اصول بنفسها كالابل لا يصح ان يزاد فيها او ينقص منهسلا وقد فهم ذلك كثير من الفقها والسلف .

(۱۱۹) فقد روى ابن حزم بسنده عن الزهرى ان رجلا بالكوفة قتل خط المارك فقد روى ابن حزم بسنده عن الزيل وكانت الابل يوشد رخاصا بمشريسن

⁽١) المعلى (٢٩٩:١٠) .

وطلاثين فكتب المفيرة بن شعبة في ذلك التي معاوية فكتب اليه معاويسة (١) كيف اصنع بقضا * صر في ذلك فقضى طيهم باثني عشر الفردرهم .

فان مماوية رض الله عنه فهم انعمر رضى الله عنه حينما فرض الديــــــة من الفضة اثنى عشر الف درهم اراد التأصيل ،

ظذلك قضى باثنى عشر الف درهم منغير نظر الى قيمة الابل ءوهـــــدا مافيمه كثير من الفقياء رحميم الله .

فان ابا يوسف صاحب ابن حنيفة رحمه الله ذكر اثر عمرو بن شعيـــــب (١) الاول الذي فرض عمر فيه الدينة من ستة اجناس ثم قال: فاصبحت بذلك اصولاً.

وقال الباجى رحمه الله قال مالك ان عمر بن البخطاب قومها نكانــــت قيمتها من الذهب الف دينار ومن الورق اثنى عشر الف درهم فاستقرت علــــى ذلك الدية لا تتغير بتغير اسواق الابل . . . وقال والدليل على مانقبل : ان الذهب والورق الان اصل في الدينكالابل لان عمر بن الخطاب قوم ذلك بحضرة المهاجرين والانصار ولا يصح ان يريد دية واحدة لانه كان يقول : قوم ديــــة رجل على اهل الورق نكانت اثنى رحل على اهل الورق نكانت اثنى عشر الف درهم .

ووجه آخر انه قال ؛ قوم الدية فاتى بلفظ يستشرق جنس القرى وذلــــك لا يتأتى ان يكون تأثير الحكم بذلك فى جميع القرى فثبت انه انما اراد الحكـــم بذلك على القرى فى الجملة كما تمين فى جميعها فى المستقبل ، وقدر ذلــــك

⁽١) المحلى (١٠: ٣٩٦) علم يذكر فيهابن حزم طعنا الا كونه مرسلا .

⁽٢) الاعار لابي يوسف (ص ٢٩٧) .

⁽٣) تبيين المقائق (١٢٧:٦) ٠

لنص طمه فيه عن النبى صلى الله عليه وسلم عوقد روى ذلك وان كان من طريستى الايشت من طريستى الايشت السسسمة المناع او لنظر الداءالى ذلك ووافقه عليه جماعة الصحابة فثبت السسسمة الجمساء .

وقال القرطبي رحمه الله بعد أن ذكر أثر عمر وبن شميب الأول أيضا قال أبو عمر دل الحديث أن الدنائير والدراهم صنف من أصناف الدية لأطلسي (٢) وحم البدل والقبية .

والحاصل ان كثيرا من الفقها و رحمهم الله فهموا من الاثار المروبة مسمن مرض الله عنه انه قد جمل تلك الاجناس الستة أصولا لا يجوز أن يزاد فيهسا أو ينقص منها كالابل وهذا الفهم ترده الاثار المتكاثرة التي يشهد بعضهسا لهمضالد الة بان عمر رض الله عنه حينما فرض تلك الإجناس انما اراد التقويسم لا التأصيل اتباها لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما صرح هو بذلك .

قان رواة الاثار لما تالوا ؛ فرضها عبر او كتبها او جملها او تضى يهسا او وضعها انما كانوا يقصدون انه فرض ذلك المأل المحدد المقدر في مهسسده لما يلفت تهمة الايل في ذلك الوقت هكذا .

يقول الشافعى رحمه الله : فالملم معيد _ان شا^و الله بر ان صر لا يقوم الا بل بل بقيمة يومها ولعله قوم الدية الحالة كلها فى العمد واذ قومهم مر قيمة يومها فاتباء ان تقوم كلما وجبت على انسان قيمة يومهما و ولعمل عمر الا يكون قومها الا فى حين وبلد مكذا قيمتها فيه حين اعوزت ولا يكسون قومها الا برضا الجانى وولى الجناية .

⁽١) المنتقى للباجي (١٨:٢) ٠

⁽٢) تفسير القرطبي (٥:٦١٦) ٠

⁽٣) الام (٢:٠٠١) ٠

تدل على انه رضى اللعنه اراد التقويم لا التأصيل يفقد جا و في بعض الا شار انه قال : لو نعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى على اهل القسرى في الذهب والورق عقدا سمى لا زيادة فيه اتبمنا رسول الله على الله علي سسن وسلم عاذا كان رسول الله على الله عليه وسلم لم يفرض على النساس سسن الذهب والفضة قدرا معينا فهل في وسع عبر ان يفرض ذلك على النساس سسن بعده ابدا ليس في وسعه ان يعمل ذلك ومن قال ذلك فقد اوقع نفسه فسسى المكالات معقدة يصمب حلها وكان قوله ذلك سبيا في رد ما افر فنه فسسسى ذلك وفان ابن حزم كذب بعض الاثار المروية عنه وجملها ضلالة وذلك انسسه فهم من الاثار المروية عن عبر انه اراد التأصيل لا التقويم .

يقول رحمه الله : بعد ان ذكر قول عمر : وانى اغشى عليكم مسسن يعدى في الاثر السابق . . . : نشهد بشهادة الله أن هذاكذب موضوع وقسد اهاذ الله تمالى عمر رض الله عنه من أن يبدل ما بات عليه رسول الله صلسس الله عليه وسلم وهو مستقر الحكم ثم مات أبو بكر عليه ، واحمق الحمق ، قول سسن وضع هذا الخبر ف نخشى عمر من بعده نجعلها الف دينار واثنى عشر السسف درهم ء ليت شعرى ماذا خشى من بعده وكيف خشى من بعده أن تراكالديمة شامائة دينار ولم يخش من بعده أن المناها الف دينار أو اثنى عشر الف درهم مل في النوك اكثر من هذا الكلام ؟ ماشا الله كان يلقد كيت ملة الاسسلام من كل وجه ويأبى الله ألا أن يتم توره ء وتالله لو جاز لحمران يزيد فيسسسا من كل وجه ويأبى الله ألا أن يتم توره ء وتالله لو جاز لحمران يزيد فيسسسا من عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو يكر بعده لتجوزن لمن بعد عسر من عليه فعل عمر قطعا بل الزيادة على حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم أبى يكر وتحن تبرأ ألى الله من هسذه الخلالة وهذا عيب المرسل فأسلوه .

فرحم الله ابا محمد ان غيرته على الملة الاسلامية وفهمه للاثر على فسير مايقصد به جمله يكذبه ويجعله ضلالة مع ان الاثر غاية مافيه الارسال وقد جساء

١) النوك بالضم والفتح الحمق . القاموس المحيط (٣٢٢:٣) .

⁽٢) المعلى (١٠:٥٩٥) ٠

من طریق اخری ترفع من درجة ضعفه فقد ارسل من طریق مکحول ومن طریسسق عرو بن شعیب .

والذى غشيه عبر غير الذى نهمه ابن حزم رحمه الله وممن الفقه لل فلو كان عبر حينما زاد فى الفضة وبقية الاجناس اعدا الابل اراد التأصيل لكان ماقاله ابن حزم وجيها عولكن الذى غشيه عبر هو أن يظن النسساس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض الدية من غير الابل صعدودة مقسدرة لا يجوز التصرف فيها بالزيادة اوالنقص تبما لا تخفاض الابل وارتفاعها فقط سعى عليهم هذا الفهم وبين لهم أن الذى لا يجوز فيه الزيادة أو النقص أنما هسسى الابل فقط فيها لابن عزم أوغيره ءان عسر قد بين لمن أتى بعده أن غير الابل يؤخذ قيمة ومعادلة لا تأصيلا كالابسلل وقد غشى عمر أن يظن الناس خلاف ذلك ونيبخموا الناس حقوقهم وعليسه فين قال ؛ أن السنة الاجناس أصول بنفسها لم يسمغة الدليل عومن اد عسس أن السنة تدل طي ذلك وقياد كما سيأتى توضيحه الناسة تدل طي ذلك وقياد كما سيأتى توضيحه عند ذكر أدلة الفقياء وحمهه الله .

وقول الباجي رحمه الله ان الصحابة اجمعوا على قضاء عمر امر مسلسسم ولكن ليس له في ذلك دليل على انهم قصدوا التأجيل فلا يجوز ان يزاد فيهسا او ينقص منها تبعا لفلاء الإبل ورخصها .

قال ابن حزم ؛ ما اجمع الصحابة قط طبى ان الدية تكون من فضيسة ولا من ذهب ولا من غير الا بل و ونقل عن كثير من الصحابة والتابعين ما يدلطسي ان ماسوى الا بل يؤخذ تقويما او معادلة ذكر منهم طبى بين ابي طالب وزيد بين عابين مسعود وطاء وطاووسا و ناين الا جماع الذي يدل طبى ان الديسسة من فالقضة والذهب لا يجوز فيها الزيادة او النقي حسب ما يقتضه غلاء الا بسسل ورخصها .

ان الاجماع قدائمة على ماقضى به عبر لاشك في ذلك ، وعبر انما قضمى بالتقويم والمماذلة لا بالتأصيل ومقتضى ذلك ان الدية تؤخذ من الا بمسلسل تأصيلا ومن غيرها تقويما ومعادلة كما قضى بذلك الصحابة ، ولا يشترط فسسمى ذلك اخذ رضا الجانى او اوليا المجنى عليه بل يقضى بها الحاكم على ما يسرى فه مصلحة الطرفين لا ضرر ولا ضرار عنصم ان كان الجائى وعاقلته يطكون الابسل وغيرها فائه لا ينبغى ان يؤهذ منهم غير الاصل الا برضاهم وعليه يحمسسل

ابن حزم وفيره وهو ان عبد الراق روى عن ابن جربج عن عطاء ابسن ابن حربح عن عطاء ابسن ابن حرب ابن جربست الله وباح قال له : كانت الدية الابل حتى كان عبر قال ابن جربست فقلت له فان شاء القرق اعطى مائة من الابل واو مائتى بقرة او الفسس شاة وقال عطاء ان شاء اعطى الابل ولم يعدل ندهبا وهذا هو الاسر الاول ولا يتماقل اهل القرى من الماشية غيز الابل هو عقلهم علسسى عبد رسول الله عليه وللم .

قان الاش محمول على من كأن يبلك الابل وغيرهم الله يُؤخذ منه غير الابسل الا برضاه لكن ابن حرم والشافعي رحمهما الله دُهيا ألى أن غير الابسسسل لا يؤخذ الا برضا ولى المجنى عليه والجاني مطلقا أي وأن لم يملك الجانسسي الابسسل .

قال ابن حزم بُعبد آلن ذكر اثر عبر السابق: فهذا عطاء لم يأخذ قضاءً عبر وقد عرفه اذ رأى انه رأى منه فقط لم يعضا لا على من رضيه فقط.

والجواب عن ذلك هو ان المراد من الاثر كما قد سيق من كان يملسك الابل وغيرها وعلى فرضان المراد منه من كان يملك غير الابل فان عطسسساء محجوج بما اثر عن عمر فانه قد فرض ثلك الاجتاس الاصل منها والقيمة ولسسس يثبت عنه اشتراط رضا واحد منهما قدل ذلك على ان الحاكم يأخذ مسسسن اى جنس فيه مصلحة للطرفين وليس لواحد منهما شأن في ذلك .

(۱۲) وقد روى ابن ابى شبية بسنده عن الحسن ان عبر وعثمان قوما الديسة وجملا ذلك الى المعطى ان شاء فالابل وان شاء فالقيمة .

⁽١) الام (٢:٠٠١) والمحلى (١٠:١٠) ومصلف عبد الرزاق (٩: ٢٩١) .

⁽٢) مصنف ابن ابي شيبة (٢/ ١٠٤/١) ٠

جدثنا ابو بكر قال حدثنا حفص عن اشحث عن الحسن . . .

نان قيل أن ططا كان يحتج بما روى عن رسول الله صلى الله عليـــــه وسلم حين فرض الابل فلا يؤخذ من غيرها الا برضا الطياء المجنى طبه والجاني .

تيل عمر قضى بها من تلغالا جناس من غير اشتراط رضا احد منهمـــــا والمنترض به انه كان يحتج بالسنة ، وقد مر مايدل طبى ذلك وخاصة ماكان فسى التقديرات كا يقول ابن القيم رحمه الله يحمر في مسائل الدين والاصـــــول والفروع وظمة التقديرات منها أنما يتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بعــــم ان كان الجانى وخاقلته يملكون الابل وحدها او مع غيرها لا يصح ان يطالبـــوا بغير الابل الا برضاهم لان الابل هي الاصل وقد مر من عمر ما يدل علــــــى ذلك حين قال ؛ لا يكلف الاعرابي الذهب ولا الورق ، يمنى لانه لا يملك الاالا يل فلا عرابي الذهب ولا الورق ، يمنى لانه لا يملك الاالا يل فلا يؤخذ منه من الاجناس الاخرى الا برضاه .

ومن الاشكالات التى اثارها بعض الفقها أو مانسبة الكاسانى رحمه اللسه الى عمر فانه قال : ان سيدنا عمر قضى بالاجناس المذكورة فى الاثر حسسين كانت الدية على المواقل فلما نقلها الى اهل الديوان قضى بها من الابسسل والذهب والفضة فقداً .

وهذا التفصيل الذى ذكره عن عمر لم اقف طيه في الاثار المروية صحيحه بل وتفت طي مارواه ابو يوسف رحمه الله فانه ذكر أن عمر قضي بتلك الاجنساس (٢) على اهل الديوان .

ومن الاشكالات ايضا ماذكره ابن قدامة رحمه الله في احتجاجــــه لمذهب الحنابلة وأن اصول الديات عندهم خمسة بحدث الحلل من الستـــة الاجناس المروية عن عمر حيث قال : روى ذلك عن عمر ، وذلك لا يخلو مــــن احد امرين :

اما ان يقصد ان صريقول بان الدية تؤخذ من علك الاجناس وهسسد ا سلم لاغبار طبه فيه مواما ان يقصد ان صريقول ؛ لا تؤخذ الدية الا

⁽١) بدائع الصنائع (١) ٢:١٠) ٠

⁽٢) الانارلابي يوسف (ص ٢٢١) ٠

⁽٣) المفنى (٢:١٥) ،شرح منتهى الارادات (٣٠٦:٣) ٠

تلك الاجناس الخيسة وهذا غير مسلم لانه قد ثبت عن عمر انه كان يأخذهــــا من ستة اجناس منها الحلل .

اذن ؛ الاصل في الديات مند مير الايل وتؤخّف من يقية الاجتـــــاس الخمسة تقويما وممادلة ،

رأى الفقهاء :

ذلك فقه عمر بين الخطاب رضى الله عنه في أجناس الديات وماهو الا صسل يبها .

اما الفقها من بعده فقد اختلفوا في ذلك ،

نابو حنيفة ومالك رحمهما الله ذهبا الى ان الاصل فى الدية ثلاثــــة اجناس الابل والذهب والفضة تؤخذ الدية من هذه الاجناس وكل منها اصـــل بنفسه وليس تقويما فلا يمح ان يزاد فيها او ينقص منها على الصفة المروية عــن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . (1)

ود هب صاحبا ابن حنيفة رحمه الله ابو يوسف ومحمد والفقها السبعسة الى ان اصول الدية ستة الثلاثة المذكورة والهقرة والذم والحلل ووالد يسسسة تؤخذ منها وكل منها اصل بنفسه ولا يصح أن يزاد فيها أو ينقص منها .

ودهب الحنايلة الى ان اصول الدية غمسة الستة التى ذكرت آنفسسا (٣) مامدا الحلل .

⁽۱) بدائع الصنافع (۲:۱۰۶۶۰) وتبيين الحقائق (۲:۲۲) وتكليسة نتج القدير (۲:۲۰۱۰) وشرح الزرقائي (۲:۲۰) وحاشية الدسوقي (۲:۲۰) والمنتقي للباجي (۲:۲۰) ويداية المجتهد (۲:۲۱) »

^{. (}٢) المراجع السابقة واحكام القرآن لابن العربي (١٢٥:١) .

⁽٣) المفنى (٨: ٣٥٣) عشر منتهى الارابات (٣٠٧: ٣٠) والاحكام السلطانية (ص ٢٧٤) .

(١) الروايات المأثورة عنه .

الادلية :

فالذين قالوا ؛ ان الدية لا تؤخذ الا من ثلاثة اصناف الابسسسل والذهب والفضة يحتجون باحاديث دلت على ان تلك الاجناس الثلاثة امسول تؤخذ منها الدية بدون رضا احد من الجائي او المجتى عليه منها :

- (١) مارواه البيبق وغيره من حديث صروبن حزم سابق الذكر اذ جاء فيسمه
 وني النفس ماقة من الايل .
- (٢) ولما جا ً ني بمضطرته ان النبي صلى الله عليه وسلم تضى بالديــــة
 من الذهب الف دينار .
- (٣) مارواه ابو داود وغيره عن عكرمة عن ابن عباس ان رجلا من ينى مسعدى
 قتل نجمل النبى صلى الله طيه وسلم ديته أثنى عشر الف .

هذه الاحاديث دلت على ان كلا من الايل والذهب والفضة اصبيول بنفسها قد اوجب الرسول صلى الله عليه وسلم الدية شها مقدرة بمقدار معسين يكون كل منها اصلا بنفسه ، فلا يجوز فيها الزيادة او النقص لا نه عليه الصلاة والسلام فرضها على تلك المقادير .

⁽١) المهذب(١٩٨٠) عمضني المحتاج (١٠٢٥) ٠

⁽٢) مسيل السلام (٣: ٢٤٢) عنيل الاوطار (٢: ١٦) وقد سبق تخريجه .

⁽٣) شرح الزرقاني (٣: ٥٠) ، قال الزرقاني روى ذلك في الطريق الموصولة .

⁽۶) سنن ابن داود (۲:۲۶۶) دسبل السلام (۲:۲۶۳) قال وطلسسه ضد الشانعي والترمذي وصرح بانها اثنا عشر الف درهم ، نصب الرابية (۶:۲۳۱) اخرجهاصحاب السنن الاربحة ، نيل الاوطار (۲:۲۸) ، اخرجه الترمذي مرفوها ومرسلا وارسله النسائي ورواه ابن ماجه مرفوها ،

وقال الشوكاني بعد ان ذكر حديث ابن عباس فيه اثبات ان النبي صلى الله عليه وسلم فرض الورق اثني عشر الف درهم وهو مثبت مقدم على النافسسين كما تقرر في الأصول و وكثرت طرقة تشهد بمحته والرفع زيادة اذا وقعت مسسن طريق ثقة تعين الاغذ بها (٢)

وايد وا ادلتهم تلك بالممنى فقالوا : اذا قال قائل أن النص لم يشبت في النقدين أجيب بأن عمر بن الخطاب رضى الله منه قوم بهما الأبل أذ همسا قم المتلفات ولا يجوز أن يكون تقويم لها على سبيل البدل ، لأن ذلك يكسون بل لأن الدية في الخطأ تجب في الذمة فابدالهما بالنقدين في الذمة برسسا لا يجوز لان ذلك دين بدين ، هذا من ناحية ومن تاجية أخرى : الا بسسسل اوغيرها لا يصح أن تقوم بفير النقدين ، لانه لو جاز ذلك لجاز تقويم الا بسسل بالطمام والخيل ولم يقل بذلك احد (")

وحجة صاحبى ابى حنيفة ومن قال بقولهما من كهن الدية تؤخذ مسين ستة اجناس: الثلاثة السابقة ، والبقر والضنم والحلل وانها اصول لا يصح فيهسا الزيادة او النقص الاحاديث الاتية:

(١) مارواه ابو داود وغيره عن عطا ان رسول الله صلى الله عليه وسلسسم قضى بالدية على اهل الابل مائة من الابل وطى اهل البقر مائستى بقرة وطى اهل الشاء الفي شاة وطى اهل الحلل مائتى حلة وطى اهسل

⁽١) بدائع الصنائع (١٠) ٢:٢٦٦٠) .

⁽٢) نيل الاوطار (٢:١٨) .

 ⁽٣) بداية المجتهد (٢: ٢) ، المحلى (٣)) .

(١) • القمح شيئا لم يحفظه محمد بن اسحاق

(٢) مارواه ابوداود والنسافي وغيرهما ان النبي صلى الله طبه وسلمسم قضى ان من كان عقله في البقر على اهل البقر مائتي بقرة ومن كمسمان عقله في الشاء الفي شاة .

فان هذين الحديثين دلا على ان الدية تؤخذ من البقر والفسسم والحلل وقد حدد الرسول صلى الله عليه وسلم مقاديرها من تلك الاجنساس فدل ذلك على أن كلا منها أصل بنفسه لا يزاد فيه ولا ينقص منه كالابل.

(٣) واحتجوا باجماع الصحابة على ماقضى به عبر بن الخطاب رضى الله عنه : قال السرخسى في احتجاجه على ان الدية تؤهد من سنة اجناس وانها اصولا : وقد كان بمحضر من الصحابة ولم يحتج عليه احد منهـــــــم بحديث يخالف ذلك ولو كان فيه حديث صحيح خلاف ماقضى به عبر لما خقف طيهم ولما تركوا المحاجة به .

وقال الكاساني : واحتجا اى ابو يوسف ومحمد بقضية سيدنا عمر رضمى الله عنه نانه روىانه قضى بالدية من هذه الاجناس بمحضر من الصحابة رضميى (٤) الله عنهم .

وقال الصنعانى: عند ذكره حديث ابن داود من طا : وهذا يسدل على تسهيل الامر وائه لا يجب على من لزمته الدية الإمن النوع الذي يجسده (ه) .

⁽۱) نصب الراية (۱: ۳۹۳) قال الزيلمي قال المنذرى : لم يذكر ابسين اسحاق من حدثه عن عطاء فهو منقطع وقال ابن حزم في المحلسسي (۳۹۸:۱۰) ، روى عن طريق عمرو بن شميب وهو مرسل ، انظر سين ابن داود (۲:۲۱) .

⁽٢) سنن النسائي (٣٨:٨) عسنن ابي داود (٢:٥٩٥) .

⁽٣) المبسوط (٢٦:٢٧) .

⁽٤) بدائم الصنائم (١٠) بدائم الصنائم (٤)

⁽ه) سبل السلام (٣:٢٤٦) .

وهجة الحنابلة على كون الحلل ليست ما تؤخذ منه الديات هــــى ان (1) الحلل غير منضيطة اى غير معروفة القيمة والصفة والنوع .

واحتج الامام الشافعي رحمه الله ومن قال يقوله على كون الابل هسي الاصل في الديات دون غيرها بماجاً في حديث عمروبين حزم سابق الذكسر اذ جاً فيه ان النبى صلى الله عليه وسلم فرض الدية مائة من الابل ولم يتمر في لضيرها من الاجناس ولو كانت اصولا كالابل لوجب ذكرها اذ لا يجوز تأخسسير البيان عن وقت الحاجة .

قال الشوكاني : بعد ان ذكر حديث صروبن حزم : والاقتصار طلسي هذا النوع يدل طبى انه الاصل في الوجوب وبقية الاصناف كانت مصالحسسسة (٢) لا تقديرا شرعياً (٢)

وقال الشافعى رحمه الله بعد ان ذكر حديث عبور بن حزم ومانسسى ممناه : فكان ذلك عدد من اهل العلم عن عدد لاتنازع بينهم ان النبى صلى الله عليه وسلم قضى بدية العسلم مافة من الابل فكان هذا اقوى من نقسل الخاصة وقد روى من طريق الخاصة وبه تأخذ ". اذا لو كان غير الابسسل كالابل لبينه رسول الله على الله عليه وسلم اذ لا يجوز تأخير البيان عسسن وقت الحاجة فاقتصار النبى صلى الله عليه وسلم على الابل في حديث عمرو بسن حزم وغيره دليل على انها هي الاصل دونغيرها .

⁽١) شرح منتهى الارادات (٣٠٧:٣) .

⁽٢) نيل الاوطار (٢: ١٦) عسبل السلام (٣: ٤٢) .

^{· (9):7) [8] (7)}

⁽٤) مسند عربن الخطاب لابن كثير (ص ٢١٣) .

وهذا بناءً على قول الشافمي القديم الذي ذكر فيه ان الديــــــــة تؤهذ من ثلاثة اجناس .

المناقشة والترجيح:

تلك هي الادلة التي احتج بها كل فريق لما ذهب اليه في اجنساس الدية وقد نوقشت ادلة كل منهم بما يأتي :

فالذين دهبوا الى ان الدية لا تكون الا من ثلاثة اجناس فقط هــــى الا بل وألدهب والفضة احتجوا بالا هاديث السابقة وهي في الحقيقة لا تغالــف ما اجمع طبيه الصحابة حينما قضوا بها من الاجناس الستة فاذا دلت الاحاديث انها تؤخذ من الابل والذهب والفضة فان الاجماع قد دل انها تؤخذ ايف حاس من الاجناس الثلاثة الاخرى وهي البقر والضم والفضة فيجب اعتبارها ثم طـــى فرض ان ماقضي به عمر من علك الاجناس الستة ليس اجماعا فانه قول صحابــــى في التقديرات التي لامجال للمقل فيها يكون له حكم المرفوع الى النبي صلـــى الله عليه وسلم ، قال ابن حزم عند مناقشته لا دلة الحنفية الذين قالـــــــوا ان اجناس الدية ثلاثة نقط : قد جائت بما يخالف قول الحنفية اثار عـــــن الصحابة والتابعين ذكر من الصحابة على بن ابي طالب وابن مسمود وســـن التابعين الزعرى والشميي وغيرهم ،

وعلى فرضان الذى قضى به عمر لم يكن تقويما وائما هو تأصيل لايزاد فيه ولا ينقص فقد اجاب عنه الكاساني رحمه الله فقال ان سيدنا عمر قضى بذلك لمسا كانت الدية على المواقل عظما نظما الى الديوان جمل الدية من الابسسل والذهب والفضة فقط .

وقد نوقشت ادلة الحنفية التي جا عنها أن أصول الديات ثلاثـــــة

٠ (٢) المحلى (٢) ٢٠) ٠

بانها ليست نصا في ذلك بل يحتمل ان الاصل فيها الابل وباقي الاصنـــاف انما كانت على سبيل التقويم والصلح .

ويحتمل أن النبي صلى الله طيه وسلم قضى بها من الذهب والفضيدة عند عدم وجود الابل .

قال الصنعاني بعد أن ذكر الحديث الذي جا أنيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية الف دينار : ولكن يحتمل أن ذلك مع عدم الابسل وأن قيمة الابل كانت الف دينار في ذلك العصر .

ويدل لهذا مارواه ابو داود وغيره عن عبرو بن شعيب عن ابيه عن حده قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم ديقال غطأ على اهل القسسوى المحماعة دينار او عدلها من الورق ويقومها على اثمان الأبل فاذا غلت رفع نسى قيمتها واذا هاجت ورخصت نقص من قيمتها عولمت على عهد رسول الله صلسى الله عليه وسلم مابين اربع مائة دينار والى ثمانمائة دينار واوعدلها من السورق ثمانية آلاف روم .

فان هذا الحديث يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمـــل في الدية قدرا محددًا من الابل.

وينا على ذلك نان الراجع عندى هو مادل له هذا الحديث وهسو ماتشى به عمر بن الخطاب رضى الله عنه كما تدل له الروايات المتكاثرة ، وهسو الذي اخذ به الشافعي رحمه الله ، وهو ان الاصل في الدية الابل واقسسي الاجناس تؤخذ منها الدية مقومة باشان الابل واقيل ان غير الابل لا يمسحان يكون بدلا عنها لانه حينئذ يكون بيع دين بدين غير جائز ، فقد اجيب منسسه بأن هذا رأى في مقابلة النص فاسد الاعتبار من هذه الناحية ، ومن ناحيسسة اخرى فان ابن حزم يقول : ماندرى نصا منع دينا بدين اصلا ، ثم ان الذيسن قلوا هذا قد اخذوا بما روى عن عمر رضى الله عنه حين قوم الفرة : خمسين

⁽١) سيل السلام (٣:٥٦،٢٤٦) .

⁽٢) سنن ابي داود (٢: ٥٩٥) عسيل السلام (٣: ٢٤٦) .

د ينارا ءاو خسمائة درهم بدلا من الفرة ولم يروه دينا بدين ، وهذا تناقض .

واما ما يقوله الحنابلة من انه لا يصح ان تكون الحلل اصلا في الديــــــة لا نبا غير منضبطة وفنعم ولكن لا مانع من ان تكون جنسا من اجناس الديـــــات وطن هذا فان قولهم انما يصح لو لم تقدر قيمة كل صلة بقيمتها من الذهـــــب والغضة كما قضى بذلك عمر رضى الله عه فقد جا أو مه رضى الله عنه ما يضبط قيمـة كل حلة خسمة دنانير او خسيين درهما ووذلك يدل طبى انه لا مانع مـــــــن ان تكون جنسا من اجناس الديات وان تقدر قيمة كل حلة في كل عصر بمـــــــا يتناسب مع غلا الا بل ورخصها .

وخلاصة القول ان الراجح في نظري هو ان الاصل في الدية الابسل وما عداها يؤخذ تقويما وممادلة كما قضى بذلك عمر رض الله عنه وهو اسسر مجمع طبه في عهد الصحابة، ويساعده المنطق السليم قان من رأى تكسسدس الاموال في وقتنا الحاضر علم يقينا ان تقويم الابل هو الاولى فعافة من الابسل يساويها كثير من المالولذلك قان اهل الحل والمقد في المملكة المربيسسة السمودية لما رأوا تكدس الاموال زادوا في قيمة الدية من الذهب والفضسة فقد كانت الدية في المملكة المربية السمودية اربحة وهرين الفا من الفضسة فجملوها في وقتنا الراهن ثلاثين الفاوذلك بالنظر الى متوسط قيمة ما وسسة فيما الابل ، وذلك يتشي مع قول من جمل الاصل في الديات الابل .

وبالنظر الى ذلك نجد ان هذا العمل هو عين الصواب ان شاء الله فان من اعظم اهداف الشريعة الغراء المحافظة على نفوس الناسواروا هم الله فلابد من عمل يردع اصحاب الثراء والاموال الطاعلة الذين يستخفون بد مساء الناس ويتساهلون في ارتكاب الاخطاء التي تؤدى الى القتل الخطأ وخاصسة الذين يمكنون ابناءهم الذين لم تتجاوز اصارهم الثالثة فشرة بقيادة السيارة

⁽١) المحلق (١٠) ٢٩٨٠) .

ما حدث ويحدث من ارتكاب القطل الخطأ في كل مكان عقلا بد اذا مسسين الاخذ بنصوص الشريعة ومعالحها ليكون في ذلك مايردع المتساهل والمتلاعيين عواقد كانت مائة من الابل في عهد السلف تثقل كاهل قبيلة باسرها ما يجملهم يأخذون على ايدى السفها منهم حتى يستتب الامن والاطمئنان في ووالامة الاسلامية .

المبحث الثاني : اختلاف الدية باختلاف نوع القتل

اتضح من الاعار السابقة ان الاصل في الدية عند عمر رض الله عند الابل ، وإن عدد ها ماغة لا يزيد ولا ينقص منه شي الثبوت ذلك المقد ار علي النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عمرو بن حزم وغيره كما مرء ولم يؤثر مسن عمر ولا غيره انه خالف في ذلك في اى نوع من انواع القتل ، لكن قد تختلسف الابل من حيث اسنانها نظرا لاختلاف نوع القتل ، فتكون في الخطأ غيرهسافي شبه الصد كما سأوضح ذلك من عمر بن الشطاب وغيره .

(١) دية القتل الخطأ من الابل .

لقد اثر عن عمر رضى الله عنه روايتان تدلان طبى ان الدية في القتسل الخطأ من الابل تكون اخما سا فيها الجذع، وهو الذكر من الابل السسدى دخل في السنة الخاسة . وفيها الثنى ، وهو الذكر من الابل السسدى دخل في السنة السادسة ، وأخذه الذكر من الثنى والجذع فيه تخفيف مسين الجانى واقلته حيث كان القتل خطأ من كل وحه .

(١٢١) فقد روك ابن ابس شبية ان عمر بن الخطاب وهيد الله رضى الله عنهما قالا: ديدة الخطأ اخماسا (٢)

(١٢٢) وروى عبدالرزاق وفيره : ان صربن الخطاب رض اللهضه قال : يؤخمند الثنى والجذع كما يؤخذ في الصدقة يؤخذ في الخطأ .

⁽١) انظر (ص ٥٥) من هذه الرسالة .

⁽٢) انظر (ص ٦٢) من هذه الرسالة .

⁽٣) مصنف ابن ابی شبیة (٢/ ١٠٤/) ٠

حدثنا ابوبكر قال حدثنا ابو خالد الاحمر عن عبيد تعن ابراهيم عـــن عبر وعبدالله . .

⁽٤) مصنف عبد الرزاق (٩:٠٩) ٠

عبد الرزاق عن معمر عن يعلى عن عمرو بن شميب رفعه الى عمر . . .

نالاثر الاول دل بمنطوقه على ان دية القتل الخطأ تؤخذ اخماســــا عند عبر رضى الله عنه لااثلاثا ولاارباها ومقتضى ذلك ان تكون من خمســـــة اسنان مختلفة . فيها الثنى وألجذع كما دل طيه آلاثر الثانى وتؤخذ ثلاثــــة اخماس من اسنان اخرى لم يأتفن عبر تصريح بها فيما اطلمت عليه .

لكن السرخسى رحمه الله نسب اليه بيان الثلاثة الاخماس الاخسسرى فقال : ومذهبنا مروى عن عمر . وهو ان دية القتل الخطأ من الابل اخساس عشرون نبات مخاف وعشرون نبات ليون ، وعشرون بنو مخاض، وعشرون حقسساق وعشرون جذا ء .

وماذكره رحمه ألله لم اقف طيه في كتب ألاثار التي أطلاعت عليها فلمله غير ثابت اولمل ألسرخسي ارأد ان مذهب الحنفية كذهب عبر من حيست التخميس لا من حيث الاسنان بدليل ان عبر قد اثر عنه أن الثني والجـــــنع يؤخذان في دية القتل العطأ كما يؤخذان في الصدقة ولا يقول بذلـــــك الحنفية كما سيأتي ، وانما يقولون بالتخميس وهو الذي يحمل طيه قول السرخسي .

فان قيل قد روى عن عمر مايدل على ان الدية تكون ارباعا ،

(١٦٣) فقد روى عبدالرزاق: ان صرين الخطاب روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال: دية السلم ماقة من الابل ارباع . . وذلك يقتض ان يكون مارواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلممذ هيــــــه فتهد الدية في الخطأ ارباعا لا اخماسا .

اجيب عن ذلك من عدة وجوه

⁽١) الميسوط(٢٦:٢٦) .

⁽٢) مصنف عبد الرزاق (٩ (٢ ٢٨) ا غبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا ابسسن جريق قال اخبرني عبد المزيز بن عبر أن في كتاب لممسر بن الخطباب أن رسول الله

ثابتا حاشاه ان يخالفه، وسايدل على انه غير ثابت .

ما قالما لا مير الصنعاني في سبل السلام فانه يمد ان حكى مدهــــب الهاد وية وان دية الخطأ تكون ارباعا قال ؛ واستدلوا بحديث لم يثبتـــــه المغاط (١)

وقال الشوكاني : واستدلوا بعديث ذكره آلا مير العسين في الشفيا عن السائب بن يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم "وذكر نحو حديث عسر" ثم قال : لم اجد هذا مرفوط الى النبي صلى الله عليه وسلم . . . وانسيا هو موقوضعلى على وابن مسعود رضى اللهنها".

ثانيها : على فرض ثبوت هذا الحديث نهو مرجوح لانه يعارض احاديث ثابتة تدلعل أن دية الخطأ أخماس كما سيأتي ذكر ذلك عند ادلة الفقها .

شالشها: على فرض ثبوته وانه فى درية الاحاديث الصحيحة يمكسن حمله على غير دية القتل الخطأ فلا يكسون حمله على غير دية القتل الخطأ فلا يكسون هناك تعارض بين طروى عن صرضى الله عنه وهذا الحديث اذن ديسسة القتل الخطأ عند عمر رضى الله عنه تكون اخماسا فيها الثفى والجذع.

رأى الفقها :

ذلك نقه عربن الخطاب رضى الله عنه فى استان الابل فى ديـــــة القتل الخطأ ، وقد خالفه فى ذلك بمض الصحابة كما خالفه جمهور الفقهـــا، رحمهم الله فى اخذ الثنى والجذع فى دية القتل الخطأ، وان وافقه بمضهــم فى التخميس ، فقد ذهب عضان بن عفان وزيد بن تأبت رضى الله عنهــــــا أن الدية من الابل فى القتل الخطأ تؤخذ ارباط ، طلائين حقاقاً ، وطلاـــين

⁽١) سبل السلام (٣:٨٤٢) .

⁽٢) نيل الاوطار (٢:١٨) .

⁽٣) انظر (ص ٥٥) من هذه الرسالة .

(۱) (۲) بنات ليون ، كور ، وعشرين بنات معاض .

ودهب على وابن مسمود رضى الله عنهما والشعبى والنخمى وهسسن البصرى ، والهادوية والمؤيد بالله الى انها تؤخذ كذلك الملط لكن على ان تكون خمسة وعشرون منها جذاما ، وخمسة وعشرون منها جذاما ، وخمسة وعشرون بنات ليسون وخمسة وعشرون بنات مخاض .

ود هب ابو حنیفة واحمد رحمهما الله الی انها تؤخذ اخماسا ؛ عشریسن بنات مخاص وعشرین بنات لیون ، وعشرین بنی مخاص وعشرین حقاقا ، وعشریسسن (۵) حذا ا .

الادلــة:

تك هي اقوال الفقها و رحمهم الله وكل منهم يحتج لما ذهب اليسسم

فالذين قالوا ؛ أن دية الخطأ من الابل تؤخذ أرباعا يحتجون بمسل

 ⁽١) بنات ليون جمع بنت لبون وهي من الابل ماكان في الثالثة .
 مفتاح العلوم (ص ١٠) • المصباح المنير (٢١٠:٢١) .

⁽٢) بنات المخاضء جمع بنت مخاضه وهي من الإبل مأكانت في الثانية .

⁽٢) بنات المعاص جمع بنت معاص وهي من الايل ما لانت في الناد مقتاح العلوم (ص ١٠) • المصباح المنير (٢٠٠: ٣٠) •

⁽٣) نيل الاوطار (٢:٢٤:٨) .

⁽٤) نيل الاوطار (٢٤:٢) ، تفسير القرطبي (٣١٩:٥) .

⁽٢) حاشية الدسوق (٤: ٣٣٦) عبداية المجتهد (٢: ١٠) عنسير القرطبي (٥: ٢١ ٣) 4 الام(٢: ٢١) أَمِمَنَى المحتاج (٤: ٥٥) 4 المهذب (٢: ٢٩ ٢) ٠

اثر من طنى بن ابن طالب وابن مسعود وعثمان وزيد بن ثابت رضى اللــــه عنهم اذ كلهم قال بذلك دوما اثر عنهم له حكم الرفع الني النبى صلى اللــــه طيه وسلم لانه في التقديرات التي لامجال للمثل فيها .

وحجة ابن حنيفة رحمه الله ومن قال بعثل قوله : السنة والممقول ونسن السنسة : مارواه ابو داود وقيره عن ابن مسمود رض الله عنه حيث قسال تفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في دية القتل الخطأ : عشرين بنسات مخاض وعشرين جدّمة ، وعشرين حدّمة ، وعشرين حدة .

وقد روى هذا عن ابن مسعود موقوفا عليه . وذلك يدل على ان الدية تؤخذ اغماسا لا اثلاثا ولا ارباعا أوان اسنان الابل تؤخذ على الصفة المذكسورة في المحديث او الاثر الموقوف على ابن مسعود وهو في حكم المرفوع الى النسبى صلى الله عليه وسلم لانه في التقديرات التي لا مجال للمقل فيها .

واماً من حيث المعقولة إن ما حيث الهداية قال يعد ان ذكر عسلات الصحابة والفقياً في اسنان دية القتل الخطأ من الابلوان قاله الحنفيسسة اخف ـ لانهم ذكروا ان بنى المخاض يؤخذ في الدية بخلاف من خالفهم فانسه يأخذ بنى لبون ـ ذكان اولى بحال الخطأ لان الخاطى فم مدور بخسلاف المستعمد قال تاج الشريمة : ونحن رجعنا رواية ابن مسعود لانه اوفسسق لموضوع دية الخطأ وهو التخفية .

وقال ابن قدامة من الحنابلة ؛ ولان ماقلنام الاقل فالزيادة طيـــــه (٣) لا تثبت الا بتوقيف يجب على من ادعاه الدليل وهذا من ناحية ومن ناحيــــة

⁽٢) انظر تكلة فتح القدير (١٠) ٢٧٤) .

⁽٣) المفنى (٨:٢٦) .

ا غرى نان ابن الليون لا يتأتى مع بنت المغاض في الدية في مكان واحسد لان الشرع اوجب ابن الليون على طريق البدل من ابنة المغاض فاذا اخذ معهسا في مكان واحد فكأن الواجب حينفذ اربعين بنت مغاض من جنس واحد ولسسم يأت الشرع بعثل ذلك .

وحجة الامام مالك والشافعي رحمهما الله في قولهما : أن بني اللبون وعد مكان بني المخاص السنة والمعقول وفين السنة :

مارواه الدارتطاني من حديث ابن مسمود أن ألنبي صلى الله عليه الساح وسلم جمل دية القتل ألخطأ من الابل : عشرين إينة مخاض وعشرين بنسات [7] لبون وعشرين بني لبون وعشرين جدعة وعشرين حقة .

قال ابن مجر بعد ان ساق هذا الحديث : وسنده اقوى من الاول ـ أى الذي ورد فيه أن ابن المخافي وهذ في الدية ـ وقد رواه ابن ابي شييـــة موقوقاً طبي ابن مسعود وهو الاصح . ومما يؤيد ترجيح هذا الحديــــث ان كثيرا من التابعين قال بعقتضاه كسليمان بن يسار وربيمة بن عبد الرحمـــــن واهل المدينة عامة .

وايدوا الحديث بالمدنى قان الباجى رحمة الله يقول : ابسسسن (٥) المخاصسن لا مدخل في الديات كالفصللان وقال القرطبي نقلا عن الشافعي رحمه الله : ودى النبي صلى الله عليه وسلسم قتيلا من ابل الصدقة ووصلومان ابل الصدقة ليس فيها ابن مخاض .

⁽١) المفني (٨:٢٦٢)٠

⁽٢) سنن الدارقطني (٣:٨٠) ، ١٧٦ مسنى البيهقي (٨:٦٧) ، سبال السلام (٣:٨٠) .

⁽٣) بلوغ المرام (ص ١٤٩) ، تفسير القرطبي (٢١٥، ١٩) ، سنن الدارقطمني (٢١) ، سنن الدارقطمني

⁽ع) الجواهر المنيفة (٣٠٤٦) ، المنتقى (٢٣٠٢) ، موطأ مالك مع شـــرح الزرقاني (٤١٨٤) .

⁽٥) المنتقى (٧٣:٧) .

⁽٦) تفسير القرطبي (٣١٧:٥) ٠

المناقشة والترجيح:

تلك هي الادلة التي احتج بها كل فريق لما ذهب اليه وعند النظـــر فيها نجدانها لات خلوص المناقشة فالذين قالوا أن الدية من الابل فـــــى الخطأ تؤخذ أرباعا يحتجون بحديث لم يثبت كما سبق بيانه ويحتجون بقـــول جماعة من الصحابة وليس فيه حجة لهم لمخالفته للحديث الثابت الصحيح الدال على أن الدية في القتل الخطأ تؤخذ اخماساً ولمخالفته ماروى أيضا عــــــن بعض الصحابة كمر وابن مسمود إلاما أنه مخالف لما قال به أكثر الفقها فحسن التابعين من أن الدية تؤخذ أخماسا فانهم لا يقولون ذلك الا عن دليـــــل

اما من قال أن دية الخطأ من الإبل اخماً سنيماً أبن معافى فانسست يعتج بعديث ابن مسعود السابق وحديث ابن مسعود بهذا اللفظ مرجسوح لعدة أسباب :

- (۱) منها انه لا يعرف الا من طريق خشف بن مالك وهو رجل مجهول ولــــــــــن يروه عنه الا زيد بن جبير بن حرملة الجشعى بولم يروه عن زيد بـــــــن جبير الا الحجاج بن ارطأة وهو مشهور بالتدليس و والحديث بذلــــك غير صالح للاحتجاج .
- ولذلك قال الدارقطني : انه غير ثابت عند أهل المعرفة بالحد يــــــث وذكر وجوها أخرى لتضميفه منها ماسبق وزاد .
- (٢) ان هذا المديث مخالف لما رواه ابو هيدة بن عبدالله بن مسمود عسن ابيه بالسند الصحيح الذي لا مطمن فيه ولا تأويل عليه ان ابن اللبسون يوعد في دية القتل الخطأ دون ابن المخاص وابو عبيدة اعلــــــــــم بحديث ابيه ومذهبه وقتياه من خشف بن مالك ونظراته الذين رووا منسه ان ابن المخاص يؤخذ في دية القتل الخطأ .
- (٣) يشهد لرواية ابى عبيدة مارواه وكيم وعبدالله بن وهب وغيرهما عسسن سفيان الثورى عن منصور بن ابراهيم عنعبدالله بن مسعود انه قسسال

ر أن ية الخطأ اخماس م فسرها كما نسرها ابو عبيدة وعلقبة سؤا. .

هذه مناقشة الدارقطنى لما روى من عبدالله بن مسمود مرفوعا وموقوضا عليه في ذكر ابن اللبون لكن قد تعقبه البيهق بقوله : أن الدارقطنى قد وهم فيه والجواد قد يعش .

اى انه لم يرو عنه لا مرفوعا ولا موقوطا : ان ابن اللبون يؤخذ فى ديسة القتل الخطأ ولكن لم يلبث ان رد البيبقى على نفسه بنفسه فقال : ورأيتسسه الم ماذكر الدارقطنى فى كتاب ابن خريمة وهو المام من رواية وكيع عن سفيسان باسناد يه فقال : بنى لبون كما قال الدارقطنى . . ثم قال فان كان ما رويساه اى الدارقطنى وابن خريمة معفوظا فهو الذى تعبل البه وصارت الروايات فيه عن ابن مسمود متمارضة عثم قال ومذهب عبد الله مشهور فى بنى المخاض وقسد اختار ابو بكر بن المنذر فى هذا مذهبه عوقال : ان الشافعى رحمه الله انسا كل المناس قبل اهم المدينة ال من وجوب بنى اللبون - فى ديسة الخطسية لان الناس قبر اختلفوا فيها عوالسنة عن النبى صلى الله عليه وسلم وردت مطلقة بمن الابل غير مفسرة عواسم الابل يتناول الصفار والكبار فأثرم القافيسل اقل ما قالوا انه يلزم فكان عنده قول اهل المدينة اقل ما قبل فيها عوكأنسسك لم يبلغه قول عبد الله بن مسمود فوجدنا قول عبد الله اتل ما قبل فيها لان ابن المخاض اقل من ابن اللبون واسم الابل يتناوله فكان هو الواجب دون ما زاد عليه ومو قول صحابي فهو الهي منغيرة .

هذا ماقاله البيبقى وكأنه بذلك يرجح ماذهب اليه الحنفية وان مذهب عبد الله بن مسعد ود وروايته كذلك لكن قد سبق قول ابن حجر ان الصحيح مسن مذهبه هو مثل ماذهب اليه مالك والشافعي وان روايته ذلك عن رسول اللــــه اقوى سندا من رواية من روى غير ذلك (٣)

⁽١) انظر سنن الدارقطني (٣:٣٧ ١٩٤١) ألجواهر المنيفة (٢:١٤٦)٠

⁽٢) سنن البيهقي (٢٥:٨) والجواهر المنيفة (٢:١٤٧) ٠

⁽٣) انظر بلوغ المرام مع شرحه سبل السلام (٢٤٨:٢) ٠

اذن من هذه المناتشات يتفح لنا أن النبى صلى الله طبه وسلسسم اوجب مائة من الابل مطلقة تشمل الكبار والصفار وأن الصحابة اختلفوا فيهسا في القتل الخطأ من حيث الاسنان وأذا طلبنا الترجيح فأن ماقاله الخلفساء الاربحة إحدم أرجح من قول غيرهم من الصحابة في القول الراجح عنسسد (1) وطبه فأن أرجح هذه ألا قوال ماذهب البه عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قوله أن دية القتل ألخطأ أخماس يؤهد فيها الثني والجذع لانسه أخف ما قبل .

نمم قد وزد حديث صالح للاحتجاج لو اهذ به لكان اولى وهو صارواه ابو د اود وغيره عن عرو بن شميب عن ابية عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تفنى أن من قتل خطأ فديته ماقة من الابل ثلاثون بنت مخسسا ف وثلاثون بنت لبون ء وثلاثون حقة وعشرة بنى لبون د كر (فالا خذ به اولسسي الا أن يقال لم يأخذ به احد من الفقها علما فيه طة قاد حة لم يذكرهسا احد من عنهم .

(٢) دية القتل شبه العمد .

وكما أن الدية في القتل الخطأ تكون مخمسة مختلفة الاسنان عند عسير فانها في شهه العمد تؤخذ مثلثة مختلفة الاسنان .

⁽١) انظر البلبل (ص١٨٩) ٠

⁽٢) سنن ابي داود (٢: ٩١) ، سنن الدارقطني (٢: ١٧٦) .

⁽٣) سبق تخریجه (ص) من هذه الرسالة ، واتظر سنن البیهقسیی (٣) (٢٠٩١ مناق سنده الی مجاهد من عمر ،

(٢ ٢)ستن ابن داود زيادة ؛ مايين فئية الن يازل عامها (١)

(١٢٥) وفي رواية للبيهقي: أن عمر قال: الدية المخلطة ثلاثون حقسسة وثلاثون جدعة واربمون خلفة ومن شبه عبد".

وقد مر في قصة المدلجي الذي قتل ابنه : أن عمر بن الخطاب رضيى الله المنظاب رضيى الله المنظاب رضيان الله المنظام المنظام

(١٣٦) وورد في الحجة والاثارةول محمد : بلثنا ذلك عني عمر وبلغنـــــا (ن) فنه أن أربعين منها في بطونها أولادها.

فهذه الاثار دلت على ان الدية القتل شبه الهمد عند عبر الاشسسا على المفة المذكورة وان اسنان الابل في القتل شبه الممد تختلف عسسسن اسنائها في القتل الخطأ وذلك لان القتل الخطأ والخطأ فيه من كل وجسسه بغلاف شبه العمد فان فيه تعمد من بعض الوجوة ، اذ في شبه العمد يكسون الجانى قد تعمد الضرب ولكنه لم يتعمد القتل العمد العدوان فلذلسساك وجب ان يختلف الحكم لاختلاف السبب .

وقد نسب كثير من الفقها الى عمر ان الدية في القتل شهالمسسسد تؤخذ على الصفة التى جا ات بها الاثار المروية عنه من هؤلا ابن قدامسسسة (١) وابن رشد والقرطبي وغيرهم (

⁽١) هو ما بلغ تسع سنين من الابل . انظر القاموس المحيط (٣٤:٣٣) .

⁽٢) انظر سنن ابن داود (٢: ٩٣: ٢) غصنف عبد الرزاق (٩: ٣٨٣) .

⁽٣) سنن البيهقي (٨٠٩٦) وكنز العمال (٣١٩٩) .

⁽٤) انظر مسندالا مام احمد (٣٠٠٥) وتنوير الحوالك (٣٠٠٣) ومصنف ابن ابي شبية (٢/ /١٠٤) .

⁽٥) الحجة والاثار (ص ٩٧) .

⁽ ٦) بدایة المجتهد (۲ ، ۹ ، ۶) ، المذنی (۳۵۸ ، ۸) تفسیر القرط......یی (۳۳۰ ، ۵) ، المیسوط (۲۲ ، ۲۲) ۰

رأى الفقها :

ذلك فقه عربن الخطاب في مقدار دية القتل شبه الممد من الابـــــل وصفة اسنان الابل فيها .

اما الفقها من بعده فقد اختلفوا .

فالا مامان ابو صنيفة واحمد رحمهما الله ندهبا الى ان دية القتـــــل شبه العمد تؤخذ مغلظة ارباعا : خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشـــرون بنت لبون ، وخمس وعشرون حقة . (١)

ودهب الامامان الاخران مالك والشائمي رحمهما الله الى ان ديــــة شبه الممد تؤخذ من الابل اثلاثا كما روى من صر رضى الله عنه ثلاثين حقـــة وثلاثين جذعة واربمين خلفة وقد روى جماعة مثل ذلك من الامام احمد رحمــه (٢)

الادلــة:

تلك هن اتوالهم رحمهم الله وكل منهم يحتج لما ذهب اليه باد ـــــــة يراها حجة له فابو حنيفة واحمد رحمهما الله يحتجان بالسنة والمعقـــــول فين السنة :

- (١) مارواه البيهق وغيره من حديث عبروين حزم من قوله صلى الله طيــــه واله الله وفي النفس مائة من الابل .

 - (٢) بداية المجتهد (٢.٠٩:) ، المنتقى شرح الموللاً (١٠٦:٢) ، مفنى المحتاج (٤٠٥:١٠) ، المختاج (٤٥٥:١٠) ،
- (٣) سنن البيهق (٧٣: ٨) وقد سبق تخريجه (ص ٣٣٥) من هذه الرسالة.

قال البابري في وجه الاستدلال به : ان الثابت منه عليه المسللة والسلام ايجاب مافة من الابل مطلقة وليس فيه دلالة طبي صفة التفليظ ولابد منه بالاجماع و نكان الواجب في القتل شبه الممد ان تؤخذ الدية ارباعا لان ابسين مسمود قال ذلك وهو اخف ماقيل في ذلك وهذا القدر هوالمتيقن فالا ولسبي (1) الاخذ بسبه .

(٢) وبما رواه الطبراني بسنده عن السائب بن يزيد قال : كانت الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ارباعا : خمسا وعشرين بنت مخما ص وخسا وعشرين منت ليون وخسا وعشرين حقة وخمسا وعشرين حديث .

نان الحديث قد نصطى ان الدية تؤخذ انهاما على الصفة المذكروة فيه والظاهر أن المراد دية القتل الممد تؤخر فيه والظاهر أن المراد دية القتل شبه الممد ولان دية القتل الممد تؤخر صالحة فتكون حينئذ على الكيفية التى يتفق طيبا المتصالحون في القرير والرجح .

وسبق ايضا أن دية القتل الخطأ تؤخذ أخماسا في القول الراجح فلـــم يبق حينئذ الا دية القتل شبه الممد فدل هذا الحديث لهى انها تكــــون أرباط على الصفة لمذكورة في الحديث .

(٣) وبما رواه ابو داود والبيهقي عن ابن مسمود موقوقا عليه : ان ديـــــة التتل شبه العمد تؤخذ ارباعا خمس وعشرون حقة عوضس وعشرون جذعــة و ٣) وخمس وعشرون بنات مخاض :

⁽١) شرح المناية (٢٧٢:١٠) بتصرف .

⁽٢) نيل الاوطار (٢:٢٠) ، المطالب المالية (٢: ١٣٣: ١٣٣) ، المحسة والاثار (ص ٢٩) ، قال ابن حجر وغيره : رواه الطبراني وفي سنسده لو مفشر وصالح بن ابن الاخضر ضعيفان .

 ⁽٣) نيل الاوطار(٢:٢٨) ءستن ابن داود (٢:٣٥٦) ءستن البيهقسي
 (٣) ٠

وهذا الاثر وأن كان موقوفاً على ابن مسمود ألا أن له حكم الرفع السبي النبي صلى الله عليه وسلم لا له في التقديرات التي لا مجال للمقل فيها .

واما المفتول فان الدية حق يتملق بجنس الحيوان فلا يلزم ان يكسين فيه الحوامل كالحق الذى تتملق به الزكاة والاضاجى فانه لا يشترط فيه ان يكمن الحيوان من ذوات الحمل .

وحجة الامامين الاخرين الشافعي واحمد في كون دية شبه العمسسد تؤخذ أثلاثا على الصفة التي ذكروها: السنة والمعقول وفين السنة:

- (١) مارواه اصحاب السنن الاربعة عن عبد الله بن عبرو ان رسول الله صليسى الله عليه وسلم قال: الا ان قتيل الخطأ شبه الممد قتيل السوط والعصا فيه مائة من الايل منها اربحون في بطونها اولادها.
- (٢) ومارواه احمد والترمذي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النسبيي (٢) صلى الله عليه وسلم قال : عقل شبه الحمد مخلط مثل عقل العمد .

⁽۱) منتقى الاخبار مع شرحه نيل الاوطار (۲۳:۲) قال الشوكاني صحصه ابن حبان ،وقال ابن القطان هو صحيح ولا يشره الاختلاف ،سنن ابسى داود (۲:۲۶) ، سنن البيهقي (۲:۲۸) .

⁽٢) منتقى الاخبار مع شرحه نيل الاوطار (٢٣: ٣٦) قال الشوكاني في المناده محمد بن راشد الدمشقى المكحولي قد تكلم فيه غير واحد ووثقه غير واحد . سنن البيهقي (٢٠: ٨) عبلوغ المرام (ص ٢٥١) . رواه الدارقطني وضعفه .

 ⁽٣) سنن الترمذى مع شرحه تحفة الاحوذى (٢٠٤٠) ، المفنى (٣٠٧٠)
 تال الترمذى حديث حسن غريب .

الخلفات الحوامل وذلك نص في محل النزاع والحديث النتاني نص على انهـــا تؤخذ على الصفة التي تؤخذ عليها دية القتــل الممد وقد ورد ان دية القتــل الممد تؤخذ ثلاثين حقة وثلاثين جدعة واربعين خلفة على ماقفى به عمر بــــن الخطاب رضى الله عنه .

وايدوا ذلك بالمعنى فقالوا : شبه العمد متردد بين العمد يسسسة والخطأ فيجب ان يمطى حكم العمدية من حيث تغليظ الدية ويعطى حكسسم الخطأ من حيث عدم وجوب القود بخلاف القتل الختلأ قان الدية فيسسسه يجب ان تكون اخف من ذلك لان الخطأ فيه عصل من كل وجه .

المناقشة والترجيح:

تلك هي الادلة التي اهتج بها الفقها عن صفة دية القتسل شبسيه العمد وعند النظر فيهانجد انها لا تخلو من العناقشة .

فين قال : أن دية القتل شبه العمد تؤخذ أرباط يحتج بأحاد يسست ضعيفة غير صالحة للاحتجاج أو باحاديث مجملة ،

فالحديث الاول حديث عمروبن جزم الذى روى أن النبى صلى اللــــه طلبه وسلم جعل في النفس مائة من الابل مجمل قد فسرت احاديث صحيحـــة صالحة للاحتجاج تدل طبي أن دية القتل شبه المحمد تؤخذ اثلاثا في بطــون المحين منها أولادها فلا يصح أن يستدل به على أن دية القتل شبــــــه المحمد أرباء استنادا الى على أبن مسعود الذي يقضي بذلك.

واما الحديث الثاني فانه غير ثابت لان في سنده أبا معشر وصالح بــــن (1) أبي الاخضر وكلاهما ضعيفان كما ذكر ذلك الشوكاني وغيره .

واما الاثر الموقوف على ابن مسعود فانه يخالف الاحاديث المرفومـــــة فهو مرجوح من هذا الوجه فلا يحتج به كما تقرر ذلك في الاصول .

قال البيهقى بعد ان ذكر ما اثر عن ابن مسعود مرجعا غيره : وقسول

⁽۱) نيل الاوطار(۲:۲۸) ءالاثار لابن يوسف (ص۲۹۷) ءالمطالـــــب المالية(۲:۲۳،۱۳۳) .

من يوافق قوله سنة النبى صلى الله عليه وسلم المذكر في الباب يمـــــنى الذي يدل على أن دية القتل شبه العمد الثلاث والهي بالاتباع .

وأما المعقول فاضايضار أليه أذا لم يخالف الكتاب والسنة وأقوال الصحابة فان وجد من ذلك شيء فالحجة فيها حينقذ ولا أحتجاج بالمعقول ولا نـــــــه من فساد الاعتبار (1)

تلك هي مناقشة الله من ذهب الى أن دية القتل شبه العمد ارباع .

اما ادلة الذين قالوا انها تؤخذ اعلانا فانها لم تخل ايضا من المناقشة .

فالحنفية يتولون: ان قوله صلى الله طبه وسلم: الا ان قتيل المعلماً المصد قتيل السوط والمصا ... غير ثابت لا ختلاف الصحابة في صفي التخليط اذ لو كان تأبياً لما اختلفوا فيها عوالحديث الا شر الذي استدل بسه الشافعي ضعفه الدارتطني فهو غير صالح للاحتجاج عوطي فرض صحت فقد روى عن ابن مسعود ان دية القتل شبه الممد أرباع وهو كالمرفوع لا نسب في التقديرات التي لا مجال للمقل فيها فيكون حيئلة معارضا للاحاد بيسبت الاخرى التي دلت على خلافه واذا تعارضا وجب الإخذ بما هو متيق وهو الاخف .

وس خلال هذه المناتشات يترجح عندى ماذهب اليه مسسر بسسسن الخطاب ومن قال بمثل قوله لانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ان دية القتل شبه الممد اطلات شها اربعون في بطونها اولادها فقد صحح ابسسن خزيمة وابن حيان المديث الذي ورد بذلك ، وإذا صح الحديث مع رفعسه الى النبي صلى الله عليه وسلم لاشك انه هو الراجح وإن الاثر الموقوف علسى ابن مسمود وإن صح فهو مرجوح وبخاصة ان المديث قد قال به عدد مسسن

⁽١) سنن البيهقي (١٠٤٦٩٠٨) .

⁽٢) البليل (ص ١٩٠) .

⁽٣) شرح المناية مع تكملة شرح فتح القدير (١٠ ٢٧٢) .

الصحابة منهم عمر الذى قولهارجح من قول ابن مسمود . وقد مر ماقالــــــه البيهق فى ترجيح قول من اخذ بالحديث دون اثر ابن مسمود رضى اللـــه (1) عنــــه .

⁽۱) (٣٢٢) من هذه الرسالة .

المبحث الثالث : أختلاف اسنان البقر في الدية

تبين فيما سبق اجناس الديات وإن الاصل فيها عند عبر الابــــــــل وأن اسنانها تبعث فيما الله عند عبر الابــــــن وأن اسنانها تبعث تبعد الاختلاف نوع القتل وأما اسنان البقر فقد جاء عـــن عبر رضى اللهعه مايدل على انها تؤخذ مطلقة من غير تحديد سن ووجاء عنـــن انها تؤخذ المسنة والجذفة و أو المسنة والثنية أو تكون الدية كلها مــــــن المسنات والظاهر أن ذلك مبنى على اختلاف نوع القتل من حيث التفليــــظ والتخفيف .

- (٢٧) نقد روى عبد الرزاق من عمرو بن شميب قال صربن الخطاب على اهمل البقر منا بين أ . البقر منتا بين أ .
- (١٢٨) وروى عبد الرزاق ايضا بسنده الى عبيد قالسلمانى ان عمر بن الخطاب (١٦) قال : ثنية وسنة .
- (١٢٩) وروى عبد الرزاق ايضا عن معمر عن الشميى في اسنان البقر قــــال عمر بن الخطاب : مثنا بقرة مئة جذعة ومئة مسنة .
- (۱۳۰) وروى ايضا عن الشعبى عن عمرانه قال : طبى أهل البقر مئتا بقــرة (٤) قال سفيان وسمعنا أنها مسنة .

ففى الاثر الاول جعلها عمر مائتى بقرة مطلقة من غير تحديد سن وفسى الاثار الاخرى جعلها مقيدة بسن معين فاخذها مائة ثنية ومائة مسنة او مائسة جدعة ومائة مسنة او مائتى مسنة والامر فى ذلك سهل لانا قد ذكرنا فيمسسا

⁽۱) صنف عبد الرزاق (۲۸۸: ۲۸۸) عبد الرزاق عن این جریج عن عمرو بـــــن شمیب عن عمر

⁽٢) انظر (ص ٣٤٢) من هذه الرسالة .

⁽٣) مصنف عبد الرزاق (٩ / ٢٨) ، عبد الرزاق عن مصمر عن رجل عــــــن الشعبي عن عمر . . .

^(؟) مصنف عبد الرزاق (؟ ٢٨ ٩٠) عبد الرزاق عن الثوري عن ابن ابي ليلسي عن الشحبي عن عبر

سبق أن البقر ليس اصلا في الدية وأنها يأخذها هم تقويها ومعاد السسسة فيكون الامر حينفذ أنه فرضها كذلك بناء طي اختلاف الواجب في القسسسل فاذا كانت الدية مغلطة اخذها مسئات أو سنات وجداها وأذا كانت مخففة اخذها متنات أو سنات المرافقة عند رض اللسسم اخذها اقل من ذلك فلا تعارض اذن بين الروايات المأثورة عنه رض اللسسم عنه وكما قبل فان الجمع أولى من الترجيح .

رأى الفقها

ذلك فقه عبر بن الخطاب رضى الله منه من خلال ما اثر عنه فى الواجب من البقر فى الدية اما الغقبا ومن بعده فان الجمهور جعلها اصلا فى الديسة كالابل وطلى ذلك فلا بد ان تختلف اسنائها لا ختلاف انواع القتل في الدينة مفلطة يجب ان تؤخذ من اسنان معينة تناسب التفليظ وان كانست مخففظ خذ اتل من ذلك ولم اتف على قول للفقها وفى ذلك ماعدا الحنابلسية فانهم نصوا على انها تؤخذ من البقتل الخطأ مئتا بقرة نصفه المات وتصفها تبعات وصعنى ذلك انها تؤخذ في شهه المصد كلهسام سنات من اجل التفليظ وصحتهم فى ذلك ان الدينة تفلظ فى القتل شهسه المصد ولا تفلظ فى القتل الخطأ فيجب لذلك ان الدينة تفلظ فى القتل البقر كسال المحد ولا تفلظ فى القتل الخطأ فيجب لذلك ان تختلف اسنان البقر كسالة اختلفت اسنان الابل بالنص طبها .

والذى يبدولى ان الامر فى ذلك سهل لا يجب التقيد به لاء قسد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن بكر وعبر اطلاق الواجب فيها مسن (١) غير تقييد بسن معينة . لانها فى المقيقة والواقع لم تكن اصلا وانما هى تقويم وهذا هو ماذهب اليه الشافعي حين جعل الاصل فى الديات الابل وهسسو الراجسسح .

⁽١) غاية المنتهى (٢٨٧:٣) .

 ⁽۲) صنف عبد الرزاق (۲،۸۸۱) عبد الرزاق عن ابن جریج عن عمرو بـــــن شعیب

المبحث الرابع : اختلاف الدية من الفضة

ذكرت سابقا ان الاصل في الدية عند منوبن الخطأب رضى الله عنست. الابل وماعد اها مقوم بها ومن ذلك النقدان اعني الذهب والفضة.

ولذلك فانهما قد يختلفان تبعا لاختلاف اثبان الابل وقد جا • عـــن صررضى الله عنه مايدل على ذلك .

فقد روى عنه رضى الله عنه فيما سبق أنه قوم الأبل باثنى عشر الف درهمم (١) وأنه فرض ذلك على الناس في عهده رضى الله عنه .

- وروى البيبقى وغيره عن عمر رضى الله عنه أنه : وضع الديات فوضع علسى (١٣) المديات وضع علسى الله الديات وضع علسى الفرق مشرة الإف درهم .
- (١٣٢١) وعن محمد بن الحسن عن الشعبى ان عمر رض الله عنه فرض طـــــى (١٣) الذهب الف ديناروطي اهل الورق عشرة آلاف درهم .
- (١٣٣) وروى ابن حزم وغيره عن محمول ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه جعسل الدية ثمانية آلاف درهم .

هذه الروايات دلت على ان الدية من الذهب في مهد عسر بــــن الخطاب رضى الله عنه كانت الف دينار لم تختلف وقد اختلف مقد ارها مــــن الفضة وذلك والله اعلم اما ان يكون من اجل تقويم الابل وواما ان يكون مـــن اجل الصرف اذ لا شك ان الفضة تختلف بحسبكل منهما قاذا كانت تقويمـــا فان الابل قد تفلو وقد ترخص فترتفع في الفلاء وتنخفض في الرخص كذلـــــك

⁽١) انظرهذه الاثار (ص ٣٣٨) من هذه الرسالة .

 ⁽۲) سنن البيهق (۸۰:۸) ء المحلق (۲۰ به ۳۹۲:۹۰۳) ء تفسيستر القرطبي (۲۰:۵) قال محمد حدثنا به كله أبو حنيفة عن الهيئم عسن الشميي عن عن مرء المجتمولا ثار (ص ۲۷۹) .

⁽٣) سنن البيهقي (٨٠:٨) .

⁽٤) المحلى (٣٩٢:١٠) وإه ابن حزم من طريق حماد بن سلمسة عن الحجاج بن ارطأة عن مكحول ٠٠٠

الصرف فى بعض الاحيان يكون الذهب اغلى من الغضة وقى بعض الاحيـــــان يكون ارخص فتزاد الغضة مرة وتنخفض اخرى .

ولذلك نجد الاثار المروية عن عبر مرة تكون فيها الدية من الفقة اثنسا عشر الله و تكون فيها الدية من الفقة اثنسا عشر الله درهم و ذلك اسسا عشر الله درهم و ذلك اسسا بمسب غلاء الابل أو بحسب الصرف ولا بد وذلك يدل طبى أن الففسسسة ليست اصلا في الدية كالابل .

(١٣٤) ما رواه عبد الرزاق عن مصر عن الزعرى قال: كانت الدية طـــــــــــى مهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ماغة بمير علكل بمير اوقية فذلــــك اربمة آلاف درهم علما كان عمر غلت الابل ورخصت الورق فجملهــــــا عمر اوقية ونصفا عثو غلت الابل ورخصت الورق ايضا فجملها عمر اوقيتـــين فذلك شائية آلاف ثم لم تنزل الابل تفلو وترخص الورق حتى جملهــــا اثنى عشر الغا او الف دينار ومن البقر مثنا يقرة ومن الشاء الفا شاه (1)

وطيه فليس هناك تمارضيين الاغار البروية صومر رض الله منه الاان هذا لا يتأتى على رأى من يقول ان الذهب والفضة اصلان لا يجوز فيهما الزيــــاء او النقص كالابل عولذلك كانت الاغار عندهم متمارضة فاخذ كل من الفقهــاء ببعضها ورجعه على بعض الروايات الاخرى والتسرس الادلة ما يؤيد ماذهـــب اليه لا نهم حملوا قضاع رض الله عنه على التأميل لاعلى التقويم وسيأتـــــى

⁽١) مصنف عبد الرزاق (٩٠: ٩٠) عبد الرزاق عن محمر عن الزهرى .

ايضاح ذلك بعد سياق آرائهم وادلتهم .

الارا الفقهية:

ذلك فقه ضربن الخطاب رضى الله عنه في مقدار الدية من الذهـــــب والفضة . اما الفقها " من بمده فقد المتلغوا .

فالحنفية ذهبوا الى ان الدية من الذهب الف دينار ومن الغصيصة عشرة آلاف درهم وانهما اصلان لا يجوز الزيادة فيهما أو النقص منهما .
ونسبوا ذلك الى عمر بن الخطاب رض الله عله .

وذهب المالكية والشافعية في القول القديم للشافعي والحنابلة الــــي ان الدية من الذهب الفدينارومن الفقة اثنا عشر الفدية من الذهب الفدينارومن الفقة اثنا عشر الفدية من الخطاب رضـــي لا يجوز الزيادة فيهما أو النقص منهما ونسبوا ذلك الى عمرين الخطاب رضـــي الله عنه .

الادلـة:

تك من اقوالهم رحمهم الله وكل شهم يحتج لما ذهب اليه بادلـــــــة يراها حجة له .

فالحنفية الذين قالوا ان الدية من الفضة مشرة الأف درهم لا يزاد فيها ولا ينقص منها يحتجون بالمنقول والمعقول . فمن المنقول :

(۱) ما روى عن عبر بن الخطاب رضى الله عنه فيما سبق فانه وضع الديـــــة عشرة آلاف درهم وكان ذلك منه رضى الله عنه بمعضر من الصحابــــــة فكان اجماعا لانه لم ينقل ان احدا من الصحابة خالفه في ذلك ".

المبسوط (٢٦ : ٧٥) ، الهداية (٤ : ١٨) ، تبيين الحقائق (٢ : ١ ٢٧) .

 ⁽٢) بداية المجتهد (٢) (٢) ع الخرشي (١) ع الاقتاع لابي شجاع
 (٢) عاية المنتهي (٢٨٧:٣) عالمة في (٢٨٢:٢) .

 ⁽٣) المبسوط (٣) ٢٦) .

ثم أن عاروى عنه له حكم الرفع ألى النبى صلى ألله طيه وسكم لا نسسمه في التقديرات التي لا مجال للمقل فيها .

ولمل ذلك هو الذى حدى بألم غينان ان يقول عند احتجاج المسامة المنفية : ولنا ماروى عن النبى صلى الله طيه وسلم انه تضى بالديسة في تتيل بمشرة الاف درهم .

حه انه لا يوجد حديث مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من طريــــق عمر لا مسندا ولا مرسلا كما صرح بذلك ابن حجر فى الدراية حيث تعقـــــــب المرغيثان فقال : لم اجده عن عمر الا موقوفا .

فلابد اذن ان العرفينان رحمه الله بنى ماروى عن عمر ما حكسسسه الرفع على القاعدة المشهورة عند الحنفية وعى ان كل ماكان طريقه السماع مسن الموقوقات كالمقدرات له حكم الرفع الى النبى صلى الله عليه وسلم .

اما من قال أن الدية من الفضة اثنا عشر الف درهم فأنه يحتج بالمنقول والمعقول أيضًا . فمن المنقول إ

- (۱) مارواه ابوداود وغيره عن ابن عباس ان الثبي صلى الله عليه وسلم ودى (۱) رجلا قتل في عهد رسول الله صلى الله طيه وسلم باثني عشر الف درهم.

 (٢) وطاروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فيما سبق فائه جمل الديـــة من الغضة اثنى عشر الف درهم .

فان الحديثين قد دلا على أن الدية من الفضة اثنا عشر الف درهم .

(٣) اما من حيث المعقول نقالوا ان الدينار معدرل به اثنا عشر درهمـــا بدليل ان يد السارق تقطع في ربع دينار او ثلاثة دراهم فان ذلــــك يدل طي ان الدينار اثنا عشر درهما .

ومن ناحية اغرى فان عبر رضى الله عنه حينها ضرب الجزية على اهسل الله مة جمل على الفني اربعة دنائير او شائية واربعين درهسا وعلسسي المتوسط دينارين او اربعة وعشرين درهما أوطلى الفقير دينارا او اثنى عشسر درهما ، فدل ذلك على ان صرف الدينار عند الصحابة اثنى عشر درهما .

وعليه فأن الدية من الذهب الف دينار ومن الورق اثنا عشر الف درهم . وهو ما نقول به فيجب المصير اليه .

المناقشة والترجيح:

تلك على الادلة التي احتج بها كل فريق من الفريقين المتنازعين فسى المسألة وعند النظر في ادلتهم نجد انها لا تخلو من المناقشة .

فالذين قالوا: ان الدية من الفضة عشرة آلإف درهم احتجوا بالروايسة المأثورة عن صر رضى الله عنه وباجماع الصحابة طبى ذلك الا ان هذا لــــــــم يسلم لهم فالرواية عنن عمر منقطعة .

يقول ابن حزم: الرواية عن عمر في ذلك منقطعة ومن طريق فيها ابسن (١) ابي ليلي وهو سي الحفظ .

ويقول ابن المنذر : كل ماروى عن عمر في ذلك لا يصح لانه مرسل .

⁽١) المحلق (١٠) ٣٩٧) .

⁽٢) المفنى (٨:١٥) ، تفسير القرطبي (٥:١٦) .

ويقول البيهقى : مانرويه عن عمر ـ اى من كون الدية اثنى عشر الــــف درهم متصل لانه عن عمروبن شعيب عن ابيه عن جده ، اى ومايرويه الحنفيـــة (١) منقطـــع .

ولا شك أن المتصل أرجح من المنقطع .

ثم أن الشافعي رحمه الله رجح رواية صووين شعيب عن عبر التي ورد فيها أن الدية من الغضة اثنا عشر الف درهم بكون اكثر الرواة رووه عسسين عبر كذلك ، يقول رحمه الله : روى ذلك علاق ومكول وعبروين شعيب وعسد دس الحجازيين طم أطم احدا بالحجاز غالفهم فيه .

هذا ماقيل في أحتجاج الجنفية بأثر مرواما الاجماع الذي ادعــــوه فانه لا يستقم لهم ءلان عمر روى عله انه تضي بالدية باثني عشر الف درهــــم وقد قبل ان ذلك أجماع ايضا ء وزوى عنه رضى الله عنه أن الدية من النضــــة تكون شائية آلاف درهم ، اذن دعوى الاجماع غير ثابتة .

وكون الدينار معدولا به عشرة دراهم رده أبن حزم وقال ؛ ان ابــــن ابى ليلى والشافعى وغيرهما لا يرون ضم الذهب الى النفشة فى الزكاة مشــــمان ابا حنيفة لا يرى جمع الذهب الى الفشة الا بالقيمة بالنظ ما بلغت اى سـواء (٣)

⁽١) سنن البيهقي (٨٠٠٨) .

⁽٢) سنن البيهقى (٨٠:٨) .

⁽٣٩٧:١٠) المحلق (٣٩٧:١٠) .

⁽٤) سنن البيهقي (٨٠:٨) .

قال محبد بن الحسن : صدق اهل المدينة حين قالوا : صرف السف دينار اثنا عشر ألف درهم ولكن انبا كان ذلك كذلك في مهد عبر حين كسان وزن عشرة دراهم ستة مثاقيل ، فناقشه الشافمي رحمه الله في ذلك قاعلا لسه افتقل ان الدية اثنا عشر ألف درهم لأن وزن عشرة دراهم ستة مثاقيل ؟ فقال لا قال له : من ابين زعمت انك عن عبر قبلتها وان عبر قضي بشي و لا تقضى به . هذا علام ميلاد مناحدة الحين الدر حدد قبل أم وذا علام ميلاد مناحدة الحين الدر حدد قبل أم وذا علام ميلاد

هذا من ناحیة ومن ناحیة اخری نان این حزم یقول به هذا تلام به لان غیرهم یری آن الدینار معدول بعشرة دراهم لا باثنی عشر درهم ولا دلیل علی می کل ذلك .

هذا ما قبل في المناقشة والذي يبدولى ان معروض الله عنه قضي بالدية من الفضة بمشرة آلاف درهم وباثني عشر الف درهم وبشانييسية آلاف درهم لاعلى اساسان ذلك مقدرا معددا لا يجوز ان يزاد فيه اويقش منسه وانما على اعتبار التقويم والمعادلة كما سبق بيانه وليس ذلك تأصيلا كما فه من بمض الفقها * الذين سبق ذكرهم فقد روى عنه رضى الله عنه انه قضى بالديسة من الفضة ثمانية آلاف درهم ووشرة الف عثم روى عنه أنه قضى بذلك وذلك انما كيان درهم وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قضى بذلك وذلك انما كيان تقويما لا تأصيلا كما سبق بيانه ، فلا تعارض اذن بين الا ثار المروية عنه فيسس ذلك وفيكون الراجح ان شا * الله ان الدية من الفضة تكون تقويما للابل بالفسة ناهئي وهو الذي تفي به عبر ،

⁽١) سنن البيهقي (٨٠:٨) ٠

الميحث الخامس: احتلاف الدية باختلاف الزمان والمكان

وكما أن الدية تختلف في اسنان الابل لا خطاف أنواع القتل ، وتختلف في الغضة لا ختلاف إثمان والمكان عند عمر بسن الغضة لا ختلاف إثمان والمكان عند عمر بسن الخطاب رض الله عنه أذ الجناية في الشهر الحرام أو في البلد الحرام غيرهسا في سائر الازمان والاماكن .

- (٣٥) فقد روى عبد الرزاق والبيهق وغيرهما ان عمر بن الخطاب رضى اللسمة عنه قضى فيين قل في الشهر الحرام او في الحرم او وهو محرم بالديسسة وثلث الديد . (١) وثلث الديد .
- (٣٦١) وروى الشافمي رحمه الله ان رجلا اوطأ امرأة بمكة فقتلها فقضي فيهـــا عمر بشانية آلاف درهم دية وثلث .

هذه الاتار دلت على ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يفلظ الديدة بالقتل في الشهر العرام وبالقتل في البلد العرام وانه كان يفلط الديـــــة في القتل الواحد لمدة اسباب حتى بلغت دية القتيل عشرين الفا .

⁽۱) مصنف عبد الرزاق ($\{p, \gamma, \gamma\}$) عسنن البيجة $\{\gamma, \gamma, \gamma\}$ عنيل الاوطـــار ($\{\gamma, \gamma, \gamma\}$) عسند عبر لا بن کثیر ($\{\gamma, \gamma, \gamma\}$)

سنده في المصنف:عبدالرزاق عن معمر عن ليث عن مجاهد وعن معمر عن ن الشميع، عن مجاهد .

وفى سنن البيهقى رواه عكرمة عن عمر وقال ابن كثير بعد ان ساق مسنده منقطم .

 ⁽۲) نیل الا وطار (۲:۸۵:۷) برواه الشافمی والبیچقی من عمر مسسن طریق ابن ابی نجیح عن ابیه .

⁽٣) سنن البيبقى (٢: ٧٢) ، تلفيص الحبير (٢٣: ٢) . قال ابن حجر نيه انقطاع .

نفى الاثر الاول مايدل على ان التفليظ يكون في الابل وغيرها مسسن بقية الاجناس سواء اكان القاتل من اهل القرى ام من اهل العمد ،اى سواء من اهل الابل ام من اهل الذهب والفضة .

فان قبل قد ورد عن عمر رض الله عنه مايدل على ان الدية لا تفليط على اهل القراء .

(٣٨) فقد روى الخصاص ان ابراهيم روى عن الاسود : ان رجلا اصيب عند البيت فسأل عمر عليا فقال له على : ديته في بيت المال (١)

قال الجصاص بعد ان ذكره : فلم يرطي فيه أكثر من الدية ولم يخالفــه (١) عمر رضى الله عنه .

(۳۹) وروى عبد الرزاق عن عمرو بن شميب تأل : قال عمر :ليس على اهـــل (۲) القرى زيادة في تفليط عقل لا في الشهر البعرام ولا في الحرم .

فالاثر الاول دل على ان من قتل في الحرم ليس له الا الدية المعهسودة من غير زيادة ولا تقص لا نه لو كان التفليظ واجبا لما واقت عمر رضى الله عسسسه عليا على قوله ديته في بيت المال عبل كان يقول له دية وثلث في بيت المسال من اجل التفليظ .

والاثر الثانى دل على ان اهل القرى ليس طيم تفليظ مطلقا اى سواء اكان القتل شبه عدد ام فى الحرم ام فى الشهر الحرام ومقتضى ذلك يــــدل على ان تفليظ الدية انما يكون على غير اهل القرى اعنى غير اهل الذهـــب

⁽١) احكام القرآن للجصاص (٢٣٦٠) .

⁽٢) احكام القرآن للجصاص (٢٣٦:١) .

⁽٣) صنف عبد الرزاق (٩٠١: ٣٠١) عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شميب المحلى (١٠:٠٠) .

والجواب عن ذلك ان هذه الاثار لا تقوى طبى معارضة الاثمار المستى دلت على ان عمر رضى اللهفته كان يوجب التغليظ وذلك من وجبه .

اولا : ان الاثر الذى ذكره الجصاص رحمه الله يدخله الاحتسسال وعند الاحتمال يسقط الاستدلال اذ من المحتمل ان معنى قول طبى رضى الله عنه : ديته في بيت المال الدية المفلظة لانها ديته ولم يأت في الاثر ماينفسي ذلك .

وثانيا : ان هذا الاثر حادثة عين لا صولها فلمل ذلك كان لسبعب خاص وهو أن الدية وجبت في بيت المأل لمدم معرفة الجاني وبيت المأللا يجب فيه التخليظ لانه يقوم بالتمويضة الما لو وجبت الدية طي الجاني او عاقلت...... فان الدية تغلظ كا دلت عليه الافار السابقة عوصمه على هذا المعنى في...... وجم بين الافار فلا يكون هناك تعارض فالمير اليه أولى .

عالماً: ان الاثر الذي ذكره عبد الرزاق بدخله آلا متمال ايف وهو ان أمل القري وهم اهل الذهب والورق لا تفليط طيهم بالنسبة لا نسواع القتل فلا يفلط عليهم الذهبوالورق كما تفلط الإيل في استانه وسيسالان الذهب والفقة قيمة الايل سواء اكانت مفلطة أو غير مفلطة او او مسسل الذهب والفقة في عهده رض الله عه كان تفليطا لندرتهما وقد ورد عسسن عمر رض الله عنه ما يدل على ان الذهب والفقة آنا وجها فهما تفليط .

- (١٤٠) فقد روى عبد الرزاق ان عبر قال ؛ ليس طي اهل القرى تفليــــظ لان (١) الذهب طبيم والذهب تفليظ .
- (١٤١) وروى ابن حزم ان عمر قال: ٠٠٠ وليس طبى اهل القرى زيادة فــــــى تفليظ عقل ولا في الشهر الحرام ولا في الحرمة ع (أو الحرم) ولا طـــــــى اهل القرى فيه تفليظ لا يزاد فيه على اثنى عشر الف درهم . . . (١)

⁽۱) مصنف عبد الرزاق (۲۹۷:۹) عبد الرزاق عن ابن جربج عن عمرو بـــــن شعیب وعن عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عکرمة .

⁽٢) المعلى (١٠:١٠) .

فقد بين عبر رض الله عنه في الاثرين انه لم يفلظ عليهم لان الذهـــب والفضة اذا وجبا كان ذلك تفليظا .

اذن هذه الاغار لا تمارض الاغار التي أوجبت التفليط واذا امكيين

ثم على فرض أن الجمع غير مكن فأن الاثار التى اثبتت التفليظ بالقتـــل في الشهر الحرام او الحرم ارجح سندا لانها رويت من عدة طرق يشهد بعضها لبعض بخلاف الروايات الاخرى وماكان كذلك فهو ارجح .

ثم أن المعنى يؤيد الاثار التي اثبتت التفليظ ذلك لانها تثبت حكسا والاثار التي ذكرها عبد الرزاق والجصاص رحمهما الله تنفيه والمثبت مقدم طسى النافي كما تقرر ذلك في الاصول .

وساً يدل على نسبة تفليظ الدية بالقتل في الشهر الحرام او الحسرم الى صررضي الله عنه ان كثيرا من الفقها في يسب ذلك اليه بصيفة الجزم . يقول الصنماني : ثبت فن عبر أنه غلظ في القتل في الحرم .

اذن مذهب عمر رضى الله عنه هو ان الدية تغلظ في القتل في الحسيرم وفي الشهر الحرام وانها تغلظ بعدة اسباب من اسباب التغليظ، ومقسدار التغليظ ثلث الدية سوا * اكانت الدية ابلا ام غيرها من بقية الاحناس.

رأى الفقها :

فالامامان ابو حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى ذهبا الى ان التغليسظ لا يكون واجبا بالقتل في الشهر الحرام او الحرم لا بالمدد ولا يفيره ، اعسني انه لا يكون في اسنان الابل كما كان في القتل شبه العمد فيما سبق . فلا فسرق

⁽١) سبل السلام (٢٤٨:٣) .

فالامام الشافعي رحمه الله يرى ان التغليظ لا يكون الا مرة واحسست ة ولا يكون الا في أسنان الابل خاصة فأذا كانت من غيرها أخذت قيمة الابسسل المغلطسة .

ومقتضى ذلك أن الدية عنده أذا غلظت لا تخلط بالمدد وأنما يكسون التخليظ في أسنان الابل خاصة عثم أنها لاتتمدد بتمدد الاسباب.

اما الامام احمد رحمه الله نقد ذهب الى متابحة عبر بن الخطاب رضى الله عنه فى ذلك نهويرى ان التفليظ يكون بالمدد فيزاد فى الدية تلتهــــا ويرى ان التفليظ يتعدد بتعدد اسبابه وذلك كأن يقع القتل فى البلد الحرام وفى الشهر الحرام وهو شبهعد فان الدية من الايل تؤخذ مفلظة فى اسنانهـــا بزياد تطبى الدية .

الادلــة:

تَكُ هى اقوال الفقها ً رحمهم الله وكل منهم يحتج لما ذهب اليه بمــــا يراه دليلا .

فين قال ؛ أن الدية لا تتفلظ بالقتل في الشهر الحرام والبلد الحرام

- (۱) الهداية (۲۲۲۶) و احكام القرآن للجصاص (۲۲۲۳) و هاشية السن عابدين (۲۰۰۱ه) و المنتقى (۲۲۰۷) وبداية المجتهد (۲۸۲۶) شرح الزرقاني (۲۰۰۶ و ۱۹۲۰)

يحتج بظاهر الكتاب والسنة وبالمعقول . فمن الكتاب :

(١) ظاهر قول الله تمالي" ومن قتل مؤسنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة وديـــة مسلمة الى اهله".

فان الله عزوجل ذكر الدية في محكم كتابه والظاهر من ذلك الاطلاق انها الدية المعهودة المتعارف عليها التي بيئتها السنة وهي مائة من الابسل او قيمتها من بقية الاجناس سوا اكان المقتول قد قتل في الحرم او في غيرهما وقل فرق بين دية مقتول وهتول ولسو كسان هناك فرق لذكره الله عزوجل .

(٢) واحتجوا لذلك ايضا بظاهر السنة فان النبى صلى الله طبه وسلم قسال في حد يت سروبن حزم سابق الذكر : وفي النفس مائة من الابل . وقال في حديث آخر : فاهله بين خيرتين ـاى المقتول ـان احبــــوا وقال في حديث آخر : فاهله بين خيرتين ـاى المقتول ـان احبـــوا قتلوا وان احبوا اخذوا الدية .

فان النبى صلى الله عليه وسلم ذكر دية من قتل من المسلمين وظاهـــر ذلك يشمل ما اذا كان قد قتل فى الحل اوالحرم او الشهر الحرام ولو كـــان هناك فرقلينه النبى صلى الله عليه وسلم اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقـــــت الحاجة وبخاصة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : من قتل له قتيل فاهلـــه بين خيرتين أن اهبوا قتلوا وأن احبوا اخذوا المقل ءاو الدية في سيــــاق قصة خزاعة حينا قتلوا رجلا بمكة فلم يوجب عليهم النبى صلى الله عليه وسلـــــا لا الدية المعهودة مع أن القتل كان في الحوم .

⁽١) النساء : ٩٢ .

⁽٢) انظر تخريجه في (ص ٣٣٥) من هذه الرسالة .

⁽٣) فتح الباري (٢٠٥:١٢) وانظر (ص ١٣٤) من هذه الرسالة .

ان الدية تفلظ في الشهر العرام اربعة آلاف تتكون ستة عشر الف درهم فالفي عمر رحمه الله ذلك يقول الفقها وأثبتها اثنى عشر الف درهـــم في الشهرالحرام والبلد الحرام وغيرهما ()

(3) ومن حيث المعقول: فإن الكفارة في الحرم مثل الكفارة في غير المسحرم لا فرق بينهما وإن كان ذلك كله حقا لله عز وجل فوجب إن تكون الديسة كذلك أذ الدية حق الادمي ولا تعلق لها بالحرم ولا بالشهر الحرام . . لان حرمة الحرم والشهر الحرام أنما هي حق الله عز وجل ظو كسان لحرمة الحرم والاشهر الحرم تأثير في الزام الغرم لكان تأثيره فيسيى الكفارة اللي هي حق الله عز وجل الحلى .

هذه ادلة من لم يوجب التفليظ بالقتل في الحرم او الشهر الحرام.

اما من اوجب ذلك نانه يحتج بالاثار العروية عن الصحابة رضى اللــــه

(١) كما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه في الاثار السابقة .

(٢) مارواه عبد الرزاق وغيره عن ابن ابن نجيح عن ابيه قال ؛ اوطأ رجـــل امرأة فرسا في الموسم فكسر ضلعا من اضلاعها فعاتت فقضى عثمان فيهــا بشانية آلاف درهم لانها كانت في الحرم فجملها الدية وظت الديد (٢)

⁽١) المضنى (٢٩٠٨) ، كشاف القناع (٢٩٠٨) .

⁽٢) احكام القرآن (٢٣٦:٢) .

 ⁽٣) صنف عبد الرزاق (٢٩٨:٩) عسنن البيهتي (٢١:٨) في الصنف عن معمر عن ابن ابي نجيح عن ابيه ،وفي البيهقي عن سعيد بن منصور عن ابن عيينة .

 ⁽٤) انظر تخريجه فيما سبق (ص) من هذه الرسالة، وانظر المفسئى
 (٣٦٥:٨) ٠

(٤) وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرنى ابن طاووس عن ابيـــه انه كان يقول عن النبى صلى الله عليه وسلم: في الشهر الحرام وفــــى الجار تفليط ()

هذه الاتار المرويةين الصحابة قد دلت على ان التغليظ يكون بالقتسل في الحرم والقتل في الشهر الحرام وهذا ما لا مجال للمقل فيه فله حكسيم الرمع الى النبي صلى الله عليه وسلم . وقد دل الحديث الذي رواه عبسيد الرزاق على ان القتل في الشهرالحرام موجب للتغليظ لكن ماهسى صفسيسة التغليظ التي يجب أن يصاراليها .

لمل الشافعي رحمه الله اغذ بمثلق الإثار الدالة على التفليل فتوله صلى الله عليه وسلم : في الشهر الحرام تغليظ وقد قال بمثل ذلك كثير من التابعين كتا ووسوطا والزهرى عبل جا من طاووسانه قلم شير من التابعين كتا ووسوطا والزهرى عبل جا من طاووسانه قلم تغليظ في اسنان الابل ولا يزاد في الدية شي أن العمد او الصد الخطاط يعتبع به الشافعي في قوله : وتغليظ الدية في العمد او العمد الخطاط لا يختلف واذا اصاب ذا رحم محرم في الشهر الحرام او البلد الحرام وهسي مكة دون البلدان لم يزد في التغليظ على طوحت قليل التغليظ وكثيره سوا ثم ان الشافعي رحمه الله اخذ بما ورد عن رسول الله على الله عليه وسلم في صفة التغليظ ففطط الدية في القتل في الشهر الحرام وفي الحرم كسات في صفة التغليظ فلط الدية في القتل في الشهر الحرام وفي الحرم كسات تغليظ في شه العمد والعمد كما ورد ته السنة .

وهجته في عدم تكرار التغليظ القياس ذلك ان الضمان اذا اجتمع فيسه سببان تداخلا كمن صاد صيدا وهو محرم في البلد الحرام فانه لا يجب عليسه الا كتارة واحدة كذلك عنا في الدية اذا اجتمع سببان فانه لا يجب الا تخليظ الماد.

⁽١) مصنف عبد الرزاق (٩: ٢٩٩٠) .

⁽٢) مفنى المحتاج (٤:٤٥) .

⁽٣) مصنف عبد الرزاق (٣٠١،٢٩٩: ٩) .

⁽٤) الام(١:١٩١) ٠

وحجة لحنابلة الذين يزيدون في المدد او المقدار في الدية ويكررونها يتكرر الاسباب يحتجون بما روى عن عمر بن الخطاب وعشان بن عفان وابسسن عباس فانه ورد عنهم أنهم زادوا في الدية قدر الثلث وكرروا الزيادة بتكسسرر اسبابها فيجب المحيز الى ذلك الان الزيادة في المقادير وتكريرها لا مجسال للمقل فيها فلها حكم الرفع إلى التي صلى الله طبه وسلم .

المناقشة والترجيح:

تك هى ادلة الفقها * التى احتجوا بها وعند مناقشتها أنجدان ادلية المنفية والمالكية على عدم وجوب التفليظ مللقا أى فى الشهر الحرام والحسرم يدخلها الاحتمال فلا يكون فيها حجة ذلك أن الله سبحائه وتمالى ذكر الديسة المعهودة التى لا تضليظ فيها وذلك لا يستلزم عدم التفليظ لا سباب :

- (۱) منها ان الصحابة رضى الله عنهم قرأوا الاية وفهموا معناها ولم يبتمهم ذلك من الزيادة على الدية الممهودة فؤادوا في القتل في المسلمرم والشهر الموام غثث الدية وذلك لا يجوز منهم الا لدليل اذ ان المقدرات لا يجوز القول فيها بالرأى وحاشاهم ان يخالفوا القرآن _
- (٢) كذلك ماجاً في السنة لا يدل على عدم جواز التخليظ لان الصحابــــة لوفهموا ذلك لما خالفوا سنة نبيهم صلى الله طيه وسلم .

اذن الدليل الراجح مع من قال بجواز التغليظ بالمدد أو بالمقدد أر المعدد في الذهب والفضة ، وغيرهما .

اما ما يحتج به الشائمي رحمه الله فان غاية مافيه ان التفليط يكون فسى القتل في الشهر الحرام والبلد الحرام وليس فيه ما يدل طبى عدم الزيادة فسادا جاف الاغار الاخرى التي دلت على تحديد قدر معين وجب الاخذ بها .

المحث السادس: أختلاف الدية بأختلاف حال المقتول

ذكرت فيما سبق ان الدية عند عمر رضى الله عنه تختلف فى اسنان الابل من حيث انواع القتل وتختلف فى المقدار من حيث الزمان والمكان ، وسأذكر هنا انها تختلف عنده ايضا لا ختلاف صفة المقتول ، فليست دية الحر المسلم فسير المحرم مثل دية الذى يقتل حال احرامه ، ولا كدية العبد المملوك ، او المسرأة او الجنين الذى سقط من بطن امه ميتا ، ولا كدية الكافر المماهد الى غير اجسل اذا قتل خطأ ، او المجوس ، وبيان ذلك عنه رضى الله منه فيما يلى .

(١) دية المقتول من ذوى الارحام .

اتضح ما سبق ان دية الحرالسلم عند صررض الله عنه مأثة مسسن الابل واوقيسها من الذهب او الفضة واو ما يماد لها من بقية الاجناس السستى مر ذكرها وواتضح ايضا انها تفلظ في اسنان الابل اذا كان القتل شبسسه عد و وتفلظ بالزيادة اذا وقع القتل في الحرم او الشهر الحرام فيزاد فيهسسا طث الدية المصهودة .

فهل تفلظ اذا كان المقتول ذا رحم محرم من القاتل ؟

ظاهر ما اثر من ممر رضى الله عنه يدل على ان الدية لا تفلظ بقتـــــــل ذى الرحم المحرم لا في إسنان الايل ولا يزيادة الثلاثيث .

فقد سبق ذكر قصة قتادة المدلجى حين قتل اينه وكان قتله اياه شبسه مسد . فان صررض الله عنه غلظ عليه الدية مرة واحدة في اسنان الابسلل وذلك لان القتل وقع شبه عمد عفلو كان قتل ذي الرحم المحرم موجبا للتفليسظ أبالزيادة لفلظ عليه مرة اخرى فلما لم يفعل دل ذلك على ان قتل ذي الرحسم

المحرم غير موجب للتغليظ عنده رضى الله عنه .

لكن الباجي رحمه الله بعد ان ذكر قصة المدلجي قال أن عبر قال أسراقة ابن مالك "اعدد لي طلي ما قديد ماقة وعشرين من الابل" . . ، ثم علق علي ذلك بقوله : يحتمل ان عبر اراد ان يفلظ الدية بالمدد في أغضف من موروسه المدلجي الذي قتل ابنه ماقة وعشرين من الابل لانه قتل ابنه وهو من دوروسه المحرم ثم ظهر اليه ان التفليظ بالمدد في الابل وفي الدنانير غير ساعين فاعلى فيها مائة من الابل!

وماقاله الباجي رحمه الله فيه نظر .

لانة أن أراد أن عرلم يزد في المقدار في قتل ذي الرحم المحسسرم فضعيح وسلم يدل له ظاهر أثر المدلجي هذا .

وان أراد أن عمر لم يزد في مقدار الدية تتليظا مطلقاً كما يدل لسنه سياق كلامة لا في قتل ذى الرحم المحرم ولا القتل في الشهر الحرام والبلسست الحرام فضير مسلم أذ قد سبق من الاثار مايدل طي أن عمر رضي الله عنسه فلظ الدية بالزيادة في مقدار الدية بالقتل في الشهر الحرام وفي الحرم فلاوجهة لصحة نفي ذلك مطلقاً.

ويمثل هذا الجواب يجاب ابن المنذر رحمة الله عين قال: "ولي و بنات ماروى عن الصحابة في هذا - اى في التغليظ بالمدد - ولو صح فقول عر - اى في قصة المدلجي - يخالفه وقوله اولى من قول من خالفه وهو المسلح في الرواية مع موافقة الكتاب والسنة والقياس ، فإن المرابع الذي المتسبح به ابن المنذر على عدم التغليظ بالزيادة مطلقا لا يدل لذلك لا سيما وقول عرد من الاثار عنه ما يدل على انه غلظ بالزيادة في القتل في الحرم ونظائره .

نعم يدل اثر المدلجي على ان قتل ذي الرحم المحرم لا يوجب تفليسط الدية مطلقا اي سوام في اسنان الابل او بالزيادة في مقدارها ، وهذا هـــــو مذهبه رضي اللهنه من خلال ما اثر عنه .

 ⁽۱) المنتقى للباجي (۱۰۲:۲) .
 (۲) المفنى لابن قدامة (۲:۵۲۰) .

رأى الفقهاء:

ندهب جمهور الحنفية والمالكية والحنابلة الى أن الدية لا تفلظ بقتسل (١) دى الرحم المحرم مطلقا لا في اسنان الإبل ولا بالزيادة في المدد .

ودهب الامام الشائمي رحمه الله واحمد في احدى الروايتين عنسسه وابو بكر من الحنابلة إلى أن الدية تخليظ بقتل ذي الرحم المحرم وهسسنة قبل الامام مالك أذا كان المقتول أيا أو أما أو جدا أولا يجب تغليظه عنسسده بقتل غيرهم من ذوى الارحام المحارم . ألا أن التخليظ عند الامام الشافمسي والامام مالك لا يكون بالزيادة وأنما يكون في استان الابل نقط (٢)

الادلـة:

تك هى اقوال الفقها * رحمهم الله وكل منهم يحتج لما دهب اليــــه بما يراه دليلا له .

فالذين قالوا : أن الدية لا تخلط يقتل ذى الرحم المحرم يحتجـــون بعمومات القرآن والسنة ، والقياس ، كما ذكر ذلك ابن المنذر آنفا ، فمن القرآن : قوله تمالى " ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ، ودية مسلمة الــــى اهله .

فان الله عز وجل اوجب في قتل المسلم دية مسلمة الى اهله ، ولم يفرق

⁽۱) الهداية (۱۲۷۶) ، احكام القرآن للجماص (۲۳۲۰) ، بدايـــــة المجتهد (۲:۸۱۶) ، المنتقى للهاجي (۲:۲۰) .

⁽۲) کشاف التناع(۲۸:۲۸ ۱۹۶۲) ، المضنی (۲۸:۸۲) ، شرح منتهــــــی الارادات(۳۰۸:۳) ، الانصاف(۲۰:۱۰) ،

⁽٣) مفنى المحتاج (٤:٥٥) ، الام (٢:١٩) ، المهذب (٢)

⁽٤) انظر الاية (ص) من هذه الرسالة ٠

بين مقتول ومقتول عولو كان هناك فرق لبينه عبل ان الإية تدل بطلقهـــــــــا على ان دية من قتل في الحرم وغيره لا تغتلف سواءً كان ذا رحم محرم اله لا .
ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم : في النفس المؤسنة مائة من الابل .
فان عموم قوله صلى الله عليه وسلم في النفس مائة من الابل يدل على انسه لا فرق بين من قتل في الحرم أو الشهر الحرام أو في غيرهما سواء اكان ذا رحم

ويدل لهم ايضا قضا عمر فى قصة المدلجى الذى قتل ابنه فان مسسر رضى الله عنه لم يفلظ عليه الدية لا بالزيادة ولا يخيرها ولو كان قتل ذى الرحسم المحرم موجبا للتفليظ لفلظ فيه الدية كما غلظم ا بالقتل فى الحرم والشمسسر الحسرام .

ام لا .

ومن حيث المعنى نان احد موجبى القتل الخدلاً الكفارة وهى لا تفلسط بقتل ذك الرحم المعرم اوغيره بالاجماع ومقتض ذلك أن الدية لا تفلظ ايضا قياسا طيها مولان الدية ليست حقا للمعز وجل فلا تحلق لها بالحرم ولا بالشهر الحسام الحرام ولا بقتل ذى الرحم المحرم أذ لو كان لحرمة البيت او الشهر الحسام او الرحم المحرم تأثير في التفليظ لكان تأثيره في الكفارة التي هي حق اللسه الحرى .

وحجة الامام الشافعي ومن قال بقوله في وجوب التفليظ بقتل ذى الرحم المحرم ما اثر من الصحابة في التفليظ في الشهر الحرام وغيره ، ولما اختلف و في صفة التفليظ فمنهم من رأى التفليظ بالزيادة ومنهم من رأى التفليظ في اسنان الابل خاصة رجح الشافعي رحمه الله التفليظ في الاسنيسان لان الشرع شهد بذلك كما في دية القتل العمد والقتل شهه العمد في الناريادة .

⁽١) انظر الحديث (ص ٣٢٥) من هذه الرسالة .

المناقشة والترجيح

تك هى الادلة التى احتج بها الفقاها وممهم الله وعند النظر فيها بجد ان الشافعى رحمه الله يعتج في تخليظ الدية بقتل ذى الرحم المحسرم بما اثر عن الصحابة والصحابة لم يؤثر عنهم فيما اطلمت عليه انهم غلظـــــــوالدية بقتل ذى الرحم المحرم .

نم أفر ذلك عن بمضالتا بمين فقد أثر من طأه أنه قال : بلفنيسا أن في ذي رحم تفليظ قال له أبن جريج فابن ممة قال : نمم في كل ذي رحم تفليظ (١) تفليظ . ولم يمين طاء من بلفه فلمله بلفه من بمضالتا بمين ايضسسا فيكون ذلك مذهبا لهم ومذهب التابعي ليس بحجة يحتج به .

ثم ان التغليظ في الخطأ بعيد عن اصول الشرع فلا يجب الخروج عسن ذلك الا بنص صحيح ورد عن الرسول صلى الله طبه وسلم أو عن صحابته كسسا ورد في التغليظ في القتل في الشهر الحرام عاوفي الحرم عولا يصح ان يقاس السسرحم المحرم على من قتل في الشهر الحرام أو الحرم للفارق الكبر او لصدم المجامع بينهما . فان قيل ان القياس يوجب الالحاق بجامع الحرمة الزائسسدة في كل من الحرم ونظاعره وذي الرحم المحرم .

قيل أن الحرمة وحدها لا توجب التغليظ فلو لم يرد عن الصحابة انهسم فلظوا في القتل في الحرم وفي الشهر الحرام لما وجب التغليظ في قتـــــل احد فلما جاء عنهم انهم فلظوا في الشهر الحرام وفي الحرم وجب الاخذ بما اثر عنهم ومالم يرد فيه عنهم شيء كتل ذي الرحم السحرم وجب الا تغلظ فيــه الدية بناء على الاصل وهو أن الخطأ لا يوجب التغليظ وأن كان المقتــــول من ذوى الارحام وهذا ما تضى بعصر رضي الله فله وذهب اليه الجمهور وهـــو الراجح في نظري لقوة مأخذه ، فأنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلــــم الراجح في نظري لقوة مأخذه ، فأنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلــــم اوجب التغليظ في قتل ذي الرحم المحرم عولم يثبت كذلك عن صحابته .

⁽١) مصنف عبد الرزاق (٢٩٩٠) .

(٢) دية المقتول حال احرامه .

تبينا في المسألة السابقة من خلال المأثور عن صررضي الله عنه ان الدية لا تخلط بقتل ذي الرحم المحرم لماما اذا كان المقتول محرما فان الدية عسسسد عمر رضي الله عنه تخلط بزيادة الثلث على الدية المحمودة .

(٢)) فقد روى البيهتى وغيره ان عربن الخطاب رضى اللمعنه قضى فيمـــن (١) در (١) وتلك الدية . وثلث الدية .

قاته رضى الله عنه قد قضى ان قتل المحرم موجب تفليظ الدية بزيـــادة الثلث على الدية الممهودة وهذا ما له حكم الرفع الى النبى صلى الله عليـــه وسلم لانه في المقدرات التي لا مجال للمقل فيها .

رأى الفقهاء

ِ ذلك فقه عبر رضى الله عنه في تغليظ الدية بقتل المحرم ، اما الفقيــــا م من بمده فقد اختلفوا في ذلك .

فالحنفية والشافعى فى قول ذهبوا الى ان الدية لا تفلظ بقتل المحرم،
وذهب جمهور المالكية والحنابلة والشافعى فى قول الى ان الديــــــة
تفلظ بقتل المحرم، الا انهم اختلفوا فى صفة التفليظ كما مر ، فالمالكيــــة
والشافعية ذهبواالى ان التفليظ لا يكون بالزيادة وانما يكون فى اسنان الابــل
خاصة ولا يكون الا بسبب واحد .

⁽۱) صنف عبدالرزاق (۲۰۱۱) دنیل الاوطار(۱۸۲۸) . سنده فی الصنف عبدالرزاق عن معمر عن لیث عن مجاهد ان عربیسن الخطاب

⁽٢) الهداية(٢:٢٧)) واهكام القرآن للجماص (٢٣٦: ٢٣٦) والمستدب (٢٣٠) والم

⁽٣) العفني (٤:٨) ، المهذب (٣٠:٢) ، الأم (٣:٩٩) ، الانصاف (٣:١٠٥) ، المنتقى للهاجي (٢٠:٠٠) ،

ودُ هب الحنابلة الى متابِمة عبر رضى الله عنه فقالوا: ان الدية تفلـــطُ في قتل المحرم بزيادة الثلث :

الادلــة:

تك هن اقوالهم رحمهم الله وكل شهم يحتج لما ذهب اليه بادلـــــــة يراها دليلا له .

فالذين قالوا ان الدية لا تفلظ بقتل المحرم بحتجون بممومات القــرآن والسنة التي مر ذكرها سابقا فان الله عز وجل ذكر الدية والرسول صلى اللـــه عليه وسلم بين مقدارها والظاهر انها دية كل قتيل سوا قتل في الحــــرم او غير ذلك فلو كان قتل المحرموجها للتفليظ لبينه النبي صلـــن الله عليه وسلم اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وماروى عن الصحابــــة في التفليظ ليس بنابت كما قال ذلك ابن المنذر".

ومن قال ان الدية تفلظ بقتل المحرم يحتج بالمأثور من الصحابية كا روى من صربن الخطاب رضى الله عنه هنا وروى مثل ذلك من ابنه عبدالله ومن غيره من الصحابة ولم يظهر لهم مخالف فى ذلك فهو اجماع وما يؤكد صحة ذلك عنهم ان كثيرا من التابعين قد قال بالتفليظ كالزهرى وغيره والعسد في يبدولي ان من قال بتفليظ الدية بقتل المحرم اسحد حظا بالدليسل الراجح لان ماروى عن المحابة ثابت بقاية مافيه انه مرسل موالا رسال غير قادح عند الفقها و وبخاصة اذا كان المرسل من الثقات كالزهرى وابسسن السيب وغيرهما فلوكان غير ثابت عنهم لما جاز لهم رحمهم الله ان يذكرسروه عنهم بطريق الجزم فيكون ذلك حينئذ مخصصا للمحومات التى احتج بهسساس من منه من التفليظ .

⁽١) المفنى (٨:٤٦٣) ، كشاف القناع (٤ ٢٨: ٢٨) .

^{· (}٣٦٥: ٨) المغنى (٨: ٥ ٣٦٥) .

(٣) دية المرأة .

واذا كانت دية المسلم تزيد في المقدار عند عمر رضى اللهعنه بالقتـــل في الحرم والشهر الحرام او بقتل المحرم وفائها قد تنقرهن الدية الممهــودة لصفات اخرى كأن يكون المقتول أمرأة او رقيقا او كافرا.

- (۱۶۲) فقد روى الشافمي وغيره من معربن الخطاب رضى الله عنه . . . انسه قوم دية الحرة المسلمة اذا كانت من اهل القرى خمساعة دينار او ستسة آلاف درهم وفاذا كان الذي اضابها من الاعراب فديتها خمسون مسن الابل ودية الاعرابية اذا اصابها الاعرابي خمسون من الابل لايكلسف الابل العرابي الذهب ولاالورق (۱)
- (١٤٤) وروى ابن ابى شبية وغيره ان عمر بن الخطاب قال : جراحات الرجال والنسا " تستوى فى السن والموضحة ، وما فوق ذلك فدية المرأة طـــــــى النصف من دية الرجل (٢)
- (١٤٥) وروى ابن كثير عن عمروعلى انهما قالا : عقل المرأة على النصف مسين

⁽۱) سنن البيهق (۲:۵۶) عنصب الراية (۳:۲۲۳) عالام (۲:۹۱،۹۱۰) ممند الشافعی مع الام (۲:۰۲۰) عبدائع المنن (۲:۵۰۰) ذکر ذلك البيهق بسنده عن ابن شهاب ومكحول وطافي

⁽۲) مصنف أبن ابي شيبة (۲/۱/۱) (۱) مصنف صد الرزاق (۹: ۳۹۳،۹۳) نيل الاوطار (۲: ۲۱) ، سنن البيهق (۲، ۲۹) دگر عبد الرزاق عـــدة روايات عن الزهري وعن شريح عن صر

(1) • الرجل في النفسوفيما دونها

(٢٤٦) وروى عبدالرزاق أن عُمر قال : أن أصيب أصبعان من أصابع الســـرأة جميما نفيهما عشرون من الأبل قان أصيب ثلاث نفيها خس عشرون من الأبل وقان أصيب أصيب أصبح حميما نفيهن عشرون من الأبل وقان أصيب أصابعهــــا كليها نفيها نصف ديتها ووقل الرجل والمرأة سوا حمتى يبلغ الثلث وشمر يبلغ الثلث وقت يبلغ الثلث وقت المرأة في ديته ووقـــل المرأة في ديتها (١)

فهذه الاثار دلت على ان دية نفس الحرة المسلمة ومازاد عن ثلث الديدة فهو على النصف من دية الرجل عند عمر بن المقطاب رضى الله عنه وقد نسب له هذا المذهب كثير من الفقها و رحمهم الله شهم الشاقمي وزكريا الانصليل والشيرازي وغيرهم ، الا ان الباجي رحمه الله نقل ان الرواية اختلفت عسين عمر في ذلك فهو يقول : واختلف عن عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب فروى عنهما باسناد ضميف ان المرأة على دية الرجل في الظيل والكثير .

وما ذكره رحمه الله يتفق مع الرواية التي ذكرها ابن كثير عن عمر وطللسس أنفا والتي قال فيها انها منقطعة عن ابراهيم .

ولم اقف لممر رضى الله عنه على رواية فى كتب الاقار تدل على انه كسان يسوى بين دية المرأة فى الكثير والتليل كما روى عن على رضى الله عنه ، فقسد نقل عنه رضى الله عنه انه كان يسوى بين دية الرجال والنساء فى التليسسسل والكتم .

⁽۱) مسند عمرلابن کثیر (ص ۲۱۲) . قال این کثیر بمد ان ساقه : منقطـــع
بین ابراهیم وصرءثم قال : قال الشافمی فی المسند عن شمیة عــــن
الاعمش عن سفیان بن عبدالله بن مسمر : وفن جراحات الرجالوالنساء
تستوی فی السن والنفس والموضحة وماخلا ذلك فعلی النصف، وهــــــذا
مروی عن عمر فیما كتب به الی این شریح لیحكم به .

 ⁽٢) مضنف عبد الرزاق (٩ ٥ ٥ ٩ ٥ و ٩ ٥ ٣) عبد الرزاق اخبرنا ابن جريج عسن عبد المزيز عن عمر بن عبد المزيز عن عمر .

⁽٣) المنتقى (٧٨:٧) .

وطى فرض شبوتها عن عمر فان الروايات التى تثبت ان دية المرأة عنده على النصف من دية الروايات التى تثبت ان دية المرأة عنده على النصف من دية الرجل ارجح لانها رويت من طريق صحيحة ، ورويت مرسلية من عدة طرق من عمر بن عبد المزيز وطاء وابن شهاب ومكحول فيجب المصيير البها وكاسة ان الرواية التى ذكرها ابن كثير واشار اليها الباجى ضميفية فقد ضمفها بنفسه رحمه الله فيكون ذلك مرجوحا ويكون الراجح ان دية المسرأة الحرة المسلمة عند عمر رضى الله هد نصف دية الرجل فيفا زاد عن الثلث .

رأى الفقها":

ذلك فقه عربن الخطاب رضى اللهنه في مقدار الواجب في ديــــــة العرأة الحرة المسلمة ءاما الفقها عن بعده فان الاعمة الاربعة ابا حنيفـــــة ومالكا والشافعي واحمد ذهبوا الى متابعة عمر في ذلك ءفقالوا : دية المسرأة المسلمة الحرة نصف دية الرجل (.)

قال ابن رشد ؛ واتفقوا على ذلك في النفس اى نفس المرأة الحسسرة (٢) المسلمة ، ونقل ابن قدامة عن ابن المنذر وابن عبد البر انهما قالا ؛ اجمسع المل الملم على ان دية المرأة تصف دية الرجل ، اي في النفس ،

⁽۱) الهداية (۱۲۸۱) عبداية المجتهد (۲:۲) عالتحفق (۱۲۱۰) عالم المهدنين (۱۲۱۰) عبداية المجتهد (۲:۲۱) عالم المهدنين (۱۲۸۳) عالم المهدنين (۲۲۲۰) عالم المهدنين (۲۲۲۰) عالم المهدنين (۲۲۲۰) عالم المهدنين (۲۲۲۰) عشرت منتهى الارادات (۲۲۰،۳) عالام (۲۲۲۰).

⁽٢) بداية المجتهد (٢: ٢١٤ ٢٦٤) .

⁽٣) المفنى (٣٨٧:٨)٠٠

⁽٤) المفنى (٨:٧٨) .

الادلسة:

تلك هن اقوال الفقها" رحمهم الله وكل ملهم يحتج لما ذهب اليسمة. بادلة يراها حجة له .

فالجمهور الذين قالوا ان دية المرأة نصف دية الرجل في النفس يحتجون بالمنقول والمحقول ، فين المنقول ؛

- (١) مأجاً في حديث عروبن حزم سابق الذكرين قوله صلى الله عليه وسلم وان دية المرأة على النصف من دية الرجال .
- (٢) وبما رواه معاذ بن جبل وعبادة بن السان النبى صلى الله عليه وسلسم قال: دية المرأة على النصف من دية الرجل،

فان الحديثين قد نصاطى ان دية المرأة نصف دية الرجل وقد حساً عن عدد من الصحابة مايدللذلك روى ذلك من صر وعثمان بن عفان وعلى بسن ابي طالب وغيرهم ، ومثل هذا لا يعرف الا توقيقا لا نه في المقدرات السستى لا مجال للمقل فيها فيكون له حكم الرفع الى النبي صلى الله طبه وسلم .

وبه قال عدد من التابعين كسعيد بن العسيب وعروة بن الزبير وابـــــن (٤) شهاب وغيرهم .

ومن حيث المعقول فان المرأة في الحقيقة والواقع انتص حالا من الرجل ومنافعها اقل من منافعه فاقتضى ذلك عدم مساواتها له في الدية .

وهجة من قال ان المرأة تساوى الرجل فى الدية العمومات السسستى دلت طى ان دية المسلم ماغة من الابل فانها لم تفرق بينما اذا كان المقتسول ذكرا او انش فان الله عز وجل قال "ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤسسسة

⁽١) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٣٣٥) من هذه الرسالة .

⁽٢) نصب الراية (٢: ٣٦٣) ، الهداية (٢) ٠

⁽٣) المهذب(١٩٨:٢) ، وانظر مصنف عبد الرزاق (٩:٢٩٠ - ٣٠٠) .

⁽٤) انظر هذه الاثار في مصنف عبد الرزاق (٢٩٨: ٩-٣٠٠) .

ودية مسلمة الى اهله (۱) والنبى صلى الله عليه وسلم قال : وفي النفس ما عسم من الابل (۲) من النفس ما عسم الابل (۲) من الابل الم الله عليه وسلم الذي ولا تأثير البيان عن وقت الماجة. ذلك لبينه النبى صلى الله عليه وسلم ، اذ لا يجوز تأثير البيان عن وقت الماجة.

المناقشة والترجيح:

تلك هى ادلة كل طرف من الاطراف المتناوعة في المسألة وعند النظــر فيها نجد أن ادلة من قال : دية المرأة مثل دية الرجل لا تتهم فيلا ستــدلال لان العمومات التي استدلوا بها قد خصصتها أحاديث صحيحة قضت بأن ديتها نصف دية الرجل فدل ذلك على أن المراد من الممومات الدية التي بينهـــا النبي صلى الله طيه وسلم وهي ماقة من الابل في الرجل وخمسون منهـــافي المرأة ، قال ابن قدامة رحمه الله : وقول ابن علية والاصم شاذ لمخالفتــه أحماع الصحابة وسنة النبي صلى الله طيه وسلم وهي الحص ما ذكروه وهمـــافي في كتاب واحد فيكون ماذكرنا مفسرا لما ذكروه ومخصصا له .

اذن الراجح في السألة هوان دية نفس البرأة نصف دية الرجل كسيا ذهب اليه عمر رضى الله عنه والجمهور ، اما دية مادون النفس فسيأتي بيسيان خلاف الفقها * فيه ان شا * الله في باب دية مادون النفس ، وماهو الراجيسيح

(١) دية الرقيـــق .

وكما ان دية المرأة تنقى عن دية الرجل ، فان دية الرقيق تنقى ايضا سوا * كان ذكرا ام انثى ، وقد تزيد في بمض الاحيان لان الواجب فيه عند عسر رض الله عنه القيمة بالفة مابلفت ، وستتض ذلك ان بيحث هذا في غير هسذا

⁽١) انظر الاية (ص ٣٣٧) من هذه الرسالة .

⁽٢) انظر الاية (ص ٢٣٥) من هذه الرسالة .

⁽٣) المفنى (٣.١٧) .

المكان لانه ليسمن الديات انهو خارج عن نطاق بحث الديات لكن لما كسان من عادة الفقها وحمد الديسسات عادة الفقها وحمد الله بحث هذا الموضوع ضمن نطاق بحث الديسسات جاريتهم في ذلك فذكرت ما اثر عن عمر رضى الله فقه ماهنا وخاصة ان بعضسا من الفقها ويسعى ما اغذ في قتل الفطوك دية ، وما أثر عن عمر هو :

مارواه عبد الرزاق وغيره ان عمر بن الخطاب رض الله عنه قال : ويقساد المملوك من المطوك في كلعد يبلغ نفسه نما دونها وفان اصطلحوا على المقسل فقيمة المقتول على اهل القاتل اوالجارح .

- (١٤١) ومارواه هو وغيره ان عربن الخطاب قال : وعقل المبد في ثنته متسل عقل الحرفي ديته ()
- (٢٤) ومارواه البيهق عن عمر بن الخطاب وعلى رضى الله عنهما انهما قسالا : في الحريقتل العبد: ثنته بالفا ما بلغ .

والعبد لفظ يشمل الذكر والانثى قال في القاموس: والعبد خلاف الانسلن (٤) الحر. اى سواء اكان ذكرا ام انثى .

فان قبل قد مرعن عمر رض اللهعه ان دية المرأة نصف دية الرجـــــل والمرأة لفظ يشمل الحرة والرقيقة .

اجيب بأن المرأة هناك لا يقصد منها الرقيقة المرأة هناكانت لها دية وهي الحرة المسلمة والما الرقيقة فليسلها دية وابعا فيها القيمة بالفة مابلفت .

- (١) انظر تخريجه (ص) من هذه الرسالة .
- (٢) حصنف عبد الرزاق (١٠: ٤٠٥) ، كنز العمال (٣٢: ٢) رقم ٣٣٣ ، سنن البيهق (٨: ٣٧) ، سنن الدارقطني (٣: ١٣٤) .
- (٣) سنن الدارقطنى (٣:١٣) عتلفيص الحبير (٤:٣٦) عسنن البيبقى (٣) مثال البيبقى سنده صحيح عوقد رواه بسنده من طريــــق الاحنف بن قيس وعمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وسعيد بن المسيــب بالفاظ متقابة .
 - (٤) القاموس المحيط (١:١١) .

اذن هى ليست داخلة فى صوم لفظ المرأة التى يجب فيها نصف الديسة لقوله رضى الله عنه فى هذا الاثر فى المبد ثبته بالذا ما بلغ ، فالواجب فيسى الرقيق اذن سوا * اكانوا ذكورا امانا ثا القيمة بالذة ما بلغت ، وقد نسب السي عمر كثير من الفقها * ان الواجب فى المبد القيمة بالذة ما يلغت منهم السرخسى اذ قال : وجه قول الشافعى اى ان الواجب فى المبد القيمة ما روى عسمن (١)

رأى الفقها":

ذلك فقه عمر بن الخطاب رض الله عنه في الواجب في الرقيق اذا تشل اما الفقها * من بعده فقد اختلفوا فمنهم من وافق ماقضي به عمر ومنهم مسسسن خاك .

فابو حنيفة وصاحبه محمد ذهبا الى ان الواجب في الرقيق القيمة لكسين بشرط الا تزيد قيمته على دية الحر .

وذهب ابو يوسف والجمهور اعنى المالكية والشافعية والحنابلة المسمى ان الواجب في قتله القيمة وان زادت على دية الحر (١٠)

الادلــة:

تلك اقوالهم رحمهم الله وقد احتج كل منهم لما ذهب اليه بادلــــــة يراها حجة له .

⁽١) المبسوط(٢٩:٢٧) .

⁽٢) تبيين الحقائق (١٦١:٦)، البحر الرائق (١٨:٥٣٥) .

فالذين قالوا : يجب في قتله القيمة بشرط الا تزيد عن دية الحسسر يحتجون بالمنقول والمقول وفين المنقول :

(١) اطلاق قوله تمالى "ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة وديــــــة مسلمة الى اهله"، فان الله سبحانه اوجب الدية بمقابلة الادميـــــة سواء اكان المقتول حرا ام عبدا .

قال محمد بن حسين الطورى : اوجيها الله مطلقا من غير فصل بــــين ان يكون المقتول حرا اوعيدا ءوالدية اسم للواجب بمقابلة الادمية والمطــــوك آدمى فيد خل المبد تحت النصء وليشا فان المذكور في الاية حكمان الديــــة والكثارة موالمبد داخل في حق الكثارة بالاجماع نكونه آدميا عراولا انه آدمــــي لما وجب طبه التصاص ايضا وكان كسائر الاموال •

ومن حيث المعقول فان في المعلوك معنى المالية والادمية فوجب اعتبسار اطلاهما وهي الاوجه عند تعذر الجمع باهدار الادنى وهي المالية لان الادميسة اسبق والرق عارض فكان الواجب اعتبار ماهو الاصل.

ثم لما لم يكن في قليل القيمة الواجب بمقابلة الادمية سمع قدر بقيمته وأيا بخلاف كثير القيمة لان فيه ماروى عن ابن مسمود رضى اللهمنه فانسسسه قال : لا يبلغ بقيمة العبد دية الحروينقص منه عشرة دراهم .

اما حجة الجمهور الذين قالوا ان الواجب في العبد القيمة بالفــــــة مابلفت فهي من المثقول والمعقول ، فمن المثقول :

⁽١) تكمله البحر الرائق (٨:٣٤٣) بتصرف • (٢) نصب الراية (٣٨٩: ٣٨٩) وهو غريب •

(۱) الاثار المروية عن الصحابة مثل مامر عن عمر رضى اللعقه وروى مثله عسسن على بن ابي طالب وابن عمر ان نقل عنهما انهما قالا : في العبد المقتسول (۱) القيمة بالفقة ما بلفت ما بلفت الايمرف الاسماع لانه في المقدرات فيكون في حكم المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم فيجب المصير اليه .

وقال بذلك كثير من التابعين كسعيد بن البسيب والحسن وابن سيريسن (٢) وعمر بن عبد العزيز وغيرهم .

ومن حيث المعقول فان ضمان العبد انما هو في العقيقة والواقع بسدل ماليته لا بدل آدميته ولهذا وجب ضمانه لوليه وهو لا يملكه الا من حيث الماليسة ولو كان المال الذي ضمن به بدل آدميته لكان المال طلكا له ان هو فــــــى حق الدم مبقى على اصل الحرية ، ومن ناحية اخرى فان ضمان العبد بالمـــال زاد او نقى يقتضيه القياس لان ضمان المال بالمال اصل وضمان ماليس بمال بالمال خلاف الاصل وسهما امكن ايجاب الضمان على موافقة القياس فلا يصار الــــــــى الحاب خلافه .

المناقشة والترجيح:

تلك ادلة كل فريق من الفرق المتنازعة في المسألة وعند النظر فيهسسا نجد انها لاتخلو عن العناقشة فما احتج به من قال ان دية المبد لا تزيد علس دية الحر من العمومات قبل فيها انهاكانت في دية الحر خاصة لا نه غير مضسون بالقيمة كبقية المتلفات وأنما هو مضمون بما قدره الشرع فلا يتجاوزه بخلاف المبد فانه مضمون بالمال كبقية المتلفات ولانه مال يختلف باختلاف صفاته فيزيد فسي القيمة بزيادة ماليته وينقص بنقصها وفحكم اذن حكم المخصوب عند ابي حنيفسة اذ قال انه يضمن بالقيمة بالفة مايلفت المبلك.

⁽١) انظر هذه الاثار في مصنف صدالرزاق (١٠٠٨:١٠) .

⁽٢) انظر هذه الاثار في مصنف عبد الرزاق (١٠٠٨: ١٠) .

⁽٣) المفنى (٢٢٩:٨) ٠

واجيب من ذلك بأن ضمان المفصوب الما كان بعقابلة المالية لا الا دمية فلا يقاسضان العبد المقتول على ضمان المفصوب للفارق الكبير بينه سلسا أذ الغصب لا يرد الا على المال بخلاف القتل فأنه أنما يرد على الا دميسية ومن خلال هذه المناقشة يلوح أن شاء الله أن الحق في جانب الجمهور فانهم اسعد حظا بالدليل الراجح لان الاثار التى احتجوا يبا من الصحابة لهساحكم الرفع الى النبى صلى الله عليه وسلم دواروى من ابن مسعود الظاهر انسه لم يثبت لان الزيلمي قال عنه أنه غرب باشم على فرض ثبوته فأنه مرجسسون للحارضة بما روى من غيره من الصحابة الذين كان ابن مسعود يترك قولسسه واجتهاده لقولهم واجتهادهم منهم عمر بن الخطاب رضى اللهعه عثم أن مسمن اسباب الترجيح عند الاصوليين أن يكون رواة الاثر أكثر أو من الخلفسسساء البرجية ووهذا متحقق فيها نحن فيه فيجب المصور اليه .

⁽١) البلبل (ص ١٨٧) ، حصول المأمول (ص ١٧٢) ، المتخول (ص ٣٠٠) ، هرح المتار (ص ٣٠٠) .

(٤) ديسةالكافر.

اتضح من خلال ما اثر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه مقدار ما يجسب في قتل المسلم الحر اوالمسلمة الحرة ومقدار ما يجب في الرقيق من القيمة .

وهنا سنوضح من خلال ما اثر عنه رض الله عنه مقدار الواجسب فسسى الكافر اذا قتل . والكافر الذي يراد بحث مقدار الواجب فيه ولا يخلو حاله مسن ان يكون معاهدا اوغير معاهد .

والمماهد ؛ اما ان يكون مماهدا الى فيراجل كاهل الجزية ، او يكون مماهذا الى اجل كاهل الهدنة او الصلح او الإمان .

وكل هؤلا 1 اما ان يكونوا من اهل الكتاب اعنى البيهود والنصارى وامسا (١) ان يكونوا من غير اهل الكتاب كالمجوس .

فاذا كان القتيل من ليس له عهد اى من أهل الحرب فدمه هدر عنسد عمر بن الخطاب وعند غيره من فقها الصحابة والتايمين وبن يعدهم السسسى يومنا هذا .

وان كان معاهدا كان الواجب فيه دية مقدرة مند عبر بن الخطاب رضي الله عنه ولكن اختلف الاثار المروية عنه في مقدار الواجب وفيعضها دلت علسي ان ديته مثلاية الحر المسلم .

⁽١) احكام اهل الذمة (٢: ٥٧٥) ، احكام القرآن للجماص (٢٣٨: ٢٣١) .

(١) النصف والق ماكان جمل معاوية .

(١٤) وروى ابو داود هذا الاثر يسند صحيح عن ربيمة بن عبدالرحمسين تأل ؛ كان عقل الذمي مثل عقل المسلم في زمن رسوله الله صلى اللسه عليه وسلم وزمن ابي بكر وزمن عمر بن الخطاب وزمن عثمان حتى كـــان صدرا من خلافة معاوية فقال معاوية ؛ ان كان اهله اصيوا به فقـــد اصيب به بيت مأل المسلمين وفاجعلوا لبيت المأل النصف ولا هلـــه النصف خمسمائة دينار غم تتل رجل آخر من اهل الذمة فقال معاويـــة لو انا نظرنا الى هذا الذي يدخل بيت مأل المسلمين فجملنـــاه وضيعا عن المسلمين وعونا لهم وقال فمن هنالك وضع عقلهم الــــــى وضيعا عن المسلمين وعونا لهم وقال فمن هنالك وضع عقلهم الـــــــــى خمسمائة .

وورد في بعض الاثار المروية عن عمر رضى الله عنه : أن ديته نصف ديسة الحر السلم .

(وه ١) فقد روى ابوداود وغيره من حديث عمروبن شميب انه قال : كانسست قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثنانمائة دينسسسار او ثنانية آلاف درهم وودية اهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلسين ثم ذكر ان عمر رفع الدية وقال بعد ذلك : وترك عمر دية أهل الذسسسة

⁽۱) سنن البيهق (۲:۸) عنصب الراية (٢:٤) عالتعليق المفسنى (١٣٠٤/١٩٠٣) ، قال البيهق : رده الشافعي بكونه مرسسسلا وبأن الزهري قبيح المرسل عوانا روينا عن عمر وعثمان رضي الله عنهمسا ماهو اصح منه .

⁽٢) نصب الراية (٣٨٧:٤) والجوهر النق مع سنن البيهق (١٠٢:٨) و ١٠٢

(١) لم يرفعها فيما رفع من الدية .

اى ان عمر رضى الله عنه جعل دية الكافر السماهد نصف ديـــــــة المسلم كما كانت عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(۱۰۱) وروى الطبراني وغيره عن عروبن شميب انه قال : جمل عبر ديــــة اليهودي والنصراني نصف دية المسلم ودية المجوسي ثنائمائة درهم .

قال داود (احد رواة الاثر) لممروبن شميب: أن الحسن يقسول البهمة آلاف (أ) عند عبر) قال عمروبن شميب لمله كان ذلك قبل الفلمسة الدية لان ذلك المقدار حينتذ يكون نصف دية المسلم.

فالاثران الاخيران دلا على ان دية اليهودى او النصراني المعاهديين نصف دية السلم واطلاق ذلك يدل على انه لافرق بين المعاهد الى المسلسل او الى غير الجل وبين المقتول عدا اوغير عدد اوغيلة .

(٢ه ١) فقد روى الدارتطني وغيره : ان عمر بن الخطاب جمسل ديسسسة اليمودي والنصراني اربعة آلاف درهم والمجوسي ثمانمائة .

⁽١) انظر تخريجه (ص٣٨٨) من هذه الرسالة .

⁽٢) الاغتلام: مجاوزة الحد . انظر اللسان لابن منظور .

⁽٣) الجامع لا حكام القرآن للقرطبي (٥:٥) .

⁽٤) سنن الدارقطني (٣: ٣، ١٥) والمحلي (١ : ٢٥) والاحسار لا بي يوسف (٣٠ ٠٠) ونيل الاوطار (٢: ١٨) وتنسير الطسسبري (١ : ٣٥ ٠٤٥) وتحنة الاحودي (٢: ٣١٦ أو نصب الراية (٤: ٥٣٥) مسند ابن كثير (٣ و ٢٦) وكنز الممال (٢: ٣١٨) رقم ٨٥٥٣٠ قال صاحب التمليق المغني : الحديث رواه الشافعي في مسنسده والبيهق من طريق الشافعي في المحرفة ثم روي من طريق عبد الله بسن احمد بن حنيل . . . وكان الامام احمد يرى ان سميد بن المسيب عسن عمر غير منقطع وقد وي دلك وورعيد .

فان الأغريدل طى أن دية المعاهد من اليهود والنصارى علث ديسية المسلم أذ أن أربعة الآف درهم علث دية الحر المسلم بعد رفع عبر رضى اللسه عنه دية المسلم إلى أثنى عشر الف درهم .

وقد اخذ الفقها هذه الروايات ونسب كل منهم الى عمر ماترجح لديسه منها فيعضهم قال: ان دية المصاهد عند عمر مثل دية المسلم ، وقال بعضهم ان ديته عنده عند ديسسية ان ديته عنده عند ديسسية المسلم بنا على ان الاثار متمارضة وان بعضها ارجح من بعض .

والحق ان الافار يمكن ان يجمع بينها وذلك أولى من الترجيح السندى ذهب اليه الفقها وحمهم الله فان تلك الافار المروية عنه منزلة على اختسلاف احوال المقتولين من الكفار فدية المعاهد الى أجل كدية المسلم وديسسة المعاهد الى غير اجل نصف دية المسلم وبيان ذلك ان كثيرا من الرواة رووا عن عررضى الله عنه ان دية المعاهد مثل دية المسلم وروى مثل ذلك عن رسسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٥٠) فقد روى محمد بن الحسن في كتاب الاثار أن النبي صلى الله طيسه (١) وسلم وابا بكر وعمر وعثمان قالوا : دية المحاهد دية الحر المسلم .

والمحققون من اهل العلم يضايرون بين لفظ المعاهد ، ولفظ الذمسسى فيطلقون لفظ المعاهد على من كانت له ذمة من اهل الكفر الى اجل كواحد من اهل الصلح أو الامان أو الهدنة .

ويطلقون لفظ الذمى على من كانت له ذمة الى غير اجل كواحد مــــــن اهل الجزية .

⁽۱) نصب الرابة (۱: ۳۱۲) محمد بن الحسن قال اخبرنا ابو حنيفة حد تنا الهيثم بن ابى الهيثم . . . وفى لفظ انايا بكر وضر يجعــــلان ديـــــــة اليبودى والنصراني المعاهدين رواه الدارتطني من طريق ابنن شهاب عن عبر . نصب الرابة (٣٦٨: ٤) قال الزيلمي واخرج نحوه ابن ابي شبية عن علقمة ومجاهد وعلاء والشمين والنخص والزهري .

فتحمل الاثار التي دلت طي ان دية اليهودي والنصراني مثل ديـــة المسلم على المعاهد الى أجل جمعا بين الأثار ، ويؤيد هذا الاحتمال ماروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ودى مشركين كانا لهما عهـــد (۱)بدیة حرین مسلمین

ومعلوم أن المشركين كانا لهما عهد إلى أجل لانهما كانا من أهـــل الامان . وقواعد الشريعة الفراء تعضد هذا قان الوفاء بالعهد واجسب فاذا كان المعاهد الى اجل يعطى الدية كاملة في قومه وجب على المسلمسين ان يدوه بالدية الكاملة المتعارف عليها عند قومه وقاء بالعمهد .

قال الشوكاني عند معرض كلامه على المعاهد إلى احل وان ديت__ كاملة مثل دية المسلم : ولا ضير في ذلك فان بين الذبي والمعاهد فرقييا لان الذمي ذل ورض بما حكم به عليه من الذلة والصفار بخلاف المعاهد غير الذمي فانه لم يرضهما حكم به طبه فوجب ضمان دمه وماله الضمان الاصليسي (1) الذي كان بين اعل الكوروهو الدية كاملة التي ورد الاسلام بتقييماً.

اذن الاثار التي ورد فيها ان عمر رض الله عنه جمل ديـــــــــة اليهودي أو النصراني مثل دية المسلم أنما المراب منها دية المعاهد السبي اجل ، وطيه فان دية الذي المعاهد الى غير اجل انعا هي نصف ديــــة المسلم ولكن ذلك انما يكون عند قتله خطأ اما ان قتل عمدا او غيلة فــــان الواجب فيه الدية الكاملة كما تجب في قتل المعاهد إلى احل والدليل طــــ ذلك مايأتى و

(٥٢١) روى الدارقطني وغيره ان عمر بن الخطاب قضي في يهودي قتـــل

⁽١) نصب الراية (٣٦٦:٤) رواه الترمذي وقال: حديث غريب لا نصرف.... الا من هذا الوجه ، نيل الاوطار (٢٠٤٦ م ١٠٠٠) مسنى الدارقط ... نيل (١٣٠:٣)، الحجة والاثار (ص١٠٤) ، سنن البيهقي (١٠٢٠٨)٠ (٢) نيل الاوطار (٢٠٠٧) .

(۱) غيلة باثني مشر الف درهم .

(١٥١) وروى البيبقى وغيره : ان رجلا من اهل الذمة تتل بالشام مسسدا وعمر بن الخطاب اذ ذاك بالشام فلما يلذه ذلك تال عمر : قد و قصتم باهل الذمة لا تتلفه به فقال ابوعبيدة بن البيراح رضى الله عنه :ليسس ذلك لك نصلى ثم دعا ابا عبيدة رضى الله عنه نقال : لم زعمت لا اقتلسه به و فقال ابوعبيدة : ارأيت لو تتله عبد له اكت تا تله نصمت عمر شسم تضى طيه بالك دينار مضلطا عليه .

نان هذين الأثرين دلا على ان الذمى وهو من عومد الى غير اجسل اذا قتل عمدا اوغيلة وجب ان يودى بدية المسلم فيصطى اثنى عشر الف درهم وحينئذ لم يبق الا مقدار دية الذمى الذى قتل خطأ او شبه عمد فتحسسسل الاثار المروبة عن عمر رضى الله عنه التى تدل على ان ديته نصف دية المسلسم كما جاء فى حديث عمروبن شعبيب وغيره على من قتل خطأ او شبه عمد .

نان قبل أن أثر معروبن شعيب فيه احتمال أن يكون عمر حين رفسهدية المسلم إلى أثنى عشر الفد درهم وترك دية الكتابي طي ماكانت عليه في عبسد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر: أربعة الأف درهم أنه تصد مسئ ذلك أن تكون ديته علت دية المسلم كما فهم ذلك الشافعي أوكما دلت عليسه الروايات الاخرى المأثورة عنه حين جمل دية الذمي أربعة آلاف.

اجيب بان هذا الاحتمال مرجوح لان عروبن شعيب راوى هـــــــذا الاثر صرح ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه جمل كية الكتابي نصف ديــــــة

⁽۱) سنن الدارقطني (۱:۹۶۱) مسنف عبدالرؤاق (۹۲:۱۰) ماليحلي (۳:۹:۱۰) مسنن البيهقي (۱۰۰:۱) مقال صاحب التمليسيق المدنى على سنن الدارقطني : فيه رباح بن عبدالله ضميف . ثم ذكر ان الطحاوي رواه بسند آخر وهو مفضل كما في التلخيس . وانظسير (ص ۱۲۳) من هذه الرسالة .

⁽٢) سنن البيهتى (٣٦:٨) قال صاحب الجوهر النقي سنده عند الطحاوى على شرط مسلم ماخلا ابن منقذ وهو ثقة واتظر (ص ١٦١) مـــــــن هذه الرسالة .

المسلم وطيه ذاته حين ترك دية الذمى طى ماكانت طيه فى عهد رسول اللسه صلى الله عليه وسلم وابن بكر يمنى طى النصف من دية المسلم والذى يؤيسد هذا الإحتال استبعاد مخالفة عبر بن الخطاب رضى الله عنه رسول اللسه صلى الله عليه وسلم وقد ثبت عنه انه كان يجمل دية الذمى نصف ديسسة المسلم وطيه فانه اذا رفع رضى الله عنه دية المسلم لؤمه أن برفع دية الذمسى ترك دية المسلم وهذا ما قصده عمرو بن شميب حين قال: ان عمسر ترك دية المسلم وهذا ما قصده عرو بن شميب عين قال: ان عمسر ترك دية المسلم . وهذا ما فهمه راوى الاثر عبروين شميب فان داود قسال من دية المسلم . وهذا ما فهمه راوى الاثر عبروين شميب فان داود قسال له : أن الحسن يقول : أربعة آلاف اى عند عبر قال له عبروين شميب لمسل ذلك قبل الفلمة اى قبل ان يرفع عبر الدية لان ذلك المقدار حينفذ نصسف ذلك قبل الفلمة اى قبل ان يرفع عبر الدية لان ذلك المقدار حينفذ نصسف ندية المسلم فراوى الاثر ادرى بمعناه من غيره وقد نمب اليه ان ديت

وصددا يجاب من سب الى صدرضى الله منه أن دية الذمى ثلث ديسة المسلم فيقال : ان ذلك نصف الدية باعتبار ما كانت طيه الدية قبل ان ترفسع في عهده رضى الله عنه عثم ان عمر رضى الله عنه أم يقل في روايسة مسسن الروايات ان دية الذمى ثلث دية المسلم وانما روى عنه أنه جمل دينه المسسة آلاف و ذلك يحتمل ان تكون نصف الدية كما سبق توضيحه فلا حجة فيسسه لمن نسب اليه أن دية الذمى عنده ثلث الدية وقد قال الشافمي رحمه اللسه غير مرة ان الاحتمال يستقد الاستدلال .

قال ابن قدامة رحمه الله في الروايات المأثورة عن صر التي افادت ان دية الذمي ثلث دية السلم : كان ذلك حين كانت الدينة الاف درهــــم فاوجب عمر نصفها اربعة آلاف درهم .

ثم عقب طبى قوله هذا بقوله ؛ فهذا بيان وشرح مذيل للاشكال نيــــه (١) جمع للاحاديث .

⁽١١) المفنى (١:١٨٤) .

اذن من كل ماسيق نستنج أن مذهب عرين الفطاب رضى الله عنه من في دية الكافر المعاهد هو :

ان كان معاهدا الى اجل وجبان يؤدى بدية المسلم الكاملة .

وان كان من اهل الكتاب وقد عوهد الى غير أجل فيجب فيه تصف ديسة المسلم مألم يقتل غيلة أو عبدا فأنه حينفذ تشلط فيه الدية فيمطى دية المسلم الحير الكابلة .

رأى الفقها ،

ذلك فقه عمر بن الخطاب رضى الله عنه في دية المعاهد مــن اهــــل الكتاب، اما الفقها من بعده فقد اختلفوا .

فابو حنيفة رحمه الله ذهب الى ان دية المماهد من اهل الكتاب ومسن غير اهل الكتاب والمن عبد الم غيلة ام غير اهل الكتاب من لدية المسلم سوام اقتل عبد المعادد (١) دنسب ذلك الى امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

ود هب الامام مالك رحمه الله واحمد في بعض الروايات الى ان ديـــــة المعاهد من اهل الكتاب نصف دية المسلم سواء قتل غيلة ام غير غيلة وســــواء قتل عمدا امغير عمد . ونسبا ذلك الى امير المؤنين صرين الخطاب رضــــــى (۱)

ود هب الا مام احمد رحمه الله في الرواية الثانية الى ان دية المعاهسيد اذا قتل خطأ نصف دية المسلم اما ان قتل صدا اوضلة نيجب فيه الدية كاملة . وذهب الشافعي رحمه الله واحمد في بمض الروايات الى ان ديتسسيه

⁽١) بدائع الصنائع (٢٦٦٤٦٦) ، حاشية ابن عابد بن (٢٥٠٥) ، الهداية (١٧٨٤٥٢) ، تكلة فتح القدير (٢٧٨٤١٠) .

⁽٢) بداية المجتهد (٢: ١٤) عطاشية الدسوتي (٤: ٢٣٨) والخرشيي (٢: ٨٨) المخني (٢٠٤٠) .

 ⁽٣) شرح منتهى الارادات (٣٠٨.٣) ، الاحكام السلطانية (ص ٢٧٤) .
 مجموع الفتاوى (٢٠٤:٢٠) ، (٣٨٥:٢٢) .

ثلث دية السلم ونسب الشافعي رحمه الله ذلك الى عبر بن الخطاب رضي اللسه عيث قال (١) حيث قال (١) « واخذنا دية غير المسلم عن عبر .

ود هب ابن حزم رحمه الله الى ان المماهد المؤقت او المؤيد ليس السه دية وانما يجب تمزير من قتله من المسلمين وتأديبه وحبسه حتى يتوب فقط.

الادلــة،

تلك اقوالهم رحمهم الله نى دية المماهد ، وكل منهم يحتج بما يــــراه دليلا له من المنقول والمعقول ، فمن قال : ان دية المماهد مثل دية المسلـــم يحتج من المنقول :

(۱) بقوله تمالی: " . . . وان کان من قوم بینکم وبینهمیثاق فدیة سلسسة (۱) الی اهله "(۲)

وجه الدلالة من الاية الكريمة ان الله عز وجل ذكر حكم من قتل خطأ مسن المسلمين ومن اهل الكتاب وغيرهم اذا كان لهم عهد ع فاوجب الدية ني كـــل من قتل منهم واطلاق ذلك يدل على ان المواد الدية الممهودة التي بينها النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عموو بن حزم وغيره: "وفي النفس ماهـــــة من الابل" ، وقد فهم ذلك من الاية بعض السلف كالزهري وابراهيم النخهــــي فيجب المصير لما يدل له اطلاق الاية ، وهاصة أن احاديث كثيرة تدل لـــا فيجب المعير لما يدل له اطلاق الاية ،

- (۱) مارواه ابو داود في مراسيله عن سميد بن المسيب قال قال رسول اللــه صلى الله عليه وسلم : دية كل ذي عهد في عهده الف دينار.
- (١) الأم(٩٢:٦)، المهذب(١٩٨:٢) والانصاف (٧٧:١٠) ومسند عمر لابن كثير (ص ٢١٣) .
 - (٢) المحلق (٢:١٠) .
 - (٣) انظر الاية (ص٣٣٧) من هذه الرسالة .
 - (٤) انظر الجوهر النقي (١٠٢٠٨) .
- (٥) نصب الراية (٢٠٢٣) وقال الزيلمي : اخرجه ابو داود في مراسيله ووقفه الشافعي في مسنده ونيل الاوطار (٢٠:٢) قال الشوكاني في المواطنة المواطنة المواطنة به .

- (٢) وطارواه الترمذى وغيره عن ابن عباس ان التبى صلى الله عليه وسلسسم ودى المامريين بدية مسلمين وكانا لهما عهد عن رسول الله صلى الله (١) عليه وسلم .
- (٣) ومارواه الدارقطنى عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم انـــــه (٢) ودى ذميا دية مسلم .

هذه الا ماديث دلت على ان من كان له مهد يجب ان يوفى له عهد. وان يمخلى الدية الكاملة ، وقد روى عن غير واحد من الصحابة انه تفنى بعشــل ذلـــك .

والمعنى يؤيد ذلك نان الذمى يساوى المسلم من حيث حريته وصمت فوجب ان يكون ضائه كضائه ولانه لافرق بينهما في ذلك ولهذا قال طـــــى رضى الله عنه في اهل الذمة (انما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنـــــا واموالهم كأموالنا) .

والذين ذهبوا الى ان دية المعاهد نصف دية المسلم احتجــــــوا بالمنقول والمعقول ايضا . فمن المنقول :

⁽۱) نصب الراية (۲۹۶۶) قال الزيلمي ؛ اخرجه الترمذي وقال غريــــب لا نعرفه الا من هذا الوجه وفي سنده سميد بن المرزبان فيه لـــــين قال ابن عدى هو من حملة الضمفاه .

 ⁽۲) نصب الراية (۲۲۹:۶) عسن الدارقطني (۲۳۳) عنيل الا وطار
 (۲:۲) عسن البيهقي (۱:۱۰) . وفي سنده ابو كرز مستروك الحديث .

 ⁽٣) نصب الراية (٣٦٩١٤) عسنن البيهقي (١٠٢١٨) عتكملة فتح القدير
 (٢٧٨:١٠)

(١) مأرواه اصحاب السنن الاربعة عن عمروبن شميب عن ابيه عن جــــده
ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : دية المماهد نصف دية الحر .
وفي بعض الروايات قال : دية الكافر نصف دية المسلم، وفي بعضهـــا
الا خرقال : عقل أهل الذمة نصف عقل المسلم .

فقد دل الحديث على أن دية الكافر المماهد نصف دية المسلـــــــــم سواء اكان من أهل الجزية أم من أهل الأمان .

(٢) ويؤيد ذلك ما تفى به كثير من الصحابة كدمر بن الخطاب وعثمان بــــن
 عنان وغيرهما .

قال ابن قدامة : روى صالح عن ابيه احمد بن حنبل انه قال : كسبت اقول : دية اليهودى والنصراني اربعة آلاف وانا اليوم اذهب السببي نصف دية المسلم لحديث عبو بن شحيب وحديث عثمان :

فالكثر اذن اولى بالحكم واحرى فيجب أن يكون مؤثرا فلا يكون الكافـــر كالمسلم من حيث ضمان نفسه .

واحتج الامام احمد لما ذهب اليه في بعض الروايات من وجوب الديسة الكاملة بقتل الذمي عمد ابان ذلك قد اثر عن الصحابة فقد اثر عن عمر وعشمان رض الله عنهما بان دية الذمي اذا قتل عمدا مثل دية المسلم وذلك تغليظ.

⁽١) نصب الراية (٣٦٤:٤) عسنن البيهقى (١٠١٠) .

⁽٢) شرح منتهى الارادات (٣٠٨:٣) .

⁽٣) المفنى (٣٨٤:٨) .

⁽٤) نصب الراية (٢:٢٠) عصنف عبد الرزاق (٢:٢٠) ، سنن البيهقى (١٠:٨) ، مسند عمر (ص ٢١٣) ، سنن البيهقى (١٠٠:٨) .

قال ابن قدامة : روى الامام احمد عن عبد الرزاق عن مصمر عن الزهسرى عن سالم عن ابيه ان رجلا قتل رجلا من اهل الذمة فرفع الى عثمان ظم يقتلسه (1) وظف عليه الف دينار، فصار اليه احمد اتباعا له .

وحجة الامام الشافعي واحمد في بعض الروايات عنه على ان الواجب في قتل الذهبي ثلث ديقالمسلم :

- (١) مارواه عبد الرزاق عن عمرو بن شميب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نرضعلى كل مسلم قتل رجلا من اهل الكتاب اربحة آلاف درهم
- (٢) وروى مثلة من حديث عبادة بن الصامت عن رسول الله صلى الله عليــــه (٢) وسلـــم ،
- (٣) وتأيد ذلك عنده بغمل الصحابة نقد نقل عن عبر وعمان ان ديــــــة الذبى اربحة آلاف درهم وذلك ثلث دية العملم ويذلك قال سعيدبسن المسيب وعطاء والحسن وعكرمة وعمرو بن دينار من التابعين .

ومن حيث المعقول قالوا : والمعقول يؤيد ذلك فان اربعة آلاف درهمم اقل ما اجمع عليه في دية الذمي فيجب المصير الى ذلك لان الاخذ بالمتيقسين هو الاولى .

قال الشافعي رحمه الله ؛ امر الله في المماهد يقتل خطأ بدية مسلمة الى اهله فلم يجز ان يحكم على قاتل كافر الا بدية ولا ينقص منها الا بخبر لازم فقضى عمر وعشان بثلث دية المسلم ولم نملم احداقال في ديته اقل من هستذا وقد قبل ان ديته اكثر من هذا فالزمنا القائل بما إجتمع طيه . (٥)

^{(()} شرحه منتهي الارادات ((٣٠٩:٣) عالمضني (٨:٥٨٥ ٣٨٦٠) .

⁽٢) نصب الراية (٤: ٣٦٥) ، مصنف عبد الرزاق (٩٢:١٠) ، سنن البيهقين (٢) . ١٠٨) قال الزيلمين ؛ انه مصال .

⁽٣) المفنى (٣٨٤:٨٣) قال أبن قدامة لم يذكره أهل السنن والظاهر انسه ليس بصحيح .

 ⁽۶) المفنى (۲.۶ ۸۳) ، وانظر تخرجه عن بعض مؤلا ً فى مصنف عبد الحرزاق
 (۱۰۸ ۹ ۹ ۹ ۹) ، سخن البيجتى (۱۰۸ ۱ ۸) .

⁽٥) الام (٢:٦٩ بتصرف، المضنى (٨:٨٤٣) .

وحجة الامام ابن حزم رحمه الله لما ذهب البه من عدم وجوب شي مسن الدية في تتل المماهد البرائة الاصلية أن لم يثبت عده في ديته شي اصلا لان الاية التي احتج بها على وجوب الدية في تتل المماهد ليس فيهــــا مايد ل لذلك الان كل الضائر فيها تمود على العون " وبن تتل طونـــا خطأ" وقد احتج بأن جابر بن زيد والحسن البصرى قد فسراها بذلك حستى ان البصرى يقول : اذا تتل المسلم الذمي ليس طيه كهارة واجــاب عـــن حديث رواه عمران بن حصين ان رجلا من خزاعة تتل رجلا من هذيل فقــال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو كنت تاتلا مؤينا بكافر لقتلته فاخرجوا عتله .

فقال : أن هذا الحديث لم يصح سندا لان فيه يمقوب واياه وجـــــــه (۱) وهم مجهولين ،

المناقشة والترجيح:

تلك هى الادلة التى احتج بها الفقها ورحمهم الله وكل منهم قد ناقش ادلة مخالفه ، فالذين ذهبوا الى ان دية المماهد مثل دية المسلمية يقولون : ان رد الشافمى لحديث الزهرى الذى روى فيه عن النبى صلى الله عليه وسلموابى بكر ومر ان دية الذمى مثل دية المسلم يكونه مرسلا وان مرسله الزهرى وهو قبيح المرسل لا يستقيم له لان هذا المرسل تأيد بمرسل آخسسر وهو مارواه ابو دا ود في مراسيله عن ربيمة بن عبدالرحمن وهو صحيح الاستاد وتأيد باحاديث سندة وبعد اهب جماعة من السلف وطي ذلك يلزم الشافعسسي ان يصل به لان المرسل اذا كان كذلك وجب الممل به عنده .

قال الزيلمى ؛ يلزم الشائمى الممل به لائه ارسل من جهة اخسسرى كا رواه ابو داود فى مراسيله عن ربيمة بن ابى عبد الرحمن لاسيا وقد علت به الصحابة مثل ابى بكر وعمر وعشان وابن مسمود وطبى بن ابى طالب .

⁽١) المحلق (١٠) ٢٥٩ ٣٤٨) .

⁽٢) نصب الراية (٣٦٩٠٤) ، تكلة فتح القدير (٣٧٨:١٠) .

وقال صاحب الجوهر النقى بعد ان ذكر مرسل ابى داود سابسسق الذكر : وأخرج ايضا في مراسيله بسند رجاله فقات عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : دية كل ذي عهد في عهده الف دينار وقد تأيد هذا المرسل بمرسلين صحيحين وبعده احاديث سنده وان كسان فيها كلام وبعد اهب جماعة كثيرة من الصحابة ومن بعد هم و فوجب ان يعمسسل به الشافعي كما عرف من مذهبه .

اذن الحديث صالح للاحتجاج لان الصحابة صلوا بمقتضاه فهو ارجح من غيره . ثم ان القياس الذى احتج به من ذهبالى ان دية الذمى يجب ان تكون انقص من دية المسلم غير مسلم ، ذلك لان قياس الكفر على الانوثة والسرق قياس مع الغارق لان الانوثة والرق لهما تأثير طبى الشخص من حيث المالكيسة بخلاف الكفر فانه لا تأثير له في ذلك فعالكية الكافر مثل مالكية الحرالمسلم .

بل القياس الصحيح يدل طبى ان دم الذمي مثل دم السلم الان مسال الذمي مثل مال السلم الان مسال الذمي وجب قطم الدمي فا كان مسلما فاذا كان ذلك في ماله فلا شك ان دمه اعظم حرمة من مالسسه فيجب ضمان نفسه بما تضمن به نفس المسلم .

ومع هذه المناقشة نان من ذهب الى ان دية المماهد نصف ديـــــة المسلم لايسلم بادلة من ذهب الى ان ديته مثل دية المسلم فيقول: ان الايــة التى احتجوا بها على ان دية الذمى مثل دية المسلم ليس فيها حجـــــــة لان المقصود منها مابينه رسول الله على وسلم من كون ديتـــــــة نصف دية المسلم عثم على فرض ان المقصود منها الله ية المصهودة وهى ديــــة المسلم فقد ثبت من الاحاديث مايتيد هذا الاطلاق ، اذ ود عــــــــن

⁽١) الجوهر النقى مع سنن البيهقى (١٠٣:٨) •

⁽٢) تكملة فتح القدير (١٠ ٢٧٨) .

النبى صلى الله عليه وسلم بيان تلك الدية وانها نصف دية المسلم .

والاحاديث التى احتجوا بها على ان دية الذى مثل دية المسلسم غير صالحة للاحتجاج لانها مرسلة عن الزهرى وسعيد بن المسيب وعرو بسين شعيب عارضتها الاحاديث المتصلة التى دلت على ان دية المعاهد نصيف دية المسلم نهى اذن مرجوحة فان قبل ان حديث ابن عباس الذى ذكر فيسه ان النبى صلى الله عليه وسلم ودى المامريين بدية مسلمين متصل فهو حجية في وجوب الدية الكاملة ، اجيب بان هذا الحديث قد ورد من طريق اخسرى وفيها أن النبى صلى الله عليه وسلم ودى المامريين بدية الحر السلم نيكون حينئذ لكل واحد منهما نصف الدية وهو موافق للحديث المتصل الذى دل على ان دية المعاهد نصف دية المسلم ، ثم أن الطريق التي ورد بها ذلك اللفظ لم يصح لان فيه الحسن بن عبارة وهو متروك لا يحتج به .

فان قبل رواية : ان النبى صلى الله طبه وسلم ودى الما مريين بديسة مسلمين ارجح لورووه اكذلك من عدة طرق صالحة للاحتجاج ، ولان الصحابسة قد اشتهر عنهم العمل بما يوافق مقتضاها فهوا ولى لان الحسن بن عسلوة الذى قال فيه البيهتى انه متروك قد تابمه يحيى بن آلام عن ابى بكر بسسن عباس بلفظ ان النبى صلى الله عليه وسلم ودى الما مريين بدية المسلمسين ضح بذلك ان دية الذهى مثل دية المسلم .

قال ابن التركماني بعد ان ذكر رواية يحيى بن آدم : وهذا يقسوي (3) (9) رواية الحسن وينفي تأويل البيهق ، وجه هذه المناقشة فالذين قالوا ان ديدة الخسلم يرجعون الاحاديث التي دلت لما ذهبوا اليه .

⁽١) نيل الاوطار(٦٩:٢) .

⁽٢) سنن البيهقي (٢:٨) .

⁽٣) سنن البيهتي (٢:٨) ٠

نابن تيمية يقول ؛ المأثور عن النبي صلى الله طيه وسلم ؛ أن ديتسه (١) نصف دية المسلم لما زواه اهل السان .

وقال الشوكاني : ادلة من قال ديته نصف دية المسلم اصح من ادلــة (٢٦) المنفة :

وقال ابن قدامة بمد ان ذكر ما احتج به الحقفية : فالصحيح مسن هديث عنوو بن شميب مارويناه اخرجه الاثماني كتبهم دوي مارووه . ومقتضاه ان دية الذمي نصف دية المسلم فيجب العمل به دون ماسواه .

وأما الاحاديث التى احتج بها للشائمى رحمة الله فانها غير صالحسة للاحتجاج ايضا بفقد سبق قول ابن قدامة فى حديث عبادة بن الصاحب وان الظاهر عدم صحته ، وكذلك حديث عمرو بن شميب الذى قال فيصه الزيلمى :انه معضل ، ويدل على عدم ثبوته ايضا مخالفة راويه له فقصد روى عن عمرو بن شميب انه كان يقول دية الذى نصف دية المسلم ، ثم قصد روى عن رسول الله مثل ذلك ووما روى عن الصحابة يمكن تأويله بان المراد التفليظ او انهم فرضوها اربحة آلاف حين كانت الدية ثمانية آلاف درهم فيكصون ذلك نصف الدية نا الرواد التفليظ الله مثل لدك معن كانت الدية المالية الراد التفليظ الله مثل الكين هناك تمارض بين الروايات .

طك المناقشات التى دارت فى هذه المسألة والذى يترجح لــــدى ان الجمع بين الادلة اولى من الترجيح لان كل طائفة ترجح الادلة الــــتى تدل لما ذهبت اليه مع ان الاحاديث يمكن الجمع بينها فلا يكون هنـــاك تمارضوذلك ان يحمل الاغتلاف فى الدية على اختلاف احوال القتــــل كالحمد والضيلة والخطأ وعلى اختلاف المماهد فهو الم مماهد مؤقــــت او مماهد مؤهد كما اوضحت ذلك فى فقه عمر رض الله عنه آنفا ، والما ما ذهــب

⁽١) مجموع الفتاوى (٢٢:٥٨٥) .

⁽٢) نيل الاوطار(٢٠:٧) .

⁽٣) المفنى (٨:٤٠٨) ٠

⁽٤) المفنى (٨:٤٨) عنصب الراية (٤:٥ ٣١) ٠

⁽٥) سنن البيهقي (٨:١٠١) ٠

اليه ابن حزم رحمه الله في قتل المماهد فانه خلاف لا ينبغي ان يلتفت اليه اذ قد ورد عن النبي على الله عليه وسلم ما يدل على ان الذمي اذا قتــــل وجبت فيه دية مقد رة عوالا ية التي حملها ابن حزم على دية قتل المسلـــــم لان بعض السلف قد قال بذلك حســـل مرجمـــنحوع بدليل ان السلــــف المالح ايضا نقل عنه أن الذمي المماهد مراد بألاية وهو قول يوافــــــت الاحاديث فيحالهم الهه .

(٥) دية المجوسي .

المجوس: ينوع من انواع الكتار الا أن لهم أحكاما يختصون به المن الكتاب من اليهود والنصارى ولذلك جا من صر رضى الله عند من الاثار مايدل على أن الواجب في تتيلهم غير الواجب في تتيل اليهدو والنصارى وفان كان المجوس من أهل الحرب فلا يجب يقتله هي كسائد الكتار ووان كان معاهدا التي أجل يجب أن يوفي له مهده ويعطى أوليدا وهم من الدية ما تعارف عليه قومه كما دل عليه أطلاق الاثار العروية عن عمر فيهد سبق وان كان معاهدا التي غير أجل فان الواجب فيه عند عمر رضى الله عند تقويمه قيمة عبد ويعطى أولياؤه ما بلغ من قيمته سوا واقتل معدا أم غيليدية

(٥٥) نقد روى عبد الرزاق وغيره عن ابى موسى الإشمرى انه كتب الــــــى عمر : ان المسلمين يقصون على المجوس فيقتلونهم فعاذا ترى ؟ فكتب اليه عمر انما هم عبيد عفاقهم قيمة العيد فيكم أ، فكتب ابو موســـــــــى بثنانمائة درهم فوضعها عمر للمجوس .

⁽۱) صنف عبدالرزاق (۱۰;۶۰) عبدالرزاق من ابن جریج اخبرنی عمروین شمیبان ابا موسی الاشمری ۵۰۰۰ کنز الممال (۳۰۶:۲) رقــــم ۳۰۲۳ نسبه الی عبدالرزاق وقال نیه جملها

(١٥١) وذكر الدارقطنى اثر عروبن شعيب الذى مرفى تقويم الدية وقسال في آخره : وجمل دية المجوسي شانمائة درهم .

وقد مرقول عمرو بن شعبيه : انما جعل عمر بن المُطّاب دية المجوّسيي (٢) (٢) بمنزلة الميسد .

(۲ه ۱) وروى البيهق عن صيد بن صور: ان صربن الخطاب قال: ديسسة
 المحوسي ثمانياتة درهم و المجوسية اربصائة درهم.

نان قبل ان هذا الحكم المنسوب الى عمر بن الخطاب رضى الله عنسه (٨٥) من خلال ماروى عنه يتعارضهم ماروى عنه رضى الله عنه من قوله : مسسال رى ككيف اصنم في المجوسي فقال له عبد الرحمن بن عوف : اشمد لسمعسست

⁽١) سنن الدارقطني (٣:٣) .

⁽٢) تفسير القرطبي (٥٣:٥) ، وانظر (ص٢٥) من هذه الرسالة .

⁽٣) سنن البيهق (٨: (١٠) يسنده عن عطاء بن ابي رباح عن عبيد بـــن عبير من عموه سند عمره سند عمر بن الخطاب (ص ٢١٣) عنصب الرايــــــــــة (٢٠: ٣١٥) عنيل الأوطار (٢٠: ١٦) عتمة الاحودي (٢٠: ٣١٣) سنن الدارقطني (٣٠: ٣١٥) عملة عبد الرزاق (٢٠: ٣٠) .

(١) رسول الله صلى الله طبيه وسلم يقول: سنوا بهم سنة اهل الكتاب.

فان الظاهريدل على ان عبر رضى الله عنه أجد بما دل عليه هــــــدا الحديث فانه يدل على ان دية المجوسى تكون مثل دية الكتابى من اليهـــود والنصارى .

لكن ليس الامر كذلك فقد أجيب عن هذا الحديث بان المقصود منسه الخصوص لا العموم .

قال ابن عبدالبر: هذا من الكلام العام الذي اريد به الخصيدوي اذ ان المراد منه اخذ الجزية نقط نكأته قال طبيه الصلاة والسلام: سنوا بهم في اخذ الجزية سنة اهل الكتاب لا في شيء آخر .(٢)

وقال ابن قدامة عند تمرضه لشرح الحديث: يمنى سنوا بهم سندية اهل الكتاب في أخذ الجزية وعقن الدماء ،بدليل ان ذبائحهم لا تحل .

اذن دية المجوس عند عمر رضى الله عنه ليست مقدرة بقدر محسد د وانما ينظر فيها الى قيمة المجوس على فرض انه رقيق فاذا بلغت قدرا معينا اغذه الطباؤ ، ومن نسب الى عمر رضى الله عنه غير ذلك محجوج بسيارواه عنه عمرو بن شعيب وابو موسى الاشعرى وفائهما قد بينا ان عمر وضسع ثنانيائة درهم لانها قيمته في عهده رضى الله عنه .

رأى الفقها :

ذلك فقه صربن الخطاب رضى اللهعنه ، فيعليب في قتل المجوسى . أما الفقها من بعده فقد اختلفوا .

⁽۱) نصب الراية (۱:۸:۳) همو مرسل قال ابن عبد البر ولكن معناه يتصل من وجوه حسان ، منتق الاخبار مع نيل الا وطار (۱:۹،۱) قال الشوكاني منقطع الا ان رجاله ثقات وراه احمد والبخاري وغيرهما .

⁽٢) انظرنيل الاوطار (٢٠:٨) .

⁽٣) المضني (٣١٦:٨) .

قابو منيفة رحمه الله نهبالي أن الواجب في المجوسي المعاهسيد كالواجب في الدُّا بي المعاهد الفني بية المسلم ألكاملة (١)

ودهب عمر بن عبد العزيز وأيده الشوكاني الى ان ألواجب في قتـــل (٢) المجوسي نصف دية المسلم .

ود هب الجمهور من المالكية والشافعية والمنابلة الى أن الواجب فيسه شانطاعة درهم أو سنة وستون دينارا وظئا دينار من الذهب او سنة المسسرة وظئا بمير من الابل ولايزاد على ذلك ولاينقس منه (١)

الادلــة:

تلك اتوالهم رحمهم الله توكل منهم يحقّج لما ذهب اليه بادلة يراهسا حجة لسنة .

فان الله عز وجل اوجب الدية المصهودة المتمارف طبيها المسدى المسلمين وهي دية المسلم الكاملة في كل من قتل من اهل المهدد علم تفسرق الاية بين المهود والنصاري وغيرهم من المعاهدين عفوجب لذلك أن يعطسي

⁽١) المبسوط (٢٦:٤٤) .

⁽٢) نيل الاوطار(٦٨:٧) مصنف عبد الرزاق (١٠:٥٥) .

⁽٣) الخرشي (٨: ٣) ، المهذب(٢٩٨: ١) ، المغنى (٣٨٦: ٨) الاحكام السلطانية (ص ٢٧٤) ، الانصاف(٢٧٤) .

⁽٤) انظر الاية (ص٣٣٧) من هذه الرسالة .

اوليا والمجوسي الذي قتله احد المسلمين الدية الكاملة .

واحتج ايضا بصومات السنة وذلك في قوله صلى الله طبه وسلم: ديسة كل ذي عهد في عهده الف دينا ()

قان الحديث دل على إن دية كل معاهد دية الحر المسلم سيواء

وس حيث المعنى فان المجوس بعائل اليهود عوالنصرائي مين حيث حرمة الدم وصمته لان كلا منهم معاهد فيجب لذلك ان تكون دية كيل واحد منهما صاوية دية الاخر .

وحجة ما دهب اليه علر بن عبد المزيز ومن قال يقوله من تنصيف ديـــــة المجوس هي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في المجوس: "سنوا بهــــــم سنة اهل الكتاب فان ذلك يدل باطلاته على ان المجوس كاليهود والنصــارى في كل شيء حتى في مقد ارديتهم فيجب لذلك ان تكون دية المجوســـــــى نصف دية المسلم.

وحجة الجمهور الذين ذهبوا الى ان ديته شائمائة درهم الاثار الستى وردت عن الصحابة منهم عدر وعثبة بسن عادر وغيرهم حتى قال ابن قدامة : لم يعرف لاحد من هؤلا المحابسة مخالف ذكان احماءاً (٢)

كما احتجوا بالسنة .

فقد روى البيهق عن عقبة بن عامر ان النبي صلى الله طيه وسلم قال : (c) دية المجوسي ثمانياقة درهم .

⁽١) انظر الحديث (ص١١٧) من هذه الرسالة .

⁽٢) انظر المبسوط (٢٦:١٨) .

⁽٣) نيل الاوطار (٢٩:٢) .

⁽٤) انظر سنن البيهقي (١٠١٠- ١٠٣) ، مصنف عبد الرزاق (١٠١٠)٠

⁽ ٥) سنن البيهق (٨ : ١٠١) عمضف عبد الرزاق (٢٠ : ١٥) رواه عــــن مكحول .

وقد قال بما دل له الحديث كثير من السلف كمحيد ابن المسيب وسليمان ابن يسار وعلما وعكرمة .

ومن حيث المعنى فان المجوسى احط قدرا من الكتابى اعنى اليهسودى والنصرانى وقد ذكر بعض الفقهاء بعض الخصال التى يفضل بها الكتابسسى المجوسى فقال المخطيب : اليهودى والنصرائي لهما كتاب بخلاف المجوسسسى وتحل مناكحتهم ودبائحهم بخلاف المجوس . فان مقتضى هذا الخلاف يوجسب خلاف حكم كل منهم .

المناقشة والترجيح:

تلك هي الادلة التي احتج بها كل فريق لما دهب اليه وقد ناقش كـــل منهم ادلة الفريق الاخر .

فالذين قالوا يوجوب الدية الكاملة بالنسبة للمجوس احتجوا بالمحوسسات ورد احتجاجهم بان الصحومات مخصوصة اذ المراد منها دية المسلم ثم لو نسرض ان المقصود منها حلاق الدية فان الرسول صلى الله طيه وسلم بينها بانهسسا ثمانمائة درهم وبذلك قضى صحابته رضى الله عنهم .

ودليل من قال: ان ديته نصف دية المسلم لا ينهض للاحتجاج لان ابسن عبد البر وابن قد امة قد بينا ان المراد منه الخصوص لا المموم فان الرسول صلى الله عليه وسلم امر بان يسوون باهل الكتاب من حيث اخذ الجزية وصمة الــــدم بدليل انه لم يقل احد بحل ذبائحهم ولا نكاح نمائهم الا من شذ .

⁽١) انظر سنن البيهقي (١٠٢:٨) ، مصنف عبد الرزاق (١٠١٠) .

وهو ضعيف .

اذن ليس في ذلك حجة يعتمد طبيها ع لان كل الاثار التي رويت عسن الصحابة في سندها ابن لهيهة كما ذكر ذلك الشوكاني فهي غير صالحمسة للاحتجاج . وما احتجوا به من حيث المعنى لا يستقيم لان كون المجوسسي احط قدرا من اليهودي او النصراني لا يعنى عدم مساواته لهما في الديسة اذن يترجح من خلال تلك المناقشات ان ماذهب اليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه اولى فيقال : ان الواجب في المجوسي ان يقوم كما يقوم العبد فسيا بلغته قيمته وجب ان يسلم لاهله وهذا هو الذي تدل طبه الاثار المرويسسة عن عمر رضي الله عنه .

(٦) مقدار الواجب في قتل الجنين

تبين من خلال ما اثر عن عمر رضى الله عنه دية من قتل بان ازهقد وروحه بعد ان كان حيا ويق شي أخر لم اتكلم عنه يمد وهو مقدار الواجيب في الجنين اذا سقط من بطن اله بسبب الاعتداء طيها بالضرب ونحوه ووحاله لا يخلو من احد الربين فاما ان يسقط حيا ثم يموت واما ان يسقط ميتا ونيان اسقط حيا ثم مات كان له عند عمر رضى الله عنه حكم من قتل وهو على قيليل المحياة واعنى وجوب الدية الكاملة التي ذكرت فيما سبق عنان كان ذكرا حسرا وجبت فيه دية المرأة التي مربيانها والدليل على ذلك ما اثر عنه رضى الله عنه فيما سبق حين ارسل الى المسرأة منية فخافته فاسقطت جنينا فصاح صيحتين ثم مات فاته قال لعلى : اقسمست عليك ان تقسم ديته على قريش وهم عاقلة عراج وقالهر ذلك انه كان يعنى الديدة (د) عليه الكاف ذلك احد من الفقها الاربحة ابي عنيفة ومالك والشافمسي واحد .

⁽١) انظرهذا الاثر (ص ١٠٣) من هذه الرسالة .

اماً أن سقط الجنين ميتا بسبب الاعتداء على أمه قان الواجب في معند عدر يختلف عن ذلك كما سأوضحه بحد ذكر الشروط التي يجبب و المال .

الشروط التي يجب توفرها في الجنين :

الجنين الذي يجب فيه قدر محدد من البال لابد ان يكون قداستبانت خلقته بان ظهرت فيه صورة الانسان كتكوين الرأس او المينين او الرجليين اوغير ذلك اذ في الشرع لا يطلق اسم الجنين على ماقي الرحم مالم يتخلسق اما قبل ذلك نان له اسماء اخرى كأن يقال له ؛ طقة او مضفة عونحو ذليك وان كان ذلك يسمى جنينا لفة لا ستتأره فان الجنين في اللفة مأخوذ مسن الاجتنان وهو الاختية وليس الامر كذلك في الشرع عوالاحاديث التي اخذ بهما مرضى اله عنه تدل على ان الجنين في الشرع ما استبات خلقته .

- (١٥٢) فقد روى البخارى عن ابى هريرة رضى الله عنه ان امرأتين من هذيل رست احداهما الاخرى فطرحت جنينها فقضى رسول الله صلى اللـــه عليه وسلم فيها بضرة عبد او امةً .
- (١٦٠) وروى ايضا بسنده عن المفيرة بن شعبة عن عبر رضى اللهعنه:انسيه استشارهم في الملاص المرأة نقال المفيرة قضى النبى صلى الله عليه وسلم بالفرة عبد اوامة .

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری (۲:۲۱۲) ، انظر سفن ایسنی داود (۲:۲۲) ، الدارقطانی (۲:۲۱) ، النسائی (۲:۲۲) ، وابسن ماجه (۲:۲۲) ، شرح النووی (۱۱:۱۷۰) ، الزرقانی (۲:۲۸۱) ، معنف عبدالرزاق (۲:۲۰۰) .

⁽٢) المصت المرأة القت ولدها ميتا . انظر القاموس المحيط (٣١٨:٢) .

⁽٣) صحيح البخارى مه فتح البارى (٢٤٢١٦) ، (٢٩٠١٦) ، صحيح البخارود (٢٦٤١٦) ، مسند عمر بن الخطاب لا بن كثير (ص ٢١٤) . نصب الراية (٢٠٤٣٨) ، مسند البيهتي (٢٣٤٨) .

(١٦١) وروى أيضا بسنده عن هشام عن أبيه أن عمر بن الخطاب نشد النياس من سمع النبي صلى الله عليه وسلم قضى في البسقد (١) فقال المفسير ة [1] انا سمعته قضى فيه بضرة عبد أوامة .

وقال الباجى : الجنين ما القته المرأة مما يحرف انه ولد سوا اكسان (؟) ذكرا ام انش مالم يستهل صارعاً . فانه بين ان الجنين الذى لم تستسسين خلقته ولا بعضها لا يسمى جنينا شرعا .

وقال ابن دقيق العيد عند ذكره حديث ابي هريرة الذي ذكر فيسه لفظ الجنين ؛ وحظ الحديث ان الحكم مرتب طي اسم الجنين فيا تخليب ق فهو داخل فيهوماكان دون ذلك فلا يدخل فيه الا من حيث الوضع اللفييوي فات مأخوذ من الاجتنان وهو الاختفاء فان خالفة الشرع فهو اولي سيبن الوضع والا اعتبر الوضع . فانه قد نص طي ان العرف الشرعي اذا خاليب فالوضع اللغوي وجب المصير الى مادل له العرف الشرعي وولعرف الشرعيس المصر الى مادل له العرف الشرعي وولعرف الشرعيسي

⁽١) والسقط مثلثة : الولد لفيرتمام . انظر القاموس المحيط (٢١٥: ٣٦٥) .

⁽۲) فتح الباری (۲٤٧:۱۲) ۰

⁽٣) بدائع الصنائع (٢:١٠) .

⁽٤) فتح الباری (٢٤٧:١٢) .

⁽ ٥) احكام الاحكام (٢ : ٨٤٢) .

قد دل على ان الجنين في الشرع هو ما استبانت خلقته وان لم تتم عشم ان الجنين الذي تشي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخرة قد جـــاعت روايات اخرى تدل على انه كان قد استبانت خلقته فان عبر رضى الله عنه نــي حديث المفيرة بن شعبة سأل عن املاص المرأة ، ونسر ابو عبيد املاص المـــرأة بان تلقى ولدها ميتا ، وهكذا قال ابن القطان ، وسمنى ذلك ان تزلقـــه المرأة قبل حين الولادة ، قال ابن القطان ، ومكذا نقله ابود اود في السنن عن المراقب في القديب الد ،

وسمنى ذلك أن القام النطقة أو الملقة أو المضفة لا يجب فيه تسلم محدد من المال لان ذلك لا يطلق عليه ولد ولا يوصف بالموت، وإنما يوصل بالموت من كان موصوفا بالحياة عثم أن عمر رضى الله عنه سأل في بعض الا شار من السقط، والسقط كما يقول أبن الاثير الولد الذي يسقط من بطن أمه قبل المامة . ومعنى ذلك أن النطقة والمضفة والملقة لا تسمى سقطا فلا يجسب فيها ما وجب في السقط .

وطيه فان عمر رضى الله عنه يرى ان المقدار المحدد في هذهالا حاديث لا يجب الا فيما استبانت خلقته وان لم تتم فلا تجب في غير ذلك مما سبيسيق بيان اسمه ، بدليل ان عمر اخذ بموجب الاحاديث التى دلت على ذلك فانه قد في بعض الروايات انه قال :

(۱٦٢) كدنا ان نقضي بآرائنا .

(٥) وفي رواية اخرى لولم اسمع بهذا لقضينا بضيره .

ثم أن الاحاديث التي أخذ بها عمر تدل باطلاقها على أن القيد.

⁽١) فتح الباري (٢٥٠:١٢) .

⁽٢) فتح البارى (٢٥٠:١٢) عفريب المديث لاين عبيد (٣٣٧:٣) .

⁽٣) النهاية لابن الاثير (٣ ٢٨: ٢) .

⁽٤) انظر الام (٢:٦) ، مصنف عبد الرزاق (١٠:١٠) .

⁽٥) مصنف عبد الرزاق (١٠) ٥٩٠٥) ٠

الواجب المحدد يجب في الجنين اذا تبين موته يسبب ضرب امه سوا "كسسان الاعتداء على امه متعمدا ام خطأ ، وسوا "كان الجنين ذكرا ام انشي وسوا "كان تام الخلقة ام غير تام .

رأى الفقهاء :

ذلك ماظهر لى من فقه عربن الخطاب رضى الله عنه فى الجنــــين الذى تجب فيه الخرة واما الفقها عن بعده :

فان الجمهور ومنهم الاعمة الثلاثة ابو حنيفة والشافعي واحمد يوانقون عمر في انه لابد من استبانة خلقة الجنين دون اشتراط بيان تمامها اوانفصاله كله بل لو انفصل بعضه بحيث ينكشف حاله وجبت فيه الدرة عبد او امة .

ودهب الامام مالك رحمه الله الى عدم اشتراط استبانة الخلقــــــــة (١) فاوجب الفرة في المضفة ، أو العلقة بشرط أن ينفصل كله عن أمه .

الادلـة:

⁽١) الميسوط (٢٠:٢٦) وتبيين الحقائق (٦:٠٤) و حاشيسة ابسن عابدين (٢٠٤:١٠) و تبيين الحقائق (٦:٠٤) و حاشيسة ابسن عابدين (٣٠٤:١٠) و الأم (٣٠٤) و المحتاج (٤:٠٠) و الرسالة للشافعي (ص ٢٤٧) المهذب (٢٠٢٠) و مضني المحتاج (٤:٠٠) و المهذب (١٠٤٠) و مضني المحتاج (٤:٠٠) و كفاف القساع (٢:٠٢) و مجموع الفتاوي (٤٠٠،١١) و غاية المنتهى (٣٠٩٠) و بدائع المنتهى (٣٠٩٠) و بدائع المنتهى (٣٠٩٠)

الانفصال الكلى يعتجون بأن النبى صلى الله عليه وسلم تفى في الجنسيين بمرة ولم يبين هل يشترط انفصاله أولا وهل يشترط تمام خلقته أولا ولو كسان ذلك واجبا لبينه صلى الله عليه وسلم أن لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة الم اشتراط استبانة الخلقة نانه مأخوذ من مفهوم الجنين شرعا.

وقال الزيلمي : والجنين الذي استبانت خلقته كالتام في جميع ماذكرنا من الاحكام لاطلاق ماروينا _يدفى من الاحاديث والاثار _ثم قال : ولان _ الجنين يتميز من الملقة باستبانة الخلقة فلابد منها .

ويدل للامام مالك رحمه الله في عدم اشتراط استبانة الخلقة ان النسبى
صلى الله طبه وسلم قضى في الجنين بضرة ولم يستفسر هل استبانت خلقت ولا ، فلو كانت الاستبانة شرطا في وجوب الدية لسأل عنها ءم ان الجنسين هو ما استتر في بطن امه سواء اكان علقة ام غيره والا ملاص والسقط هو كـــــل ما اطمته المرأة او سقط شها علقة كان ام غير علقة وهو دليل على ان الفـــرة لا تجب الا بانفصاله من بطن امه ء وتأيد ذلك عنده بالقياس على الاعضـــاء فانه لا يجب فيها دية الا بانفصالها انفصالا تاما فاذا انفصلت عن موضمهــا وجبت دية ذلك المضو ء كذلك الجنين لا يجب فيه غرة حتى ينفصل انفصالا تاسـا ا

المناقشة والترجيح:

تلك الادلة التى احتج بها كل فريق وعند النظر فيها نجد ان ما يحتج به الامام مالك رحمه الله على وجوب الفرة في الصلقة وتحوها ما لم تستبن فيه الخلقة لا ينه ضللا ستدلال لان الجنين في عرف الشرع غيره في عرف الهسسل

وحجته على اشتراط الانفعال الكلى لا تسلم له لان الرسول صلى اللسه عليه وسلم قضى بالدية في الجنين وبقتضى ذلك ان الدية تجب فيه اذا مات سوا و قد انفصل من الهانفطالا تاما ام لا ثم لو فرضانه قضى بالفرة في جنين انفصل عن المانفطالا تاما وفان ذلك لا يدل على ان الفرة لا تجب في الجنين السدى انكشف حاله بأن قد مات من غير انفصال وقياسه اشتراط الانفصال على انفصال الاعضاء التي تجب فيها الدية غير مسلم لا نه قياس في مقابلة النص عو باطلل ثم ان الاعضاء لا يتحقق من ذهاب نفصها الا بانفصالها بخلاف الجنسيين فقد ينكشف موته بانفصال بعدض العضاء كما يقول ذلك الجمهور .

وطيه فان الراجح في هذه المسألة هو ان الذرة تجب في الجنسيين الذي سقط من بطن اله ميتا او انكشف حاله بان عرف موته بسبب الاعتدا على اله وان لم يسقط وان الفرة لا تجب الا في الجنين الذي استبانت خلقتسسه وان لم تتم كما هو ظاهر من الافار المروية عن عربن الخطاب رضى الله عنسسه وكما فهباليه الجمهور.

قال القرطبي رحمه الله في ترجيح هذا المعنى:

واختلف الفقها عمل المعتد به الانفصال او تحقق وجود الجنين فـــى بطن احداد عن ميتا ـ وجهان واصحها الثاني .

ثم قال : وتظهر فاقدة الخلاف فيها لوقدت الام بنصفين او شــــــــــق بطنها فشوهد الجنين قد مات .

⁽١) انظر فتح الباري (٢٥١:١٢) .

مقد ار الفرة عند عمر رضى الله عنه :

لاخلاف بين اهل العلم في وجوب الفرة في الجنين الذي سقط مسسن بطن أمه ميتا لان النبي صلى الله عليه وسلم تضي فيه بذلك ولكتهم اختلفوا في تفسير الفرة بنا على اختلاف الرايات فقد روى البفاري وغيره : أن النسبي صلى الله عليه وسلم تضي في الجنين غرة عبد أو أمه (1)

- (١٦٥) وروى عنه عليه الصلاة والسلام انه قضى في الجنين غرة عبد او است. (١٦٠) قبيته خسمائة .
- (١٦١) وروى البزار في مسنده عن عبدالله بن بريدة عن ابيه أن أمرأة حذفت الرأة فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولدها بخمسمائة _ يعلني درها .
- ر ٦٧) وروى الطبراني في معجمه انه هليه الصلاة والسلام قضى في الجنسين (٥) غرة عبد او امة او خمسمائة ، او فرس او عشرون ومائة شاة .
- (۱۲۸) وروی انه طیه الصلاة والسلام قضی فی الجنین بفرة عبد او است.....ة (۱) او فرس او بفل (۱)
- (١٦٩) وروى عنه عليه الصلاةوالسلام انه قضى في الجنيين غرة عبد او امــــــة او عشر من الابل او مائة شاة .

فالا حاديث التي رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاعت مختلفة في تفسير الفرة التي اوجيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا شك ان عسسر

⁽١) فتح البارى (٢٤٨:١٢) ذكربن احجر انه عند البيهة كذلك.

⁽٢) نصب الراية (٣٨٢: ٤) ، صحيح البخارى مع فتح البارى (٢٤٧: ١٢) .

⁽٣) نصب الراية (٣٨١:٤) قال الزيلمي انهغريب.

^(؟) نصب الراية (؟: ٣٨١) قال البزار لا نملمه يرويه عن ابن بريد ١٦ لا يولف ابن صهيب وهو رجل مشهور من اهل الكوفة ،

⁽٥) نصب الراية (٢٨١:٤) ، صنف عبد الرزاق (٥٧:١٠) .

⁽٦) فتح الباري (٢٤٩:١٢) .

⁽٧) فتح البارى (٢٤٩:١٢) .

رضى الله عنه لم يكن عنده علم بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلسم في الفرة ولذلك سأل عن حكم املاص المرأة فاشعره الصحابة ان رسول اللسم صلى الله عليه وسلم قضى فيه بفرة وقال عند ذلك : "كدنا ان نقضى بآرائنسا وفي رواية اخرى لولم اسمع بهذا لقضينا بذيره وابنا على ذلك فان عسسر رضى الله عنه يرى وجوب الفرة وانها عبد اوامة او خسما فة درهم ، وان قيسسة الصبد اوالامة لا تنقص عن خسما فة درهم او غمسين دينارا او خسس من الابل. فقد روى ابسى ابى شيبة وغيره ان عربن الخطاب رضى الله عنسه

فقد روى ابــن ابى شيبة وغيره ان صرين الخطاب رضى الله عنـــه (١) قوم الفرة خمسين دينارا .

اجيب بانه لوصحت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكسسان القول به سهلا ميسوراولكمها لم تصح ، قان النووى رحمه الله قال : الروايسسة في ذلك باطله .

ويتول البيهتى : ان ذكر الغرس فى المرفوع وهم دوان ذلك ادرج سعن (٣) بعض الرواة طى سبيل التفسير للفرة :

⁽۱) نصب الراية (3:1,17) عسند ابن كثير (0:717) قال هو منقطيع لا نه روى عن زيد بن اسلم واسماعيل بن عياش عن عمر لا يحتج به عنسد الجمهور .

⁽٢) شرح صحيح مسلم للنووى (١١) ١٠) .

⁽٣) فتح الباري (٢٤٩:١٢) .

وعليه فلا يصح ان ينسب الى عمر ان الفرة عنده فرس او بفل لان ذلك لم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم ولو ثبت لكان ذلك مذهبه .

وانما الذي يصح نسبته الى عمر هو ان الواجب في الجنين غرة مسسد او امة او خمسمائة درهم او خمسين دينارا او خمس الابل لانها فسسس مدنى خمسين دينارا لثبوت ذلك من رسول الله صلى الله طبه وسلم وومسسر اخذ بما ثبت له منه عليه الصلاة والسلام .

رأى الفقها :

ذلك فقه عربن الخطاب رضى الله عنه في مقدار الواجب في الجنسين اذا سقط من بطن امه ميتا بسبب الاعتداء طيها .

اما الفقها من بعده فقد اختلفوا .

فالافحة الاربحة ابو هنيفة ومالك والشافعي واحمد ذهبوا الى مسلل ماقضى به عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقالوا : الواجب في الجنين غــــرة عبد او امة بشرط ان يكون كل واحد منهما مساويا نصف عشر دية الرجـــــل او عشر دية ام ()

وطيه فهي عند الحنفية خمسمائة درهم وعند الجمهور ستمائة درهم .

قال الكاساني : نصارت الفرة في عرف الشرع اسما لعبد او اسسسة يمدل كل منهما خسمائة درهم وهذا مذهب اصحابنا عومند الشافعي مقدرة بستافة درهم عقال وهذا فرع اصل ماذكرنا فيما تقدم ويقصد في ديسسسة النفى لا نهم اتفقوا على ان الواجب نصف عشر الدية لكتهم اختلفوا في الديمة

⁽۱) تكلة البحرالرائق (۲:۹۸، ۳) ، حاشية ابن عابدين (۲:۷۸) الهداية (۲:۹۸) ، بدائع الصنائع (۲:۰۰۰) ، تكلة فتح القدير (۲:۰۰۰) المنتقى (۲:۰۰) ، بداية الصبحبد (۲:۰۰) ، جاسع احكام القسسرآن (۲:۳۰) ، بداية السالك (۲:۲) ، بحض الزرقاني (۲:۸۳) ، الخرشي (۲:۳۳) ، مذني المحتاج (۲:۰۰) ، الرسالة (ص ۵۰۰) ، المهذب (۲:۰۰) ، التحفة (۲:۰۰) ، كثماف القناع (۲:۲۱) ، نايسة المنتهي (۲:۲۰) ، المنتهي (۲:۲۰) ، المنتهي (۲:۲۰) ، المنتهي المنتهي (۲:۲۰) ،

فعندنا مقدرة بعشرة آلاف درهم وعندهم مقدرة باثنى عشر الف درهم ، وجــا ؟ الحديث (يقصد الاثر المروى عن عر) موافقا لنا .

ود هب بعض الفقها * الى ان الواجب غرة عبد او امة سوا * بلغ من القيمة ما يساوى نصف عشر دية الرجل ام لا

ود هب بعض الفقها الى ان كل ما اطلق طبه غرة من الاموال كالفسرس ونحوه اخذ في دية الجنين الذي سقط ميتاً .

واشترط بعض الفقها ان يكون المبد والاسة أبيضين ، فان لم يكونسا (١٦) كذلك فهما ليسا بفرة ولا يؤخذان في دية الجنين ، ولمل ذلك مبني علسسي بمض مماني الفرة اذ هي بياض في جيهة الفرس .

الادلـة:

تك هي اقوال الفقها وممهم الله وكل منهم يحتج بما يراه دليلا له .

ندن دهبالى ان الدرة عبد او امة بشردا ان تبلغ تيه كل منهمساة درهم او ستمائة بهمبارة اخرى ان يبلغ كل منهما نصف عشر ديسسة الرجل او عشر دية المرأة نانه يحتج بما ورد عن رسول الله صلى الله عليسسه وسلم ما يدل لذلك نقد روى البزار عن عبدالله بن بريدة عن ابيه ان امرأة حذف امرأة نقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولدها بخسماكسسة ونهى عن الحذف .

ظولا ان هذا المقدار هو الفرة لما قضى به النبى صلى الله طبه وسلم مع قوله ان ديته الفرة عبد او امة .

⁽١) المفنى (٨:٠٠٠) .

⁽٢) فتح الباري (٢٤٩:١٢) .

⁽٣) نفس المرجع السابق .

قال الشيرازي عند احتجاجه على اشتراط بِلوغ قيمة المبد ستما<u>ه</u> درهم قضى بطلك عمر وزيد بن تايت .

وقال الماوردى : لم يخالف احد من الصحابة هؤلا ، فكان احماعاً .

والمعنى يؤيد ذلك فان الفرة دية يجب ان تكون مقدرة محـــــددة كسائر الديات .

ثم أن الواجب في الجنين أذا سقط ميتا لا يكون أقل ما قدره الشرع في الموضحة أو السن فعلى أقل مقدير لا ينبغي أن ينقص عن ذلك و وحجة مسسن أوجب غرة عبد أوامة من غير قيد آخر هو أن النبي صلى الله عليه وسلم أوجسب غرة عبد أو امة في الاحاديث الصحيحة ولم يشترط فيها شيئا آخر فدل ذلسك على أن كل عبد أو أمة حجزى في دية الجنين سوا أبلغ من القيمة نصف عشسر دية الرأة أم لا

وحجة من اوجب كل ما اطلق طبه غرة من الا موال كأطابيه وانفسه هسس انه ورد عن النبى صلى الله طبه وسلم في الاحاديث الصحيحة انه اوجب غسرة ولم يغسرها بعبد ولاامة ولا غير ذلك فكان ذلك د ليلا طي ان الواجب هسسو ماكان من اطبب الا موال وانفسها لان ذلك غرة ثم على فرضانه فسرها بالعبسا او الامة فان مصنى ذلك ان العبد والامة من اطبب الاموال وانفسها فهمسسا غرة وكل ماكان مثلهما يؤخذ في دية الجنين كالفرس الذي هو من انفس الاموال واطابيها وبخاصة انه قد ورد في بعض طرق الاحاديث العروبة عن رسول اللسه طبه وسلم انه قضى بضرة عبد او امة او فرس.

⁽١) المهذب(١،٩٩:٢) .

⁽٢) الاحكام السطانية (ص ٢٧٨).

وحجة من اشترط بياض العبد والامة هي ان النبي صلى الله طيهه وسلم اوجب غرة عبد او امة ووالغرة صغة للصيد والامة واصلهما البياض في وجه الغرس، ظولا ان رسول الله صلى الله طبه وسلم تصد بذلك وصفها لما كهال لذكرها مصنى ولقال دية الجنين عبد او امة بدون ذكر الخرة.

المناقشة والترجيح:

تلك هى الادلة التى احتج بها كل فريق وعند النظر فيها نجـــد ان حجة من اشترط بلوغ قيمة المبد والامة نصف عشر دية الرجل اوعشر ديــــة المرأة توية يجب المصير اليها ، فما كان اقل من ذلك لا يؤخذ في ديـــــــة الجنين وماكان اعلى من ذلك بان بلغ المبد او الامة عشر دية الرجل اخذ من باب اولى .

واما من قال يؤخذ في ديقالجنين كل ماكان غرة من الاموال فانـــــه محجوج بأن النبى صلى الله عليه وسلم قد جمل في ذلك قدرا مملوســــا فلا يصح ان ينقص عنه وان كان ذلك يسمى غرة عثم ان الحديث الذي ذكــر فيه ان التبي صلى الله عليه وسلم جمل دية الجنين غرة عبدا او امة او فرسـا حديث غير صالح للاحتجاج كما نبه على ذلك البيبقي وغيره .